منعطف الاشتراكية الكبير

روجيه غارودي

مُنعَطف الاشتِراكية الكبير

روجيه غارودي

مُنعطف الاشتِراكية الكبير

ترجمة ذوقان قرقوط

منشورات دار الآداب - بيروت

الطبعة الثالثة

كانون الثاني (يناير) ١٩٨٢

كلمة الناشر

يعتبر روجيه غارودي واحداً من اكبر مفكري الماركسية المعاصرين . وقد كان الى عهد قريب عضواً بارزاً في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الفرنسي ، وكان لآرائه وتوجيهاته أثر مرموق في حياة هذا الحزب .

ولكن غارودي خرج منذ فترة باجتهادات مختلفة يعارض فيها بعض مواقف الحزب الشيوعي الفرنسي وسياسة موسكو اجمالا ، ويبني ذلك على نصوص وبيانات يرجع فيها الى ماركس ولينين .

وقد بلغ الخلاف بين غارودي والحزب الى حد فصله مؤخراً من اللجنة المركزية ، وكان هذا الكتاب « منعطف الاشتراكية الكبير » احد الاسباب الرئيسية لهذا الفصل .

وحين تقدم « دار الآداب » ترجمة لهذا الكتاب فهذا لا يعني انها تتبنى آراء المفكر الفرنسي ، بل تقصد الى اطلاع القراء العرب على جانب من الصراع الفكري يساعد المثقفين العرب على اختيار الطريق الذي يسلكونه لتكوين مفاهيمهم ونظرياتهم الخاصة .

« دار الآداب »

مقـــدّمة

لم يعد الصمت ممكناً .

فالحركة الشيوعية الدولية في أزمة .

ان الانشقاق الصيني واجتيـــاح تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٦٨ عسكرياً ، ومؤتمر موسكو في يونيو (حزيران) ١٩٦٩ وفرض التراجـــع على الحزب التشيكوسلوفاكي عن الاحتجاجات التي أصدرها في أغسطس (آب) ١٩٦٨ ، هي المظاهر البادية للعيان في هذه الازمة .

لذلك ثمة مشكلة اساسية تُطرح على كل واحد منا في هذا الشطر الاخير من القرن العشرين .

والوعي بهذه المشكلة ، والشعور الشخصي بالمسؤولية في حلها ، هما شيء واحـــد .

يتعلق به احتضار عالم أو بعثه .

فالمشكلة تطرح على مستوى الكوكب .

فهي ليست مما يهم الشيوعيين وحدهم: وما من أحد في العالم لايدخل في حلّها.

* * *

كانت نقطة الانطلاق في هـــذا التفكير هي ربيع عام ١٩٦٨ المزدوج : ربيـع باريس ، وربيـع براغ .

ورجع الصدمة التي ولدتها احداث الربيع الفاشلة .

أولاً وقبل كل شيء، الوعي بورطة السياسة الفرنسية ودراسة الوسائل للخروج من هذه الورطة .

فليس أقل مفارقات السياسة الفرنسية الحالية أن تكون المعارضة فيها اكثرية وعاجزة في آن واحد .

لا تستطيع هذه المعارضة ان تحرز إلا انتصارات سلبية دون أن تتوصل الى بناء مستقبل جديد .

لقد هبت القوى الحية في الأمة جميعها ، في مايو ويونيو (أيار وحزيران) من عام ١٩٦٨ ، فأضرب ما يقرب من عشرة ملايين ممن يتقاضون راتباً، غالبيتهم من الطلاب والمثقفين ، ثم من الموظفين ، ولم يلبث ، بعد زمن قليل، ان لحق بهم الفلاحون . كانت هذه الهبّة تضع نظام السلطة الشخصية موضع الاتهام ، كما تضع رأس المال الذي يشكل مظهرها .

وما هي إلا اسابيع حتى جرت الانتخابات ، فاذا بالحزب الذي يتجسد فيه هذا النظام يفوز بنجاح عظيم .

وفي عام ١٩٦٩ ، اضطر الاستفتاء ، الذي أسفر عن اكثرية صوّتت بالنفي « لا » ، الجنرال ديغول ، على الانسحاب من الحكم . إلا أن أقرب خلف مباشر له ، انتخب رئيساً للجمهورية بعد شهر .

وثمة مفارقة شبيهة بهذه المفارقة ، توجد داخل المعارضة : حيث كان الحزب الشيوعي ، اكثرية ، وعاجزاً في آن واحد . فلا مراء في أنه حصل على فوز شخصي أثناء اقتراعين: الانتخابات التشريعية في عام ١٩٦٨ وانتخابات الرئاسة في عام ١٩٦٩ : وهو الحزب الوحيد ، من احزاب المعارضة الذي لم يَنْهر بل عزّز ، على العكس ، مواقعه .

لكنه ما لبث ان وجد نفسه كبرج هائـــل في السهل ، لا يملك اية قوة منظمة خارجه ، ولا الى جانبه .

أليس من الملائم أن نتساءل حول هذه المفارقة المزدوجة ؟

فمن ذا الذي يمكنه ، هنا ، ان يتخذ المبادرات الضرورية للخروج من الورطة – ليس فحسب لانقاذ المعارضة من هذه الورطة ، بل واخراج البلاد نفسها منها ، ولفتح آفاق المستقبل أمامها – ، ان لم تكن القوة الرئيسية المنظمة في هـــذه المعارضة الاكثرية ، الا وهي الحزب الشيوعي ، أشدها تغلغلاً في صفوف الطبقة العمالية ، والذي يتمتع بثقة هذه الطبقة ، لأن مهمته هي تجسيد هدفها الثوري ؟

سأحاول الاجابة ، في حدود هذه الدراسة ، على هذا السؤال انطلاقــاً من القناعة المزدوجة التي انتهت الى فرض نفسها عليّ كبديهية :

– لا يمكن عمل أي شيء ذي بال في فرنسا دون الحزب الشيوعي .
– لا يمكن عمل اي شيء إذا لم يتغير هذا الحزب ، تغيّراً عميقاً .

* * *

ان مشكلة الثورة في الطريق المسدود ، ليست في فرنسا سوى حالة خاصة من مشكلة أعم .

فحينا كانت القوى الثورية منذ سنوات خلت ، ما تزال أقل عدداً ، كانت الاحزاب الشيوعية في مناطق واسعة من العالم ، قطب الرحى .

إلا ان هذه القوى قد تزايدت اليوم ، وغالباً ، ما نراها « تتحولق » حول الاحزاب الشيوعية : فتنمو خارج هذه الاحزاب ، وبدونها ، بل وضدهـــا أحيانـــاً .

لقد انتصرت في امريكا اللاتينية حتى الآن ثورة اشتراكية واحــدة ، هي ثورة كوبا ، ولم يكن الحزب الشيوعي ، مع انه قوي ، أول البادئين فيهـا .

ولكنه انضم إليها . اما في سائر القارة، الخاضعة لنير أعتى امبريالية في العالم ، حتى ليكاد ان يكون نيراً استعمارياً ، تبلغ التوترات ذرى احتدامها ، فتهب قوى اجتماعية ضخمة للثورة ، إلا ان الاحزاب الشيوعية لا تؤلف فيها سوى أحد عناصرها ، ولا يكون دائماً اكثرها ديناميكية .

وفي أفريقيا السوداء ، حيث تكافح الحركات الوطنية المناهضة للاستعمار ، الاستعمار الجديد بسلطانه وغناه ومكائده ، لا يوجـد ، عملياً ، اي حزب ماركسي .

وتتخذ المشاكل في آسيا صورة مفجعة ، على نحو فريد ، ليس فحسب بسبب المواقع الارادية المتعلقة بالحزب الشيوعي الصيني ، الطموح الى هيمنة عالمية على الحركة ، بل وكذلك بفعل استئصال شأفـة الحزب الشيوعي الاندونيسي والانقسامات الداخلية في الاحزاب الاخرى ولا سيما في اليابان وفي الهنـد . بيد أن ارفع مثل لاثبات حيوية الحركة ، قدّمه شيوعيو فييتنام الذين صمدوا صموداً مظفراً ، بفضل تضحيات لا حصر لها ، لأقوى امبريالية في العالم .

وهل يمكن للانسان ، في البلدان المتقدمة ، من أوروبا ومن امريكا ، أن يأمل ، بصورة معقولة من الاحزاب الشيوعية الموجودة حالياً ، فيما عداهـا في فرنسا وإيطاليا واسبانيا ، ان تكسب جمهور الطبقة العاملة والقوى الثورية الاخرى ؟

فمن المناسب اذن ، الاحتراس من « النزعة الانتصارية » ، التي توحي بها مقاطع عديدة من « الوثيقة » الصادرة عن مؤتمر موسكو ، والتصدّي لمعالجة المشاكل الواقعية ، لا بالاعتراف بالتناقضات الموجودة بين البلدان الاشتراكية وتحليلها في اسبابها العميقة فحسب ، بل وكذلك بالبحث عن الاسباب التي تجعل عدداً هائلاً من القوى الثورية « متحولقاً » حول الاحزاب الشيوعية .

ثمة « مراجعة مثيرة » غدت ضرورية بعد الآن .

انها شديدة الاثارة بالنسبة للشيوعيين ، كما هي بالنسبة لغير الشيوعيين وللمناهضين للشيوعيين .

* * *

ذلك ان المشكلة يجب ان تُطرَح بعموميتها كاملة .

لقد اصبح كلاماًمبتذلاً ان يقال بان امكانيات الانسان قد تعاظمت في عشرين سنة اكثر منها في عدة آلاف السنين.

فماذا عُمل في البلدان الرأسمالية ، حتى أغناها ، من أجل تكييف العلاقات البشرية مع هذا التحول المفاجيء الهائل ؟

وماذا عُمل في البلدان الاشتراكية لمواجهة هذه المسألة نفسها؟

ان اخضاع اللانهايات الثلاث اخذ يجتاز مرحلة حاسمة :

– فعلى مستوى الصغر اللامتناهي ، تفتح السيطرة على الطاقة الذرية ،عصراً في تفتيت المادة الخاضع للمراقبة ، واضعاً بين ايدينا امكانيات لم تبق ثمة حدود للغنى وللسلطة اللذين توفرهما للبشر .

– وعلى مستوى الكبر اللامتناهي ،تفتح اولى الاعمال في ارتياد الكون أفقاً لا حد له من التغيرات بل وربما من هجرات البشرية في ارجاء الكون ؛ وقد تمّ تجاوز حدود النوع في نطاق الكوكب الارضي .

– وعلى مستوى المركّب اللامتناهي ،فان الثورة السبرانية[1] Cybernétique

---

(١) Cybernétique أي السبرانية في اقتراح منير البعلبكي ويعرف هذا العلم الجديد بعلم الضبط . ويعرفه نزيه الحكيم بعلم « سبر » المماثلات Analogies بين صور الحركة على مختلف مستويات الواقع بما يؤدي الى اداء افضل على الصعيد التقني . والكلمة اصلاً يونانية Kubernan ومعناها: وجه ، سدد ، سيطر . ومنه الفعل Cybernetiser ومصدره Cybernetisation
« المترجم »

اي ثورة الآلات الحاسبة ، واتوماتيكية الانتـــاج ، والحساب العلمي l'informatique قد جلبت في سنوات معدودة ، ما ينوب عن دماغ الانسان في الحسابات البشرية بحيث ان هذا الدماغ ، بعد ان تحرر من اعبائه ، لأجـــل وظيفته في الخلق ، كبر فجأة ، لدرجة ان قدراته الواقعية فاقت ، لفترة ما ، خيال الانسان الذي اصابه الدوار امام رحابة الآفاق المفتوحة .

ويعاني المرء شعوراً مزدوجاً في آن واحد ان كل شيء أصبح ممكناً وان هناك فارقاً مؤلماً بين الحياة التي اصبحت قابلة للتحقيق والحياة الواقعية .

وقد استخدمت الطاقة الذرية ، في الاصل ، لتكديس وسائل التدمير لا الانتاج .

واصبحت ملحمة الفضاء المذهلة رأس مال للتنافس على النفوذ بـــين الدول الكبرى (مع نوايا عسكرية) .

أما فيما يتعلق بآثار ادخال السبرانية على نشاطات الانسان ، فان عاقبتهاما تزال مدعاة للشك . فهل يؤدي هذا العلم الى أليناتٍ[1] جديدة ، في نظـــام شمولي قائم على التقنوية ام تراه يؤدي الى تحرير امكانات الانسان الخلاقة ، وكل انسان ، تحريراً لم يسبق له مثيل ؟

* * *

ان طرح المشكلة على هذا النحو ليس يعني العودة الى حتمية تقنوية أيــاً كانت ؛ وهو ليس الاستسلام لآلية نموّ القوى المنتجة وحدها من حيث ستتولد

---

(١) Aliénation ألينة وألين فهو مؤلين aliéné وهو اقتراح ميشال هليل واخذ به نزيه الحكيم في ترجمة غارودي: « ماركسية القرن العشرين » . حقيقة ان الاخذ بهـذا الاقتراح ينجي من احتمال التخبط في مختلف الترجمات العربية المستعملة حتى الآن (انسلاب ، انسلاخ، انخلاع ، اغتراب ، انفصام) . غير انني وانا آخذ بهذا الاقتراح ، اعترف بان الكلمة العربية لا يمكن ان تؤدي المعنى الفرنسي كاملاً . وعذري انني لم اجد لها في اي معجم عربي افضل من هذا .
« المترجم »

اشكال الحياة الاجتماعية جميعها ، بدءاً من البُنى السياسية إلى الايديولوجيات .

ولسنا نعتقد بان العالم الحالي سوف يصل ، بالضرورة ، إلى التوازن بمجرد فعل قانون المد والجزر التاريخي ، فيصل نظام الولايات المتحـــدة الى تطبيق الاشتراكية على نفسه ، بقوة الاشياء ، كما يتحرر نظام الاتحاد السوفييتي ، بقوة الاشياء نفسها .

ولا نؤمن بهذه الاولوية للتقني وللقوى الانتاجية ، أساساً لكـــل مذهب اصلاحي ، ولا بتحقيق آلي لمستقبل يكون تاريخه قـد كتب من قبل ويكون الناس فيه غائبين عن المسرح .

هناك ألوان من المستقبل ممكنة .

وكل واحد منا مسؤول شخصياً عن إخراجها من الكمون الى الواقع .

وليست فرضيتنا للعمل إذن بوجه من الوجوه، صورة اخرى تقنوية للمذهب الاصلاحي التقليدي .

انما المقصود على العكس ، إزاء عدم تحليل ما هو أساسي — وهو ما تميزّت به الوثيقة الصادرة عن مؤتمر موسكو، والتي تؤول بالحركة الشيوعية الى العجز — وإزاء عدم تحليل طبيعة الثورة العلمية والتقنية الجديدة ونتائجها، هو ان نعطي للقوى الانتاجية الدور الذي اكتشفه فيها كارل ماركس :

— ان نمو القوى الانتاجية هو الذي يخلق التناقضات الجديدة ، واعني بهذا، العلاقات الطبقية الجديدة والمنازعات الجديدة ، وهو من ثمّ يقتضي من القوى الثورية تحليلاً جديداً لتبني ستراتيجياتها على دعائم متينة .

وموضوع هـذا الكتاب هو ان يطرح ثلاثة اسئلة ضد الذين ينتمون لشتى الآراء ويتكلمون بلا وعي ، تائهين في احلام الأمس .

— ما هي التحولات التي توشك ان تُنجز وما هي التناقضات التي تولدها ؟

— ما هي المبادرات الضرورية لتكييف مجموع العلاقات البشرية مع هـذا التحول ؟

– من الذي يعي هذه التناقضات الجديدة ومن الذي يأخذ المبادرات الضرورية لتجاوزها ؟

* * *

وثمة ملاحظتان ايضاً ، تبدوان لي ضروريتين ، لتحديد الروح التي عالجت بها هذه المشاكل .

ان نقد سلوك القادة السوفييت الحاليين قد وُجّه في هذا الكتاب دون امتياز .

وليس في ذلك اي شيء من النزعة المعادية للسوفييت .

ذلك ان القول بان خلفاء لينين ، من ستالين الى بريجنيف ، يعكرون رونق الصورة الرائعة التي خلقتها ثورة اكتوبر ، في نظر العالم ، وان معتقديتهم تفقر الماركسية وتشوهها ، وتشكل عقبة في وجه تحليل علمي للتناقضات الداخلية في الرأسمالية ، واضعة ، على هذا النحو ، قيوداً على امكانيات الاحزاب الشيوعية الثورية ، وان سلوكهم ، بدءاً من حرمان يوغسلافيا ومقاطعتها في عام ١٩٤٨، حتى اجتياح تشيكوسلوفاكيا في عام ١٩٦٨ ، يقسم الحركة ،برفضهم الاعتراف عملياً بشرعية السعي الى « نماذج » من الاشتراكية موافقة لمقتضيات كل أمة وكل عصر ، وهو يكبح ، في الاتحاد السوفييتي نفسه ، بناء الاشتراكية ــ ان قولاً كهذا لا يشكل اتهاماً لمغزى ثورة اكتوبر ، اكثر من ان نقدنا ، لقادة بكين الحاليين ، لا يتهم المغزى التاريخي للمسيرة الكبرى وللثورة الشيوعية .

فانني بوصفي مناضلاً شيوعياً ، ولأنني على قناعة بأن الاشتراكية وحدها تستطيع ان تخلق علاقات اجتماعية تناسب مقتضيات التحول العلمي والتقني الهائل وتجعله يخدم تحرر الانسان ، تحرر الناس جميعاً ، أقول بوضوح للقادة السوفييت : إن الاشتراكية التي نريد ان نبنيها في فرنسا ليست هي التي تريدون فرضها على تشيكوسلوفاكيا .

ومن ناحية اخرى ليس من الضروري ان يكون المرء شيوعياً ليكون متأكداً من ان معاداة السوفييتيه هي جريمة تقترف ضد فرنسا وضد السلام.

حتى أن رجالاً ذوي توجيه سياسي رجعي قد أدركوا ذلك.

وبمعدى عن كل اعتبار ايديولوجي، فان مصالح الدولة في الاتحاد السوفييتي تؤثـر على وجه العموم، في علاقة القوى الدولية، باتجاه السلام: إذ ان الاتحاد السوفييتي يكوّن اهم قوة في الكفة المقابلة لمشروعات الولايات المتحدة الامبريالية. فمن فييتنام إلى كوبا يشكل عونه الاقتصادي والعسكري امنع سور في وجه هيمنة الولايات المتحدة على العالم. فهو يخدم اذن قضية الاستقلال الوطني للشعوب، وقضية السلام. والامر نفسه ينطبق على المشكلة الالمانية التي يعمل الاتحاد السوفييتي فيها على احباط محاولات احياء امبريالية هتلرية جديدة.

لذلك فان النقد الذي يوجه الى قادة السوفييت الحاليين، ليس في الوسع ان يتحول الى موقف معاد للسوفييتية، دون ان يعرّض الاستقلال الوطني والسلام للخطر.

اما ملاحظتي الثانية فتتعلق بعلاقاتي الشخصية مع الحزب الشيوعي الفرنسي. فالقيام بالنقد الذاتي هنا ايضاً، (اقول: نقد ذاتي، لانني انتمي الى قيادة هذا الحزب منذ اكثر من عشرين عاماً، وانا بالتالي مسؤول، من جهتي، عن سياسته)، لبعض سلوكياته ولبعض تحاليله، ليس من شأنه العمل على إضعافه، بل انـه يهدف على العكس إلى خلق الشروط التي سوف تتيح له أن يلعب دوره كاملاً.

فاذا كنت مضطراً، اليوم، إلى ان اجعل هذه المناقشة علنية، فلأن ايحاءاتي لم تستطع، منذ اكثر من ثلاث سنوات، أن تنفـذ من وراء ابواب المكتب السياسي واللجنة المركزية الموصدة دونها.

انهم لم يكفـوا، خلال هذه السنوات الاخيرة، عن قولهم لي: لك كل حرية في التعبير عن وجهة نظرك، شريطة ان يكون هذا «في داخل الحزب». ولكن هذا نفسه كان خدعة: إذ أن الحزب ليس المكتب السياسي واللجنة المركزية

وحدها ، انه مجموع مناضلين . ولست أدري بأي لون من عدم الثقة أو بأي ازدراء لا « قاعدة » لا يُجعل منها حكماً للمناقشات . فهي تعتبر قاصرة ، عاجزة عن التفريق بين الحبة والزوان . لذلك لم تعمل اية جريدة من صحافة الحزب ، لا الاومانيتيه ولا فرانس الجديدة ولا دفاتر الشيوعيين، على إطلاع المناضلين على الآراء التي تختلف ، ولو قليلاً ، عن « الخط الرسمي » ، للجهاز التنفيذي .

هذا هو ما اضطرني الى كتابة هذا الكتاب ، والى جعل المناقشة ، هكذا ، علنية ، في داخل الحزب ، وفي خارجه ، إذ أنه يُعنى بشكلات يتعلق بها مستقبل حزبنا ، وكذلك مستقبل الأمة .

بين مناضلين يسعون جادين وراء الهدف الاساسي نفسه : الاشتراكية ، يتعين ان يكون من الممكن ، في كل مشكلة خاصة ، اجراء مناقشة مفتوحة ، حول أقدر المناهج على حل هذه المشاكل لبلوغ الهدف المشترك ، ولكي يُحشد، في جهد واحد ، ملايين الفرنسيين ، ممّن يطلبون ، وهم على درجات متفاوتة من الوعي ومن التصميم ، الهدف نفسه .

أجل ، فلم يعد السكوت ممكناً .

* * *

هذا الكتاب ، لا يبتغي ان يكون جدلياً .

فهو يقدم تفكيراً مشتركاً حول المبادرة الضرورية الكبرى للاجابة على تحول عصرنا الاساسي ، مقترحاً فرضيات عمل لخمسة اسئلة جوهرية :

١ — ممّ تتكون الثورة العلمية والتقنية الجديدة ؟ وما هي نتائجها ؟ وهل تتطابق احتياجاتها مع احتياجات النمو الديموقراطي والتفتح الخلاق للانسان ؟

٢ — ما هي التناقضات الجديدة التي يتمخض عنها هذا التحول في البلدان الرأسمالية ، ولا سيما في أغناها وأقواها : الولايات المتحدة ؟ وما هي المبادرات المتخذة فيها ، والتي يمكن ان تتخذ فيها ، لتجاوز هذه التناقضات ؟

٣ – ما هي التناقضات التي يولدها هذا التحول في البلدان الاشتراكية وما هي المبادرات التاريخية التي اتخذت للتغلب عليها ؟ هل يلبي النموذج السوفييتي هذا المطلب ؟ ام النموذج الصيني ؟ ام اليوغسلافي ؟

٤ – ما هي التبدلات العميقة ، التي يستلزمها ، اليوم ، هذا التحول ؟

في الحزب الشيوعي الفرنسي ،

في المعارضة ،

في السياسة الفرنسية في جملتها ؟

٥ – ما هي التغيرات التي يتمخض عنها هذا التحول في العلاقات الدولية ؟ وما هي المبادرات التي سوف تجعل من الممكن ، في المرحلة الحالية ، إيجاد تنظيم ، على مستوى الكوكب الارضي ، للحاجات والموارد والآمال ، من اجل تأمين تفتح الانسان ، تفتحاً تاماً ، وكل انسان ؟

على كل فرد ان يقبل التحدي في هذا النقاش .

فلم يعد الصمت ممكناً .

الفصل الأول

ما هي الثورة العلمية والتقنية الجديدة؟

لهذا المزيج الاخير من القرن العشرين مظهر البلبلة في عين من يكتفي بالبقاء على السطح ، أمام المشهد الذي يقدمه ، بمنازعاته التي تجتـــازه من الشرق الى الغرب، ومن الشمال إلى الجنوب ، وبانتفاضاته الوحشية التي تعطي انطباعـــاً انها لمجرد الهدم ، وبانظمته الخطأ التي كأنها لم تُرتّب لأية غاية .

فهل هذه الاضطرابات ، وهي اشد عمقاً بما لا يقاس ، مما اتسمت بها نهاية العصر القديم ، هي بوادر تحقق الرؤيا Apocalypse[1] والتحطيم النووي للنوع؟ انه لأمر غير مستحيل .

---

(١) l'Apocalypse أو رؤيا يوحنا عن نهاية العالم في سفر الرؤيا حيث جاء (٨؛٨-١٢): « ونفخ الملك الثاني في الصور وألقيت في البحر كتلة من نار كأنها جبل هائل وأصبح ثلث البحر دماً ومات ثلث المخلوقات التي في البحر وهلك ثلث السفن التي على سطح البحر » .

وكتبت جريدة لاباريس في حزيران ١٩٤٦ ما يلي : « ما ان القيت القنبلة حتى قام فوق البحر بريق يبهر الابصار ، ثم اذا بعمود كثيف من الدخان يرتفع كالجبل الشامخ وينتشر في ذروته عريضاً . وتغير لون البحر ، ويعتقد ان الانفجار قد قتـــل ألوف الانواع الحيوانية التي تعيش في قلب البحر.وقد غرق عدد من البواخر الكبيرة كما اصيب عدد منها باضرارجسيمة». وقد كانت هاتان الصورتان اللتان يربط بينهما المؤلف: جزع البشر من تحقق الرؤيافي نهاية ←

ولكن هذا المزيج الأخير من القرن العشرين ، في عين من لا يكتفي من المشهد الذي يقدمه بالبقاء على السطح ، وبالنسبة لمن يبحث فيه عن الوحدة والمعنى ، ليس ملتقى لآمال ألفية[1] غامضة أو لطوباويات عصر آخر فحسب. أفلا تكون هذه الازمة الشاملة اشارة إيجابية ، مبشرة بأعمق تحول مُني به الانسان منذ اكتشاف اداة العمل والنار ؟ بل ربما ليست هذه الازمة سوى نهضة Renaissance ، ولكنها ميلاد حقيقي للرجل الانساني اذا قيست بها نهضة القرن السادس عشر ، بدت اقليمية ، ولا اهمية لها . فمن هو هذا الذي يشهد العالم ميلاده ! وما هو ما يجب ان نفعله ، لنجعله يولد ولادة كاملة ؟ أن هذا الامر في الامكان .

كنا نريد معالجة هذه الاسئلة انطلاقاً من التفكير في احداث هاتين السنتين الاخيرتين ، اي في المغزى العميق الذي تنطوي عليه اربع سلاسل من الاحداث تتجه في رأينا الى هدف واحد :

- حركة الطلاب .
- الاضرابات العمالية .
- مساهمة الكوادر القوية في هذه الاضرابات .
- المجرى ، السياسي الجديد في تشيكوسلوفاكيا ، من يناير (كانون الثاني) الى اغسطس (آب) من عام ١٩٦٨ .

—العصر القديم اي في نهاية الالف الأولى وتدمير النوع في العصر الحديث موضوع محاضرة رائعة في اليونسكو لإ مانويل موتييه . يمكن الاطلاع عليها في العدد الخاص (٧ و ٨) من مجلة المعلم العربي (دمشق) ترجمة الدكتور سامي الدروبي

« المترجم »

(١) Millenariste نسبة الى طائفة الالفيين من المسيحيين الذين يعتقدون ان المسيح سيعود الى الظهور على الارض فيحكمها ألف عام .

« المترجم »

ان الحركة الطلابية ، مرتبطة من جانب آخر بحركة الكوادر[١] ، بين هذه الحركات جميعها ، من اكثرها إنباءً بوضع جديد . ذلك انه يتعين على هؤلاء واولئك أن يواجهوا نفس المشكلة : مشكلة ادخالهم في جهاز الانتاج ، وهو ادخال مباشر بالنسبة للفنيين ، من مهندسين وكوادر ، ومقبل بالنسبة للطلاب .

يضطرنا طابع الشمول ، في انتفاضة الطلاب ، الى ان نتناول هذه المشكلة ، التي هي في نفس الوقت مشكلة الكوادر ، في بعدها الكامل . ولا شك في ان الشمول ، بل واحياناً حدوث عدة حركات طلابية في آن واحد ، يجب ألا يخفي عن اعيننا ما في هذه الحركات من تنوع عميق ، تبعاً لما يعنى منها بلدان العالم الثالث أو البلدان الرأسمالية المتقدمة ، أو البلدان الاشتراكية . ففي بلاد كانت لا تزال مضطهدة حتى عهد قريب ، تكون الحركة الطلابية استمراراً للحركة الوطنية ، وتهب في وجه التسويات الاستعمارية الجديدة . وفي بلاد رأسمالية متقدمة ، فان مبدأ المجتمع الاستهلاكي نفسه ، والنظام الاستبدادي الذي غالباً ما يرافقه ، هما اللذان يكونان ، قبل اي شيء آخر ، مثار المشكلة . اما في بلاد اشتراكية ، فيكون المقصود ، في آن واحد ، هو إتهام التوجيه نحو مجتمع يمكنه ان يشبه المجتمعات الرأسمالية الاستهلاكية ، وهو كذلك تمرد على الاشكال البيروقراطية في الدولة . بل ليس من المستبعد بتاتاً ، في جميع الحالات ، ان يكون في الامكان ، استغلال مثل هذه الحركات ، لغايات لا تكون ثورية ، وانما رجعية ، وذلك بواسطة القوى التي تميل الى الحفاظ على البلبلة القائمة .

وليس في وسع المرء ايضاً ان يستبعد ما سمي ظواهر معينة من الطنين ، هنا

---

(١) لا يمكن لهذه المقارنة ان تحجب عن اعيننا الفوارق : فعلى حين ان الاهتمامات بمردود البحث المنظم ، والنزعة الى التنافس تلعب دوراً كبيراً لدى الكوادر ، فثمة رفض لهذه الحوادث ، التي ينظر اليها كأن لم تقع ولا وجود لها ، كثيراً ما يعبر عنه في تمرد الطلاب ، بالتعطش إلى المطلق .

وهناك ، فتجتذب كتلا ضخمة من الطلاب ، وتشكل تيارات تتجاوز الحدود القومية ، حول مشاكل تتجاوز في الواقع ، التخوم القومية ، كالكفاح العالمي ضد الحرب الفييتنامية ، وبعض ظواهر العدوى من الثورة الثقافية في الصين وتمجيد بعض نماذج السلوك الثوري ، كمسلك شي جيفارا ، أو كذلك التعلق المبالغ فيه ببعض الايديولوجيات ، كفلسفة ماركوز ، على سبيل المثال .

ولكن ، ليس في وسع شيء من هذا ، ان يخفي عنا ، ما هو جوهري ، أي الاسباب العميقة لهذه الحركة العامة ، التي تجتذب كتلة الطلاب ، والتي تطرح، اكثر فأكثر ، مشكلة اساسية على الكوادر .

والحقيقة نفسها في ان الحركات الطلابية قد تمكنت من اتخاذ شكل حاد في البلدان الرأسمالية وفي البلدان الاشتراكية معاً ، تدل على ان المقصود ليس تمرداً على علاقات الانتاج الموجودة فحسب ، بل على أنه يوجد بين هـــذه الحركات جميعها ، دون ان ننكر ، من اجل ذلك ، اهمية الكفاح ضد علاقات الانتاج ، قاسم مشترك ، يحمل بنا ان نبحث عنه في نمو القوى الانتاجية .

يبدو لي أن كنه المشكلة – أي مصدر هذه الحركات المتميزة في ظاهرها– هو كما يلي : ان نمو الانسان نمواً تاماً ، يصبح ، في مرحلة معينة من نمو القوى الانتاجية (مرحلة الثورة العلمية والتقنية الحالية) ، بحكم الكبح هو ، الشرط الضروري للنمو التاريخي .

إن ما يظهر جلياً ، قوياً ، في وجـه مكنونات الحضارة الصناعية العمياء لدى الطلاب ، كما هو لدى الكوادر ، في فرنسا ، كما هو في تشيكوسلوفاكيا ، او الولايات المتحدة ، هو : الذاتية الانسانية لعصر الثورة العلمية والتقنية .

فالقاسم المشترك ، بين المطالب العماليـــة ، وتساؤل الكوادر ، وتطلعات الطلاب ، هو ، في مواجهة مـــا يثير النفور في الكيانات الموجودة ، وطلب المشاركة في المبادرة التاريخية ، في القرارات التي يتعلق بها مصيرهم ، على صعيد

الاقتصاد والسياسة والثقافة . ففي بداية الحركات جميعها ، في عـــام ١٩٦٨ ــ ١٩٦٩ ، كان ثمة رفض من جانبهم بأن يُدمجوا في نظـــام ، دون ان يناقشوا معناه وقيمته وغاياته .

ان السلطات الجديدة المكتسبة من قبل الانسان ، في هذا الثلث الاخير من القرن العشرين ليست مجرد اضافة على استمرار السلطات القديمة . فقد استطعنا في ربيع عام ١٩٦٨ ، في باريس كبراغ ، ان نكتشف ، عن اشارات تدل على بوادر أزمة نمو هائلة وتبدل نوعي في مصير البشر . وثمة بداية بلغناها الآن : ان السلطات الجديدة التي حصل عليها الفرد على نفسه ، وعلى وسطه ، تستطيع أن تغير طبيعته تغييراً عميقاً ، بقدر ما غـيّرها منذ آلاف السنين ، اكتشاف اداة العمل .

هذه الزلزلة التكنولوجية ، ليست إلا في بداياتها . يمكن المرء ان يتوقـع إثارتها رويداً رويدا ، لثورة دائمة في جملة شروط الحياة . وعلى هذا يمكن لهذا الثلث الاخــير من القرن العشرين ان يكون عصر الفروق المتعاظمة والتوترات المرعبة ، أو على العكس ، عصر التحول ، الذي يتيح التغلب عليها . فهـل سنكون قادرين على اخضاع ضروب التقدم في التقنيّة ، ام انه سيتعين علينا ان نعانيها ونحن غارقون في الفوضى ؟

ان لتفاؤلنا اساساً تاريخياً موضوعياً .

واذا اسهبت القول في صيغة مشهورة فانني اقــول بكل سرور « ان قليلاً من التقنيّة يُبعد عن الانسان ، وان كثيراً من التقنيّة يمكن ان يعيدنا إليه » فاذا كانت تقنيّة عصر التصنيع التي مـيزت القرن التاسع عشر ، والنصف الأول من القرن العشرين ، تتجه الى سحق ذاتية الانسان فان تقنيّة الثلث الاخير من القرن العشرين ، أي تقنيّة السبرنة Cybernation تستطيــع ان تخلق شروط انفجار في الذاتية الانسانية ، انطلاقاً من اللحظة التي يظهر فيهـــا ان الاستثمار الانساني إذا ما نظر اليه مستقلاً عن كل اعتبـــار اخلاقي ، وديني وإنسيّ ،

ومن وجهة نظر القوة الانتاجية وحدها ، والعائدية (مع التحفظات حول مشاكل تعيين الموارد) — هو — بين الاستثمارات جميعها — انطلاقاً من بداية تقنية ما ، اكثرها عائدية.

١ — التحـــول

أول شرط لمعالجة هذه المشكلة هو الوعي بالتحول الأساسي الجاري .

أولاً : ان الثورة في العلم ، قد هيأت ثورة بالعلم .

وهكذا فان التحول الحالي قد هُيّىء ،منذ مطلع القرن،بتراكم الاكتشافات المتحققة ، على مستوى البحث الاساسي في الفيزياء النووية وفي كيمياء الجزئيات الكبرى ، وفي السبرانية ، وفي علم الحياة وفي علم الاجتماع .

— نحن نواجه تحوّلاً في العلم نفسه : فان السبرانية قد حلّت محلّ الميكانيك كعلم نموذجي موجّه .

— نحن نواجه تغيراً في تصور العلم ، وثمة ديالكتيك جديد للذات وللموضوع آخذ في النشوء : حيث يظهر ، بخلاف كل تجريبية ، وكل موضوعية ، أنه لا يمكن تحديد عالم موضوعي بدون الانسان الذي يتقدم ، بفرضياته وبنماذجه ، كل واقع موضوعيّ .

فالواقعة العلمية تكون دائماً اجابة على سؤال وتكون الاجابة دائماً،في نطاق واسع ، وظيفة للسؤال المطروح .

ثانياً : تتكشف الثورة بالعلم عندما تصبح نتائج هذه الثورة في العلم، معترفاً بها في الجهاز التقني للانتاج.

أ — **تفصح هذه الثورة عن نفسها** بالدور المتزايد الذي يلعبه العلم في الانتاج . أما أن العلم قد صار أكثر فأكثر ، في هذا الثلث الأخير من القرن العشرين ، قوة منتجة ، بصورة مباشرة ، فهذا ما أثبته من قبل كونُ الزمن الذي يفصل بين اكتشاف علمي ، وتطبيقه العلمي ، واستخدامه الصناعي ، قد أخذ يتناقص أكثر فأكثر .

لقد اقتضى الأمر مئة وعامين لكي تخطى الاكتشافات التي جعلت التصوير ممكناً ، بتطبيق عملي وبانجاز صناعي (١٧٢٧ — ١٨٢٩) والفاصل الزمني نفسه بين الاكتشافات والتطبيق لم يدم بالنسبة للتلفون إلا ستاً وخمسين سنة (١٨٢٠—١٨٧٦) واربع عشرة سنة للتلفزيون (١٩٢٢—١٩٣٦) وست سنوات بالنسبة للقنبلة الذرية (١٩٣٩ — ١٩٤٥) وخمس سنوات بالنسبة للترانزستور (١٩٤٨ — ١٩٥٣) وخمس سنوات بالنسبة للازر laser (١٩٥٦ — ١٩٦١) .

هكذا يكون لدور العلم المتزايد ، كقوة انتاجية مباشرة ، نتيجة أولى ، وهي ان العمل الفكري يحتل مكاناً متزايداً في جملة العمل الانتاجي .

والدلالة على ذلك هي ارتفاع عدد الكوادر والطلاب ارتفاعاً خيالياً ، إذ يبين احصاء أجري بالنسبة لسبعين دولة بأن مجموع الطلاب قد ارتفع من سبعة ملايين ونصف الى عشرين مليوناً من عام ١٩٥٥ إلى عام ١٩٦٤ أي أن عددهم ، اجمالاً ، تضاعف ثلاث مرات .

ان نسبة المهندسين في الولايات المتحدة لمجموع العمال هي ١٠٪ . فهي في صناعة الطائرات والملاحة الجوية ١٣٪ وفي الصناعة البترولية ٢٠،٥٪ وفي الصناعة الذرية ٣٥،١٪ . وهنا تحدث ظاهرة مماثلة للتي حدثت من قبل إبان الثورة الصناعية حيث عكس التصنيع بسرعة ، النسب العددية بين العمال الزراعيين والعمال الصناعيين. لذلك فان ما اخذت ملامحه تتضح اليوم هو عكس مماثل ، في النسب العددية ، بين العمال اليدويين والعمال الفكريين .

ب — وهذه الثورة تفصح عن نفسها بعكسية أخرى : هي عكسية العلاقات بين العلم والتقنية .

وعلى الرغم من أن المرء ، لا يستطيع ، في هذا المجال ، كما لا يستطيعه ، في أي مكان آخر مع ذلك ، ان يكتفي بعلاقات حتمية ، مكنية ، ذات اتجاه

وحيد بين العلم والتقنية ، وانه توجد خصوبة متبادلة وعلاقة ديالكتيكية بين التقنية والعلم ، فان ثمة ظاهرة جديدة تظهر ، هنـــا ، هي الاختلاف بينهما في التركـــيز .

كانت متطلبات التقنيـــة حتى منتصف القرن العشرين هي العنصر المحرك الرئيسي للتقدم العلمي بصورة عامة . والمثل الكلاسيكي في ذلك هـــو مثل اكتشاف قوانين الدينامية — الحراريـــة thermodynomique أكثر القوانين تجريداً ، وذلك في مطلع القرن التاسع عشر (مبدأ كارنو وجول ومايــير) ، وقد جاء هذا الاكتشاف نتيجة لأبحاث مهندسين ، حول اقصى ما يمكن ان تعطيه مكنات بخارية من مردود .

ففيما وراء بداية معينة يبدو ان هذه العلاقة تنعكس : فاذا بالتقدم العلمي يصبح عنصراً محركاً لنمو الانتــاج ، يسبقه ويدعوه بــدلاً من ان يتبعه . فنظريات اينشتين جاءت قبل زمن استخدام الطاقة النووية ووضع تقنية ذرية . كما ان نشوء السبرانية سبق استعمال الآلات الحاسبة .

ان العلم يشق طريقاً خاصاً به ، مستقلاً اكثر فأكثر ، عن القوة المحركة التي تكونها متطلبات الانتاج .

هكــذا يبدو ان ثمة قانوناً تاريخياً جديداً أخذت معالمه ترتسم : فكلما كان بلد ما متقدمـــاً ، اقتصادياً وتقنياً ، كلمـــا تعلّق تقدّمه الاقتصادي والاجتماعي ، مباشرة ، بتقدم العلم .

ففي الولايات المتحدة الامريكية تفوق النفقات من أجل البحث اجمـــالي التوظيفات الاخرى (عشرون ملياراً من الدولارات) .

وفي الولايات المتحدة الامريكية كما في اتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية ، يتضاعف عدد الباحثين كل سبع او ثماني سنوات .

حـ – وهذه الثورة تفصح عن نفسها بتبدل معنى التقنية نفسه : فمثلمـا

يكون الامر في العـــلم قياساً على ان الالكترون يلعب دوراً اعظم فأعظم ، بالنسبة الى الميكانيكا ، يبدو ان مفتاح التغيرات ، من وجهة نظر التقنية ، هو، كما اشار بذلك ماك لوهان ، أن المواصلات ، في أوسع معانيها (أي بوصفهـــا امتداداً لجسم الانسان وحواسه) تحل مكان العمل[١] بوصفه اساساً للنظـــام التقني .

ويتألف العكس الكبير مما يلي : يحل "مبدأ علم السبرانية محل المبدأ المكني"، وهذا ينطوي على نتيجتين مباشرتين :

أولاً : فالتصنيع كان يؤدي الى انقسام العمل والى تحليله تحليلاً يتسع مداه دائماً ، على حين ان الثورة العلمية ، والتقنية الجديدة ، تعكس حركـــة الثورة الصناعية : فهي لم تعد تتجه فحسب إلى التحليل وانما الى التركيب .

ثانياً : وينجم عن هذا العكس ، عكس آخر هـــو : عكس في علاقات الذات والموضوع . فحينما كان نمط الانتاج الصناعي يفضي الى تجريد العامـــل من ذاتيته ، باعتبار ان عمل الانسان يقتصر على خدمة آلية ما ، فيصبح هكذا موضوعاً خاضعاً لموضوع (هو المكِنة) التي كان متمماً لهـــا ، فان اخضاع الانتاج لعلم السبرانية ، كما هو الحال في الادارة ، يميـــل الى وضع الانسان على هامش الانتاج المباشر ، والى تحديد دوره :

– في مكانة أعلى من المكِنـَة لكي يحلل ولكي يعد البرامج .
– في مكانة أدنى من المكنة لكي يقرّر ويوجّه .

– على مستوى المكنة ، لكي يراقب ، مضاعفاً لوظائف المختصين بالضبط، ولعمال الصيانة وعمال التصليح ، حيث تُطلب منهم نظرة اجمالية وتركيبية

---

(١) لقد استعملت كلمة « عمل » هنا بمعناها الضيق جداً والمبتذل : قوة الانسان العضلية تقوم بفعل يقع على الاشياء . ويشير ماك لوهان ، في صورة مفارقة ، الى ان المعرفة تلعب دوراً متزايداً في المعنى نفسه للعمل .

لمجموع العملية التقنوية (ولو انها تبقى جزئية ، محدودة بالتخصص) :

أهلية لطرح المشاكل ،

اعادة متكررة للدورات التدريبية نظراً للسرعة في تجدد المسائل التقنية .

ثالثاً — : وهذه الثورة في العلم ، والثورة بالعلم التي تنجم عنها ، تؤديان إلى سلسلة من النتائج ، والى نتائج اقتصادية أولاً وقبل كل شيء .

ولا بد من تجنّب الوقوع هنا في خطأين :

— قبل كل شيء الخطأ الذي سوف يقوم على الاعتقاد بأننا نواجه انقطاعاً عنيفاً ومباشراً . وفي الحقيقة انه يوجد تفاوت كبير جداً في المستويات التقنية وفي الانظمة الاجتماعية كما توجد في جميع البلدان المتقدمة اقتصادياً ، جنباً إلى جنب ، آثار قديمة من الثورة الصناعية ما تزال تحدد سمات الحياة في جوهرها ، وآثار من الثورة العلمية والتقنية الجديدة ، أخذت تقلب جميع أوجه الحياة .

— والخطأ الثاني ، الذي يجب ألا يُقترف ، هو الاعتقاد بان هذا التحول سوف يكون انعكاساً سلبياً لتبدلات البنية التحتية . والحقيقة ان علينا ان نواجه سلسلة من الامور المتعاقبة دورياً ، وانفتاح مجال من الممكنات . فلا توجد إذن قط ثمة حتمية مكنية : فاختيارات الناس وافعالهم وكفاحاتهم هي التي تقطع في الأمر . وعندما نمعن النظر في النتائج الاقتصادية للتحول الكبير ، فاننا لا نستطيع ان نصوغ ، سوى قوانين هادفة .

ما هي ، مع هذه التحفظات ، الآثار الاقتصادية المترتبة على التحول ؟

أ — قبل كل شيء ، تكوين نمط جديد من النموّ .

ان عوامل النموّ الجديدة تصبح : التجديد التكنولوجي والتربية (ولو انهما يظلان خاضعين للسباق التنافسي) . حتى ذلك الحين كان النمو الاقتصادي

مشروطاً بتكدس رأس المال وبزيادة عدد الشغيلة العاملين . فاصبح بعدئـــذ ، يتعلق ، اكـثر فاكثر ، بالمستوى الذي يبغه البحث العلمي ، وبتوسع سريع في الانظمة التي دخلها علم السبرانية بصورة تامه وبكيفية العمال الانسانية ،بتصورهم ومراقبتهم وبرمجتهم للانتاج والادارة[1] .

وبعبارات اخرى : فان عوامل النمو الكيفية والمكثفة (من تطبيق للعلم ، وتجديد للتقنيات ، وارتفاع مستوى المهارة ، وعقلانية الادارة) تتفوق على العوامل الكمية والتوسعية (زيادة عدد المكنات و كتلة اليد العاملة) .

ب ـ ان النتائج ، فيما يتعلق بفرض الخدمة ، مضللة ، لأول نظرة .

أ ـ فمن وجهة نظر الكمية يمكن الانسان ان يتوقع ان يؤدي التعميم السريع للاوتوماتيكية في المصانع ، الى الاستغناء عن عدد كبير من العمال ، والى ان يقود في الحال إلى ازمة بطالة تكنولوجية خطيرة .

إلا ان الوقائع لا تؤيد هذه المخاوف .

ذلك ان معدل البطالة في الولايات المتحدة ، حيث يكون ، مـــع ذلك ، هذا النمو سريعاً ،[2] لا ينفك منذ عام ١٩٦١ ، رغم تزايد ضخم في عـــدد السكان (٨ ملايين في السنة) ، عن الهبوط ٦،١ ٪ في عام ١٩٦١ ، و ٥،٢ ٪ في عام ١٩٦٤ ، و ٤،٧ ٪ في عام ١٩٦٥ ، و ٤ ٪ في عام ١٩٦٦ ، وكان من

---

(١) يجب ان تعادل هذه الملاحظات بالنظر الى الحدود التي تفرضها على هذا الاتجاه العـــام مشاكل توفير الموارد:فان باحثاً في مجال الطاقات العليا من الفيزياء،مثلاً ، يكلف ٥٠٠٠٠٠٠ فرنك في العام (٥٠ مليون فرنك قديم) .

(٢) إلا انها سرعة نسبية ، كلية : فان امكانات التنسيق الآلي في المصانع قد استخدمت في الولايات المتحدة بنسبة ١٠ ٪ تقريباً . وليست في اوروبا بعـــد إلا في حدود ١ ٪ (المؤتمر الاوروبي للتنسيق الآلي في المصانع ، المنظم من قبل O. C. D. E ، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ، في فبراير ـ شباط ـ عام ١٩٦٦) .

المتوقع ان يكون هذا المعدل من ٣،٥ في عام ١٩٦٨ . ويبدو انه لا بـــد من زيادة فرص الخدمة ، حتى عام ١٩٧٥ . والوظائف المحدثة تكون عديدة ، على نحو خاص ، في اطار هيئة الموظفين المؤهلة ، إذ تكاد كمية العمال غير المؤهلين، ان تكون ثابتة .

وخلاصة القول ان ادخال الاوتوماتيكية الى المصانع ، له نتيجة مباشرة تعتبر اقرب الى نقل العمل منها الى إلغائه . ومع التحفظ بضرورة اجراء التناسق بين العلاقات الاجتماعية وهذا النمو الجديد للقوى الانتاجية ، يمكننا ان نتوقع، على المدى الطويل ، من جراء ادخال الاوتوماتيكية الى المصانع، اتاحة اختصار يوم العمل ومضاعفة اوقات الفراغ .

٢ ـ فهل تقود الاوتوماتيكية في المصانع الى زيادة عدد العمال المؤهلين ، أم الى عدم تأهيل جماعات عريضة منهم ؟ وهنا كذلك يمكن الانسان ان يتوقـع عملية انقاص في المهارة. إلا ان الأمر ليس فيه ما يشير الى ذلك .

كان الاتجاه العام حتى منتصف القرن العشرين ، والى قبيـل عام ١٩٥٥ ـ ١٩٥٦ في فرنسا ، يميل الى عدم المؤهل : فقد كانت نسبة العمال غير المؤهلين تزداد .

وقد اخذت هذه الحركة في الانعكاس اثناء الخمسة عشر عاماً الاخيرة .

ولا بد لنا من ان نضيف بأن مفهوم المؤهل المهني نفسه قد تطور : لم يعد المؤهـل وخاصة في القطاعات المزدحمة ـ (الالكترونية والكيميا البترولية ، الخ) ـ مجرد مؤهل تمّ اكتسابه بصفة نهائية في المهنة ، بتدريب متخصص ، بل أخذ يصبح اكثر فأكثر ، نظراً لتطبيق الاوتوماتيكية في الانتـــاج[1] ،

---

(١) Outomatisation تطبيق الاوتوماتيكية وهي مصدر الفعل Outomatiser ، ومنه الاسم Outomation ومؤداه في الفرنسية : التنسيق الآلي ويترجمه معجم كرم بالآلية، وبعضهم بالحركة الذاتية في المصانع .. وقد آثرت تعريبه واستعمال أوتوماتيكية، وتطبيق أو ادخال الاوتوماتيكية ، للفعل ، لا سيا ان هذا التعبير اصبح دارجاً الآن . « المترجم »

كالادارة ، استعداداً لادراك مجموع العملية التكنولوجية من اجل ان يقرأ اشاراتها ، ونظراً للتبدلات السريعة في القوى الانتاجية ، أهلية لاعادة الدورات التدريبية المتكررة ، ان لم نقل الدائمة .

هكذا فان الظاهرة الجديدة والاصلية هي النصيب المتزايد الذي يحظى به شكل معين من الثقافة العامة في المؤهل المهني[1]، فمن التقديرات المتقاربة ، الامريكية والتشيكية والسوفييتية ما يتجه الى الاقرار بانه يجب على حوالي ٧٠ ٪ من العمال ، من هنا الى عشرين سنة قادمة ، ان يكونوا حاصلين ، لحظة دخولهم في مضمار الانتاج ، على ثقافة عامة من مستوى يماثل المستوى المطلوب حالياً للدخول الى التعليم العالي (لنقل : مستوى نهاية التحصيل من الدرجة الثانية) .

جـ — ان الثورة العلمية والتقنية الجديدة تتطلب اشكالاً جديدة من الادارة .

ان ما كان يظهر اكثر عائدية منذ نصف قرن ، في الزمن الذي كانت تسود فيه نظريات المهندس تايلور في ترتيب العمل ترتيباً عقلانياً، كان التركيز القصوي على المبادرة والتقرير . وفي هذه الناحية كذلك ، تقضي الثورة العلمية والتقنية الجديدة إلى العكس الكبير : فان ما يصبح ، في المستقبل ، اكثر عائدية ، هو انقاص مراكز المبادرة والتقرير (وهو ما يقتضي زيادة ضخمة في عدد الكوادر التقنوية والادارية ويفسر الخط البياني للخدمة الذي سبق ذكره) .

فالتحول ، في هذا المجال ، هو الانتقال من طرائق في الادارة ذات عقلانية من النمط المكني الى عقلانية من النمط السبراني .

ان العقلانية ذات النمط المكني ، على مستوى الادارة ومثلها على مستوى الانتاج ، قد اظهرتها في أتم صورها ، نظرية تايلور ، في ترتيبها للعمل، ترتيبها

---

(١) كتب كانت في « نقد الحكم » يقول : « ان الثقافة هي خلق الاستعداد في موجودعاقل من اجل اية غاية كائنة ما كانت بصورة عامة»فيا زلنا بعد مختلفين اختلافاً كبيراًعن هذاالتعريف.

عقلياً . كانت تتميز بتشغيل الرجال كما لو كانوا اشياء ، واعني بذلك انها تعمل على تجريدهم من ذاتيتهم . وكان تايلور يتباهى بالرد على بعض العمال الذين يأتون إليه مقترحين تعديلات في تنظيم عملهم ، قائلا : « ان الفكر يعيق ردود الفعل. فاني امنعكم من التفكير . هناك آخرون يدفع لهم من اجل ذلك » . وهكذا يتضح ان نموذج هذه الادارة مستوحى من تصور للعقلانية الموضوعية ذات النمط المكني والحتمي حيث يكون مصدر التحريك وحيداً ويمضي الى نتائجه من خلال وسائل عمل سلبية بتقرير مباشر ، وبأوامر ، يفكر بها ، وفقاً لمراتبية دقيقة ، شخص واحد ، في النهاية ، ويقرر من اجل الجميع .

ولقد رأينا كيف ان الثورة العلمية والتقنية الجديدة ، على مستوى الانتاج ، تتطلب دائماً مزيداً من الاستعداد للتركيب والتساؤل والتجديد وهو ما يقتضي مساهمة فعالة لا سلبية في اتخاذ التقرير . فلم يعد ، بالتـــالي ، من الممكن ، تقنوياً ، العمل على تجريد ذاتية المرؤوسين . بل ، على العكس تمامـــاً ، تصبح الذاتية ، التي يقدر عليها المرؤوسون ، عاملاً جوهرياً في النمو .

يجب على العقلانية الجديدة للادارة ، بالضرورة ، تحديد هـــذه القيمة المتغيرة : فلا بد من استبدال العقلانية السابقة ذات النمط المكني بعقلانية ذات نمط جديد، سبراني ، متضمنة لحظة الـ « feed-back » ، لحظة الفعل الارتجاعي[1] المتكـــون من مبادرات متعددة ، ذاهب حتى كادر الادارة الدنيا نفسها . إذ تصبح الادارة بعدئذ ، قائمة على إذاعة اوامر صارمة ، وفرضها ، أقل منها ، على العناية بتنسيق وتوجيه مجموعة معقدة ومتحركة من مراكز الابتكار تتمتع باستقلال ذاتي معين ، وهي تتبادل التأثير بصورة ثابتة .

قد يبدو هنا ان الآلة الحاسبة يمكنها أن تذهب في الاتجاه المعاكس مادامت

---

(١) Retroaction الفعل الارتجاعي اقتراح نزيه الحكيم ، اي عودة الحركة في الآلة.. الى الخلف بعد اندفاعها الى الامام ، اي feed-back عمل راجع، وهو جزء من عملية الانتظام الذاتي . « المترجم »

تعطى امكانية مركزية قصوى في المعلومات (و بالتالي في التقرير) . ولكنها تسمح كذلك بنشر المعلومات ، وفي نهاية المطاف بوضعها في متناول كل فرد واعي بذلك تجعل كل فرد قادراً ، بصورة مستقلة ، على اتخاذ المبادرة ، وعلى التقرير .

فالآلة الحاسبة تتطلب جهازاً ضد نظرية تايلور .

د ـ ان الأهمية المتعاظمة لوقت الفراغ تجعل نمو الذاتية ممكناً ليس في العمل فحسب ، بل وخارج العمل .

كانت راحة العامل في مرحلة التصنيع هي الزمن الاحيائي biologique الضروري لحفظ الذات أو هي ، في أحسن الأحوال ، لازمة لاعادة انتاج قوة العمل : انها أقل شروط هذا العمل . فهي لا تستطيع اذن ان تخدم تفتح الشخصية . ولا يمكن لوقت فراغ ، كهذا ، الا ان يكون سلبياً ، لا فعالاً، مبدعاً .

ذلك أن الوقت الفراغ اللازم للايفاء بمتطلبات الثورة العلمية والتقنية ، هو من نسق آخر .

فلا بد من ثلاثين ساعة على الأقل ، وفقاً لتقديرات جان فوارستيه (الساعات الأربعون ألفاً) ، القريبة جداً من المتوقعات السوفييتية ، وهذا ما يوجب انقاص ساعات العمل ، الى ثلاثين ساعة في الاسبوع ، من أجل اربعين أسبوعاً من العمل في العام .

وعلى هذا تكون العكسية مفاجأة مدهشة ، باعتبار ان الوقت الفراغ ، لأول مرة في تاريخ البشر ، سوف يكون أكثر ، في حياة كل فرد ، من وقت العمل .

ولن يكون التغيير كمياً فحسب (فلن يوجد وقت فراغ اكثر من وقت العمل فحسب) ، بل كيفياً : فان الفراغ ، الذي كان حتى الآن ، يؤدي دوراً ثانوياً مرمماً للتلف ، الناجم ، عن العمل أو معوضاً عنه ، قد كان ، في اساسه ،

« تسلية » ، تعليقاً موقتاً ، وعارضاً لحياة العمل اليومية . كان المقصـود « أن يسترد ما فقده » ، مراعياً لقواه إلى أبعد حد ، بمسرحية يتقبلها بصورة سلبية أو بلعبة أو بتوضيب أمور منزلية تؤلف بديلا عن حياة خلاقـــة ، أو كذلك بتعويض وهمي على حدود الحياة الواقعية (هاوي الرياضة أومن روادالسينما مساء السبت أو من عشاق نجوم التمثيل) .

ان الاستهلاك ، مادياً كان أو روحياً ، استهلاك الأدوات واجزاء الآلات ، أو الأفلام المصورة ، الصحف او الرياضة او السينما المخصصة لمغامرات «العشاق» الأغنياء العاطلين عن العمل ، يعكس أو يضاعف من جنون الانتاج .

ثمة مشكلة جديدة سوف تطرح ، ليس عندما يصبح وقت الفراغ أطول من وقت العمل ، فحسب ، بل عندما لا تبقى غاية الفراغ ، هي تعويض مـــا ولدّه العمل من انهاك الانسان ، وانما تصبح ، بعد ان يكون العمل قد استخدم فعالية الانسان المبدعة ، غايته تغذية الابداع في الرجل ، وتحديد غايات هـــذا الابداع ، تماماً كما يحدث اليوم ، بالنسبة للباحث ، أو الفنان الذي تمحي فـــترة الانقطاع ، بالنسبة له ، بين العمل والفراغ .

ماذا سيصير الفراغ عندما لن تعود ضرورة التغلب على النقص ترسم غايات الانسان بالنقط وتصورها فراغاً ؟ وماذا سيصير الفراغ عندمـــا لن يبقى العمل ثمناً غير ملائم للوفاء بالحاجات؟ وماذا سيصير الفراغ عندما لن تبقى الأخلاق ، كما هي في عالم النقص وانكار الذات ، مراعاة القواعد ، وانمـــا خلق القواعد ، عندما تقوم الجمالية بدور الحكمة الخلقية وعندما لا يوضع في جدول الأعمال اليومي المباشر تساؤل جان روستان Jean Rostand «: على اية صورة يريد الانسان ان يخلق نفسه من جديد ؟ اين يتعلم المرء مهنة الله ؟ » .

هـ ـ ان العكس الكبير الذي يأخذ مكانـــه ، قبل كل شيء ، على مستوى العمل ، هو ، أساساً ، عكس في علاقات الذات والموضوع .

كان التصنيع في عصر الميكنة البسيطة ، عصر الـ «مكنية » يقود بالضرورة إلى تفنيد العمل ، تفنيداً متزايداً ، إلى ادارات أولية ، تُقاد بتحريك المكنات وإلى أن تجعل من الانسان ، وفقاً لعبارة ماركس ، « زائدة لحمية في مجموعة آلات من الصلب » ، أو « سدادة - ثغرة » في التحول المكنيّ ، لذلك فان وجوده ، كحلقة ، في سلسلة نقل القوى ، كان أقل كلفة من وجود المكنة .

فهذا « التقسيم للعمل » هو ، كما كان يبين ذلك ماركس أيضاً ، تشويه للانسان وقتل للشعوب ، إذ كان يستبعد من العمل كل مـا هو ، بنوع خاص ، انساني : مشروع الغايات المطلوب بلوغها ، اختراع الطرائق والوسائل لكي لا يُستخدم في الانسان إلا المكنة العظيمة وإلا عضلاته وأعصابه التي يحملها في جسمه . وهكذا يكون العمل ، وهو بنوع خاص تعبير انسانيّ عن الانسان ، قد مُسخ إلى فعالية خاضعة لارادة ، ولذكاء ولذاتية غريبة عنه . ويصبح وسيلة متعلقة بصورة سلبية بغايات لا تأثير له عليها ، خارجية وعدائية . فعلى هذا النحو كان ماركس ، في رأس المال يصف العكس في علاقات الذات والموضوع.

لم يعد العمل منذ ذلك الحين حاجة داخلية للابداع وانما ضرورة عيش خارجي . فلم يعد ، كابداع ، غاية حياة الانسان ، وانما كآلـية ، وسيلة لـ « كسب العيش » ، العيش الذي لا يبدأ ، أو لا يُتوهم بأنه قد بدأ ، إلا بعد العمل ، وخارج العمل [1] .

إن الثورة العلمية والتقنية الجديدة ، كما بيّنا تدع المرء يستشف احتمال « نفي للنفي » ، أعني احتمال عكس جديد ، في علاقات الذات والموضوع ، الانسان والمكنة ، مانحاً للذات ، أي للانسان ، أوليته وسيادته ، متجاوزاً التناقض

---

(١) عندما كان ماركس يتكلم عن « الغاء » العمل كان كلامه يذهب إلى هـذا المعنى : التخلص من نظام يرجع بالعمل الى صيغته الحيوانية ويجرده من كل صفة انسانية (ولا سيما تحديد غاياته الخاصة) ويجعل منه « ضرورة طبيعية » ، خارجـة عن الانسان . (أنظر أسس نقد الاقتصاد السياسي - طبعة Anthropos ، مجلد١ ، ص ٢٧٣ - ٢٧٤).

بين الادارة والتنفيذ ، بين العمل الفكري والعمل الجسدي ، مقيمــاً على هذا النحو في الانسان ، ضد ثنائيات الماضي الضارة ، كاله وتمامه .

٢ – الممكن الانساني :

لكي نواجه مشاكل لم يسبقها مثيل يطرحها هذا التحول ، يجدر بنا أن نلغي عدداً معيناً من الأوهام ومن الأساطير .

في المقام الأول أساطير وأوهام التلقائية والآلية .

– الاسطورة التي سوف يتيح ، وفقاً لها ، في العالم الرأسمالي ، **نمو القوى الانتاجية وحده** ، حل المشاكل التي تطرحها الثورة العلمية والتقنيــة الجديدة ، دون تبدل جذري في علاقات الانتاج والعلاقات الطبقية ، أي بدون اختفـاء الرأسمالية من حيث مبدأها نفسه .

– الوهم الذي يقابله عكسياً ، في البــلدان الاشتراكية ، **تغير علاقات الانتاج وحده** ، والذي سوف يحلّ المشاكل حلاً نهائيــاً ، فيولّد آلياً الانسان الجديد ، كما لو كان تحطيم تناقضات الرأسمالية الأساسيــة ، على مستوى الأساس الاقتصادي ، يكفي لالغــاء التناقضات على مستوى البُنى الفوقية ، ولحلّ المشاكل التي تطرحها التبدلات الكيفية في نمو القوى الانتاجية دون تصادمات .

أ – يتجه منظرّو الرأسماليــة الجديدة ، ومنظرّو المذهب الاصلاحي ، **في العالم الرأسمالي** ، إلى حمل الناس على الاعتقاد بأن الرأسماليــة آخذة في الاختفاء لأن الرأسماليين ، أصحاب وسائل الانتــاج ، سوف يُستبدلون شيئاً فشيئاً ، في إدارة الاقتصاد والسياسة ، بالفنيّين . انها لفرية ، ذلك أن النظام في جملته لا يُدار البتّة بقوانين العقلانية التقنيــة ، وانما بقوانين العقلانية الرأسمالية : أي العقلانية التي غائيّتهــا هي الربح . فضلاً عن أن الفنيين

الذين يعون ما بين هاتين العقلانيتين من تناقضات ، قد أخذ عددهم يزداد أكثر فأكثر .

فان ما تنتجه بلاد رأسمالية لا يكون محدداً البتة باعتبارات علمية أو تقنية (وأقل منها أيضاً باعتبارات انسانية) ، وانما بالقوانين الملازمة لها ، المتعلقة بالسوق والربح ، ومتطلبات السوق ، بدورها ، تمليها متطلبات الربح . أما القطاع الثاني لـ « طلب » فهو قطاع الدولة الذي تُوَجّه مصروفاته باختيارات سياسية (قوة ضاربة ، حرب فييتنام ، الخ ..) . وهكذا فان عمل الفنيين يكون متناسقاً مع هذه الغائية الخارجية عن العقلانية الخاصة .

إن القرارات العظمى ، تُتخذ في جميع البلدان الرأسمالية ، من قبل الفعاليات الاقتصادية والصناعة والحكومة والجيش ومختلف الجماعات التي تمارس الضغط ، ولا يكون الفنيون في هذا كله سوى عملاء تنفيذ ، حتى إذا كان ذلك على مستوى عال جداً .

ثمة وهم ثانٍ يروجه ، بيسر ، الذين يعملون على تمكين النظام الرأسمالي ، وهو أن الرأسمالية تتحول ، شيئاً فشيئاً ، بواسطة نمو التقنيات والقوة الانتاجية ، إلى مجتمع بدون طبقات ، وذلك بارتفاع ثابت في مستوى الحياة يقود إلى اختفاء الطبقة العاملة .

غير أن من يظن بأن عدم المساواة في توزيع الدخول يتضاءل ، يخطىء خطأ فاحشاً . فإذا أخذنا الولايات المتحدة ، مثلاً ، أي البلاد التي تكون فيها الثورة العلمية والتقنية الجديدة أكثر تقدماً ، والتي يكون فيها الدخل ، بالنسبة للفرد ، أكثر ارتفاعاً ، نجد عدم المساواة بارزاً بروزاً جسيماً : فان ٢٠٪ من أكثر السكان يسراً يتوزعون فيا بينهم ٤٦٪ من مجموع الدخل ، وفي الجانب المقابل يتوزع ٢٠٪ من أقل السكان يسراً ، ٤٫٦٪ ، فيا بينهم ، من الدخول .

ولكن عدم المساواة هذه ، على مستوى توزيع الدخل والاستهلاك ، ما هي

إلا نتيجة التباين الأساسي وانعكاسه على مستوى الانتاج حيث يكون جذرياً ، بصفة خاصة ، التمييز بين الذين يملكون وسائل الانتاج ، وينتفعون من فائض القيمة ، والذين ليس لديهم ما يبيعونه الا قوة عملهم وينتجون من أجل اولئك فائض القيمة : فهؤلاء ، الأخيرون ، مستبعدون من اتخاذ أي قرار ، فهم « مؤلينون » لإرادة أجنبية ، مفارقة ، تملي عليهم مسلكهم في الانتاج كما تمليه في الاستهلاك .

وهكذا فان سفسطات الرأسمالية الجديدة حول الزعم باختفاء الطبقات وتضاؤل منازعات الطبقات ، تكذبها التجربة التاريخية : فليس فحسب لا يوجد تناقض عددي نسبي في الطبقة العاملة ، وليس فحسب لم يفقد الكفاح الطبقي لا وقائعه اليومية ولا معناه ، ولكن دور الطبقة العاملة (مجموع العمال اليدويين والفكريين) ، كقوة منظمة وقائدة للحركة القادرة على حل تناقضات الرأسمالية في المرحلة الحالية من نمو الثورة العلمية والتقنية الجديدة ، أمر لا بد منه أكثر من أي وقت آخر .

ويكفي لكي تظهر هذه البديهية للعيان ألا نعطي للطبقة العاملة تعريفاً ضيقاً ، مؤيدين عدم اعتبار الشخص عاملا إلا إذا كان شغيلا يدوياً . فلم يكن هذا التعريف اللاعلمي والطائفي أبداً تعريف ماركس .

ب – وثمة أوهام ، في البلدان الاشتراكية ، تقابلها عكسياً ، قد كبحت ، في الداخل ، بل وأفسدت أحياناً ، بناء الاشتراكية ، وأعطت ، في الخارج ، وجهاً كاريكاتورياً للاشتراكية .

وهناك ، في أصل هذا الوهم ، إفقار وتشويه للتصور الماركسي للمادية التاريخية : هو التصور القائم على اعطاء امتياز ، إلى ذلك الحد ، لمستوى واحد من مستويات البنية الاجتماعية هو مستوى علاقات الانتاج ، العلاقات الطبقية ، الذي يؤدي بالمرء ، في الأعلى ، إلى تقدير أهمية التغييرات في القوى الانتاجية أقل مما يجب ، وفي الأدنى ، إلى تقدير أهمية عمل البُنى الفوقية ، بالمقابل ، على القاعدة ، أقل مما يجب .

وهكذا نشأ وهمان رئيسيان : الوهم الأول هو أنه منذ اللحظة التي تتسلم الطبقة العاملة فيها السلطة السياسية ، وتغيّر علاقات الانتاج ، بالغاء الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ، يتحقق عندئذٍ بصورة نهائية التطابق والانسجام بين القوى المنتجة ، وعلاقات الانتاج ، ولا يمكن أن يبقى هناك من تناقض أعظم ، ولا ما يوجب لاعادة التضبيط ، دائماً . أما الوهم الثاني : فهو الاعتقاد بأن تغيير علاقات الانتاج ، يشكل ، وحده ، الاشتراكية ، وأن التغييرات في البنية الفوقية سوف تنتج عنه بصورة أوتوماتيكية : ديموقراطية اشتراكية في الدولة وإيديولوجية اشتراكية وانسان اشتراكي جديد .

ولقد دلت التجربة التاريخية في هاتين المسألتين على أن الأمر في ذلك لم يكن على هذا النحو .

فمن وجهة النظر الاقتصادية ، دام نظام قائم على نزعة مركزية بيروقراطية ، زمناً طويلاً حيث كان التخطيط يُعد من الأعلى فقط ، إذ لم تكن وحدات الأساس ، أي المشروعات ، إلا مرتكزات على الطريق لتنفيذ التوجيهات الصادرة من الأعلى ، وذلك قبل أن تأتي الحقبة التي جُعلت فيها المركزية ، المبالغ فيها ، ضرورية ، بسبب التخلف التقني والثقافي ، عند الانطلاق ، وبسبب النقص والحصار الرأسمالي والحرب . وهكذا فان الاشتراكية ، من واقع أنها بدأت في بناء نفسها منذ خمسين سنة ، أي قبل الثورة العلمية والتقنية الجديدة ، تحمل ندبة شكل التصنيع السابق ، بما فيه من نماذج التزايد الكية ، في أساسها ، ومن التنظيم « المكني » في ادارتها . أما النموذج « السبراني » في الادارة ، أي النموذج المتضمن للفعل الارتجاعي ، في ردود فعل الأساس ، فانه يفرض نفسه ببطء شديد : إذ أن المبادرات والمقترحات الآتية من الأدنى تعمل فحسب كشيء متحول يتعلق بالخط الموجه الذي يحدد فقط من الأعلى .

وزيادة على ذلك كانت المشروعات تفهم كما لو كانت أجهزة ، علاقاتها

الأساسية ، التي تقوم عليها ، عمودية (صلات مع القمـــة ، المركز المخطط) وليست أفقية عملياً (تبادل التأثير مع المشروعات الأخرى) .

فليس ثمة ضبط ، في مثل هذه البنيـــة ، من قبل السوق ، أي من قبل حاجات الجماهير المُعَاشة ، إذ أن البرنامجية المركزية تُبنى على معايير سياسية في جوهرها .

وفي بنية كهذه ، لم يكن في المستطاع ، أكثر من هذا أيضـــاً ، أن تُمارس مساهمة واقعية من جانب العمال ، في اتخـــاذ القرارات وفي الادارة : كانت الاجتماعات ، العديدة حقاً ، التي تعقد في المشروعـــات ، مخصصة ، من حيث المبدأ ، لمناقشة اعداد الخطة ، ولكن ، انطلاقاً من التوجيهات المركزية وحدها ، والتي كان مستبعداً منها ادانتها أو اتهامها ، فحتى مقترحات التفاصيل لم تكن تتعدى مستوى المشروع .

وقد أخذت مثل هذه الطرق في الادارة تتكشف ، أكثر فأكثر ، عـن أنها لا تفي بالغرض ، كلما كانت تنمو نتائج الثورة العلمية والتقنيـة الجديدة . ففي بلاد كتشيكوسلوفاكيا لم تكن تصطدم ، كما كانت الحال بالنسبة للبلدان الاشتراكية الأخرى بآثار تركة من التخلف ، ولكنها ، على العكس ، عالجت بناء الاشتراكية انطلاقاً من اقتصاد نامٍ نمواً عاليـاً ، ظهرت اشارات الكبح والركود في حوالي عام ١٩٦١ .

عندئذ أخذ البحث يدور للتفتيش عن نموذج جديـــد من الادارة : جعل نظام المركزية البيروقراطية ، في الاقتصاد ، أكثر مرونـــة ، وذلك بمنح المشروعات الوطنية استقلالاً ذاتياً أكثر وبالعودة إلى إدخال علاقـــات السوق فيما بينهـا .

ولكن هذا الجهد الأول في التكيف مع الشروط الجديـــدة لم يكن يظهر طابعاً ديموقراطياً بل طابع نظام حكم تقنوي . فلم تكن المشروعات فحسب على علاقة مع المركز المنظم في الدولة ، بل « كانت تنفتح » إلى الخارج ، باتجاه

السوق ، وليس إلى الداخل باتجاه العمال .

كان ينبغي ، فيما وراء هــذا الاصلاح الموجّه ضد البيروقراطية ، اكتشاف نموذج آخر ، مؤسس على مشاركة العمال المتزايدة في اتخاذ القرار ، على مبدأ التسيير الذاتي : مبدأ الاقتصاد المشكل من وحدات عضوية للانتاج ، لا تكون مستقلة ذاتياً فحسب ، بل تدار من قبل هيئــات منتخبة من العمال انفسهم . ويتم اتصالها الضروري بخطة الدولة من خلال سلسلة من المرتكزات،الاقليمية ثم القومية . ولا يكون الاهتمام الاساسي دائماً هو توطيد لعبة التوازن وتأمين مقاصات لا فعالية لها، وانما تبادل التأثير الحي بين المبادرات الصادرةمن الادنى والتوجيهات القادمة من الاعلى ، لكي يجري استخدام مركزية ديموقراطيــة حقيقية ، أي انها لا تضحي بالديموقراطية من اجــل المركزية ، ولا بالمبادرة لحساب التوجيه .

ليس المقصود، بتاتاً،تصوراً مستوحى من الفوضوية او من تلقائيةبرودون: فعلى كل مستوى تمارس بالضرورة سلطة مرشد مسؤول . ولكنه مسؤول امام من ؟ انه لم يعد ، كما هو الحال ، في النظام الرأسمالي ، مسؤولاً امــام مالكي وسائــل الانتاج الفرديين او الجماعيين ، بل بالنسبة للسلطة المركزية ، التي تعبر من حيث المبدأ عن حاجات المجتمع الاجمالي ، وبالنسبة لجماعة العمال في آن واحــد .

ليس للمخاوف التي يثيرها هذا النموذج من التسيير الذاتي ، ما يبررها ، لافي التجربة التشيكوسلوفاكية ولا في التجربة اليوغسلافية . (وهي من ناحيــة أخرى مختلفة اختلافاً واضحاً) .

وثمة سمتان اساسيتان تعرّفان مجتمعاً كهذا بانه مجتمع اشتراكي :

أ ـ فالعمل وحده يؤدي الى امتلاك فائض القيمة وهو ما يستبعد امكانية استغلال العمل .

٢ ـ المشاركة المباشرة من جانب كل واحد ، منذ المستوى الاقتصادي ، في

القرارات التي يرتبط بها مصيره . ذلك ان الاشتراكية ، كما كان يشير الى ذلك لينين ليست نظاماً يسير من اجل العمال ولكنه يسير بهم .

* * *

التحول العلمي والتقني والثورة الاجتماعية .

ان الاوهام حول التلقائية وآلية الصيرورة التاريخية هي ، في النظام الرأسمالي مثلها في النظام الاشتراكي ، العقبة الايديولوجية التي تمنع من مواجهة نتائج التحول ، أي من وضع العلاقات الاجتماعية والسياسية في انسجام مع نمو القوى الانتاجية الحالي .

لقد وضعنا الخطوط الكبرى لـ « ممكنات » المتاحة من الثورة العلمية والتقنية الجديدة ، ولفتنا النظر الى ان الاعتقاد بأن هذا الممكن سوف يصبح بصورة آلية ، واقعاً ، كان وهماً قاتلاً .

واذا ما كوفح هذا الوهم ، فثمة مشكلتان تطرحان نفسها :

– في البلدان الرأسمالية : كيف تكون ثورة ما ممكنة ، في بلاد نامية نمواً رفيقاً ؟

– في البلدان الاشتراكية : أيّ نموذج من الاشتراكية يمكنه ان يتيح تحقيق مرمى الاشتراكية الاساسي ، في الشروط التاريخية الجديدة التي خلقها التحول ؟

للاجابة على هذين السؤالين – وهو ما يشكل موضوع هذا الكتاب – يجدر بنا أن نذكّر بالمعنى الرئيسي الذي يدور حوله تفكيرنا ويكون بمثابة دليل يرشدنا: لأول مرة في التاريخ تسير متطلبات النمو الاقتصادي والتقني ومتطلبات الديموقراطية والنمو الانساني ، في الاتجاه نفسه ، بما ان تفتح ما في الانسان من انسانيّ بصفة نوعية ، أي الاستعداد الى الابتكار ، يصبح ، اكثر فأكثر ، الشرط الاولي للنمو الاقتصادي والتقني .

ان التبصر شديد الطموح في المستقبل يوشك كثيراً في المرحلة الحالية ان يكون استقطاباً للماضي .

فاليقين الوحيد هو اليقين الذي يبنى على النمو المستقر في التحول الجاري ويفتح امامنا هذا الممكن الذي يسبر ابناؤنا تحولاته .

ابناؤنا الذين سبق لهم ان طرحوا مشكلة على المجتمعات الجامدة .

حتى الآن كان كل جيل ، منذ الاف السنين ، يجد نفسه امام الشروط العامة لحياته كأنه امام « معطى » ، لم يكن ليتعدل كثيراً أثناء وجوده .

فالفتيان والبنات الذين لهم ، اليوم ، من العمر عشرون عاماً ، هم في عمر الثورة العلمية والتقنية الجديدة . فهم يعاصرون تحـولاً يغيّر طبيعة شروط الحياة برمتها اكثر مما فعلته تطورات بعمر العصور . وفي المستقبل يصبح الأمر على هذا النحو : سوف يعاني كل جيل ، اثناء حياته ، عدة انقلابات متتالية في مجموع حضارتنا وحياتنا .

ان شباب عام ١٩٦٩ هم الـ « بدائيون » في هذا التحول . فمن الذي يتولاه العجب من تشوشهم او من تمردهم أو يلومهم على ذلك ؟

ذلك ان الـ « منازعات بين الاجيال » ، التي تبلغ درجـة من العنف لم يسبق لها مثيل ، هي النتيجة الحتمية لعـدم الثبات المتزايد في أسس مجتمعاتنا نفسها .

ففي كل مجتمع متوتر في الاوتوماتكيات التي شكلها الماضي ، حتى القريب منه ، وفي كل مجتمع ينوي ان يرفض للشبيبة حق اتهام اتجاهه وقيمته وغاياته ، وفي كل مجتمع لا يتيح مشاركة حقيقية لكـل فرد في اعـداد القرارات التي يرتبط مصيره بها ، يشاهد المرء تفجر الجرائم الاجتماعية ، وغياب القانون ، وسلبية الشبيبة التي يخامرها الشعور باستحالة النظام وأليته .

كان كارل ماركس يصف الثورات البروليتارية ، وهـو يقابلها بالثورات

البورجوازية ، بعلامة فارقة هي استعدادها لتجاوز نفسها دون انقطاع . لقد كتب يقول : « اما الثورات البروليتارية فانها تنقد نفسها على الدوام وتقاطع سيرها الخاص في كل لحظة وتعود ثانية الى ما قد بدا لها انها انجزته لتبدأه من جديد وتسخر بلا رحمة من مواقف التردد ومن نقاط ضعفها ومن مصائب محاولاتها الأولى ، وتتراجع باستمرار من جديد امام ما تتصف به اهدافها الخاصة من ضخامة لا متناهية الى ان ينشأ اخيراً وضع يجعل كل نكوص الى الوراء مستحيلا »[1] ...

إلا ان التجربة التاريخية قد بيّنت لنا ، للاسف ، ان الثورات البروليتارية ليست في حمى من امراض تصلب الشرايين المصابة بها البيروقراطية ومن المعتقدية القانعة ، بل ولا من الوان الفساد القيصرية .

ولكن نموذج الاشتراكية الانساني الجميل كما تصوره ماركس ولينين يجد فيما انشأته الثورة العلمية والتقنية الجديدة من شروط جديدة ، شروطاً لتحقيقه ، أنسب مما واتاه في اية فترة مضت ، إلا ان هذا النموذج ما يزال ينتظر التحقيق .

ان إيجاد نموذج جديد من الثقافة يشكل جزءاً متمماً له .

وعندما يكون المقصود بلاداً اشتراكية ، فثمة مشاكل جديدة تطرح نفسها على الثقافة ، وتأتي على رأسها مشكلة الغايات .

فان ميزة من اكثر مميزات الرأسمالية ظهوراً ، اليوم ، في اشد المجتمعات نمواً ، اقتصادياً وتقنياً ، وفي المقام الاول في الولايات المتحدة ، هي انها مجتمع لاغائية له .

فالانتاج من أجل الربح يقود ، كما سبق ان بيّنة ماركس ، الى الانتاج من اجل الانتاج ، اي الى انتاج فوضوي ، دون علاقة مع احتياجات الانسان

---

(١) كارل ماركس ، الثامن عشر من برمير لويس بونابرت (الطبعة الاجتماعية) ص ١٦ .

الانسانية خاصة ، ومع نتيجته التي تبرز جلية بصورة بشعة أكثر فأكثر ، عندما يتم تجاوز المقدمات الأولى : الاستهلاك من أجل الاستهلاك ، الاجتذاب القطيعي لاستهلاك الآلات وأجزائها .

والاشتراكية وحدها تستطيع أن تقدم بديلاً : خلق النموذج الانساني لحضارة تقنية .

ليس بأن ُيعيّن للمجتمع ، بصورة تحكمية ، هدف خارج عن تاريخه الخاص ، على منوال الأوطوبيات ، وإنما باخراج امكانياته المستقرة فيه إلى حيز الوجود .

فقد كتب ماركس يقول : « فبدلاً من التفتح التام للكمال الانساني ، في الاقتصاد البورجوازي والعصر المقابل له ، كان تشويهه تشويهاً كاملاً ؛ هذا التغيير الشامل للذات إلى موضوع ، كان تاماً ، وبعكس جذري ، فان ما كان غاية بذاته ، قد ُضحي به ، من أجل هدف خارجي ... » ويتساءل ماركس ، بالمقابل ، أي ثراء يكون عندما يتم تجاوز حدود الشكل الذي اتخذه في النظام البورجوازي ؟ « سوف يكون سيادة الانسان التامة على القوى الطبيعية ، على الطبيعة الخارجية وعلى طبيعته هو سواء بسواء . وسوف يكون التفتح الكامل لقواه الخلاقة ، دون افتراضات مسبقة أخرى ، بأن تاريخ البشر بأكمله ، هو الذي يصنع من جملة النمو هذه ، **هدفاً في ذاته** . »[1]

والاشتراكية هي الشرط الأول لهذا العكس .

يحمل بالاشتراكية ، فيا وراء عصر ترك النقص فيه حاجاتنا وغاياتنا فراغاً، إذ تحرر الانسان من العدائيات الملاصقة للأنظمة الطبقية جميعها ، أن تفي بالحاجات الجديدة التي تخلقها الثورة العلمية والتقنية الجديدة ، بل وأن تفي قبل

---

(١) كارل ماركس، أسس نقد الاقتصاد السياسي (طبعة Anthropos) مجلد ١ ص٥٠٠ .

كل شيء بهذه الحاجة العظمى التي تشق لنفسها طريقاً من خلال هـذه الثورة : حاجة الانسان النوعيـة بأن يكون خلاقاً . لقل جعـل وليام موريس William Morris ، صديق انجلز ، رجال المستقبل ينطقون في الأوطوبيا الجميلة التي وضعها ، في كتابه : **قصص ليست من اي مكان** ، بما يلي : « ها نحن الآن أخيراً ، ننتج ، لا في سبيل الربح ، وإنما في سبيل الوفاء بالحاجات ، في سبيل السعادة ، في سبيل الحياة . »

هذه هي مهمة الاشتراكية الجوهرية : ان تقدم لكل انسان الامكانيـة الواقعية ، ليصير انساناً ، أي ليصير خلاّقـاً ، على جميع مستويات وجوده الاجتماعي : المستوى الاقتصادي والمستوى السياسي والمستوى الثقافي .

اننا لا نستطيع الذهاب إلى أبعد من هذا في تحديد الحاجات ، إذ أن استباقاتنا تقف عند حد مبدئي : فنحن أناس متدبّقون في ألينـات الماضي ، ولا يمكننا أن نعرف ماذا تكون اختيارات ومعايـير وقرارات الناس الذين يكونون قد تجاوزوا هذه الألينات .

إن المشكلة هنا هي اعداد أجيال من البشر متلائمين مع الأنماط الجديدة من الفكر والأفعال والحساسية التي يقتضيها التحول الحالي ، التحول الناجم عـن تطبيق السبرانية في أوجه الحياة جميعها .

فكيف يُعدّ البشر الذين يشعرون بأنهم « في بيتهم » ، في دنيا العلم والتقنية الجديدة هذه ، وأنهم قادرون على اخضاعها ، بدلاً من أن يكونوا مؤلهـين لسلطتهم الخاصة ؟

ولسوف يكون أسوأ خطـأ هو وضع الانسان في مدرسة الآلة والمناداة مقدماً بـ « موت الانسان » بالارتماء تحت عربة جاجيرنا Jaggernat ، على حين أن التحول السبرانيّ يجعل ممكناً ازدهار الذاتية الانسانيـة ، ازدهاراً ، لا مثيل له من قبل .

فبالنسبة لما يتعلق بالـ « دقة الكبرى » ، إن تفوق الآلة الحاسبة ساحق . وليست المشكلة العظمى في التكوين الفكري اليوم ، أن نطمع في منافسة الآلة الحاسبة بل أن نحسن استعمالها ، لكي نطرح عليها المشاكل ، وأن نحدد لهـــا الغايات . فالفضيلة العظمى المطلوب تكوينهـــا ليست هي المنطق ، ولكنها المخيلة . وذلك تحت طائلة رد الثقافة إلى وظيفة عملية بحتة : هي الوظيفة التي تقوم على اعتبار الغايات معطاة من قبل ، وعلى استخدام الآلة الحاسبـة لكي يتبصر الانسان في الوسائل .

ان الاستخدام الانساني ، غير المؤلين ، لآلة القوة العجيبة هذه ، ألا وهي الآلة الحاسبة ، هو أن يرى المرء فيها واسطة ، متوسطاً بين كتـلة المعلومات ومخيلة الانسان الخلاقة . وبخلاف مكنـــة القرن التاسع عشر التي تقصر دور الانسان على الخادم والوسيلة ، تستطيع مكنة القرن العشرين ، أن تحرر الانسان من جميع المهمات التي لا تكون في عداد طرح المشاكل واختيار الغايات .

ومن أجل أن تلبي هذا المطلب ، فان الثورة العلمية والتقنية الجديدة تستلزم من الثورات ، أشدها جذرية ، في تاريخ البشر .

بدايةً ، لأن غايات الثقافة نفسها ، قد غيّرت مواقعها . فان الاستعدادات للتركيب والتحديد وللتساؤل التي كانت تميز منذ زمن طويل ثقافة « نخبـــة انسانية » ، تستطيع أن تنمو في المستقبل ، في قلب الانتاج المادي نفسه ، لا على هامشه ، وبالنسبة لعدد من الناس لا ينفك عن التزايـد . وتصبح ثقافـة الانسان ، ذات البعد الانساني ، نوعياً ، هي الشرط الأول للنمو .

فكل ما وضعه الدين والفن إلى جانب العمـل ، أو بعيداً عنــه ، خارج نطاقه ، يصبح مركز هذا العمل . وقبل كل شيء : بُعدَيْ الذاتية والمفارقة الانسانيتين بصفة نوعية .

لقد اضطر التحول ، على سبيل المثال ، أكثر المسيحيين حصافة والماركسيين

إلى حوار ملحّ أعانهم على التفكير من جديد بهذه النوعيـة الانسانيـة والتعمق فيها ، في شروط زمننا .

وإذا كانت المسيحية ، بالنسبة للمسيحيين ، قد غرست فيهـم الاهتمام **بالذاتية** ، فإن سُنّة طويلة ، غالبـاً جداً ، ما قصرت هذه الذاتيـة على الحالة الباطنية وحدها . كان محكوماً على ايمانهم حينئذ أن يضمحل في ورع شخصيّ صرف . لذلك فان حواراً ملحاً مع الماركسية قد أعانهم على اعطاء إيمانهم من جديد بُعداً تاريخياً واجتماعياً ، أي بعده الفعال ، المناضل .

أما بالنسبة للماركسيين الذين قادتهم الشروط التاريخية لنمو مذهبهم إلى أن يشددوا بحق ، على لحظات الواقع التاريخي والكفاح الاجتماعي ، الموضوعيـة ، فإن الذاتية غالباً جداً مـا قُصرت على ألاّ تكون سوى الانعكاس التاريخي للواقع الموضوعي ولحركته . لذلك ساعدهم حوار ملح مع المسيحية على أن يكتشفوا ، في الماركسية ، ماركسية ماركس ولينـين ، الدور الأهم لمبادرة الجماهير التاريخية ، التي أعطاها الوعي النظري فعاليته كاملة .

وفيما يتعلق **بالمفارقة**،فإن الشيوعيين الذين علمهم مع ذلك مؤسسو الماركسية ، أن النشاط الانساني الخاص هو شيء آخر وأكثر من حاصل أو ناتـج شروط ظهوره ، كانوا ينكرونها وينبذونها جملةً ، نظراً إلى أن جميع الميـول إلى اللاعقلانية وادعاء المعجزات قد استغلت هذه المفارقـة على الدوام ، في السنة الدينية . لذلك فإن مقابلة جدية بينهم وبـين التصور المسيحي خاصة ، الكتابيّ ، للانسان ، قد قادهم إلى تمييز المغزى الجوهري لمفارقة تصوراتهـا المؤلينة والخاتلة . فاستطاعوا هكذا أن يحيطوا بالمفارقة ، لا بوصفها خاصيـة لإله ، ولكن بوصفها بعداً انسانياً ، نوعياً ، للانسان ، وكبزوغ للجديد ، وكلحظة للتجاوز الديالكتيكي .

وبفعل بليغ مقابل ، توصل المسيحيون إلى أن يبدأوا بإزالة الألينة في

إيمانهم وبأن يتساءلوا ما إذا كان الدين ليس ألينة للايمان . فتزايد بعدئذ عدد الذين يفهمون المفارقة لا على أنها مبدأ نظام ، بل مبدأ حريـــة ، وأن يعيشوا إيمانهم ، لا على أنه تسليم بل كتمرد ، كقطيعة ثورية مع المعطى .

وما هذا هنا إلا مثل من تحولات المذاهب والناس الداخليـة التي يتطلبها التحول الأول في العلوم والتقنيــات والذي يقتضي الكثرة ، كمبدأ للخصب المتبـادل .

وهكذا غدت مشكلة الانسان وتكوينه بأكملها ، مطروحة .

وبدافع من رد فعل حق ، ضد مذهب « الانسانيات » التقليدية ، الصوري ، التي كانت تحدث خارج الحياة ، فان هناك ميلاً إلى عـــدم القبول بتأسيس التعليم ، إلا على علم الطبيعة الموضوعي . لقد أدى مسار منحنى واحـد ، من مذهب ديكارت العقلي المظم ، إلى المذهب العقلي الوضعي الصغـير ، إلى إلغاء ذاتية الانسان الخاصة كما لو كان الذاتي ، ليس إلا انعكاساً أو أنـــه تسجيل لـ « معطى » الموضوعي .

على أنه لم يبد جلياً ، في يوم من الأيام ، أكثر منـه اليوم ، اننا نعيش ، على العكس ، في عالم من خلق الانسان ، في طبيعة مؤنـّسة بأكملها ، والمهمة الأولى لإنسية علمية في زمننا هي مساعدة كل فرد على أن يعي من جديد ، في مسيرة الانسانية الطويلة ، لحظات الخلق الانساني التي صنعت هذه الطبيعة ، وهي في العمل على أن تحيي من جديد ، في كل فرد ، في صورة مكثّفـــة ، مغامرة الانسانية الخلاقة في المعرفة ، وفي تغييرها للعالم .

وهكذا تصبح الجمالية ، بمعنى التفكير العميق في فعل الانسان الخلاق وفي شروطه ، لحظة جوهرية في تكوين الانسان ، كتربية في الابتكار .

جمالية الـ « عصرية » ، أي جمالية العكس الكبير ، جمالية لم تعد مبنية على مبدأ أرسطو في محاكاة طبيعة معطاة ، وإنما جمالية « لا أرسطاطاليـة » ، كما

يقول بريخت ، مبنية على الاستباق وعلى المشاركة الداخلية والخلاقة للقارىء أو المستمع أو المشاهد الذي يجب أن يتناول لحسابه الخاص مقترحـات الأثر الفني المتعددة ومشكلاته وتحدياته لكي يُعِدّ تغيرات المستقبل . وفن كهذا ، يمكنه أن يكون نهاية مرحلة الاعداد للثورة الضرورية .

ذلك أن المشكلة ليست ، كما كانت طوال آلاف السنين السابقة ، تكوين نمط معين من الناس ، متلائم مع متطلبات نظام اجتماعي ثابت ، وانما هي اعداد الانسان لتكوين نفسه بنفسه ، في حياته كلها ، وأن يجدد خلق نفسه بنفسه ، في عالم لا ينفك يتبدل تبدلاً أساسياً وسريعاً . فالمقصود ، كما كتب رادوفان رختا ، هو « العمل من موضوع التربية ذات تربيته الخاصة [1] » .

وهذا نفسه يقتضي تبديلاً في وسائل التربية كما يقتضي تبديلاً في غاياتها . وإذا كانت التربية الدائمة تأخذ في التغلب أكثر فأكثر على المدرسة المكلفة حتى الآن بنقل نظام من المعلومات واعطاء عناصر تدريب صالح من حيث المبدأ ، للحياة كلها ، وإذا كانت حلقات التدريب الدوريـة تتكرر أكثر فأكثر ، فسرعان ما سيؤدي مبدأ التعليم القديم ، نظراً للتزايد السريع في المعلمين ، إلى هذه الاستحالة : ان نصف الأمة سوف يعلم النصف الآخر ، وهـذه المفارقة تفاقمها أيضاً إعادة الحلقات التدريبية للمعلمين أنفسهم .

يجب أن نتوخى إذن أن تمد وسائل الاعلام الجماهيرية الالكترونيـة يد المساعدة للمدرسة ، وأن يصبح تدريب العناصر – إذ يسمح باستخـدام الآلة الحاسبة – وإدارة هذه الآلة الحاسبة هما التربيـة الأساسيّة الأولى كالقراءة والحساب ، وان ما هو جوهري في التربية ، انطلاقاً من هذا المستوى ، يجري في التلفزيون ، والمسجلة المغناطيسية ، نظراً لأن أرفع نوعية من « الدروس » تُنقل هكذا وتُبصر من ملايين الأطفال والرجال والنساء في أي سن من عمرهم .

---

(١) Radovan Richta الحضارة في مفترق الطرق ص ١٧٥ .

على هذا النحو وحده يمكن ان يكون لكل واحد مأوى تعيش فيه اعلى ابتكارات العلم والتقنية وحياة الروح، وان يكون عارفاً بسر الخلق وان ينشأ خالقاً .

وعلى هذا النحو فحسب سوف يستطيع كل واحد ان يتآلف مع مشكلات البناء في المستقبل ، وان يكون مزوداً بالمعلومات عن المسائل وعن الاهداف وعن الاختيارات الممكنة وعن تبايناتها ، في الاعداد لاحتمالات المستقبل على المدى البعيد ، وان يكون مشاركاً في اعداد ما ، مشاركة فعّالة، ويشعر انه، وفقاً لحلم جوريس Jaurès مساعد فعال في الحضارة الشاملة .

ذلكم هو الانسان الجديد الذي نحلم بان يولد :

– مناضلاً في الثورة ضد كافة الألينات ،

– وشاعر الخلق ضد الانتروبيا .[1]

«١» Entropie انتروبيا يعرفها منير البعلبكي بانها عامل رياضي يعتبر مقياساً للطاقة غير المستفادة في نظام دينامي حراري وفي Belot ، ضابطة التغير ، وفي لاروس ، مقياس الطاقة يتيح ، في الدينامي الحراري ، تقدير تبدل الطاقة في نظام ما . «المترجم»

الفصل الثاني

الولايات المتحدة ونتائج الثورة العلمية والتقنية الجديدة

ان الثورة العلمية والتقنية نتيجة ، لأنها تربط ربطاً وثيقاً بين البحث العلمي والانتاج، وكذلك بسبب من أن التنظيم السبراني للمشروع لا يصبح مربحاً كثيراً إلا من أجل مجموعات هامة ، لا يمكنها أن تنتشر بقوة حيث تتوفر امكانيـــة تجمع كبير لرؤوس الأموال ، تكدس كبير سابق .

تقدم لنا الولايات المتحدة اذن بالنسبة للعالم الرأسمالي ، مثلا متمـيزاً يسمح لنا ، عن كثب متزايد ، بدراسة التغيرات الجارية في نظـام مؤسس على السوق، وعلى الربح ، على اثر التحول العميق في القوى الانتاجية .

ولسوف يكون خداعاً أن يُعترض بدليل أن الاوتوماتيكية قـد طبقت في حوالي عشر الانتاج الاجمالي للولايات المتحدة وبأنه من الممكن اذن ، حـتى زمن طويل ، تحليل اقتصادها ، ونظامها الاجتماعي ، وفقاً لتصنيفـات التصنيع ذي النمط الكلاسيكي . وسوف يكون هذا البرهان الممكن في درجة من المحـــال كبرهان طبيب يقول : ان دماغ مريض وقلبه هما وحدهما المصابان إصابة خطرة، ولكن هذين العضوين لا يمثلان سوى ١٠٪ تقريبـاً من وزن جهـــازه العضوي الكامل ، فأنا استطيع اذن اعتبار هذا ممـــا يمكن التغاضي عنه عمليـــاً ، في

تشخيصي ، ومعالجة الـ ٩٠٪ الباقية ، كما لو كانت تدار بالقوانين العادية في جسم سوي ...

هذا يعني النسيان بان التكوين الاقتصادي والاجتماعي ، كالموجود الحي ، هو بنية تتشابك في اتصالها بها ، كافة العناصر ، و ن نتائج الثورة العلمية والتقنية الجديدة ، في الحالة التي نعنى بها ، تمتد بعيداً الى ما وراء قطاع المصانع الأوتوماتيكية التي اصبحت تعمل بالفعل، والفعاليات التي تدار بآلات حاسبة .

وبالتدريج فإن مجموع التكوين الاقتصادي والاجتماعي هو الذي يدخل في نطاق التغيير بحكم تصادمه بتدفق العلم الغزير على مجال الانتاج وبهذا التحول في القوى الانتاجية ، دون قياس مشترك مع التحولات السالفة .

فما هي، بالنسبة للولايات المتحدة نتائج هذه الثورة العلمية والتقنية الجديدة التي ينشأ عنها مجتمع « ما بعد المجتمع الصناعي » ، أي مجتمع يتجه فيه التنظيم المذهبي للبحث وللمعرفة العلمية الى ان يصير القوة الانتاجية الاساسية ؟

إن أولى النتائج وأكثرها حسماً ، في الولايات المتحدة، هي **انتقال تناقضات الرأسمالية** . ومن نافلة القول ان نردد ترداداً طقوسياً بان « التناقضات تزداد حدة » ، إن لم نضف في الحال أن التناقضات التي تزداد حدة ليست تناقضات القرن التاسع عشر ولكنها تناقضات آخر القرن العشرين . وهو ما لا يعني البتة ، كما سنبينه فيما بعد ، ان التناقضات القديمة قد اختفت بل ان التناقضات الجديدة قد غيّرتها تغييراً عميقاً .

اننا نواجه هنا نمطاً جديداً من النمو المتزايد ، تغير الطبقات والعلاقات بين الطبقات ، ودوراً جديداً تلعبه الدولة وايديولوجيات تلبي ، بصورة ماكرة تقريباً ، المشاكل التي يطرحها هذا التغيير الكامل ، المخادع ، الشرس ، كانواجه تساؤلا مقلقاً حول المسألة الأخيرة : وهي المسألة المتعلقة بغايات مجتمع مثل هذا المجتمع .

فما هي الظاهرة الأساسية التي يمكن ، انطلاقاً منهـــا ، ان تتوضــح هذه التغيرات المتعددة ؟

ان الثورة العلمية والتقنية الجديدة **اذ تتطلب وضع برامج طويلة الأمـد ، تقود الى عكس في العلاقات بين الانتاج والسوق .**

ولقد لفت جون كينيث غالبريت النظر في بحثه عن النظام الاقتصـــادي الامريكي : **الدولة الصناعية الجديدة** ، إلى هذه الظاهرة الاساسية التي ينبغي استخلاص جميع الاشكالات منها .

ففي انتاج المشروعات المامونية[1] التي تمكنت من تحقيق الاستثمــارات لادخال السبرانية على انتاجها ، تمضي فترة من الوقت تتزايد أكثر فأكثر ، بين مشروع الانتاج الذي يُعَدّ على مستوى « البحث — النمو » وتحقيقــه والعرض للبيـع في السـوق .

وتزداد الصعوبة أكثر فأكثر ، في هذه الشروط الجديدة ، على الانتاج لكي يتكيف مع متطلبات السوق ويصبح من الضروري ، أكثر فأكثر، ان تتكيف السوق مع متطلبات الانتاج .

أما المشروعات الجبارة فتبلغ هذا الهدف بوسيلتين اساسيتين :

أ — تكييف المستهلك بطرق مختلفة ، احدها الاعلان، ولكنه ليس الطريقة الوحيـــدة ؛

٢ً — التوسع في مجالات التصريف خارج السوق، وبنوع خــاص التضخم، في قطاع التسليح العام وارتياد الفضاء .

---

١ نسبة للماموث mammouth وهو فيل ضخم جداً، انقرض، طوله ٣،٥٠ متر أوجدت اثاره في سيبيريا .

« المترجم »

سوف نعود فيا بعد الى هذه الاشكال الجديدة من الأليئــة التي يولدها هذا العكس .

لكنه ينبغي ، بعد الآن على المستوى الاقتصادي ، استخلاص نتائج هــذه العلاقة الجديدة بين الانتاج والحاجات ، حيث يتناقص اثر امــلاء حـــاجات المستهلك على اختيار ما يجب انتاجه ، على حين يملي تزايد الاحتكارات الــتي تشرف على السوق وتكييف المستهلك وفقاً لها ، مبدأه القهري ، أكثر فأكثر .

هذا القانون الجديد ، الذي يحكم العلاقات بين الانتــاج والسوق ،شأن غالبية القوانين الاقتصادية والسوسيولوجية والتاريخية ، هو بالطبع قانون هادف،فمن الحمق ان يؤدي الأمر بنا الى الاستنتاج ، انطلاقاً من القضيّة السابقة ،أنه لا توجد سوق في الولايات المتحدة . والصحيح هــو ان الاحتكارات الكبرى ، ولا سيا في قطاعات الصناعة المزدحمة ، تسعى الى التحرر من السوق وهي تبلغ هدفها الى حد بعيد .

بحيث ان ما يكون آخذاً في النشوء وفي النمو ،وما يكون بالتالي، حاسماً، بالنسبة للتحليل والتقدير ، فــانه يكون تراجعـــاً في اقتصاد السوق بمعنـــاه الكلاسيكي وتقدماً في القطاعات التي تظهر فيها قوانين جديدة .

فالرأسمالية الأمريكية ، في عام ١٩٧٠، لم تعد هي الرأسمالية التي كان يمكن لماركس ان يحللها في انجلترا ، منذ قرن خلا .

لقد كانت تحليلات ماركس جميعها في كتابه **رأس المال** مبنيّة على نظريـــة البضاعة اعني على الانتاج من اجل السوق ، وعن هــذه النظرية كانت تصـــدر مفاهيمه التي تلعب الدور الرئيسي في القيمة وفائض القيمة والازمات الناشئة من تحديدات السوق الرأسمالية الداخلية والقانون النسبي والمطلق لافقار الطبقة العـــاملة .

وظل تحليله مقبولاً ، دون ضرورة لتعــديلات جذرية فيه ، حتى نهـــاية

الثلث الاول من هذا القرن . وكانت الازمة الامريكية والعالمية الكـــبرى في عام ١٩٢٩ آخر تأييد رائع له .

ان ترديد القول مع الماركسيين العقائديين ، اليوم ، بان « التناقضات تزداد حدة » ، دون ان نحدد بان المقصود بذلك ، هي التناقضات الجديدة خاصة ، أو على العكس ، المناداة مع اعداء الماركسيين ، بأن « تقديرات ماركس قــد كذّبت » ، يتكشف عن تفسير مدرسي واحد وضد تاريخ فكر ماركس وهو يقوم على تجميد هذا الفكر في مذهب أو في جدول من القوانين الاقتصادية صالح لكل زمان ومكان ، على حين ان جوهر الماركسية الحيــة (كما سبق ان بيّنا في فصل « ملاءمة رأس المال للحاضر » من كتابنا : « من اجـــل نموذج فرنسي للاشتراكية »)(اي جوهر ماركسية ماركس ولينين ، هو المنهج الذي يتيـــح ، بتحليل التناقضات الحاضرة ، التنبؤ بالممكنات واخراجها من القوة الى الفعل .

في مثل هـــذه الشروط الحالية من نمو الاقتصاد الامريكي ، من ذا الذي يستطيع أن يأمل عن رشد في أن تتبنى الاشتراكية في هذه البلاد نتيجة وضع رؤياوي غامض، تُساق فيه الطبقة العاملة برمتها بدافـــع البؤس، إلى انتفاضة شبيهة بالانتفاضة التي حصلت في « كومونة شيكاغو » ، في الصورة التي تخيلهـا جاك لوندن في عام ١٩٠٧ في كتابه : « العقب الحديدية »؟

لقد سبق لنا ان بيّنا[١] ، من قبل ، في فرنسا ، اثناء المناقشات التي دارت حول إفقار الطبقة العاملة ، بأن الافقار لا يمكن ان يعرّف بهبــوط ثابت في القدرة الشرائية وانما بألية متزايدة للشغيل .

---

(١) Roger Garaudy ، « الاسس النظرية في قانون الافقار » ، دفاتر الشيوعية، يناير (كانون الثاني) عام ١٩٦١ .

هذه الألينة ترتدي اشكالاً جديدة في المرحلة الحالية من نمو الرأسمالية .

ونتيجة العكس في العلاقات بين الانتاج والسوق هي استعباد المجتمعات من قبل الجهاز الذي أنشىء لزيادة قوتها .

عندما تكون حاجات الفرد قد قولبت او حتى صنعت من كافة الاصناف من قبل الأجهزة المحركة للانتاج ، وعندما تكون اهداف الدولة قد حددت ، على نطاق واسع، بمتطلبات هذا الجهاز الداخلية (الـ « مركب ـ العسكري ـ الصناعي ») ، فاننا سوف نكتشف المنشأ الجديد للألـيَـنَـة ، لنزع انسانية الانسان .

لقد فقد العمل الانساني والمشروع التاريخي الانساني طابعها الانساني النوعي ، واعني بذلك وعيها للغايات واختيارهما السابق على فعل العمل .

واكثر مشكلة مطروحة بصورة مفجعة ، في شروط كهذه ، هي مشكلة غايات المجتمع .

ذلك ان الاهداف التي يسعى الى بلوغها الجهاز الاقتصادي على هذا النحو الذي انشئت من أجله ، هي اهداف في النمو المتزايد وفي التوسع . وهكذا يصبح نمو الجهاز وقدرته على التأثير غايات في ذاتها. ويكون معيار القيمة الوحيد هو معيار التجلية في السباق ، والعقلانية الوحيدة تكون عقلانية وظيفية .

وهكذا يقام دين للوسائل وعبادة للنمو . وقد لخص احد الاقتصاديين هذا التوجيه لاسلوب الحياة الامريكية بالفكاهة التالية : سيسأل القديس بطرس كل مواطن لدى وصوله الى السماء ، لتوجيهه إلى الجنة أو الى المطهر او الى الجحيم ، هذا السؤال الوحيد :

ماذا فعلت من أجل زيادة الانتاج القومي الصافي[1] ؟

---

(١) يدعى الانتاج القومي الصافي القيمة المتوسطة للبضائع والخدمات الناتجة في ساعة عمل ، ـــ

لقد تكشف هذا النظام عن انه فعّال فعّالية لا حدود لها ، دون ان يحل من أجل ذلك ، التناقضات الاصلية في الرأسمالية : تركيز الثروة في عدد قليل من الأيدي وتركيز البؤس في قطاعات واسعة . والحقيقة ان نسبة المحرومين ، في الولايات المتحدة ، هي أدنى من نسبتها في اكثرية بلدان العالم ، لكنها تظل نسبة هامة جداً .

وليس صحيحاً ان تتمكن الرأسمالية ، حتى اغناها ، من الوصول الى التغلب على هذا التناقض الرئيسي .

فقد كان $\frac{١}{١٨}$ من الاسر الامريكية ، في عام ١٩٠٠ يملك مقدار $\frac{٧}{٨}$ من الثروة القومية .

وعشية الازمة الكبرى ،في عام ١٩٢٩ ،كان ستة ملايين من ٢٧،٥٠٠،٠٠٠ أسرة (اكثر من ٢١ ٪) يحصلون على دخل سنوي أقل من ١٠٠٠ دولار ،

ويحصل ١٢ مليوناً (اكثر من ٤٢ ٪) على دخول سنوية أقل من ١،٥٠٠ دولار .

وكان لعشرين مليوناً (اكثر من ٧١ ٪) دخول سنوية أقل من ٢٠٠٠ دولار ، وكان مبلغ الفي دولار في ذلك الوقت ، نظراً لتكاليف المعيشة في الولايات المتحدة ، يعتبر ادنى حد ضروري بالنسبة لحياة لائقة .

في حين كانت الـ ٣٦ ألف اسرة ، الاغنى ، تحصل على دخول تعادل دخول ١٢ مليون أسرة من فئة الدخل السنوي ١٥٠٠ دولار .

مضروبة بالعدد الاجمالي لساعات العمل المنجزة في بلدما . وبالنسبة للولايات المتحدة ، مثلاً ، فان ساعة العمل تنتج ٥،٢٠ دولار . وهناك ٧٥ مليون شخص يستخدمون في المجال المدني ويؤدون ٢٠٠٠ ساعة عمل في المتوسط في العام بالنسبة لكل شخص . وهو ما يعطي على وجه التقريب ١٥٠ مليار ساعة عمل في العام ويعطي بالتالي دخلا قومياً مقداره ٧٨٠،٠٠٠ مليار دولار .

هكذا يبدو اننا ما زلنا بعيدين جداً عن « ديموقراطية اقتصادية » .

وفي عام ١٩٤١ كان ١٤ ٪ من الاسر يتصرفون بأقل من ٥٠٠ دولار .

وكما كتب اندريه موروا[1] يقول : « ان الفقر ، للاسف لم يكن قد ألغي ، ولم يكن الهرم ليتلاشى بسرعة » .

وفي عام ١٩٦١ ظل $\frac{١}{٦}$ السكان فقيراً ، بل قال الرئيس كنيدي في تقريره عن حالة الاتحاد ان النسبة كانت ٢٥ ٪ .

وقد كتب الاقتصادي ليون كيزيرلنغ ، في عام ١٩٦٤ ، يقول : « لست اعتقد بان النظام الحالي في توزيع الدخل القومي يجعل ممكناً انقاص مدى انعدام فرص العمل بصورة جوهرية ، أو التقليل من عدد الفقراء بصورة جوهرية » .

وكان ميكائيل هارينغتون في كتابه « الوجه الآخر لاميركا »[2] الذي كان له وقع عميق في نفس الرئيس كنيدي ، يلفت النظر الى ان المرء يحصي ، في بلاد يستهلك فيها الاغنياء والتسلح ٩٠ ٪ من الدخل القومي ، ٣٢ مليوناً من المعدمين من مجموع ٢٠٠ مليون من السكان . (ص ٢١٠) وكان يعرّف هذا « العوز » في ظل اكثر صوره خلواً من الانسانية : « ان مواطني اميركا الاخرى هم اولئك الذين يعيشون على صعيد من الحياة يقع في مستوى ادنى من أي اختيار اخلاقي ، غارقين الى هذا الحد من البؤس بحيث لا يمكن حتى مجرد التلفظ ، في مثل حالتهم بكلمة « حرية الاختيار »[3] .

وحيث ان التشريع الاجتماعي يقدم من الحماية اقلها للذين هم اشد حاجة

«١» André Maurois ، تاريخ مقارن ، الولايات المتحدة الامريكية ، ص ٢٨١

«٢» منشورات دار الآداب ، بيروت ، الطبعة العربية .

«٣» المصدر السابق ص ٢٠٩ .

اليها[1] ، فان عشرات الملايين من المواطنين الامريكيين هم محرومون من التأمين الاجتماعي ومن الحد الادنى الحيوي من الأجر .

واكثر من يصاب بقسوة من الطوائف هي طوائف الاقليات العرقية (فعدد الوفيات بين الاطفال ، في نيويورك ، هو ، في حي السود في هارلم ، اكثر ثلاث مرات ، مما هو في احياء البيض) والامر كذلك فيما يتعلق بالبطالة والاكواخ – في الولايات المتحدة ثلاثة ملايين مسكن من الاكواخ أو من تجمعات من الاكواخ الخشبية او الصفيح) هي ، في المقام الاول ، من نصيب الرجل الاسود . والبطالة لا تهبط نسبتها في حقب الازدهار الى مادون ٣٪ وهو ما يشكل رقماً في حقب الرخاء ، يتراوح في حدود ثلاثة ملايين عاطل عن العمل .

اما فقراء الارياف فهم اسوأ طالعاً ايضاً . إذ أن اكثر من ٥٠٪ من الاسر الريفية ذات الدخل المنخفض تعاني ، وفقاً للاحصائيات الرسمية من امراض النقص في الفيتامينات نتيجة لتغذية غير كافية .

واشد حالة تدعو الى الاسى هي حالة الشيوخ : فان اكثر من ٥٠٪ من الاشخاص الذين تجاوزوا خمسة وستين عاماً يعيشون على دخل اقل من ألف دولار في السنة . وثمانية ملايين من الفلاحين الفقراء الطاعنين في السن لا يكفلهم اي نظام للضمان الاجتماعي . ويعيش في نيويورك ثلاثمائة الف معسر ، على المعونة العامة . ويشير اثنان وثلاثون مليوناً من المنبوذين السود أوالبيض باصبع الاتهام الى اقتصاد مشوه ، تتكاثر فيه ، كالسرطان ، حاجات مزيفة ولا تلبى حاجات انسانية اولية .

إلا ان النظام قد نجح في ادماج الاغلبية الساحقة من الطبقة العاملة التي تؤيد اهداف النمو المتزايد .

«١» المصدر السابق ص ٢١ .

إذا كان المرء يكتفي بالنظر الى تجربة المجتمع الامريكي وحدها ، فان انكار القضايا التي يثيرها هيربرت ماركوز حول اندماج الطبقة العاملة ، يكون عسيراً . ويكون هذا الاندماج ميسوراً من جانب آخر نتيجة لأن الرأسمالية الامريكية تستطيع بسهولة ، دون ان تكبح جماح توسعها ، منح الشطر الاعظم من هذه الطبقة العاملة مستوى رفيعاً جداً من الحياة بفضل استغلالها الاستعماري لأمريكا اللاتينية بأسرها ولمناطق اخرى كثيرة من العالم .

فمن الخطأ إذن ان يتأمل الانسان في افقار شامل للطبقة العاملة يجعلها « جذرية في تصرفاتها » ، ويحشرها ، دون محيص ، في العمل الثوري كما كان يمكن تصور ذلك في القرن التاسع عشر .

وعلى الرغم من ان امكانيات حدوث ازمات اقتصادية جديدة وعميقة ليست مستبعدة البتة ، فان الاعتقاد بأن الرأسمالية تسير بالضرورة نحو الحد من سوقها الخاصة ، إذ تنكمش مجالات التصريف الداخلية ، نتيجة لهذا الافقار للطبقة العاملة نفسه ، سوف يكون خطأ آخر . اولاً لأن هذا الافقار يكون نسبياً ومن ثم لأن مجالات التصريف الجديدة خاصة يمكن ان تنشأ بالنفقات العامة .

منذ الثلاثينات ، غدا انتظام الطلب الاجمالي بالتدخل من الدولة ، الذي نادى به كاينس Keynes ، هو القاعدة . وقد فتحت زيادة النفقات العامة ميداناً واسع الارجاء للمشاريع ، ولا سيما مع الاستثمارات المخصصة لشؤون التسليح ولاكتشاف الفضاء .

هكذا تحققت ، وفقاً لعبارة الرئيس ايزنهاور نفسها « ظروف مؤسسة عسكرية هائلة وصناعة تسلح واسعة النطاق » .وفي هذا « المركب العسكري-الصناعي » ، لا يمكن تمييز الخط الفاصل بين الاحتكارات الخاصة الكبرى وبين الدولة . فاهداف الدولة قد اصبحت اهداف هذا « المركب » ، ويعمل

الجهاز الاقتصادي على افراز ايديولوجية التبرير الضرورية لبقاء هذا النظــــام ولنموه المتزايد .

ويضفي العداء للشيوعية بدافع الخوف والحقد على الاتحاد السوفييتي او على الصين او على الاشتراكية عامــة ، شرعية على الاستثمارات العسكرية التي تفوق كل خيال . وسباق التسلح هو الاثبات الرئيسي لعدم الاشتراك في الجريمــة بالنسبة لأوامر النمو المتزايد في المؤسسات التجارية الكبرى .

في الداخل تسود النزعة الماكارثية التي انطلقت في الخمسينات ، وفي الخارج يجري دعم أفسد الدكتاتوريات بدءاً من امريكا اللاتينية الى فورموزا وفييتنام الجنوبية للحفاظ على مجالات التصريف لصادرات رؤوس الاموال، وتقنّع هذه المعايب جميعها بعبارات « الحرية » الرنانة .

وهكذا فان الدولة تلعب ، في ايدي الاحتكارات ، دوراً حاسماً : فهي التي تمول البحث العلمي الذي يكيف النمو المتزايد ، وهي التي تشتري : فان ٦٥ ./٠ من قيمة العمليات التجارية في مؤسسة بوينغ تتكون من طلبـــات عسكرية من الدولة و ٨١ ./٠ من لوكهيد و ١٠٠ ./٠ من طيران الجمهورية[١] .

هذا هو السبب في ان حرب فييتنام ، قد استقبلت ، في بداياتها ، عندما كان النصر يبدو سهـــل المنال ، بحماس من جانب الاحتكارات الكبرى التي كانت تجد فيها فرصة لاستثمارات مدرّة للربح تستحق المحافظة على ظروفها ، ومن جانب العسكريين الذين اعتقدوا انهم يجدون فيها حقـــلاً للتجارب لتكوين جيش قادر على الانتصار في الغابات . وكان « المركب العسكري ـ الصناعي » يتابع مداعبة احلامه، واتفق ان عدداً من المثقفين كان جاهزاً لوضع

---

(١) Michael D. Reagan في Economics and the General Welfare Politiés, ، طبعة سكوت ، فوريسمان وشركاه ، شيكاغو عام ١٩٦٥ ص ١١٣ .

النظريات لهذا المشروع ولمدّه بـ « نفحته الروحية »[1] .

إن سياسة الدولة تتعدل وفقاً لحاجات الاحتكارات ؛ وفعلهـا الداخلي والخارجي هو في جوهره ، الفعل الذي يخدم ، على أحسن وجه ، توسعها .

فقد بلغت أهداف الدولة والاحتكارات مستوى من الوحدة المشتركة بحيث لا تؤثر المشروعات الكبرى الخاصة على طلبات الدولة ، بل وتحدد نماذجها في التجهيز فحسب ، وإنما تجد نفسها ، بالمقابل وقد أوكل اليها ، بعقود ، القيام بمهمات عسكرية حقيقية من اجل تشييد قاعدة ، أو من أجل تحديد مواصفات نمط من الصواريخ . فهذا الفعل المتبادل بل وهذا التداخل في التأثير بين نشاطات المشروعات ونشاطات الدولة [2] له طابع اقتصادي وسياسي في آن واحد ، إذ يستطيع سادة الاحتكارات بواسطة « القوى الضاغطة » (وجماعات الاروقة lobbies) ومختلف مندوبي المشروعات لدى الرئاسة والوزارات ولجان مجلس الشيوخ والكونغرس ، شراء المشرعين والقوانين عندما لا يكون مدراء المؤسسات الكبرى متمركزين مباشرة في السلطة . وثمة مثل نموذجي هو مثل وزير دفاع ايزنهاور شارل إ. ويلسن ، رئيس الجنرال موتورز والمالك لـ ٢,٥٠٠,٠٠٠ دولار من الأسهم في هذه الشركة . فقد كان يشرح صراحة قانون السياسة الامريكية العليا عندما تفوه بهذا التصريح التاريخي أمام لجنة الشيوخ التي كانت تسأل كيف يستطيع أن يجري عقوداً مع شركته الخاصة

«١» وما هي الا سنوات، امام المقاومة الشعبية الفيتنامية والانكسارات السياسية والعسكرية الامريكية حتى انقلب الوضع : اخذت احتجاجات الجامعات تزداد قوة وحشر العسكريون، في امريكا نفسها ، في موقف الدفاع وكف رجال الصناعة عن ان يروا في حرب فيتنام اعظم مدر للربح . ومنذ ثلاث سنين ، واسواق البورصة تأخذ بالصعود كلما انتشرت انغام السلام .

«٢» انظر كتاب : H. L. Nieburg : In the name of science (Quadrangle Books, Chicago 1966) الذي يحتوي على معلومات غنية حول هذه العلاقات بين الدولة الامريكية والاحتكارات .

دون محاباة : « كنت اعتقد بان كل ما كان حسناً للبلاد كان حسناً للجنرال موترز والعكس بالعكس »[1] .

إن الجهاز الاقتصادي والتكنولوجي الهائل يدور من أجل نفسه ، وقد اصبح نموه المتزايد غاية في ذاته ،يخضع له الناس ودولتهم وثقافتهم ومثلهم العليا.

فماذا يمكن ان تكون قوى التجديد في نظام اجتماعي كهذا ؟

ان الخلاصات التي يتوصل اليها افضل المحللين للمجتمع الامريكي تتلاقى في اتجاه واحد . سواء أكان المقصود في ذلك دراسات فرديناند لوندبيرغ Ferdinand Lunbberg حول حكم الطبقة الغنية في أمريكا[2] (plautocratie) ، او تحقيق دوغلاس كارتر Dauglas Carter : من الذي يحكم في واشنطن[3] ، او مؤلفات ارثر م. شليزنجر Arthur M. Schlesinger حول عصر روزفلت التي يدرس اول مجلد منها ازمة النظام القديم[4] (Thecrisis of the old order) او سوسيولوجية السلطة الامريكية التي وضع خطوطها الأولى ج. وليام دومهوف[5] G. William Damhaff ، فأياً كان تنوع زوايا النظر بين هؤلاء الكتاب فان القانون الذي يمكن استخلاصه هو ان مراكز القيادة في الاحتكار الكبرى وفي

«١» اندريه موروا « تاريخ مقارن ، الولايات المتحدة الامريكية (ص ٣١٣) صحافة المدينة ، باريس ١٩٦٢ .

«٢» آخر كتاب له The rich and the super - rich « نيويورك ١٩٦٨» قد ترجم الى الفرنسية : الاغنياء واغنى الاغنياء « ستوك ١٩٦٩ » .

«٣» نشر في واندون هاوس في نيويورك عام ١٩٦٠ وترجم الى الفرنسية في السنة نفسها في الـ seuil بعنوان : من الذي يحكم في واشنطن ؟ الاحزاب ؟ أم اللوبي lobbies ، أم اركان الحرب ؟

«٤» the Riverside Press ، كامبردج ١٩٥٩ .

«٥» في كتابه Whorules America (Prentiee Half, New Gersey 1967) . G. William Damhaff

رئاسة الولايات المتحدة وفي الحكومة الاتحادية مثلما هي في الولايات وفي الهيئات المحلية ، في الصحافة المكتوبة او النـــاطقة وفي الجيش وفي وكالة الاستخبارات المركزية (C. I. A Central Intelligence Agency) وفي مكتب التحقيقات الفيدرالي F. B. I. . فان امور هذه المراكز جميعهـــا هي في ايدي حفنة أوليغارشية تشرف وتوجه وتقود وتحقق السياسة الامريكية الحالية تحت ستار « حزبين » تقليديين ، لا يمكن التمييز بين برنامجها على المدى الطويل .

وقد كانت المعارضة المبدئية للنظام ، المعارضة الاشتراكية ، عاجزة دوماً. لأنها كانت غير قادرة على حل المشاكل النوعية للولايات المتحدة .

كانت المرحلة الأولى مرحلة انتظار الفي[1] لعام جديد لا علاقـة له بالعـالم الذي كانت تطرح فيه المسائل اليومية . فلم تكن هذه الاشتراكيـة تختلف عن الطوباويات ، السابقة للماركسية ، إلا في الاعتقاد الموضوعي بحدوث الاشتراكيـة الحتمي . لقد كان أول منشور للحزب الاشتراكي عام ١٩٠٤ يقـول : « ليس للبرنامج الاشتراكي نظرية للمجتمع الذي يعرض قبوله او رفضه . انـه وصف لما لا مفر من وجوده عاجلاً ام آجلاً. فان الرأسمالية صارت تعمل على تحطيم نفسها».

كان جنه ديبس Gene Debs قائد هذه الاشتراكية القائمة على انتظار المخلص قد جعل من المعتقدية اخلاقاً تنبذ كل اصلاح ، ناظرة اليه كشيء باطـــل ، وتدينه بالانتهازية .

بيد ان الحرب العالمية الأولى هدمت اوهام هذه الاشتراكية عـاملة على نقل مذاهب الخلاص والبعث من موضعها هذا .

ولم تكن اشتراكية نورمان توماس في الثلاثينات ، واقعية كثيراً : ولما كان

«١» Millénariste نسبة الى Millénaire او احد الالفيين الذين يقولون بعـودة المسيح واقامة مملكة الف عام .

« المترجم »

يطمح في تأليف حزب العمال . فانه كان يرى الا يتحمل اعباء اية مسؤولية ، في مجتمع كان ينبذه ككل : إذ عندما رفض ان يتخذ موقفاً ، كان عصبياً ، حقيقة ، ولكنه بنـّاء ، بازاء « السعر الجديد » الذي قرره روزفلت لإيقاف الازمة ، فقد قاعدته النقابية والعمالية . وكان الامر اسوأ ايضاً ، عندما اطلق بعض الاشتراكيين ، امام الهجوم الهتلري ، شعار « قوة ثالثة » على حين كان المستقبل يتقرر داخل الحزب . فاخذت الحركة تنقسم على نفسها من انشقاق الى انشقاق ، حتى اصبحت شراذم من الملل كانت سمتها المشتركة دائماً تصوراً أخروياً[1] للاشتراكية ، دعاية تدور حول الغايات الاخيرة ، عاجزة عن اختيار وسائل العالم الواقعي .

ان الحزب الشيوعي الامريكي ، الذي تشكل بروح الحزب البولشفي ، لم يتوصل الى العمل بمناهج ماركس ولينين في الشروط النوعية للولايات المتحدة ، حتى انه اصبح — ويا للاسف ! — كاحزاب شيوعية اخرى جهاز دعاية لثورة اكتوبر اكثر كثيراً منه قوة داخلية لتجديد المجتمع الامريكي . ولما كان ، على هذا النحو ، منعزلا ، في شعب لم يكن يعرف معالجة مشاكله الخاصة بصورة واقعية ، فانه بأكمله كباره وصغاره ، قيادته وقواعده ، كان يتبع ذبذبات العلاقات السياسية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي : فقد توصل ، اثناء ارتفاع موجة الاخطار الفاشية والحرب ضد هتلر اي من عام ١٩٣٥ الى ١٩٤٥ وهي الحقبة التي سميت فخفخةً بال « عشرة الحمراء » ، دون الوصول الى تشكيل قوة كبيرة في مجموع البلاد ، الى ان يمارس تأثيراً لا يستهان به في النقابات العمالية في مؤتمر التنظيم الصناعي .C. I. O وفي عالم الثقافة والسينما ، والحركات التحررية المعادية للفاشية .

---

(١) Eschatoloqie أخرويات ومنها الصفة Eschatologique ، وهو مصطلح « استخدمه اللاهوتيون للدلالة على المبحث الخاص بنهاية العالم واليوم الآخر » ، انظر المعجم الفلسفي ليوسف كرم وشلالة .

« المترجم »

وفي عـام ١٩٤٣ حاول ايريـل براودر قائد الحزب الشيوعي الامريكي ، رغبة منه في ان يجعل من هذه الحركة الواسعة النطاق التي اتخذ فيهاالشيوعيون مركزاً فعليـاً ، خميرة لكافة قوى التجديد في الولايات المتحدة ، ان يجري عملية تغيير جذري في مبادىء تنظيم الحزب . ومن الصعب ان نقـول اليوم ، ماذا كان يمكن ان تكون فرص نجاح مثل هذه المبادرة ، التي كان يمكن ان تكون حاسمة ،ولكنها كانت ترتكز على اسس نظرية وتحليلات للمجتمع الامريكي جد مختصرة لا تمكنها من بلوغ كامل فعاليتها .

وعلى كل حال فان تغير العلاقات بين الولايات المتحدة والاتحـاد السوفييتي صبيحة انتهـاء الحرب – يضاف إليه الحرمان الأكبر الذي أنزل ببراودر من قبل الشيوعية الاورثوذكسية[1] (الصحيحة) – قد حكم على الحزب الشيوعي الامريـكي الا يلعب اي دور عظيم الشأن في الحياة القومية . وحتى الاضطهاد الماكارثي الذي جابهه المناضلون الشيوعيون وقادتهم بشجاعـة لم يتوصل الى ان يعطي هذا الحزب من جديد اشعاعه الذي كان يمكن ان يجعل منه خميرة لحركة في التجديد .

وقد تضاعف في هذه السنوات الاخيرة عدد الجماعات الصغيرة ، من انبياء منعزلين ، ومن تروتسكيين، ومن راديكاليين – جدد ، ومن عمال كاثوليكيين، ومن يسار جديد ، دون الكلام على جماعات الـ « هيبيز » ، رافضة جميعها اية مشاركة ، وان كانت بالعمل والاستهلاك ، في عالم تنبذه ككل .

ومن الضروري بداية ، دون ان نمعن النظر في تفاصيل الاسباب الذاتيـة لعجز اشتراكية لا تجد اذناً صاغية لها ، ان نحلل ما ادخلته الثورة العلميـة

---

(١) Orthodoxe ترجمهـا بعضهم بلفظ تمسكية وتقليدية اذا كانت في الاقتصاد (انظر عبد الكريم احمد : تاريخ الفكر الأشتراكي) وهي تعني في الحقيقة، كصفة ، المطابقة لمعتقـد يعتبر وحده صحيحاً . وقد آثرت عبارة صحيحة ترجمة لها لمـا تتضمنه من نفي للحقيقة عن غيرها . غير انني في حالات اخرى ابقيت عبارة اورثوذكسية « المترجم »

والتقنية الجديدة من تغـيرات في الطبقات الاجتماعية وفي العلاقات الطبقية ، للاجابة على هذا السؤال المزدوج : من الذي يستطيع ان يتخـذ المبادرات الفعّالة من أجـــل تبديل اساسي عميق في المجتمع الامريكي تلبية لدواعي التحول ؟

أي شكل نوعي يمكنها ان ترتديه ، في الولايات المتحدة ، هذه المبادرات الثورية ؟

منذ اللحظة التي كان فيها الذكاء المنظم مع التحول العلمي والتقني الكبير ، قد اخذ يصير القوة الانتاجية الرئيسية ، فان اليد العاملة التي يتطلبها النظـام الاقتصادي قد بدلت بنيتها .

ان غالبرايت يعطينا لهذا الموضوع صورة أخاذة : « ان بنيـة اليد العاملة التي يطالب بها النظام تأخذ شكل الزهرية : وهـذه الزهرية تتسع ابتداء من العنق لتعكس بنية التقنيين في مختلف الاختصاصات : اداريون ، منسقون ، مخططون ، علميون ، مهندسون ، مدراء المبيعات وبارعون آخرون في الاقناع، واخيراً التقنيون المتخصصون في وضع البرامـــج وفي تسيير الآلات الحاسبة . كذلك تتسع جوانب الزهرية لتعكس الحاجات لـ « ياقات البيضاء » ثم تضيق خطوطها لتلتقي في نقطة نحو القاعدة لتشير الى صورة طلب اضيق : هو طلب المستخدمين القادرين فقط على القيام بالاعمال الجسدية والمعادة والتي تقوم المكنة مقامها دون صعوبة . »[1]

يلخص هذا الخط البياني مجموعاً احصائياً واضحاً للعيان : فعلى حين ان قوة العمل قد زادت في امريكا من عـام ١٩٥١ الى عام ١٩٦٤ حوالي عشرة ملايين عامل إذ انتقل رقمها الاجمالي من ٦٠،٩ مليون إلى ٧٠،٦ مليون ، كان الأمر ، ذو الدلالة ، هـــو ان جملة الوظائف التي انشئت مجدداً تقريباً ، هي

---

(١) John K. Galbraith في كتابه : الدولة الصناعية الجديدة ، ترجمة غاليار لعـــام ١٩٦٨ ، ص ٢٤٥ .

وظائف لاصحاب « الباقات البيضاء » (نقول في فرنسا : موظفون اداريون ، ممن يدرسون أو من الكوادر) . وقد زاد عدد « الباقات البيضاء » من عام ١٩٤٧ إلى عام ١٩٦٥ (اختصاصيو كوادر ، موظفو مكاتب ، بائعون ..الخ) ، ٩،٦ مليون. في حين ان عدد « الباقات الزرقاء » (العمال اليدويين) كان يتناقص في الحقبة نفسها بمقدار اربعة ملايين .

وفي عام ١٩٦٥ كان عدد « الباقات البيضاء » يزيد عن عدد « الباقات الزرقاء » ما يقرب من ثمانية ملايين .

ان ظاهرة تفوق « الباقات البيضاء » المتزايد هي اذن اكثرها وضوحاً وكانت عام ١٩٠٠ تشكل ١٧،٦ ٪ من اليد العاملة الاجمالية فاصبحت في عام ١٩٦٥ بنسبة ٤٤،٥ ٪ منها .

وفي هذا التاريخ كان اصحاب « الباقات البيضاء» يشكلون ٤٤،٥ ٪ واصحاب « الباقات الزرقاء » ٣٦،٧ ٪ وعمال الخدمات ١٢،٩ ٪ والعمال الزراعيون ٥،٩ ٪ .

وقد سارت ، في هذه الحركة الاجمالية ، زيادة عدد المعلمين والمربين على هذه الوتيرة .

كان يوجد :

٢٤،٠٠٠ استاذ و ٢٣٨،٠٠٠ تلميذ في عام ١٩٠٠

٤٩،٠٠٠ استاذ في عام ١٩٢٠ ،

٤٨٠،٠٠٠ استاذ و ٦،٧٠٠،٠٠٠ تلميذ في عام ١٩٦٩ (فان عدد التلاميذ قد تضاعف في مدة عشر سنوات (كان عددهم ٣،٣٧٧،٠٠٠ في عام ١٩٥٩) .

ان احد مبادىء الماركسية الاساسية هو اعتبار أوثق الطبقات الاجتماعية ارتباطاً بالقوى الانتاجية الطليعية والنامية معها ، انها « طبقات صاعدة » ، مخصصة لادارة البلاد .

فاذا طرح المرء على نفسه ، من خلال هذا الافق ، المشكلة : من الذي

يستطيع اتخاذ المبادرات الفعّالة من اجل تغيير اساسي عميق في المجتمع الامريكي يلبي اوامر التحول ؟ فان اجوبة معينة ، تحذف دفعة واحدة : فكما انه لا جدوى من تعليل النفس بوهم قيام ثورة تتم على يد الاقليات، كذلك من المستبعد تأسيس هذا الوهم على الحركة السوداء (التي تمثل ١٠ ٪ من الامة) او على العمال غير المحظوظين الذين يمثلون نسبة اقل ايضاً .

ان القوة الوحيدة التي يمكنها ان تكون اكثرية ، في شروط المجتمع الامريكي الحالية ، هي الطبقة العمالية ، مفهومة بمعناها الواسع ، واعني بذلك الطبقة التي تستطيع ان تلعب دوراً حاسماً ، في المرحلة الحالية ، في القوى الانتاجية ،والتي تشكل انضمام « الياقات البيضاء » و « الياقات الزرقاء » . هذه « الكتلة التاريخية »[1] الجديدة وحدها تستطيع ان تكون قادرة على ان تجتذب وراءها طوائف اجتماعية ، اعرض ايضاً ، في حركة تجديد واسعة النطاق للمجتمع الامريكي .

والمشكلة الاساسية هي في ربط الحركة العمالية التقليدية بهؤلاء التقنيين وهولاء الكوادر وهؤلاء المثقفين ومجموع اصحاب « الياقات البيضاء » الذين انضم منهم حتى الآن ١٢ ٪ فحسب الى النقابات .

لقد وصلت الحركة النقابية الامريكية التقليدية ، اليوم ، الى طريق مسدود . فان طبيعتها قد ظلت زمناً طويلاً مبهمة : كانت ، في آن واحد ، قوة اقتصادية هامة **في داخل النظام** ، بتدخلها المستمر في سوق العمل لكي تردع شهوات ارباب العمل وفي الوقت نفسه ، قوة اجتماعية تمثل بعض الشيء مخاصمة النظام في مبدئه ، **من خارج النظام** . بيد ان الثورة العلمية والتقنية كان لها ، فيما يتعلق بتطور هذه الحركة النقابية الامريكية ، نتيجتان : اولاً انقاص الوظيفة الاجتماعية لهذه الحركة تدريجياً . كما ان امكانية زيادة الارباح اكثر

---

(١) انظر فيما يلي : الفصل الخامس

كثيراً ، برفع تقني للطاقة الانتاجية بالاستغلال الزائد المباشر ، قـد أتاحت ، بالنسبة لجماعة ارباب العمل في التحول الكبير ، ان تضم الجهاز القائد في النقابات وفي النهاية ، القسم الاعظم من الطبقة العاملة ، الى اهداف النمو بما فيها اسوأ نتائجها : سياسة التسلح والحروب . وهكذا فان النقابات العمالية ، جملة ، قـد ايدت سياسة الحرب في فيتنام . فمن وجهة نظر رب العمـل ، في القطاعات المزدحمـة ، المستكملة لتوسعها والمنطلقة في وضع البرامج ذات المدى البعيد ، تكون الزيادة في الاجور مدرة للربح إذا أمنت ثبات اليد العاملة واستمرارية الانتاج . ولهـذا السبب استبقت هيئة اركان الجنرال موتورز مطالب النقابات باتخاذها المبادرة في اقتراح سلم متحرك للاجور ، مرتب وفقاً للطاقة الانتاجية ، في مقابل عقد بخمس سنوات يكفل الـ « سلام العمـل » . (ان مبادرة كهذه المبادرة تقـدم ، فيما عدا ذلك ، للاحتكارات الضخمة ، ميزة اضافية : فهي تعجل المركزية وذلك بتصفية المشروعات الاضعف التي تنوء تحت اعبائها الجديدة لانها لا تستطيع القيام بمتابعة وتيرة الزيادة نفسها في الطاقة الانتاجية) .

هذا هو ما تنجم عنه النتيجة الثانية للتحول بالنسبة للنقابات العمالية : إذ ينقص دورها إلى ان يصبح اقتصادياً صرفاً ، وبعد ان تكون قـد بلغت ، على هذا الصعيد ، الحد الذي تستطيع الحصول عليه بالمفاوضات الجماعية ، فان وظيفة النقابة تصبح بالضرورة بيروقراطية ، وتغدو النقابة عضواً في النظام .

هكذا فان الاندماج والبيروقراطية هما صورتان للطريق المسدود الحـالي . وهذا يفسر من جانب آخر المحاولات التي حدثت من عهـد قريب لخلق مركز نقابي ثالث ، كالاندفاع الى التنظيم الذي يحرك اكثر فأكثر اصحاب « الياقات البيضاء » والتقنيين والكوادر .

ربما تكون في ذلك اشارة تنبىء باتجاهات جديدة . ولكن ما هو مؤكد هـو ان التنظيم الواعي لـ « كتلة التاريخية » الجديدة لا يمكنه ان يتحقق على اساس المطالب المتعلقة بالاجور وحـده ، اعني بذلك ، الاطالة في عملية

الاندماج ، والتحول الى البيروقراطية ، التي قادت الحركة العمالية الى الطريق المسدود .

ومن المحتمل ان يكون مفتاح المشكلة هو ترابــط المطالب الكمية (زيادة الاجور ، انقاص ساعات العمل اليومية ، معــدل الضمان في الأمن الاجتماعي ، سن الاحالة الى المعاش .. الخ) مع مطلب ملح ، **كيفي** ، جديد : هو مطلب الطبقة العاملة التي لم تعد تقبل استبعادها من الادارة ، وان تُدمج في النظـــام بصورة سلبية ، أي ألا يكون لها اي نصيب في اتخاذ القرارات التي يتعلق بهـا مصيرها .

على هذا النحو يمكن ان يتحقق انضمام التقنيين الى الكوادر الذي بدأ هذا المطلب يظهر بقوة في صفوفهم . ومماله دلالة في هــذا الشأن ان الباحثين في M. I. T. (معهد ماساشوشالتكولوجيا) وهو واحـــد من اقوى مراكز تجمع العلماء « substance grise » في الولايات المتحدة قد اضربوا عام ١٩٦٨ في سبيل هذا الهدف الجديد : ان يُسألوا عن الغائية والمعنى من العمـــل الذي يطلب منهم ، وعن استخدامـــه العسكري وعن مدى تأثيراته الاجتماعية . كذلك فــان حركة الطلاب اي كوادر المستقبل ، في الولايات المتحدة ، شأنها في العالم قاطبة ، وباشكال غير منظمة احياناً وفوضوية ، تطرح المشكلة الاساسية نفسها .

ولربما كان هذا هنا ، في الشروط الامريكية ، اكثر منهـا في اي بلد من بلاد العـــالم الاخرى ، نظراً لمستوى النمو الذي وصلت اليـــه ، هـو المقام المشترك لتطلعات « الكتلة التاريخية » الجديدة ، الآخذة في التكوين . وهو يزداد كلما فقدت الطبقــة القائدة نفسها والطبقات المتوسطة الثقة في قيمها الخاصة كما يشهد بذلك ما يجري من نزاع في الجامعات التي يدرس فيهـا ابناء هذه الطبقات .

إذن لن يحدث التبدل الجذري في الولايات المتحدة بانتصار احد الحزبين على

الآخر ولكنه يحدث بتجمع القوى الاجتماعية المتطلعة الى اعطاء النظام غائية جديدة .

ان المهندسين والتقنيين والكوادر وعدداً كبيراً من المثقفين يلعبون في هذا التجمع ، بلا ادنى شك ، دوراً رئيسياً . وهذا يتعلق باسباب موضوعية : بالبنية الجديدة للقوى الانتاجية وبالدور الذي يؤديه فيها ، في المستوى الاول ، الذكاء المنظم . إذن ثمة خطر هنا من فساد تقنوي . وهو نتيجة حتمية لنمو مطرد لا يمكن تراجعه . ولكن ليس ثمة بعد الآن من حلول ممكنة فيما يتعلق باشراف التقنيين والتقنويين وتوجيههم ، سوى ثلاثة : فإما ان يصبحوا مرتبطين بطبقة الاغنياء وخاضعين لها ولاهدافها في الربح كما هي الحال اليوم في الولايات المتحدة وفي البلدان الرأسمالية المتقدمة ؛ واما ان يكونوا مرتبطين بدولة قائمة على التخطيط ، ذات سلطة عظيمة وعالمة بكل شيء،وخاضعين لها ولاختياراتها السياسية المفضلة ، خارج نطاق الجماهير ، كما هي الحال اليوم في الاتحاد السوفييتي وفي البلدان التي تسود فيها اشتراكية الدولة ، مركزية ، مطلقة وبيروقراطية ، او انهم يكونون مرتبطين بالطبقة العاملة في جملتها ، وان يكونوا جزءاً متمماً لها، مراقبين من قبلها وهم في نفس الوقت ينبئون باختياراتها ويوضحونها : هذا هو الطريق الذي تفتحه في يوغسلافية اشتراكية التسيير الذاتي . انه في هذه البلاد يصطدم ، كما سنرى ، بعقبات التنمية ولكن هذه التجربة يمكنها ان توحي بطرق ديموقراطية تنتقل الى الاشتراكية في البلدان الرأسمالية المتقدمة تقدماً عالياً .

قد يبدو من المفارقة أن نطرح هذا السؤال: ماذا يمكن ان تكون الاشتراكية في الولايات المتحدة ؟ فمن المهم ان يفكر المرء في ذلك ، ليس من قبيل ادعاء الأبوة لـ « اعطاء الدروس » في الاشتراكية للشعب الامريكي ، وانما لأن لدينا فيها مثلاً لا يمكن تجاوزه للمشاكل التي يطرحها البحث عن طرق نوعية للانتقال الى الاشتراكية في البلدان الرأسمالية المتقدمة تقدماً عالياً من وجهة

نظر اقتصادية وعلمية وتقنيـــة . هذا التفكير ، حتى وان لم يكن إلا مجزأ ومتردداً ، يمكنه اذن ان يكون غنياً بالمعلومات ، بالنسبة لنـا نحن الفرنسيين ومن اجل بحثنا عن نموذج فرنسي للاشتراكية .

ان اول شرط لتوفر ثورية فعالة في الولايات المتحدة هو ان تكون الحركة نابعة من السكان الاصليين وألا تقتبس نماذجها من بلدان اجنبية ، تكون بنيتها مختلفة اختلافاً اساسياً . والشرط الثاني هـــو ألا تكون معارضة ايديولوجية بحتة وسلبية ، ناقدة ولكنهـا بناءة ، براغماتية بافضل معاني البراغماتية ، اعني انهـــا منطلقة من الشروط النوعية ، الواقعية والحالية وتفتح احتمالاً محسوساً للمستقبل .

تعيش الولايات المتحدة اخطر ازمة سياسية في تاريخها منذ حرب الانفصال. وهي أزمة تنمو وتتعمق وراء ديكور الانتخابات الرئاسية ومجابهات الجمهوريين والديموقراطيين من خلف الوجوه التنكرية . فان ملايين الامريكيين — افاضل هذا الشعب — يطرحون على انفسهم السؤال الأخـــير : السؤال المتعلق بمعنى النظام نفسه وبنمط الحياة الذي ينطوي عليه . هـــذا التساؤل الكبير يطفو وسط الجلبة التي تحدث في الجامعات بين تضمهم من الطلبة الذين يبلـــغ عددهم سبعة ملايين وملايـــين من اعضاء اسرهم ، وفي قلب المؤسسة establishment نفسها ، وفي المقاومة التي تظهر للوجود ، في الطبقة العاملة وفي بُنى النقابات التقليدية وفي اتجاهاتهـا . فكيف يمكنها ان تتجمع وتتنظم هذه « الأمريكا الفتية » ؟ كيف تستطيع هذه القوى ان تتناسق وتصبح مجموعة على مستوى الأمة الهائل لكي تفتح افقاً جديداً ؟

ان تجربة ما يقرب من قرن من الاشتراكية التي لا تجد اذناً صاغية ، تـدل على انه ليس من الممكن بلوغها بنماذج مستوردة . ذلك ان البنية الاقتصاديـــة والاجتماعية للولايات المتحدة ، وهي في عصر التحـول الكبير ، قلّما تشبه بنية الروسية في ثورة اكتوبر ، وهي أقل شبهاً ايضاً ببنية صين المسيرة الكبرى ،

وهذا يعني القول بان دعاية تسمى« ماركسية-لينينية » او « ماوية » لايمكنها ان تؤسس إلا جماعات صغيرة . فالماركسية ، ولا بد لنا من ان نكررها مرة اخرى ايضاً ، هي ، قبل كل شيء ، منهج لكي نستخلص من التناقضات الحاضرة ممكناً انسانياً . واللينينية ، الوريثة الصحيحة لهذه الماركسية ، هي وسيلة للانتصار في هذه الشروط النوعية ، آخذة بعين الاعتبار : البنية الاقتصادية والاجتماعية التي يتكون ، بالممارسة عليها ، الفعل الثوري لكي تحدد نموذج الاشتراكية الخاص بها ، والتقاليد الوطنية ، لكي تعين بدقة اشكال هذه الاشتراكية ، والظروف ، لكي تقرر منها الطرق[1] .

ان يكون المرء ماركسياً ، وان يكون لينينيا ، ليس اذن ان يردد تحليلات ماركس وتحليلات لينين ، في وضع يختلف اختلافاً جذرياً ، وحيث كفت عن ان تكون مقبولة . ولكنه يكون ذلك بتطبيق منهجهما في البحث لكي يحدد المبادرات التاريخية الجديدة .

في حالة امريكا ، توجد سنّة ثورية عريقة في البلاد. فالمهاجرون الذين وفدوا الى هذه البلاد منذ عام ١٦٠٧ ، غالباً ما كانوا من المتمردين ، ينتمون الى ما كان ديكنز يسميه « المدينة الثانية » . ومماله دلالة في هذا الشأن ان اعلان الاستقلال يدرج في زمرة الحقوق الطبيعية ، الحق في الثورة . وكان اعظم « الآباء المؤسسين » للديموقراطية الامريكية ، توماس جيفرسن ، يرى بأن الدستور لا بد من ان تعاد كتابته كل عشرين سنة . فهو اول منظّر لـ «ثورة» الديموقراطية « الدائمة » . فقد كتب يقول : « ان الله يقينا عشرين عاماً دون ثورة ... فأية بلاد تستطيع ان تحمي حرياتها إذا لم يكن قادتها يشعرون بان الشعب يحتفظ بروح المقاومة فيه ؟ فليتذكر هذا الشعب امتشاق السلاح ...

---

(١) انظر روجيه غارودي ، من اجل نموذج فرنسي للاشتراكية (غاليار ، ١٩٦٨) ص ٣٠١ - ٣٠٧ .

فماذا تعني بعض حيوات انسانية تضحي على مستوى قرن او قرنين ؟ ان شجرة الحرية يجب ان تُسقى ، من وقت الى آخر بدم الوطنيين ودم الطغاة»[1] .

هذا ما يمكن ان يكون اصل الروح الثورية في امريكا عصرنا ، شريطة ان ينظر الى جيفرسن والى « الآباء المؤسسين» بالروح التي عالجنا بها ماركس ولينين. فان المجتمع الامريكي في ايامنا قلما يشبه المجتمع الذي كان يصفه وصفاً رائعاً توكفيل : ان الاستشهاد، في هذا المزيج الاخير من القرن العشرين بديموقراطية توكفيل في امريكا هو تفتيش عن ادعاء للغياب عن المسرح وهو تمويه للواقع باسطورة . فالاشكال الديموقراطية المطابقة لمجتمع زراعي ، نزاع الى المساواة في مبدئه ليست سوى سراب وألبنة عصرية لضروب عدم المساواة التي لا يمكن ان يخبو أجيجها ولسيطرة « ديناصوريي»[2] الصناعة الفعلية .

فكيف تمّ هذا التغير الجوهري ؟

ان الظاهرة الاساسية التي طبعت بطابعها تاريخ الولايات المتحدة باكمله والتي ما يزال الحنين إليها يراود روح الصفوة ، هي ظاهرة « التخوم » .

فال « تخوم » بالنسبة لرجل اوربي هي علامات ، اسلاك شائكة ، جمارك ، حد فاصل يتسم بالقسوة .

أما بالنسبة للامريكي فان ال « تخــوم » كانت ، حتى آخر القرن التاسع عشر ، كما كتب ذلك مورروا « حدوداً غير واضحة المعالم ، متحركة ، بين الحضارة والارض البور » . فالذين كانوا يفرون ، منذ عام ١٨١٥ ، من اوربا التي سادها احياء الملكيات والاقطاع ، وكانوا ، وهم يهاجرون الى امريكا ،

---

(١) ورد في سول ك . بادوفر : جيفرسن : حياة امريكي عظيم وآراؤه (نيويورك ، ١٩٤٢ ص ٧٢)

(٢) Dinosaure نوع ضخم من الهوام عاشت جماعاته في العصر الثاني « المترجم »

يحلمون بعالم يستطيع كل واحد فيه ان ينمو بحسب قدراته لا تبعاً لمولده ، انما كانوا يجدون فيها الارض المثالية لتكافؤ الفرص . ولقد كان الحنين الى هذه الظاهرة مصدراً لنشوء صور عديدة للحرية : صورة الرجل المتسلح ببندقيته ، يمضي للفوز بحريته بمزاياه الشخصية ، في عالم مفتوح ، حرية السوق فيه ، هي المبدأ ، وهي الاساس لحريات الانسان الاخرى جميعها . وفي عام ١٨٦٢ كان قرار المسكن وما يحيطه يمنح ١٦٠ أكراً[1] من الارض لكل مهاجر . فتدفقت الموجة من المحيط الاطلسي الى المحيط الهادي ، وكان كل رجل نشيط ومغامر يستطيع ان يأمل في اقتطاع مملكة له . فالتخوم ، هذا الافق الذي كان يبدو لا نهاية له ، كانت هي الامكانية المعطاة لكل واحد ، أياً كان ماضيه او اياً كانت اصوله الاجتماعية ، بان يقتلع جذوره من عبوديات الحضارات القديمة وان يتقدم بحرية في مساحات فارغة . كل امريكي يحتفظ بالحنين لهذا الشكل من المساواة .

وفي عام ١٨٩٠ أدركت مقدمة الموجة السائرة ساحل المحيط الهادي واعلن مدير « الاحصاء الرسمي » « نهاية التخوم » .

بعد ذلك لم يعد للرواد من نصيب . كان ذلك هو منعطف التاريخ الامريكي الكبير .

عندئذ بدأ التوجيه القدري : اعتقد بعضهم انهم وجدوا في الامبريالية وفي الفتح تخوماً اخرى .

وهكذا ضمت الولايات المتحدة اليها ، في عدة سنوات ، وباعذار مختلفة ، هاواي واحتلت كوبا وحصلت من اسبانيا على تخليها عن بورتوريكو وغوام والفيليبين . ومن ثم كان اقتطاع امريكا اللاتينية بأكملها بصورة دورية فاصبحت

---

(١) Acre مقياس انجليزي كان يساوي فيما مضى خمسين آرا Are فرنسياً وهو يساوي اليوم اربعين ونصف والـ Are يساوي ألف متر مربع .

« المترجم »

بالفعل ، ان لم يكن بالحـــق الصريح ، مستعمرة امريكية . وكان ذلك ، في مرحلة اولى ، خطف المواد الاولية : سيطرة الشركة المتحدة للفواكه في امريكا الوسطى والا كوادور وسيطرة شركات النحاس في شيلي والبترول في فانزويللا. وكانت المرحلة الثانية تصدير رؤوس الاموال التي تحقق محلياً ارباحـــاً فائقة باستغلال استعماري زائد لليد العاملة. وفي الحالتين اعتمدت الامبريالية الامريكية على الاوليغارشيات المحليـــة لتفرض دكتاتورية افسد العناصر وادناها ، من نيكاراغوا الى الارجنتين . وحسب مستوى النمو ، كان المتعاونون مع المحتـــلـ هم كبار الملاك العقاريين أو اضعف الفئات من البورجوازية التجارية والصناعية. ومقابـــل تعاونهم مولت الولايات المتحدة تكوين اجهزة عسكرية وبوليسية متضخمة . فقد كتب رئيس اساقفة اوليندا وريسيفا ، دوم هيـــلدر كاماوا قائلاً: « ان الاغنياء في مثل هذا النظام يصبحون أغنى والفقراء أفقر ايضاً. . . » وقد بلغ الوضع ، اليوم، حداً جعل واحداً من اقرب مساعدي الرئيس جونسن، هـو سول ليمويتز ممثله لدى منظمة الدول الامريكية ، يردد رأي شي جيفارا وهـو يكتب : « فلا بد من ان تواجه الولايات المتحدة ذات يوم ، سلسلة من الحروب تشبه حرب فيتنام في جنوب ريو غرانديه ، إذا استمرت في تجاهلهـا لامريكا اللاتينية . »

ذلك ان مجتمعاً تسيطر عليه الاحتكارات الكبرى كان بحاجة الى قوانـين اخرى غير قوانين الجماعات الزراعية ، النزاعة للمساواة .

ان التكيف مع متطلبات عالم غيره التقدم التقني تغييراً جوهريـــاً ، لم يحصل ، اللهم إلا بردود فعل سلبية . فمنذ عام ١٨٩٠ اقترع على أول « قانون ضد الاتحادات الاحتكارية » ، قانون شرمان ، الذي كان يعلن عدم شرعية كل تواطؤ يرمي الى تضييق نطاق المنافسة أو التجارة بين الولايات أو الامم الاجنبية. وفي عام ١٩١٤ عمل الرئيس ويلسن على التصويت على قانون كلايتون الذي كان يمنع ، مرة اخرى ، اتفاقات الاحتكارات لتعيين الاسعار والحـد من المنافسة .

ومنذ ذلك الحين اصبح يستعان بهذه القوانين بصورة دورية أو تستكمل، لكنها بقيت « وحوشاً بلا اسنان »، لم تعق ابداً بصورة جدية صعود نظام الاحتكارات واصبحت اكثر فاكثر، اخطاء تأريخية، من زمن غير زمنها، لفرط اهتمامها بحماية حرية السوق، في عالم استثمار البرامج ذات المدى الطويل، الذي نشأ من الثورة العلمية والتقنية الجديدة . وهذه القوانين غير قابلة للتطبيق لأن ذلك ضرب من الخيال الطوباوي أن ينادى بالعودة الى السوق عندما تتطلب التكنولوجيا الحالية مشروعات اكبر فأكبر . وهي لم تطبق لانها اصطدمت بالواقع الموضوعي : واقع الاحتكارات التي تزداد قوة اكثر فأكثر . فلو انها طبّقت كانت ستلعب دوراً تقهقرياً بتحديدها للتوسع في المشروعات التي يعتبر اتساعها الشرط عينه لنمو البحث والعلم والتقني .

فماذا يمكن ان تكون اذن « التخوم الجديدة »، تخوم الحظوظ المجهولة والآمال غير المتحققة التي اختارها الرئيس كنيدي موضوعاً لخطاب قبوله في مؤتمر الحزب الديموقراطي ؟

ان « التخوم الجديدة» التي تفتح اسواقاً جديدة هائلة امام استثمارات رؤوس الأموال هي تخوم داخلية قبل كل شيء .

يشير هارينغتن الى ذلك بقوله : « ان البؤس يكلف غالياً للابقاء عليه . »[1] فالمشكلة السوداء لا يمكن ان تحل بالقوانين : إذ عندما يعترف للسود بالحقوق المدنية لن تكون اية مشكلة قد حُلّت، نظراً لخضوعهم الاقتصادي في الجنوب بازاء ارباب عملهم واسيادهم، وفي الشمال، نظراً لوضعهم الاجتماعي الذي يجعل منهم، في المقام الأول، شغيلة بلا مؤهل او عاطلين عن العمل . فالطريقة الوحيدة الفعالة، لمعالجة حل هذه المشاكل، بالانطلاق من اساسها الاقتصادي، هي تصنيع الجنوب، اولاً، ليس لانشاء فرص عمل فحسب، وانما لاقامة

---

(١) « الوجه الآخر لامريكا » ص ١٧٨

علاقات طبقية اخرى غير علاقات السيد بالعبد ، التي تبقى مستمرة في ظـــل اشكال متعددة في كل نظام في مجتمع زراعي . وهنا ايضاً ليس المقصود حلولاً مستوردة بل المقصود حلول مستمدة من السنن الوطنية ، التي كان اشهر مثل ، مؤثر عليها هي سلطة وادي تنسي ، التي احيت منطقة محرومة بكاملها ببنـــاء السدود وتوزيع الطاقـــة الكهربائية بسعر رخيص وري مساحات واسعة من الارض طوّعت للزراعـــة ، وبالتحريج وبادخال مصانـع للاسمدة إليها ، عاملة بذلك على تحسين نمط حياة ثلاثة ملايين ونصف من الامريكيين ، كان محكوماً عليهم حتى ذلك الحين بالتخلف والبؤس .

ثمة ميدان آخر ، واسع المدى مفتوح للاستثمارات الانتاجية هـــو ميدان التجهيزات الجماعية . لقد بيّنا من قبل[1] ، بعـد امور كثيرة اخرى ، التضاد الموجود ، في الولايات المتحدة ، بين الغنى الخاص ، وضآلة النفقات العامة وهي خلفة تمـــيز الانظمة الآخذة في الانحطاط : فعندمـــا مالت المدينة اليونانية الى الانحطاط ، مثلما حدث فيما بعد في الحضارة الرومانية ، كانت مظاهر البذخ في البيوت الخاصة تناقض مع املاق المعابد . وثمة ظاهرة مماثلة تميز المجتمـــع الامريكي الحالي : ليست المدارس والمستشفيات والملاعب ومراكز الثقافـــة (أو بالاحرى فقدانها) في مستوى الثروات الخاصة . فان الايفاء بهذه الحاجات ينشط مجموع الاقتصاد ويوجهه في اتجاه انساني . وهنا ايضاً توجد سوابق في الاقتصاد الامريكي لهذه التعبئة الموجهة لرؤوس الأموال . صحيح ان ذلك كان في حقبة الحرب . إذ كان الرئيس ويلسن ، في عام ١٩١٧ ، يعلن قائلاً : «ليس جيشاً هذا الذي نريد ان نكونه وندربه من اجل الحرب ، انه امة ... ولكن هذا لا يمكن ان يحدث إذا كان كل واحد يتابـع اهدافه الخاصة . » وهكذا كان ثمة زمن زرعت فيه الخضار من أجل الحرب في مليوني ملعب تنس للاغنياء ،

---

(١) « من اجل نموذج فرنسي للاشتراكية » .

وصارت فيه طرق عطلة الاسبوع ، ايام الآحاد ، خالية ، لتوفير المحروقات ، وارسال البترول الضروري للجيوش ، الى الحلفاء . ودفع خمسة وستون مليون من الامريكيين واحداً وعشرين ملياراً من الدولارات من اجـــل « قروض الحرية » التي طرحت بتعضيد من نجوم المسرح والغناء والسينما . ورغمـــاً عن كراهية الامريكيين التقليدية لاجراءات الضغط التي تتخذ من الدولة وزعت **اللجنة الحربية الخاصة بالصناعات** في عام ١٩١٧ برئاسة برنارد م. باروخ احد رجال البنوك في وول ستريت ، الموارد ، وقررت الاولويات ، وضغطت على الاسعار ، وبكلمة واحدة مارست دكتاتورية اقتصادية حقيقية .

اما في السلم فان ما يتخذ من اجراءات سوف يكون اقل قسوة بما لا يقاس، لتوجيه الاستثمارات نحو الايفاء بالحاجات الجماعية التي سوف تتكشف عن انها، بدءاً من بناء المراكز الثقافية الى انشاء الطرق المزدوجة ، ليست اقل ادراراً للربح من بناء الطرق الستراتيجية في فيتنام والامدادات المالية للدكتاتوريات الفاسدة في فورموزا وسيؤل وسايغون اونيكاراغوا .

لقد قدم النجاح الرائع في الرحلة الى القمر ، البرهـــان ، ضد الفردية الامريكية التقليدية ، وعلى ما كان يستطيع تحقيقه عمل جماعي ، بين عـــدة فروع من العلم والصناعة والفرق البشرية ، تسودها مركزية صارمة . وبيّن على هذا النحو بان كل شيء ممكن .

فكيف يشك عندئذ في امكانية حل هذه المشاكل العظمى : مشكلة البؤس ومشكلة السود ومشكلة التجهيزات الجماعية وبالتالي مشكلة مساعدة حقيقية تقدم للعالم الثالث ، وهذا موضوع نعود اليه عندما نعالج التصادم بـين الثورة العلمية والتقنية الجديدة وبين العلاقات الدولية .

هذه هي اذن مصادر رئيسية ثلاثة للاستثمارات تستطيع ان تفتـــح ، لـ « أمريكا جديدة » « التخوم الجديدة » بمعنى افضل ما في تقاليدها الوطنية ، عاملة على احداث ازدهار لم يسبق له مثيل في الاقتصاد الامريكي وعصر من

الاستخدام الكامل والاستفادة ١٠٠ ٪ من الطاقة الصناعية .

لم تكن المضاربة تخوماً جديدة : فانهيار عام ١٩٢٩ و « الخميس الاسود » في ٢٤ اكتوبر (تشرين الثاني) عام ١٩٢٩ الذي بدأ فيه الانهيار في لوول ستريت، قد برهنا على ذلك .

ولم تكن الامبريالية والاستعمار هما التخوم الجديدة : فان افلاس البنتاغون ووكالة الاستخبارات المركزية في فييتنام ، قد برهن على ذلك .

ان التخوم الجديدة ـ ويتعلق بمعارضة ليست سلبية وناقدة فحسب بـــل ومحسوسة وحركية ان تبرهن على ذلك ـ هي في استبار هـــذه الطرق الثلاث السامية للاستثمار والتوسع : تصفية البؤس والمشكلة السوداء في الولايات المتحدة بتصنيع الجنوب ، الايفـــاء بالحاجات الاجتماعية بالتجهيز الجماعي ، التعاون الاقتصادي والتقني ، دون شروط سياسية ، مع العالم الثالث ومجموع الكوكب الارضي بلا تمييز في الانظمة .

يُعترض على هذا بلا شك بان الحكومة الاتحادية سوف تحتاج الى وسائل قوية لاعادة تكييف الاقتصاد القومي وتوجيهه بصورة جديدة كل الجدة .

هذا صحيح . ولكن هذا الجهد الجبار حقاً لا ينطوي البتة على المركزية وعلى الاكراه من الدولة بمـــا ينافي كثيراً التقاليد الامريكية . إذ تستطيع الحوافز والضغوط الاقتصادية ان تكون أكثر فعالية من التوجيهات والتنظيمات الاستبدادية .

يجب ان تلعب السياسة الضريبية دوراً حاسمـــاً ، وذلك بفرض ضرائب قاسية ، على النشاطات غير الانتاجية ، ولو ادى ذلك الى خطر موتها : كسحق المشروعات الدعائية بالضرائب ، على سبيل المثال، حتى تجـــبر على التكييف من جديد ، وعلى الاستثمار في قطاعات اخرى ، وهذا هـــو تغيير بنية الانتاج والاستهلاك على مستوى ترقية الحاجات ، تغييراً اساسياً في مبدئها نفسه .

ان اصعب مشكلة ، ولكنها اهم المشاكل المطلوب حلهـا ، هي بلا شك ، مشكلة اعادة تكييف صناعات التسلح . غير انه من الممكن هنا البرهان ، دون

الاقلاع عن معايير ادرار الربح ، على ان البناة الامريكيين يستطيعون ان ينشئوا برؤوس الاموال المستثمرة في صناعة القاذفات المقاتلة التي اسقطت في فيتنام أو المجمدة ، اعظم شبكات الخطوط الجوية التجارية .

ومن الاسهل ايضاً ، على الصعيد القومي ، ان نقرر بان حكومة الولايات المتحدة لا تنتفع بسياستها في التسلح والحرب إلا بالمنتجات الثانوية لقوتها الحقيقية التي تتمثل في مستواها العلمي والتقني . فعندما يستخدم شطر كبير بهذا المقدار من الطاقة الامريكية في صناعة التسليح وعندما يبدو جزء كبير الى هذا الحد من ميزانيتها لادارة حرب استعمارية لا مخرج لها ، كحرب فيتنام ، فان مثل هذا التبذير يتسم بنفس الجنون الذي كان يدفع بعضهم ، في زمن ما ، في ربودي لابلاتا لذبح الابقار لمجرد الحصول على جلودها وحرق لحومها .

هذا البرنامج ، الذي يمكن تحقيقه دون تعريض مبادىء النظام وقوانينه الاساسية للاتهام ، وانما على العكس ، اعطاؤها كامل فعاليتها ، باخراج التقاليد التي صنعت عظمة الولايات المتحدة من حيز القوة الى الفعل واطالة مداها وتجديدها ما زال بعد ليس هو الاشتراكية ، انها رأسمالية ذات غاية .

لكن هذا الطريق ، قد يكون هو الطريق الوحيد ، الذي يتيح تجديداً عميقاً ، ويهيء للولايات المتحدة وللعالم ، مستقبلاً خلاقاً. ففيما وراء مجتمع لم يعد سيداً لغاياته الخاصة وشعب مؤلين لمستلزمات النمو المتزايد الذي اصبح غاية بذاته ، يكون هذا الطريق هو الطريق الى تحويل النظام الى نظام انساني ، تستطيع ان تعمد الى الانضمام اليه كافة القوى الحية في امريكا الشابة .

الفصل الثالث

الاتحاد السوفيتي :
ميلاد نموذج للاشتراكية

لكي نفهم ردود فعل القادة السوفيت عندما كان عليهم ان يجابهوا الثورة العلمية والتقنية الجديدة والتحول الذي كانت تتطلبه في ديناميكية النظـــام ، فلا بد لنا من التذكير بالشروط التي خلق نفسه فيهـــا نموذج الاشتراكية السوفييتي .

لقد اكتشف ماركس في رأس المال القوانين العامة لنمو الرأسمالية والتناقضات التي تنطوي عليها، وذلك بتحليل النظام الرأسمالي في انجلترا حيث كان يبلغ حينئذ شكله الاكمل .

وبرز الى الوجود ، في الحال تقريباً اول تفسير عقائدي لاعمـــال ماركس . كان هذا مهمة كاوتسكي . وبعد ان عمم القوانـــين التي اكتشفها ماركس ، بروح الانسان الثوري الوضعي ، استنتج منها ، ان الاشتراكية لا يمكن ان تولد الا انطلاقاً من مجتمع رأسمالي بلغ نضجه الكامل فتحول اوتوماتيكياً إلى ضده. ولم يكن أمام الطبقة العاملة إلا ان تنظم نفسها وتنتظر .

عندما جنّدلينين ببسالة ، حزباً عماليـــاً في طريق الثورة ، في بلاد كانت

تنوء تحت وطأة مخلفات اقطاعية عميقة الاثر ، وكان نمو الرأسمالية فيها متأخراً اكثر من قرن من الزمان عنه في انجلترا وفرنسا بل وألمانيا ، قدم كاوتسكي ، الذي لم يكن يستطيع القبول بـ « أقل فارق بالنسبة للنموذج الالماني »[1] وكان يظل مرتبطاً بـ « محاكاة حرفية للماضي » ، للثورة المضادة من ماركسيته العقائدية ما يضمنها : انطلاقاً من المصادرة التي لم تكن الثورة الاشتراكية ممكنة بمقتضاها ، إلا في البلدان الرأسمالية المتقدمة جداً ، اعلن ان « المقدمات الاقتصادية الموضوعية اللازمة للاشتراكية » لم تكن موجودة في روسيا ، وانه بالتالي لم يكن يجب القيام بالثورة .

بيد ان لينين أجاب باسم ماركسية حيّة وغير عقائدية ، أعني باسم ماركسية حفظت من ماركس لا حرفية تعاليمه (قائمة بقوانين صحيحة للحقبة التاريخية التي اكتشفت فيها ، معممة على جميع الازمنة وجميع الامكنة) وانما الروح من هذه التعاليم ، واعني بذلك علم وفن استخلاص الممكن الثوري ، انطلاقاً من التناقضات النوعية في بلد من البلدان وفي عصر من العصور ، واخراجه من حيز القوة الى حيز الفعل .

رداً على الحتمية المكننية ذات الاتجاه الوحيد التي كان يقوم بها « الاورثوذكسيون » الذين كانوا يقصرون تمسكهم على مثل الثورة الفرنسية الكلاسيكي : نضج اقتصادي ، ثم ثورة سياسية ، بيّن لينين ، نظرياً وعملياً ، بأن هذا النظام كان يمكن قلبه : « ان افدح خطأ يمكن ان يقترفه الثوريون هو ان ينظروا الى الخلف ، نحو ثورات الماضي على حين ان الحياة تجلب لهم هذا القدر المعظم من العناصر الجديدة »[2]

---

(١) لينين « حول ثورتنا » ينـاير - كانون الثاني - ١٩٢٣ - مؤلفات مجلد ٣٣ ص ٤٨٩ .

(٢) لينين « مقدمة لقررات مؤتمر ابريل (نيسان) لعام ١٩١٧ » مؤلفات ، مجلد ٢٤ ص ٣٢٠ - ٣٢١

وكان يجيب على اعتراضات كاوتسكي بقوله : « لم تبلغ روسيا درجة النمو في القوى المنتجة الضرورية لتشييد الاشتراكية . فان فرسان الدولية الثانية المتسكعين جميعهم يتباهون باعلان هذه القضية جهاراً . انهم يعزفون عبثاً هذه القضية التي لا مراء فيها ، على جميع الانغام ، ويعتقدونها حاسمة في تقدير ثورتنا ... » ثم يضيف : « واذا كان الوضع الذي لا مخرج له على الاطلاق ، قد قدم لنا ، بمضاعفة قوى العمال والفلاحين عشر مرات ، امكانية ان نباشر خلق المقدمات الأساسية للحضارة على وجه يخالف ما فعلته دول اوربا الغربية الاخرى جميعها ، ... واذا كان يجب ، لخلق الاشتراكية ، ان نكون قد بلغنا مستوى معيناً من الثقافة ... فلماذا لا نبدأ اولاً بالحصول ، ثورياً ، على الشروط الواجب توفرها سلفاً لهذا المستوى المعين ، لكي نبدأ بعدئذ وقد اصبحنا اقوياء بسلطة العمال والفلاحين وبالنظام السوفييتي ، بالتحرك وبالانضمام الى الشعوب الأخرى؟»[1]

لقد شهرت ثورة اكتوبر هذه الامكانية بصورة حاسمة . وهكذا فتحت اول ثغرة في النظام الرأسمالي وخلق اول بديل محسوس للرأسمالية .

لم يسقط لينين ابداً ، وهو يوجه ويقود هذه الثورة الى النصر ، في الخطأ العقائدي الذي سقط فيه كاوتسكي : كان واعياً تمام الوعي لما كان يوجد في هذه الثورة من صفات روسية نوعية وللسمات التي كانت تستمدها من الظروف . فقد ميز دائماً ، بعناية ، بين ماله في أول ثورة اشتراكية منتصرة ، قيمة شاملة ، وبين ما يصدر فيها عن البنية الاجتماعية السابقة وعن التاريخ .

وقد بيّنا ، مقتفين تعاليم لينين خطوة خطوة ، في كتاب سابق[2]،

---

(١) لينين « حول ثورتنا » يناير ـ كانون الثاني ـ ١٩٢٣ » مؤلفات مجلد ٣٣ ص ٤٨٩ - ٤٩٩

(٢) روجيه غارودي « من اجل نموذج فرنسي للاشتراكية » (غاليمار ١٩٦٨) ص ١١٣ - ١٢٤

انه ، على عكس ما كان قد اصبح معتقداً في الحركة الشيوعية طيلة ربع قرن ، لا يترتب على مبادىء الماركسية بتاتاً :

– لا ان يكون وجود حزب وحيد هو الشرط لبناء الاشتراكية .

– ولا أن دكتاتورية البروليتارية يجب ان تمارس بالضرورة من قبل الحزب الشيوعي .

– ولا أن الثورة الاشتراكية تقتضي بالضرورة تحديد الحقوق السياسية للبورجوازية التي انتزعت منها امتيازاتها الاقتصادية .

كان الأمر على هذاالنحو في الاتحاد السوفييتي لا لاسباب مبدئية وانماالاسباب تاريخية . فان تكريس قدسية هذه القوانين كانما هي ضرورية وشاملة ، هو استبدال فكر لينين بفكر ستالين .

ففيما يتعلق بالانتقال الى الاشتراكية باحزاب متعددة ، كتب لينين كذلك في اكتوبر (تشرين الثاني عام ١٩١٧) : « وحالما تصبح السلطة في ايدي السوفييت ، فانهم يستطيعون في الوقت الحاضر ايضاً – وربما كانت هذه هي فرصتهم الاخيرة – ان يؤمنوا النمو السلمي للثورة والانتخاب السلمي لنواب الشعب والكفاح السلمي للاحزاب في داخل السوفييت ووضع برنامج مختلف الاحزاب بالممارسة ، موضع الاختبار ، والانتقال السلمي من سلطة حزب الى سلطة حزب آخر . »[1] كان ذلك لاسباب تاريخية فحسب ، لأن الاحزاب الاخرى جميعها ، تألبت ، على التوالي ، واحداً بعد الآخر ، مع صفوف الثورة المضادة ، المسلحة ، وتعاونت مع المحتلين الاجانب ، وأن الحزب البولشفي قد ظل الحزب الوحيد القادر على قيادة الثورة الاشتراكية الى نهايتها المظفرة .

وفيما يتعلق بتحديد حقوق البورجوازية السياسية ، كان لينين كذلك واضحاً : « لئن حرم المستغلون من حق التصويت ؛ فهذه هي مسألة روسية في

---

(١) لينين ، مجلد ٢٦ ص ٦٢

صميمها ... يجب معالجة هذه المشكلة ببحث الشروط الخاصة للثورة ، المجرى الخاص لنموها ... لكنه يكون من الخطأ أن نؤكد سلفاً بان ثورات الغــد البروليتارية في أوربا ... سوف تجلب من حيث المبــدأ تقييداً على حقوق البورجوازية الانتخابية . »[1]

لم يكن لينين يفكر بتاتاً باعطاء الحزب الشيوعي الامتياز المطلق للكلام باسم الطبقة العمالية ولا ان يمارس باسمها الدكتاتورية . حتى انه يذهب بعيداً جداً في هذا الطريق ، بما انه ، وهو البعيد عن أن يجعل دكتاتورية البروليتاريا شبيهة بدكتاتورية الحزب وان يطالب لهــذا الحزب باحتكار سلطة الدولة ، يرى انــه لا مندوحة من مراقبة الجماهير بدون حزب للحيلولة دون تشويهات البيروقراطية ، فكتب في ديسمبر (كانون الاول) عام ١٩٢٠ : « ان دولتنا هي دولة عمالية تعرض شكلاً مشوهاً من البيروقراطية ... ودولتنا هذه هي في حالتها اليوم بحيث ان البروليتاريا وقد نظمت تنظيماً كاملاً يجب ان تدافع عن نفسها ، ويجب علينا ان نستخدم هذه التنظيمات العمالية للدفاع عن العمال ضد دولتهم ولكي يدافع العمال عن دولتنا . »[2] وقد كانت احدى مهام النقابات الاساسية ، اعني مهام التنظيمات التي تجمع ، الى جانب الشيوعيين، جماهير عريضة من العمال الذين لا ينتمون الى حزب، هي بالنسبة للينين « الكفاح ضد التشويهات البيروقراطية للجهاز السوفييتي »[3] .

كان اهتمام لينين الرئيسي ، في السنوات الاخيرة من حياته من عام ١٩٢١ إلى ١٩٢٤ هو محاربة هذه التشويهات البيروقراطية للدولة السوفييتية اي العمل على استبدال دكتاتورية جهاز الحزب بدكتاتورية البروليتاريا .

---

(١) لينين ، الثورة البروليتارية والمارق كاوتسكي مجلد ٢٨ ص ٢٦٤ - ٢٦٥
(٢) لينين مجلد ٣٢ ص ١٧ ، النقابات ، الوضع الراهن
(٣) لينين ، المصدر السابق ص ١٠١

ففي فبراير (شباط) من عام ١٩٢١ كتب لينين إلى احد القادة في خطة الدولة : « ان اعظم الاخطار هو اخضاع خطة الاقتصاد القومي للبيروقراطية اخضاعاً بعيد المدى ، فان هذا الخطر هائل »[١] .

وكتب في مارس (آذار) ١٩٢٢ أيضاً : « ان ألد عدو داخلي لنا هـــو البيروقراطي ، الشيوعي الذي يحتـــل ، في المؤسسات السوفييتية ، مركزاً مسؤولاً »[٢] .

كان لينين يرى بوضوح كثير ان العقبة الرئيسية ، أمام الديموقراطية وأمام الكفاح ضد البيروقراطية ، التي تنشأ في النظام البورجوازي من قانون النظام نفسه ، تنشأ في روسيا عام ١٩١٩ من التخلف الاقتصادي والثقافي : « ان محاربة النزعة البيروقراطية حتى النهاية ، حتى النصر الكامل ، ليست ممكنة إلا اذا شارك الاهالي جميعهم في ادارة البلاد . » وقد اعطى ، بعد سطور من هذا الكلام ، وهو بصدد ان يبيّن بأن مستوى البلاد الثقافي ، أدى الى وضع أصبح فيه جهاز الحزب هو جهاز الدولة الذي غـــدا بيروقراطياً ، تعريفاً تنبؤياً لما سوف يكون عليـه ستالين المقبل : « هذا المستوى الثقافي المنخفض ، يجعـل من السوفييت ، الذين هم ، بحسب برنامجهم ، اعضاء في حكومة بواسطة العمال ، ان يكونوا في الواقع اعضاء في حكومة من اجل العمال ، تمارسها الفئة المتقدمة من البروليتاريا وليس الكتل الكادحة . »[٣]

وكان لينين يعي تمام الوعي الأسباب الموضوعية لهذا التشويه .

ففي يناير (كانون الثاني) من عام ١٩٢١ لخص ، وهـــو يجيب على سؤال لبوخارين ، مأساة هذه الثورة : « لدينا دولة عمالية لهـا هذه الخاصية ، وهي ان الاهالي من الفلاحين ، لا من العمال ، هم الاكثرية في البلاد . »[٤] وقد تفاقم

(١) لينين ، « رسالة الى كريجيجان نوفسكي » مؤلفات ، مجلد ٣٥ ص ٤٨٩

(٢) لينين « الوضع الدولي والداخلي » ، مؤلفات ، مجلد ٣٣ ص ٢١٤

(٣) لينين « خطاب في المؤتمر الثامن للحزب الشيوعي (البولشفي) في » مارس (آذار) ١٩١٩ ، مؤلفات مجلد ٢٩ ص ١٨٢

(٤) لينين ، مؤلفات ، مجلد ٣٢ ، ص ١٦

هذا الوضع عندما أدت الحرب الاهلية والتدخـــل الأجنبي الى ابادة افضل كوادر العمال الذين وجدوا في الصف الاول على جميع الجبهات . فكان لا بـد من ممارسة دكتاتورية البروليتاريا دون بروليتاريا تقريباً . وهكـــذا كانت المعضلة التاريخيــة مفجعة : الخروج من التخلف بأي ثمن كان ، أو السقوط في هذا التخلف .

وكان لينين يملك العبقرية والشجاعة في الوقت نفسه لاختيار الطريق الاول، بوعي صاح للاخطار التي سيتعرض لها .

والمهمة الجسيمة ، المطلوب اتمامها ، كانت تحقيق تراكم اولي ، بلغ احياناً اكثر من ثلث الدخل القومي ، وتحقيق هذا الاستغلال ، الذي لم يحققه اي نظام بورجوازي ، في بلاد لم تكن الطبقة العمالية فيهـــا تشكل سوى جزيرات في محيط من الاهالي الفلاحين .

ووسيلة العمل الوحيدة الممكنة كانت الجهاز الخسيس للحزب ، إذ لم يكن في الوسع ، لفرض مثل هذه التضحيات ، في بدايـــة الانطلاق ، « انتظار الوعي » .

والى هذه الصعوبة الاساسية ، الناجمة عن بنية المجتمع الروسي في عـــام ١٩١٧ ، كانت تضاف مآسي الظروف والملابسات : انهيـار التنظيم في حرب انتهت بالانكسار ، والكفاح ضد الجيوش البيضاء والتدخل الاجنبي والمجاعة .

كان التصدي لهذه الامور يتطلب اقصى ضروب التركيز للسلطة وتدريباً عسكرياً على الطاعة . كانت المسألة مسألة حياة أو موت ، ليس بالنسبة للثورة فحسب ، وانما بالنسبة للأمة نفسها .

ومهما بدا ذلك مفارقاً فان هذه المركزية الصارمة ، في حقبة هجوم الثورة، لم تكن تستبعد بالضرورة الديموقراطية ،ليس ديموقراطية المميزين وانما ديموقراطية الكتل الضخمة ، إذ ان الحماس الثوري ، في هذه الكتل ، حتى كتل الفلاحين منها ، التي حررتها الحكومة البولشفية من الحرب ومن العبوديات الماضية ، كان

يصحح كل شيء : كان الشعب يعيش ويعمل ويقاتل باتفاق اساسي مع قادته . وكان لينين يسهر على صيانة «هذه الهبة العامة للدفاع عن البلاد» من الديموقراطية الاشتراكية الجديدة : « ان فعالية الجماهير الغفيرة ، الحية والخلاقة هي العامل الرئيسي في الحياة العامة الجديدة ... فالاشتراكية لن تنشأ بأوامر صادرة من اعلى . فهي غريبة عن الاوتوماتيكية الرسمية والبيروقراطية . والاشتراكية الحية ، الخلاقة ، هي من صنع الكتل الشعبية نفسها . » وقال لينين في ١١ يناير (كانون الثاني) عام ١٩١٨ في المؤتمر الثالث لوحدة السوفييت الروس ، معلقاً على هذه النشرة الدورية الصادرة عن مجلس قوميساريي الشعب في ٥ يناير (كانون الثاني) ١٩١٨ ما يلي : « بادخالنا المراقبة العمالية .. كنا نريد ان نبين باننا لم نكن نعترف إلا بطريق واحد هو طريق التحولات الآتية من الأدنى حيث يعد العمال انفسهم في القاعدة مبادىء النظام الاقتصادي الجديد ... فنحن نعرف جيداً بان مهمتنا صعبة ولكننا نؤكد بانه يكون اشتراكياً وحده في التطبيق من يشرع في تطبيقها بالرجوع الى التجربة وإلى غريزة الكتل الجماهيرية الكادحة . »(١)

كان لينين يعني ضرورة التعويض عن الآثار الحتمية التي تخلفها مركزية البدء في العمل بجهد مستمر للحض على مبادرات الكتل الجماهيرية وتشجيعها . فالامساك بطرفي السلسلة : مركزية في الاعلى ومبادرة وتلقائية في الادني ، كان هو الشرط الاول للتغلب على الاندفاع الثوري ، وللدفاع ضد المحيط الرأسمالي ، وللتخلف الاقتصادي والثقافي ، وللنقص المادي ولعدم وجود الكوادر البشرية . كان هذا هو الشرط الاول للتغلب على الصعوبات الناشئة عن ان الحركة الثورية ، في بلاد كروسيا عام ١٩١٧ ، كانت تصطدم بعقبة كبرى : التداخل بين مشكلات بناء الاشتراكية ومشكلات الكفاح من اجل التنمية .

---

(١) لينين ، مؤلفات ، مجلد ٢٦ ، ص ٤٨٩ .

فكون أن الثورة الاشتراكية الاولى قد انتصرت في بلاد نامية ، قد ترك طابعه على التاريخ الذي سيأتي بعد ذلك .

لقد قادت الضرورة المطلقة في التغلب على التنمية ، خلفاء لينين ، إلى ان يطابقوا اهداف الاشتراكية مع اهداف مرحلة الكفاح الأولى : مرحلة التكديس .

كان تحقيق تصنيع ، في الشروط التي كانت تسود روسيا في العشرينات ، يتطلب مركزية كبيرة جداً . ولم يكن في وسع هذه المركزية ان تعمل إلا بفعل القوة السياسية .

هذه القوة السياسية كانت ، في سنوات الثورة الاولى ، هي الحماس الثوري ، لكن هذه القوة السياسية أصبحت ، بعد عشر سنوات ، هي الاكراه وهي القمع .

وسوف تكون مأساة الستالينية هي مأساة نقل المرامي ، أو استبدالها : إذ اختلفت الغايات الاخيرة للاشتراكية بتحقيق شروطها .

-٣ كان جوهر الاشتراكية ، كما تصورها ماركس ولينين ، هو تحرير قوى العمل . لذلك كان لينين يخشى كثيراً من هيمنة النزعة البيروقراطية على النظام ويكافح دون هوادة من اجل نشر مبادرة كتل الجماهير التاريخية .

أما نقطة الانطلاق في الفساد الستاليني فهي أنه لم ير الا وجهاً واحداً : النمو المتسارع للقوى الانتاجية وأنه لم يفكر إلا في توسيع سلطات الدولة للوصول إلى ذلك .

وابتداءً من هنا بدأ انحطاط الحزب والدولة ، مقنناً من قبل ستالين في مبادئه اللينية .

وفيما يتعلق بالحزب فان ستالين تذكر ، كسند واحد له فيه ، اقتراح كاوتسكي ، الذي تناوله لينين في عام ١٩٠٢ في كتابه ما العمل ؟ ، عن الوعي « المجلوب من الخارج » الى الطبقة العمالية . ولم يكن هذا لدى لينين إلا عنصراً

من مكونات نظريته : فمنذ تجربة ثورة عام ١٩٠٥ أغنى لينين فكره بعدم انقاص « اللحظة الذاتية » من الكفاح الثوري ، وحصرها في الحزب وحده، وثمة مكونة اخرى حاسمة بالنسبة له مثلما هي بالنسبة لماركس ، هي : مبادرة الجماهيرية التاريخية [١]

وإذ لم يستوعب من لحظات « الذاتية » الثورية الا واحدة هي :الحزب ، جالباً الوعي الثوري « من الخارج » الى الطبقة العمالية ، فان اول انزلاق سوف يحدث : **فيحل الحزب محل الطبقة ويقرر وحده باسمها** . وجُعل الحزب بدوره محصورا في جهازه وجهازه حصر في قادته . وفي الرأس شخص واحد يفكر ويقرر نيابة عن الجميع وللجميع .

نحن على نقيض تام لماركس وللينين : فبدلاً من تحرير طاقات اجتماعية تتزايد اتساعاً ، يستأثر الحزب ، ثم جهازه واخيرا قادته باحتكار التقرير ، ويبتون في جميع المشكلات ، باسم الطبقة العاملة ، ولكن بدونها ، وفي نهاية المطاف ، ضدها .

ونظرا لنقل المرامي فقد كرس هذا الحزب وجهازه نفسيهما أساساً لتحقيق شروط الاشتراكية المادية ، أي لادارة الاقتصاد . وقد فعل ذلك انطلاقاً من تصور للاقتصاد وللخطة ، مركزي ، شديد المركزية ومستبد . وهنا ايضاً نجد ان الامر على نقيض تعاليم لينين : « اجتذبوا كتل الجماهير الى مشاركة فعالة ، مباشرة وعامة ، أي الى ادارة الدولة ، فهنا وهنا فحسب هو ضمانة نصر الثورة الكامل » [٢] .

هكذا تحول الحزب الى عضو في الدولة فبدأ انحطاط الديمقراطية الاشتراكية . فعندما تكون ملكية الدولة هي شكل الملكية الاجتماعية الوحيد وعندما تعتبر الاجهزة القائدة الاقتصاد باكمله كانه اتحاد احتكاري هائل : وحيد ،

---

(١) انظر في هذا الموضوع روجيه غارودي ، لينين (١٩٦٧ P. U. F.).

(٢) لينين ، مؤلفات مجلد ٢٤ ص ١٧٨ (ابريل - نيسان - ١٩١٧) .

في أيدي بيروقراطية متكاثرة دون انقطاع ، وعندما تعد الخطة باكملهـــا من الاعلى ، لا يعود ثمة من قرارات يجب اتخاذها في المستويات الادنى وتكـــف السوفييتات عن ان تكون تلك الاعضاء الحية التي تتداول في الامور والفعـالة في وقت واحد ، التي انشئت على غرار كومونة باريس: فما زالت تجتمع بحسب الطقوس ، لكنها تجتمع لكي تستمع الى التقـارير والقرارات بالمطالب العليـا وتوافق عليها .

ومع هبوط الحماس الثوري لدى الجماهير كشف النظام ضرره : فان الجهاز القائد في الحزب والدولة الذي اخذ يضيق نطاقه اكثر فأكـــثر ، وفصل عن الجماهير وعن الواقع ، اعتصم في الذاتية والارادية البيروقراطية . وهذا الشكل من إدارة المجتمع دخل على هذا النحو في نزاع مع قوانين النمو الموضوعية، وبدلاً من ان تكون النظرية نفسها ، اي الماركسية ، شأنها لدى ماركس ولينين ، اداة في التحويل الثوري للمجتمع ، استحالت إلى تبرير ، بعد فوات الاوان ، لعمل القادة والى نظرية دفاعية .

ولما كان كل شيء بعد ذلك يوجه ويراقب من قبل الحزب والدولة ، بدءاً من الانتاج الاقتصادي حتى الثقافة والفنون، فان مختلف قطاعات النشاط الاجتماعي قد اصبحت اعضاء أو « سيوراً للنقل والتحويل » في الجهاز المركزي ، وفقـاً للتصور الستاليني.

لقد تكشف هذا النظام عن انه فعال ، في المراحل الأولى من البناء ، ليس لأن سورة الجماهير الثورية، كانت كما سبق لنا ان قلنا ، تضفي قناعاً على النواقص وتعوضها فحسب ، بـــل ايضاً لأن الحاجات في اقتصاد نامٍ ، خربته الحرب والتدخل الأجنبي ، كانت ملحة بحيث لم تكن رداءة النـــوع في المنتجات تضر بتصريفها ، كما وان انتاجاً كثيفاً ، حتى وان لم يكن متوازناً ، كان يستهلك بالضرورة .

لكن هـــذا الشكل من عقلانية الاقتصاد صار في آخر العشرينات ، يبدو

غير كاف . وقلما كان الفلاحون يشعرون بالرغبة في الاندماج بمثل هذا النظـام في التمليك الجماعي ويتحصنون وراء فرديـــة متوحشة[1]. وكان العمال الذين لم يدعوا الى المشاركة في الادارة مشاركة فعلية ، لا يبالون بالانتاج ، ويسلكون سلوك الكسبة لدى مكنة الدولة الهائلة ، أو سلوك الموظفين الراضين في افضل الحالات .

بعد ذلك سوف يتطلب سير النظام الاكراه اكثر فاكثر .

في نهاية عام ١٩٢٩ وفي بدايـــة الثلاثينات ، حدث المنعطف الحاسم ، بجملة من الاجراءات القمعية ضد الفلاحين وضد العمال وضد المثقفين .

يشكل هذا المنعطف في عام ١٩٢٩ ، في تاريخ الاتحاد السوفييتي ، الخطأ المرعب في التوجيه الذي شكله ، في تاريخ الولايات المتحدة منعطف عـــام ١٨٩٠ . ففي عام ١٩٢٩ كانت المرحلة الاولى من بناء الاشتراكية قد تم اجتيازها بنجاح باهر . وعلى الرغم من خرائب الحرب والتدخل الاجنبي ، فان « اقتصاد البلاد كان يبلغ في جملته مستوى ما قبل الحرب » منـــذ عام ١٩٢٦ . وكانت روسيا تحتل المركز الخامس في العالم والرابع في اوربا بحجم انتاجها الصناعي . وفي اطار خطة كهربة البلاد التي اطلقها لينين أحرزت نجاحات ممتازة : كانت قوة المراكز الكهربائية ، في عيد ثورة اكتوبر العاشر ، اي في عام ١٩٢٩ أعلى مرتين ونصف المرة مما كانت عليه قبل الثورة . وخلال السنوات الخمس الأولى من النهوض زادت طاقة العمل الانتاجية في الصناعة ثلاث مرات . وعندمـا اعلنت الحكومة السوفييتية اول معركة للتصنيع في عـــام ١٩٢٦ — ١٩٢٧ ارتفعت الزيادة الاجمالية في انتاج الصناعة الثقيلة بنسبة ١٨ ٪ فـــلم تكن اية بلاد رأسمالية قد بلغت حتى ذلك الحين هذا النسق في التزايد . وثمـــة طبقة

(١) على حين كان القمح يصدر في ظل النظام القديم ، حتى عندما لم تكن الغلة تكفي حاجات البلاد ، فان الناس اخذوا يأكلون بعد جوع فاستهلكوا اكثر كثيراً مما كانوا يستهلكون في الماضي فتأثر تموين المدن بذلك .

عمالية جديدة كانت آخذة في التكون : فقد كان عدد العمال والمستخدمين في عام ١٩٢٨ يناهز ١١ مليوناً .

وأدير الكفاح لمحو الامية بحماسة كذلك: فمنذ مرسوم لينين في ٢٦ ديسمبر (كانون الأول) عام ١٩١٩ حول تصفية الامية في صفوف البالغين كان خمسة ملايين منهم قد تعلموا القراءة والكتابة في عام ١٩٢٢ . وزاد عدد الطلاب من ١١٢،٠٠٠ قبل الثورة الى ١٦٢،٠٠٠ في عام ١٩٢٥ .

وكانت الذكرى العاشرة لثورة اكتوبر ، في عام ١٩٢٧ ، تشهد بالحساب الختامي للنجاحات التي أحرزت ، على تفــوق النظام الاشتراكي لقهر التنمية ولاعطاء الانسان ، وكل انسان امكانيات جديدة للتفتح .

كانت الزراعة وحدها تظهر تخلفاً هائلاً عن الصناعة وعن حاجات البــلاد المتزايدة .

لكن الشروط توفرت لتحقيق قفزة جديدة إلى الامام : فقد صدّق المؤتمر الخامس للسوفييت في اتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية ، عام ١٩٢٩ على اول خطة خمسية تشكل برنامجاً مثيراً لبناء الأسس الاقتصادية للمجتمع الاشتراكي. كانت حركة « عمال الصدمة » ، التي اعطت مثــلاً على التنافس الاشتراكي ، تطيل مدى « المبادرة الكبرى » في عــــام ١٩١٩ ، مبادرة « ايام السبت الشيوعية » حيث كان بعض العمال يشتغلون مجاناً وبلا الزام لانشاء القواعــد المادية للاشتراكية . وفي ذلك كتب لينين يقول: « إن لـ «ايام السبت الشيوعية» اهمية تاريخية عظيمة لانها تقيم الدليل على مبادرة العمال الطوعية لرفع الطاقـــة الانتاجية وتبني نظام جديد للعمل وخلق شروط اشتراكية في الاقتصاد وفي الحياة .»[1]

وإذا كانت لهذه الحركة ، في نظر لينين « اهمية تاريخية عظيمة » فلانهـــا

---

(١) لينين « المبادرة الكبرى » مؤلفات ، مجلد ٢٩ ص ٤٢٨ .

كانت الشرط الاول والبرهان على تفوق الاشتراكية إذ انها كانت تسمح « بخلق علاقات اجتماعية جديدة وتنظيم جديد للعمل يجمع بين آخر كلمة في العلم والتقنية الرأسماليين وبين الاتحاد الضخم للعمال الواعين، صناع الانتاج الاشتراكي العظيم . »[1]

ان لينين هو الذي كتب يقول ايضاً منذ عام ١٩١٧ : « ان واحدة من اهم المهمات اليوم — ان لم تكن اهمها — هي تنمية هذه المبادرة الحرة من العمال، من جميع الشغيلة ومن جميع المستغلين بصورة عامة، في عملهم الخلاق فيما يتعلق بالتنظيم، وذلك على أوسع مدى ممكن . »[2]

« ويجب الكفاح ضد كل محاولة تأتي من فوق لجعل الامور متشابهة . »[3]

وكان يلفت الانتباه الى اصالة الاشتراكية المطلقة : « استبدال العمل الشاق بالعمل من اجل ذاته — وهو اعظم استبدال عرفه تاريخ البشر . »[4] وفي مؤتمر السوفييت الثالث المنعقد في عام ١٩١٨ كان لينين يصوغ القاعدة الذهبية التي تحدد العظمة الانسانية في الاشتراكية : « ان ذكاء عشرات الملايين من المبدعين، يقدم شيئاً ما ارفع للغاية من أوسع التقديرات واكثرها عبقرية . »[5]

وكان يذكر على هذا النحو، مرة اخرى، بان مبادرة الجماهير التاريخية، الحرة والخلاقة، لا تنفصل في « العامل الذاتي » للحركة الثورية، عن العنصر الواعي، وعن اللحظة النظرية التي يأخذ الحزب على نفسه مهمة الافصاح عنها .

---

(١) المصدر السابق ص ٤٢٧ .

(٢) لينين « كيف ينظم التنافس »، مؤلفات، مجلد ٢٦، ص ٤٤٦ .

(٣) المصدر السابق، ص ٤٣٠ .

(٤) المصدر السابق ص ٤٢٤ .

(٥) لينين « الخطاب الختامي في مؤتمر السوفييتات الثالث » (ينـاير ـ كانون الثاني ـ ١٩١٨) ـ مؤلفات مجلد ٢٦ ص ٤٩٦ .

وكان لينين يعود فيؤكد هذه المبادىء ، إبان حقبة اندفاع الثورة ، حيث كان ثمة ضرورة مطلقة ، مع ذلك ، لمركزية « يعقوبية ».

بيد ان منعطف عام ١٩٢٩ – ١٩٢٠ يظهر التخلي ، عينه ، عن هـــذا الديالكتيك اللينيني ، عن هذه الوحدة المركبة من مبادرة الجماهير التاريخيـــة ومن النظرية التي يحملها الحزب لها ، اللتين تشكلان في الذاتيـــة الثورية ، قطبيها .

ونظراً لأن النهوض الاقتصادي كان يسير في الطريق السليم فان مهـــام التصنيع الجديدة ، والتمليك الجماعي الزراعي والثورة الثقافية لم يكن في وسعها ان تتحقق بتجاوزها للانساق السابقة ايضاً للتغلب على التنمية ، إلا باستخدام الحافز الاشتراكي النوعي بصفة خاصة ، في مساهمة الجماهير الخلاقة في البناء ، وإلا بخلق الشروط الجديدة لهذه المساهمة .

حتى هنا كان النظام المركزي ضرورياً : اما بعد ذلك فان ثوران المبادرة لدى الجماهير كان يستطيع ان يكمل الشوط الذي بدأته المركزية « اليعقوبية » في حقبة الهجوم، بديموقراطية لا تكون صورية وبوجوازية بل اشتراكية ،اعنى انها تؤمّن مساهمة الشغيلةالفعلية في اعداد القرارات واتخاذها في ادارة المشروع مثلها في الدولة .

كان ذلك حينما اتخذ ستالين ، بعد ان ادار ظهره للينينية ، التي كانت حريصة كل الحرص على تكييف اشكال التنظيم مع شروط ومتطلبات كل حقبـــة ، سلسلة من الاجراءات سوف تشكل « الميثاق الستاليني العظيم » .

امـــا المشكلتان الاوليان اللتان كان يطلب حلها فهما : مشكلة اصلاح الزراعة او مشكلة التمليك الجماعي للزراعة[1] ومشكلة التصنيع .

---

(١) لم تكف مشكلة الانتاج الزراعي عن انتكون الشاغل الدائم منذ عام ١٩١٨ .وكانت السياسة الاقتصادية الجديدة احدى الوسائل التي طبقت من اجل حلها .

وفي الحالين اختـــار ستالين ان يحلها بالتوجيهات الصادرة من الاعلى وبالاكراه .

وقد اتخذ ستالين ، في خطابه في مؤتمر المتخصصين في المسائــل الزراعية ، يوم ٢٧ ديسمبر (كانون الاول) عــام ١٩٢٩ ، الخط المعاكس لتصور ماركس وانجلز، ولتصور لينين فيما يتعلق بالتمليك الجماعي للزراعة ، واستشهد باقـــتراح انجلز في « المسألة الفلاحيــة » : « نحن الى جانب الفلاح الصغير بكل تصميم ، وسوف نفعل كل ما يكون ممكناً لكي نجعل له حياته محتملة ولكي نسهل له الانتقال الى التجمع إذا عزم على ذلك ، لكننا في الحال الذي لن يكون فيــه بعد ، في حالة اتخاذ مثل هذا القرار ، سوف نبذل ما في وسعنا لمنحه اكـــثر وقت ممكن ليفكر فيه بقطعة ارضه . » وبعد ان ذكر ستالين بهـــذا النص انتقل في الحال الى شرح هـــذا « الحذر المبالغ فيه للنظرة الاولى من جانب أنجلز » : كان انجلز ينظر إلى « شروط الفلاحين في الغرب » . « فهـــل يمكن القول بان الوضع هو نفسه ، عندنا، في اتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية؟ كلا ... ومما يؤسف له ان منظـّرينا في المسألة الزراعية لم يحاولوا بعد ، ان يبينوا ، بكل الوضوح المطلوب ، هذا الاختلاف بين وضع الفلاح عندنا ووضعه في الغرب . »(١)

ان لنص ستالين هذا مغزى تاريخياً كبيراً : ذلك انـــه أول نص دعيت النظرية فيه ، صراحة ، للعمل على تبرير قرارات متخذة من قبل ، واجراءات في الاكراه . وهكذا فان عكس الماركسية الكبير الذي ينقلب من منهـــج للبحث من أجل العمل الثوري ، إلى اداة دفاعية بعد فوات الأوان، يبدأ تاريخه من هنا .

كان الوضع فاجعاً : فالكولاك (كبار الملاك العقاريين) كانوا يشكلون

---

(١) ستالين : « مسائل اللينينية » (طبعة اللغات الاجنبية ، موسكو ١٩٤٧) ص ٣٠٠

عقبة في مناورتهم بتكديس الحبوب واخفائها ، وكانوا ينظمون الدعاية والكفاح ضد تحويل وسائل الانتاج والتوزيع الى ملكية مشتركة . وزيادة على ذلك كان ضعف مناضلي القاعدة السياسي يقودهم الى طرائق فظة للتمليك الجماعي ، لم تكن مرغوبة من القمة .

وكان البلاشفة القدماء يترددون في تطبيق ما كان يمكن ان يكون مشروعاً ضد حفنة من المستغلين ، من اجراءات القمع ، على ملايين من صغار الفلاحين الملاكين . وهو ما دعا ستالين الى ان يباشر تطهيراً في الحزب لابعاد الذين كانوا يعارضون في مثل هذه الطريقة : هكذا أقيل ريكوف من وظائفه كرئيس للحكومة التي خلف فيها لينين ، وسحب تومسكي من ادارة الدولية الشيوعية ومن المكتب السياسي ، كما أبعد عشرات من القادة الذين اعدهم لينين، ومعهم أبعد آلاف من البلاشفة القدماء.

بعد هذا « التنظيف » ، بسلسلة من الضغوط ، تمت من الأعلى، وباجراءات من الاكراه ، ارتفعت بسرعة وتيرة التمليك الجماعي : ففي ثلاثة اشهر ، من يوليو (تموز) الى سبتمبر (ايلول) عام ١٩٢٩ جمع ما يقرب من مليون استثمار فلاحين في خولكوز ، اي ما يعادل تقريباً ما جمع في الاثنتي عشرة سنة التي مرت منذ ثورة اكتوبر.وخلال الربع الثاني من عام ١٩٢٩ دخل ٢،٤٠٠،٠٠٠ إستثمار فلاحين[1] في الخولكوزات . وقد طبقت اجراءات القمع الاستثنائية ، التي كانت تستهدف الكولاك والمخربين ، على فلاحين متوسطي الحال ، بل وفقراء . و « كان عدد الذين » نزعت منهم املاكهم من الكولاك ، في بعض المناطق، يبلغ ١٥ ٪.وكانت انتهاكات مبدأ الموافقة الحرة في خلق الخولكوزات، الذي عبر عنه لينين، تستثير الاستياء وخاصة استياء الفلاحين الوسط. »[2]

---

(١) تاريخ الحزب الشيوعي (البولشفي) في اتحاد الجمهوريات السوفيياتية الاشتراكية (موسكو ١٩٦٣) ص ٤٥٩

(٢) المصدر السابق ص ٤٧٣

وقد ذبح كثير من الفلاحين حيواناتهم لأنه استقر في خلدهم انها سوف تؤخذ منهم لدى دخولهم الاجباري في الخولكوز . وهكـــذا كانت عملية التمليك الجماعي الاجبارية تنقلب إلى كارثة عظيمة : ففي عام ١٩٢٩ كان الاتحـــاد السوفييتي يمتلك ٣٤ مليون رأس من الخيل فلم يكن قد بقي منها في عام ١٩٣٣ سوى ١٦ مليوناً ، إذ ان أكثر من نصف الخيول كانت قد جزرت ، وهـــذا ما حـــل بالنسبة لـ ٤٥ ٪ من الابقار ولثلث الخنازير ولاكثر من ربع الخراف .[1]

واصبح غضب الفلاحين باعثاً على القلق بحيث وجب تقديم المسكّنات على عجـل ، ولكن الفلاحين غادروا الخولكوزات عندئذ بالجملة . ونظراً لغياب كل مراقبة من جانب الجماهير العاملة فان الصعوبات التي عولجت ، بتوجيهات من اعلى ، وبطرائق بيروقراطية واستبدادية ، سُوِّيت بدرجة من البطء بحيث ان انتاج الحبوب ومجموع ابقار البلاد لم تكن في عام ١٩٥٣ ، عندما بدىء اخيراً في طرح مشكلة منح بعض الاستقلال الذاتي لمنظمات الوحدة الجماعية والمشاركة المادية في الربح قد لحقت بعد ، بمستوى عام ١٩٢٨ .

اما في مجال التصنيع فان الصعوبات كانت من نسق آخر .

لقد استهل ستالين معالجته لمشكلة التصنيع امام اللجنة المركزية ، في خطابه في ٩ نوفمبر (تشرين الثاني) عام ١٩٢٨ ، بهذه الاشارة ، ذات المغزى : « ان بطرس الاكبر ، الذي كان عليه ان يواجه بلداناً اكثر تقدماً منـه في الغرب ، عندمـــا بدأ بصورة محمومة في بناء المصانع والمشاغل لتجهيز جيوشه ... » ، مؤكداً على ان بنية المجتمع الروسي الجديدة ، كانت تقدم شروطاً اكثر ملاءمة ، وان البروليتاريا ، وحدها ، تستطيع ، وقد اقامت دكتاتوريتها ، اتمام هـذه المهمة .

---

(١) المصدر السابق ص ٤٧٤

(٢) ستالين ، اللينينية (طبعة موسكو) مجلد ٢ ص ١٥٣

لم يكن التذكير ببطرس الاكبر امراً عرضياً : كان فاتحة عصر تتقدم فيه القومية الى المقام الأول ، عاملا على القاء الظلال على الدوافع الخاصة بالاشتراكية ان لم يخف معالمها . وفي الواقع حلت الارادة الاوتوقراطية ، في التصور الجديد، الستاليني ، للتصنيع محل ما كان يعتبره لينين كشيء حاسم ، وهو : يقظة مبادرة الجماهير العاملة ، الخلاقة .

وبعد ان نظم ستالين « نهاية التلقائية » فيما يتعلق بالعمل ، بما اصدره من مراسيم ، مواصلا في الوقت نفسه استعمال عبارات لينين في دور المبادرة ، استخدم سلسلة من وسائل الاكراه ، أدت إلى « العمل الاجباري » ،الذي عُمِّد باسم : « إعادة التدريب » .

وقد رفعت الاستثمارات المقررة للسنة الأولى من الخطة الخمسية إلى مقدار ٣,٤٠٠ مليون روبل ، اي خمس مرات اكثر ، مما قدرت قوميساريا المالية ، من الممكن ان توافق عليه . وبعد ان فرض ستالين تضحية مادية كهذه على البلاد باسرها اعتقد ان كل شيء كان ممكناً ، وحدد أهدافاً تتجاوز كل حد: ففي عام ١٩٢٨ كان الاتحاد السوفييتي ينتج ثلاثة ملايين ونصف مليون طن من الحديد الخام . وكانت الخطة الخمسية تقدر انتاج عشرة ملايين طن من هذا النوع في عام ١٩٣٣ . بيد ان ستالين بدأ يعلن عن فكرة تحقيق الخطة في اربع سنوات أو حتى في ثلاث سنوات وقرر قائلا: «ان عشرة ملايين طن من الحديد الخام... ليست كافية . . فلا بد لنا ، باي ثمن ، من انتاج سبعة عشر مليون طن في عام ١٩٣٢ »[١] . ووصم بالانتهازية اليمينية وبالتخريب ، المناضلين والاخصائيين الذين كانوا يعتبرون ان هذه الاهداف التي حددت دون النظر بالامكانيات الفعلية ، غير واقعية . ذلك ان الاتحاد السوفييتي لم يقترب عملياً من تحقيق الرقم الذي حدده ستالين بصورة تحكمية لعام ١٩٣٢ ، إلا في عام ١٩٤١ . وفي عام ١٩٣٩

---

(١) ستالين ، اللينينة ــ ٢ ص ٣٧٥.

كان يستلزم ان يزاد انتاج الحديد والفحم الى النصف في العـــام المقبل. واضطر إلى ان يعترف في نهاية الاجل المتوقع بان الزيادة الواقعية كانت من ٦ إلى ١٠ ٪ .

إن ما يبقى ، مع ذلك ، هـو ان التصنيع الاجباري ، بخـلاف التمليك الجماعي الاجباري في الزراعة ، قد تكشف عن انه فعّال من وجهة نظر الانتاج: فمن عام ١٩٢٩ إلى عام ١٩٣٩ زاد انتاج الكهرباء مـا يقرب من سبع مرات وانتاج الفحم والعلب اكثر من أربع مرات وانتاج البترول مـا يقرب من ثلاث مرات . وفي عام ١٩٤١ أصبح الانتاج الاجمالي للصناعة الميكانيكية السوفييتية أقوى خمسين مرة منه في عام ١٩١٣ . وقد كان يتردد الى المدارس في عـــام ١٩١٤ ثمانية ملايين طالب فأصبح عددهم في عام ١٩٢٨ اثني عشر مليوناً وأكثر من واحد وثلاثين مليوناً في عام ١٩٣٨ . وفي عام ١٩١٣ كان عـــدد طلاب الجامعات ١١٢,٠٠٠ طالب فأصبحت الجامعات تضم ٦٢٠,٠٠٠ طـــالب في عام ١٩٣٩ .

ولكن الطريقة التي استخدمت كانت باهظـــة التكاليف ، من النـــاحية الانسانية . إذ يذكر هذا الشكل من « التكديس البدائي » ، ببعض ملامحه ، « التكديس البدائي » الذي تحقق في البلدان الرأسمالية وكان كذلك فعالاً جداً ، والذي يصفه ماركس في **رأس المال** ، حيث كتب يقـــول : « بعض الطرائق تعتمد على استعمال القوة الفظة ، ولكنها جميعاً ، دون استثناء ، تستغل سلطة الدولة ، قوة المجتمع المركزية والمنظمة ، لكي يتسارع بعنف ، الانتقـــال من نظام الاقتصاد الاقطاعي الى نظام الاقتصاد الرأسمالي ، وتختصر مراحل هـذا الانتقال . والقوة ، في الحقيقة ، هي القابلة المولدة لكل مجتمع شائخ في العمل. فالقوة هي عميل اقتصادي [1] » . وبعد أن ذكر بالفعالية المرعبة لهذا النظـام

«١» كارل ماركس ، رأس المال ، الكتاب الاول ، الجزء الثالث ص ١٩٣ «الطبعة الاجتماعية» .

الرأسمالي من العنف اختتم ماركس هذا الفصل عن « التكديس البدائي » في الرأسماليه وطرائقها بقوله : « هذا هو ما دفعناه ثمناً لفتوحاتنا ... فقد جاء رأس المال إلى العالم يرشح دماً ووحلا من جميع مسامه » .(١)

ليست أمنية ورعة ان يتمنى المرء لوجاءت الاشتراكية بطرق اخرى غير طرق الستالينية : ذلك انها مشكلة فعالية . فاذا كان من قبيل المكر بالنسبة لايديولوجيي الرأسمالية ان يعيبوا على بناء الاشتراكية قسوتها الاولى على حين ان التكديس البدائي في الرأسمالية كان أكثر لا إنسانية أيضاً ، فمما يتعلق بالماركسيين ان يتساءلوا إذا كانت هذه الطريقة ليست فحسب أكثرها مطابقة لمذهبهم وانما الاكثر تأثيراً .

على ان غياب مشاركة العمال الفعالة في إدارة الاقتصاد الاشتراكي ليس مخالفاً فحسب لما يكوّن جوهر الاشتراكية بالنسبة لماركس ولينين ، بل أن نتيجة ذلك هي خسارة في المردود الاقتصادي وفي الطاقة الانتاجية (٢) . ولما كان الانضباط في العمل مفروضاً من الاعلى ، فان مسلك العمال السوفييتي ، بإزاء عملهم ، قد تغير . فخارج نطاق اقلية ضعيفة من عمال الصدمة الذين مجد مثلهم ، مع ذلك ، وشجع ، أخذت الجماهير الكادحة تتصرف ، أكثر فأكثر ، تصرف الكسبة ، لدى حكم لا هوية له وبعيد عنها ، مما قضى ، تعويضاً عن لامبالاتها، باللجوء الى تشريع للعمل يضاعف من اجراءات القمع والاكراه.

وفي مطلع الثلاثينات وقعت المشروعات الصناعية عقوداً مع الخولكوزات كانت تتعهد فيها هذه الاخيرة بارسال عدد معين من الرجال والنساء الى المصانع. وهكذا اعتبر بعض الفلاحين فائضين عن عدد المطلوب في الخولكوز فأرسلوا دون ان يطلبوا ، إلى المصنع .

---

(١) كارل ماركس ، رأس المال ، الكتاب الاول ، الجزء الثالث ص ٢٠١ - ٢٠٢ (الطبعة الاجتماعية) .

(٢) الا انه ليس السبب الوحيد في ضعف الطاقة الانتاجية: كانت الكتلة الضخمة من العمال الجدد آتية من الريف وتجهل كل شيء عن شروط العمل الصناعي .

وثمة فلاحون آخرون قاوموا التمليك الجماعي ارسلوا الى معسكرات للعمل من أجل حفر الاقنية وبناء السكك الحديدية وتقطيع الاخشاب .

وفي النهاية اخضعت الطبقة العاملة ، في جملتها ، بالاكراه : اسس مرسوم ٢٠ ديسمبر (كانون الأول) عـام ١٩٣٨ « بطاقة العمل » ، وصدرت مراسيم اخرى تعاقب بالطـرد المتأخرين في الوصول الى المصنع . وبموجب مرسوم ٢٤ يونيو (تموز) عام ١٩٤٠ يعاقب الغياب بالحبس ويمنع تغيير مكان العمل.

ان الضرورة لاتخاذ اجراءات كهذه تفصح كثيراً عن موقف العمال من عملهم ومن النظام .

ذلك ان المنطق الداخلي في هذا النظام ، المبني على فكرة جهاز من الحزب ومن الدولة ، عالم بكل شيء ومعصوم من الخطأ ، يتكلم ويعمل بأسم الطبقـة العاملة ، لكنه يفرض عليها فعلياً ، توجيهاته من الأعلى ، قد قاد بالضرورة الى عكس جذري في التصور اللينيني للحزب : ففي مـا استمر الناس على تسميته بدكتاتورية البروليتاريا أحل الحزب نفسه محل الطبقة ، والجهاز محل الحزب ، والقادة محل الجهاز .

وقد رفع ستالين هذا التصور للحزب وللدولة إلى مرتبة التقديس في كتابه: « مبادىء اللينينية » .

« تتألف دكتاتوريـــة البروليتاريا من توجيهات الحزب مقترنة بالتطبيق الحاصل لهذه التوجيهات من جانب منظمات جماهير البروليتاريا وبوضعهاموضع التنفيذ من جانب الاهالي . »[1] وما « المنظمات الجماهيرية »، وعلى رأسهـا تأتي النقابات ، سوى « وسائل لنقل »[2] التوجيهات من القمة نحو القاعدة .

أما فيما يتعلق بالدولة فان ستالين يسوق رأيين متعارضين تعارضاً جذرياً مع آراء ماركس ولينين : أولاً الرأي الذي يمكن للدولة ، وفقـاً له ، ان تستمر

---

(١) ستالين ، قضايا اللينينية ، (طبعة موسكو) الترجمة الفرنسية ، ص ١٣٥

(٢) المصدر السابق ، ص ١٣٣ .

في البقاء حتى في المرحلة الشيوعية إذا استمر التطويق الرأسمالي[1] .

وهـذا ما ينطوي على تصور للشيوعية مقصور على شروطها الاقتصادية ولا يدخل في حسابه أبداً غاياتها الاخيرة : التفتح الحر للانسان وكل انسان عندما يتم التغلب ، بفضل الشيوعية ، على ضروب الاكراه والألينة التي يتعرض لها من الاقتصاد ومن الدولة .

والرأي الثاني ، وهو أقتل ايضاً ، هو الرأي الذي ساقه في الدورة العامـة للجنة المركزية المنعقدة في شهري فبراير ـ مارس (شباط ـ آذار) من عـام ١٩٣٧ : « كلما توطدت مواقع الاشتراكية وتقدمت الدولة السوفييتية ، يجب ان يزداد ، دون انقطاع ، الكفاح الطبقي خطورة في البلاد . »[2]

كان هـــذا الرأي يصدر بالضرورة من التصور الستاليني للحزب وللدولة : فاذا كان بناء الاشتراكية يديره حزب معصوم من الخطأ فلا يمكن ان يعزى اي اخفاق إلا إلى مؤامرة خارجية ، منظمة من العدو الطبقي . وهكـــذا يفرض نفسه القمع الذي لا رحمة فيه .

واستشاطت حدة هـــذا القمع بعدئذ دون ضابط في سلسلة من المحاكمات كانت « الادلة » فيها مختلقة من جميع وجوهها . هكذا استؤصلت شأفة « الحرس القديم » المشكل في زمن لينـين وذلك بين عام ١٩٣٦ و ١٩٣٧ ، في نفس الوقت الذي اعلنت فيه في « الدستور الستاليني » ، مبادىء تتناقض تناقضاً جذرياً مـــع الممارسة الواقعية وفي نفس الوقت الذي كان فيه ستالين ، وهو في اشد تفريطه بثروات بشرية كثيرة ، يفيض في خطبه اشادة بـ « الانسان ، اثمن رأس مال »[3]

---

(١) ستالين ، « تقرير الى مؤتمر الحزب الشيوعي البولشفي الثامن عشر » في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية في ١٠ مارس (آذار) ١٩٣٩ وهو ماثل في القضايا الليتينية ص ٦٢٨.

(٢) تاريخ الحزب الشيوعي واتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية (طبعة موسكو لعام ١٩٦٣) ص ٥٣٧ .

(٣) ستالين ، خطاب بمناسبة تخريج فوج طلاب المدارس العليا في الجيش الاحمر (كرملين في ٤ مايو (ايار) ١٩٣٥) .

واستشهاداً بأقوال لينين عن الديموقراطية الاشتراكية .

وكانت الايديولوجية آخذة في التطابق اكثر فاكثر مع النزعة الدفاعية .

كانت تفيد في تغطية القمع وتبريره في جميع الميادين ، سواء في ميدان الثقافة ام في نظر الفلاحين والعمال .

واعطى نشر المادية الديالكتيكية والمادية التاريخية في عام ١٩٣٨ بقلم ستالين شريعة للمعتقدية بالعمل على أرجاع الماركسية الى مستوى مادية القرن الثامن عشر وباسباغ مسحة التعاليم الدينية عليها . وقد اصبح هذا البديل الرديء للالهيات القديمة كسرير بروكوست[1] ، قتلت فيه روح البحث والخلق .

هذا الافساد المعتقدي للماركسية ، قاد في العلوم ، الى الحكم على قيمة نظرية ما ، لا بدلالة قابليتها على تحليل التجربة والإيحاء بفرضيات جديدة ، وانما بدلالة مطابقتها او عدم مطابقتها لقائمة « خطوط » الديالكتيك التي منحها ستالين القداسة . وابرزت المجادلات التي دارت ، غداة الحرب العالمية الثانية ، حول علم الحياة وخاصة في علم الوراثة ، بوضوح مدى ما تلحقه هذه التصورات من ضرر . وقد لحقت الاضرار بجميع العلوم : إلا انها كانت أقل ظهوراً في الفيزياء ، إذ على الرغم من زعيق ادعياء الفلسفة في ما يزعمونه من « مثالية » النظريات النسبية وفيزياء النسب والسبرانية ، التي نظر اليها في البداية كـ « علم بورجوازي » فان متطلبات الاقتصاد والدفاع العسكري وضروراتهما ، قادت إلى ترك علماء الفيزياء يعملون ، حتى وان كان ينظر اليهم كمثاليين أو كوضعيين .

أما في القطاعات التي تربطها بالحاجات وبالتطبيق صلات مباشرة أقل ، فقد كانت الاضرار جسيمة : فقد اصيب علم الكيمياء وعلم الحياة بتأخر خطير . وضيق الخناق على العلوم الانسانية ايضاً بفظاظة اكبر : يستطيع المؤرخ ان

(١) Procuste قاطع طريق من اليونان القديمة كان يسلب المسافرين ثم يمددهم على سرير من حديد فمن ناف طوله عن السرير قطع له هذا الطول ومن قصر شده حتى يصير على طول السرير « المترجم »

يعمل بسلام إذا درس دولة خوارزم او حضارة الاتروسك ولكن كلما اقترب الانسان من الحقبة المعاصرة فان ابحاثه تزداد صعوبة اكثر فاكثر ، لان العـــلم يجب ان يتخلى عن مكانه للتبرير والدفاع ، بل ليس ثمة تورع عن هدم المصادر. فقد وصف التحليل النفسي بانه « علم بورجوازي » ، واكرهت مدرسة النقاد واللغويين الذين يسمون « صوريين » والتي كانت تأخذ ، منذ اربعـين سنة ، في اعداد طرائق التحليل البنيوي ، على الصمت أو على ان تهاجر مع رومان جاكوبسون وبريك وأينخينبوم وبروب وخلوفسكي . وكان ستالين يبت في أمور الاقتصاد السياسي ولا يبقى إلا شرح ما بت فيه . وأمات التأويل المتقدي في علم النفس وعلم الاجتماع روح البحث وحال دون ادخال ما قدمته الاكتشافات المتحققة من قبل غير الماركسيين الى الماركسية .

كان الامر أشد سوءاً ايضاً بالنسبة للفنون ، ليس لأنها كانت تفتقر للخلاقين من اصحاب المواهب بـل لأن هؤلاء اكرهوا على الصمت بمقتضى تصور للفن يمعن في النفعية ، واحلال المكتبية في موضع جمالية المادية المعتقدية . وكان فن الرسم ضحية من اكبر الضحايا ، حيث كان ، منذ أيام لينين ، كاندينسكي نائب رئيس اكاديمية الفنون الجميلة وكان شاغـــال ثم ماليفتش مديرين لمدرسة الرسم في فيتابسك ولاريونوف وغونتشاروفا قبلة انظار الجيل الناشيء، «فارغموا» جميعهم ، على الهجرة أو على السكوت .

وفي المسرح كان الخلق السوفييتي في العشرينات يشق طرقاً جديدة مـــع ماياكوفسكي ومع ميسيرهولد . ثم جاء قرار اللجنة المركزية في ٢٣ ابريـــل (نيسان) من عام ١٩٣٢ « حول اعادة تنظيم الاتحادات الادبية والفنيـــة » الذي « كان يضع حداً لوجود زمر في قلب هــذه النشاطات ويشق الطريــق ، في جميع ميادين الفن ، لترسيخ الطريقة الخلاقة في الواقعية الاشتراكية »[1] .

---

(١) الحرية الفكرية في اتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكيه والتعايش السلمي ، الترجمة الفرنسية ، غاليار ، ١٩٦٨ .

فكان المطفىء لجذوة كل محاولة في التجديد .

وفي السينما استمر عصر ايتزيستاين وبودوفكين وفيرتوف ، البطولي زمناً اطول ولكن الكبح الاداري للنزعة الى الخلق لم يتوقف ، بل انه ما زال الى اليوم ، حيث تمنع الرقابة في اتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية عرض فيلم روبليف الهائل لتاركوفسكي .

ان سولجنتسين، سواء في رواياته ام في ندائه الى مؤتمرالكتاب السوفييت في عام ١٩٦٧ ، قد كشف النقاب عن هذه الطرائق .

فاذا جمعنا البيانات المعطاة في تقرير خروتشيف السري الى المؤتمرالعشرين مع البيانات التي نشرت في الشهور الأولى التي اعقبت فضح الستالينية والتي جمعت من قبل عالم الفيزياء ساخاروف ، تبينا منها بان اكثر من مليون ونصف المليون عضو في الحزب ، اي حوالي نصف العدد الفعلي ، الاجمالي ، قد سجنوا من عام ١٩٣٦ إلى عام ١٩٣٩ وان اكثر من عشرة ملايين سوفييتي قد قضوا نحبهم في السجون أو في المعسكرات بعد عام ١٩٣٦ .

ان المنعطف الارتدادي الكبير في السياسة الفنية ، من جميع وجوهها ، شأنه في مجموع السياسة السوفييتية ، قد وقع كذلك قبيل عام ١٩٢٩ : فقد تميز بعزل لوناتشارسكي من وزارة الثقافة حيث كان يدعمه فيها لينين. وهكذا كان حلم لوناتشارسكي الجميل بـ « جمع الطليعة الفنية مع الطليعة السياسية » يتلاشى في الظلام .

تلك كانت نتائج « الميثاق الستاليني العظيم » في جميع الميادين منذ عام ١٩٢٩ ومن بداية الثلاثينات .

وفي نهاية الثلاثينات ، تميزت هذه النتائج بالمحاكمات الدموية .

ذلك ان حركة وطنية عارمة كانت ، مع الهجوم الهتلري على الاتحاد السوفييتي ، هي التي اخفت وراءها كذلك ، الى حين ، تلك النتائج . وتسلمت الملحمة القوميـة الشوط من الملحمة الثورية ، فأتم الشعب الروسي العظيم ،

بفضل تضحيات لاحصر لها، مآثر يدين لها العالم بالنجاة من الهمجية الفاشستية.

لكن الآفة التي كانت تقرض النظام، كانت تعود الى الظهور، في كل مرة تسقط فيها المبادرة الشعبية.

بيد أن الستالينية، بعد النصر، وجهود البناء[1] الجبارة، لم تمارس تخريباتهافي داخل الاتحاد السوفييتي فحسب بل وفي البلدان التي أخذت تتقبل الاشتراكية. فلم تعد مذابح البولشفيك المخلصين تجري، بعد عام ١٩٤٧، في الاتحاد السوفييتي فحسب: بل كل ما لم يكن، في المعسكر الاشتراكي نسخة حرفية عن «نموذج» بناء الاشتراكية السوفييتي، أعتبر، «موضوعياً»، مراجعاً، وفي صفوف الثورة المضادة.

هذه الجرائم بحق الاشتراكية، التي اقترفها الجهاز الستاليني، اتخذت أشكالاً رئيسية ثلاثة:

– كان الشكل الأول في تصدير البوليس السياسي الستاليني الذي أطاح باركان حرب البلدان الاشتراكية على غرار مافعله في اتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية. هذا الجنون السياسي سبب قضايا كوستوف في بلغاريا وغومولكا في بولونيا وراجك في هنغاريا وباتراسكانو في رومانيا وسلانسكي في تشيكوسلوفاكيا. وقد كشفت شهادة احد الضحايا (**الاعتراف** لأرثور لوندن، وهو محارب قديم في صفوف الفرق الدولية في أسبانيا وفي المقاومة الفرنسية ثم وزير في تشيكوسلوفاكيا) ميكانيكية تلك القضايا حيث كان يحصل من المتهمين بتهديد التشهير بمعاداة «روح الحزب»، على الاعتراف باخطاء لم يقترفوها.

«١» لقد استطعت في عام ١٩٥٣ – ١٩٥٤ أيضاً أن أعيش من جديد في «المشاغل الكبرى» في الاورال او في خاكوفكا، تلك «الثورة الاخذة في الميدان»، بل وبعد ذلك بسنوات، فوق سدود أنقارا الكبرى. «انظر: هل يمكن ان يكون الانسان شيوعياً اليوم؟ ص ٣٦ – ٤٠».

– النتيجة الثانية لهذه المركزية الخاضعة للبيروقراطية المبنية على نزعة معتقدية ، منطلقة من « النموذج السوفييتي » ، كانت التطبيق المكني لهذا « النموذج » على بلاد لها بنيات اخرى وامكانيات أخرى وماض آخر . هذا التعميم الأعمى قاد الى حماقات وحشية في الاقتصاد : إذ أدى نظام التصنيع الاجباري ، حيث لم تكن الشروط الموضوعية متحققة ، الى « اعمال بالغة الصعوبة » ارادية من نوع خلق ستالنيفاروخ ، في هنغاريا حيث اقيم مجمعهائل للتعدين ، على بعد آلاف الكيلومترات من مصادر المواد الاولية : من الفحم وفلزات الحديد . ولم يكن « المستشارون السياسيون » السوفييت اقل إضراراً في الاقتصاد منهم في القضاء والبوليس : إذ أدت طرائق التخطيط المركزي والمستبد بفرضها على الشعوب معدلاً من التضحية أصبح غير محتمل ، الى النتيجة نفسها التي أدى اليها التمليك الجماعي الاجباري في القطاع الزراعي ، منذعشرين سنة خلت ، في اتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية [1] . ولعبت هذه الطرائق لعبة أسوأ أعداء الاشتراكية ، بتوفير قاعدة جماهيرية لهم: هكذا كانت المانيا الشرقية وبولونيا وهنغاريا ، في عام ١٩٥٦ ، قد اقتيدت الى حافة الثورة المضادة . ولم يبق ثمه من امر يلجأ اليه ، للحيلولة دون إحياء الفاشستية في قلب اوربا – وقد اصبح هذا ضرورياً بسبب الأخطاء السابقة – إلا تدخل عسكري سوفييتي في بودابست [2] .

إن معتقد الـ « نموذج » الوحيد للاشتراكية ، نفسه – وهو ما يخالف مخالفة شديدة تعاليم لينين الذي كان يبين دائماً بوضوح ، كما ذكرنا بذلك من قبل ، ما كان له ، في ثورة اوكتوبر من قيمة شاملة وما كان فيهامن صفات روسية نوعية ،

---

(١) الاستثناء الوحيد في ذلك هي بلغاريا حيث لعب دوراً مفيداً الوجود الواقعي لـ « حزب فلاحين » كقوة مستقلة خارج الحزب الشيوعي .

(٢) انظر : هل يمكن ان يكون الانسان شيوعياً اليوم ؟ (غراسيه ، ١٩٦٧) ص ٤٣ – ٤٥ .

ما كان ينتج عن المبادىء وما كان ينتج عن التاريخ ـ هذا المعتقد نفسه قـاد ستالين الى توقيع عقوبات الحرمان ، التي اضعفت الحركة الشيوعية وشقتها على نفسها . ولما كانت يوغسلافيا ، في عام ١٩٤٨ ، الدولة الاشتراكية الاولى التي جابهت المعتقدية الاستبدادية وبحثت عن طريقها الخاص لبناء الاشتراكية فقد شهر بقادتها كعملاء او مضادين للثورة ، وجواسيس وسفاكين وفاشست. وأعيد تمثيل هذا بعد مضي عشرين عاماً ، باسم المسلمات نفسها، وبطرائق اشد وحشية أيضاً ، إذ أن المدرعات السوفييتية أخمدت في ٢١ اغسطس (آب) من عـام ١٩٦٨ محاولة الشيوعيين التشيك في البحث عن « نموذج » للاشتراكية يطـابق متطلبات مجتمع متقدم تقدماً عالياً . وهكذا مضى بريجنيف الى أبعد مما وصل اليه ستالين : فلم يجتح ستالين على الاقل يوغوسلافيا، كذلك ذهب الى أبعد ممـا ذهبت اليه الستالينية بتطبيقه على شعب بأسره وعلى حزب هـذا الشعب الطرق التي استعملت اثناء محاكمات موسكو وبراغ وغيرهما . فهو يفرض اليـوم على القادة الشيوعيين التشيك هذه الصفقة : تستطيعون عقد مؤتمر حزبكم إذاقدمتم الضمان على انه سوف يبدي رأيه إلى جانب ضرورة التدخل السوفييتي وشرعيته . وللوصول الى هذا المراد فان المؤتمر المقبل أصبح بحكم المصنـوع منذ الآن بتطهير كل جهاز في الحزب من العناصر التي لا تقبل ، لا بالأمـر المفروض ، ولا باستيراد نموذج أجنبي .

ومما له دلالة ان يشاء المحتل وأعوانه انتزاع نقد ذاتي ، او توجيـه تهديد بمحاكمات جديدة للذين حاولوا ، من يناير (كانون الثاني) إلى أغسطس (آب) عام ١٩٦٨ ، ان يصلحوا ، في نطاق شروط تتميز بصعوبة خـاصة ، اخطاء إدارة نوفوتني الستالينية الذي لم يطلب منه حساب على الهوة التي احدثها بـين الشعب وجهاز الحزب .

ومع ذلك فقد كان في وسع المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي ، في اتحـاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية ، في عام ١٩٥٦ ، بعد ان خلق لدى قدماء

المناضلين ارهب صدمة في حياتنا ، ان يتيح اشراق الامل بان مثل هذه الأخطاء لن تقترف مرة أخرى ، وان جرائم كهذه لا يمكن ان ترتكب في المستقبل.

وكان في وسع المؤتمر العشرين ، بعد أن وضع اخطاء وجرائم عصر ستالين في أفقها التاريخي اي في مسيرتها المؤلمة ، ولكنها مظفرة في النهاية ، لبنـــاء القواعد المادية للاشتراكية ، ان يفتح مستقبلا جديداً ، بعد المثل الذي ضربـه في النقد الذاتي الذي لم يقدمه اي حزب ولا اية دولة حتى الآن .

لا شك ان هـذا النقد الذاتي قد اجري بصورة فريدة : في جلسة مغلقة للمؤتمر وشرط ألا تفشي الاحزاب الشقيقة نصوصه . إلى حد ان تعهداً باهـظ العبء قد اثقل احزابنا : كنا ملتزمين بألا نتكلم عن نص ، لم يكن احد يجادل في صحته ، إلا على انه « تقرير منسوب إلى ... خروشوف » .

لم تكن هذه الصيغة نفسها مصادفة من التاريخ : فحينما لم تكن اية منـاقشة سياسية ممكنة منذ اكثر من ربع قرن ، خارج نطاق المعتقدات الرسمية ، لا في الحزب ولا في السوفييات ، ولا في الرأي العام ، لم يكن في مكنـة اي تغيير سياسي ان يحدث الا على شكل انفجار كعملية فضح ستالين المفاجئـة من قبل خروشتشيف في مؤتمر الحزب ـ او كاختفاء خروشتشيف المفاجيء في غياهب النسيان دون ان يستشار مجلس السوفييت الاعلى ولا قاعدة الحزب ودون ان يعطى ادنى تفسير للمواطنين السوفييت [1] .

على الرغم من هذه التقييدات لم تتأخر آثار هذا النقد المفيدة عن الظهور :

«١» مما له دلالة ان اللجنـة المركزيـة للحزب في تشيكوسلوفاكيـا، حيث ادخلت الطـرق الستالينية على اثر الاجتياح السوفييتي في اغسطس (آب) عام ١٩٦٨ ، (وبعـد ان جرى تطهيرها على نطاق واسع دون استشارة المناضلين ودون عقد مؤتمر للحزب) ، قد عزلت ، في سبتمبر (ايلول) عام ١٩٦٩ ، رئيس الجمعية الوطنية ، وقلبت تشكيل الوزارة دون اجراء ايـة استشارة مع الجمعيات المنتخبة ومع الناخبين .

حقيقة ان المشكلة الزراعية لم تحل، ولكنها طرحت على الاقل،ومع الاعتراف، بصورة واقعية ، انه لم يكن في عام ١٩٥٣ ، عند موت ستالين ، قد تم بعد اللحاق تماماً بمستوى الانتاج في عام ١٩٢٩ ، ولا حتى بمستوى عام ١٩١٣ إلا أن الشرط الاول للنهوض من الكبوة قد تحقق : الاعتراف بافلاس النظام السابق .

ان البدء في تخفيف قيود النظام واعطاء حرية أوسع للرأي العام وللنقد والاعتراف الرسمي بضرورة الانتفاع المادي وباصلاح اقتصادي ، كان هذا كله يمكن ان يتيح ، في سياق ديموقراطي ، زيادة في طاقة الانتاج الصناعي ويقدم ما يحفز على الخلق [1] . وكانت النجاحات السوفييتية الباهرة في غزو الفضاء ، التي سبقت باول رحلة فضائية قام بها غاغارين ، حتى محاولات الامريكيين ، تبدو أنها ترمز الى هذه الامكانية ، بالنسبة لثورة أوكتوبر ، في العثور على انطلاقتها الثالثة وتحقيق التحويل الحاسم الذي يسمح لها بان تلبي تمام التلبية متطلبات الثورة العلمية والتقنية الجديدة .

غير ان ثقل وطأة البنى السابقة قد حدد هذه الامكانية في التجديد ، وفي النهاية شلها .

ذلك ان ارجاع نقد الماضي الى « عبادة شخصية » ستالين كان قبل كل شيء تقليلا لقيمة هذا النقد بصورة تدعو الى الهزؤ . حقيقة ان شخصية ستالين قد لعبت دوراً ، ولكنها ، من حيث الجوهر ، كانت اثراً لا سبباً. فليست سوى الافصاح النهائي عن نظام بيروقراطي مركزي .

ان وضع « عبادة الشخصية » في المستوى الأول هو اذن شعبذة المشكلة

«١» لم يكن المعدل السنوي ، في الواقع ، اعلى من معدلات السنين السابقة . انظر «الحولية الاحصائية لاتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية لعام ١٩٦٢ » المنشورة في موسكو عام ١٩٦٣ « ص ٦٧ » .

الحقيقية ، وخلق وهم خطير في انه كان يكفي تغيير الشخصية لكي يعود كل شيء الى نصابه . إلا ان قائد الحزب الشيوعي الايطالي كان عندئـذ صاحب الفضل في طرح المشكلة الحقيقية ، مبيناً بان الفساد الذي يقال انه « ستاليني » لم يكن سببه شخصية ستالين ولكنه كان ينجم بالضرورة عن النظام. فاستهدف، ذلك الحين ، للوم عام ، اطلقه الحزب الشيوعي السوفييتي ، معلناً ان اتهام النظام، على هذا النحو ، كان اتهاماً للاشتراكية نفسها كمسؤولة عن « العبادة». على حين ان ما كان توغلياتي يضعه موضع الاتهام لم يكن الاشتراكية بتاتاً وانما « النموذج » البيروقراطي ، الاستبدادي والمركزي ، والشكل الذي تحققت فيه الاشتراكية في الاتحاد السوفييتي .

كان التقييد الثاني الذي وضع في وجه النقد الذي بـدأ في المؤتمر العشرين ، هو محاولة انقاذ بنى الماضي قدر الامكان : فبعد ان فضحت « اخطاء » ستالين كما لو كانت طارئة صرفاً ، مرتبطة بطبيعته الشخصية ، أعلن بان كتابه النظري الرئيسي مبادىء اللينينية سوف يظل في اساسه صالحـاً . هكذا كان يحتفظ للحزب وللدولة بالتصور الستاليني المتعارض مع تصور ماركس ولينين ، والذي كان الاساس النظري والتبرير لنظام ستالين كله .

ان مبـدأ هذه المركزية البيروقراطية الاساسي هو المعتقد الذي يجب على الحزب الشيوعي وعلى الدولة ، وفقـاً له ، قيادة اشكال النشاط الاجتماعي جميعهـا ، من الانتاج الاقتصادي إلى الخلق الثقافي والفني ، جالبين للوعي « من الخارج» (دون ذكر للخطة الاخرى في الذاتية الثورية التي لاتنفصل، ديالكتيكيا، عن الأولى لدى ماركس وعند لينين وهي : مبادرة الجماهير) .

لقـد امكن هذا الاحتكار للمعرفة وللتقرير ان يكون ضرورة عابرة في هذه المرحلة او تلك من مراحل الثورة في بلاد متخلفة ، محاصرة ، منهوكـة بالنقص المادي وبنقص في الكوادر . ولا يمكنه ان يصبح مبدأ دائماً من أجـل بناء الاشتراكية . والنظام المبني على مبدأ كهذا يقود بالضرورة على المـدى

الطويل ، الى تشويه بيروقراطي ، استبدادي ومعتقدي ، انه يقـود الى فساد الاشتراكية .

ويقاس على هذا ما يكون من أمر الحزب : نظراً لأن كل شيء يُقرر « من الاعلى » ، من قبل الفريق القائد ، فان مختلف إلحافات الحزب لا يكون لهـا ، من دور آخر ، سوى التنفيذ ، وفي افضل الحالات ، تفسير التوجيهات الصادرة من الـ « مركز » .

كيف تستطيع الـ « قاعـــدة » من جانب آخر ، ان تناقش ، بصورة صحيحة ، في التوجيه ، في حـين انها لا تملك اي اعلام سياسي ؟ ولا نذكر إلا هذا المثل القريب : في ٢١ اغسطس (آب) عام ١٩٦٨ ، لم يكن أي مواطن سوفييتي (باستثناء اعضاء المكتب السياسي وبعض كبار الموظفين) يعرف رد الحزب التشيكي على اتهامات اعضاء حلف وارسو. ذلك ان الصحافةالسوفييتية والراديو والتلفزيون ، مع ما يجد الانسان نفسه مضطراً الى تسميته بالحـذر من الجماهير (ان لم نقل ازدراء لها) ، لا تقطر في وعي هذه الجماهير ، بعـــد انقضاء خمسين سنة على الثورة ، إلا الافكار أو الوقائع الملائمة لتبرير خـــط الحزب .

هذا الحذر يمتد ، لسبب آخر ، الى الاحزاب « الشقيقة » وإلى قادتهـــا . ففي ٢١ اغسطس (آب) كان التبليـغ الموجـــه الى قادة جميع الاحزاب « الشقيقة » لاعلامهم بالتدخل ، يبدأ بهذه الكذبة الرسميـــة : « تلبية لنداء اكثرية اللجنة المركزية ، ومجلسها الاعلى ... » . وهذه الكذبة نفسهـــا هي الاعلام الوحيد الذي كان يحصل عليه اعضاء الحزب الشيوعي في اتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية وقراء البرافدا .

هذه هي نزعة الاضرار في هذا التصور للحزب ، لذلك فان توغلياتي ، في هذه النقطة ايضاً ، كان ينتهي ، بعد ان استخلص نتائج نقده السابـــق ، الى ضرورة قيام « حزب من نمط جديد » ، فقد كان يستأنف هكـذا عبارة لينين

وبروح لينين ، أي ، عاملاً على ملاءمة اشكال التنظيم مع شروط كل بلد وكل عصر : ليس في وسع حزب شيوعي اليوم ، ان يحتفظ في بلاد متقدمة اقتصادياً وتقنياً ، ذات تقاليد ديموقراطية بورجوازية ، في زمن السلم والشرعية ، بالاشكال التنظيمية التي أعدها لينين اعداداً شرعياً جداً من أجل حزب غير قانوني ، في بلاد نامية ، وخارجه ، طفرة ، دون انتقال ، لا من ديموقراطية بورجوازية ، وانما من نظام نصف اقطاعي واوتوقراطي .

اما التقييد الثالث الأساسي على النقد الذي بدأ في المؤتمر العشرين فهو ان نقد خروشتشيف لم يكن يضع موضع الاتهام نقل الاهداف، من هذا الاختلاط بين الوسائل والغايات ، الذي كان يميز العصر الستاليني ، بل كان على العكس يعمل على ادامته طويلاً : فقد اخذت الوسائل الضرورية للتغلب على التنمية تماثل شيئاً فشيئاً مع غايات الاشتراكية . وعندما كان خروشتشف ، بعد ستالين ، يطلق شعار : اللحاق بالولايات المتحدة ، وسبقها ، فان هذا الشعا كان مضاعفاً لخيبة الأمل ، لأن هذا الهدف لم يكن من الممكن ادراكه ، قبل كل شيء ، بالطرائق التي كان ينادي بها (لا سيا بتأخيره لـ « ثورة الآلات الحاسبة » لأسباب ايديولوجية في قسم كبير منها ، مع انها حاسمة – إذ تملك الولايات المتحدة اليوم ، أكثر من اثنين وأربعين الفاً من الآلات الحاسبة مقابل أربعة آلاف في الاتحاد السوفييتي) . ويكفي لتقدير مبلغ الذاتية واللاواقعية في مثل هذه الاقوال، ان نذكر بأن على اتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية، تبعاً لآراء خروشتشيف ، بالخطة التي اعلنها في عام ١٩٦١ (واهملت منذ ذلك الحين) ، ان يتجاوز الولايات المتحدة في القطاعات الرئيسية عام ١٩٧٠ وان يبذها في جميع الميادين عام ١٩٨٠ .

وبعد فان الهدف ، ولا سيا هدف الاشتراكية ، لا يمكن ان يكون ، حتى على الصعيد الاقتصادي والتقني ، هو هدف الرأسمالية ، مع اختلاف كمي بسيط. ومفاخر الاشتراكية لا تقاس فحسب بعدد الثلاجات واجهزة التلفزيون.

ان تفوقهـــا ، حتى التقني ، يجب ان يتأكد بارضاء وبخلق حاجات أخرى ، تتيح تفتح الانسان ، في نموذج آخر من الحضارة يجب خلقه .

لا تستطيع الاشتراكية تكوين «انسان جديد» إلا باعدادها لشروط الميلاد لحاجات جديدة : فالاشتراكية ، كما بيّنها ماركس في نقـــده للاشتراكية العامية ، لا تقوم على التوسع بمد الجماهير الشعبية باشكال الرفـــاه والبذخ أو الفن ، التي كانت وقفاً حتى الآن على اصحاب الامتياز ، فحسب ، وانمـا على خلق الحاجات الجديدة ، والوسائل الجديدة ، والإيفاء بها وعلى خلق اشكال من السعادة ، لم تعرف بعد ، ومن الجمال بل ومن الحياة .

كان نقـــد الستالينية ، منذ البداية ، يحمل في طياته ليس هـــذه القيود فقط ، بل ان وطأة البنيات والجهاز التي صقلت مـــدة ربع قرن من المركزية البيروقراطية ، سرعان ما فتتت الاختيار الانساني : لم يدفع النقد الى النقطة التي كان يمكنه منها ان يتيح تحولاً جذرياً ومنطلقاً جديـداً للاشتراكية التي كان في وسعها ، إذ ترسخ دعائمها اقتصادياً وتقنياً وعسكرياً ، ان تعيد، على هذا الاساس ، تنظيم بنياتها العليا السياسية والثقافية ، بالارتقاء بها الى مستوى يطابق ، في آن واحد ، حالة القوى الانتاجية الجديدة في الاتحـــاد السوفييتي ومتطلبات الثورة العلمية والتقنية الجديدة. والحقيقة ان القادة السوفييت الحاليين كانوا في عجلة من امرهم لكي يقلبوا الصفحة ، وفي اقل من عشر سنوات بعـد المؤتمر العشرين ، كان نقد الستالينية قد دفن تماماً. هؤلاء القادة ، الذين يشكلون الدعائم الاساسية في الحزب والدولة ، قد اعدتهم ، من قبل، الستالينية ووضعوا في امكنتهم بدلالة مقاييس العصر: القبول بالمعتقدات الرسمية ، تنفيذ التوجيهات الصادرة من الاعلى ، على جميع المستويات ، دون مناقشة ، ادارة مركزية ، بيروقراطية ومستبدة في جميع المؤسسات . حتى لقد كان يمكن ان يخشى ، في عام ١٩٦٦ ، يوم أن كان الحزب الشيوعي في اتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية يُعد لمؤتمره الثالث والعشرين ، ان يعيد هذا الجهاز الذي صار يمارس

ستالينية جديدة ، الى ستالين أعتباره رسميـــاً ، إذ كان يمهد ، على الصعيد الايديولوجي ، لاعادته الى مكانته ، عدد من المقالات لا سيا انها كتبت باقلام عسكريين من ذوي الرتب العالية وباقلام موظفين كبار . فكان ان وُجّــــه عندئذ كتاب الى بريجنيف من خمس وعشرين شخصية علمية وفنية : كان يحمل توقيع بعض من اعظم علماء الفيزياء في اتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية مثل ايفور تام وكابتزا ساخاروف ومن السينمائين مثل روم ومن الفنانين مثل مايا بليسيتزكايا وتوقيع رجل مثل مــايسكي لعب دوراً من المستوى الأول في الدبلوماسية السوفييتية. كانوا يبينون ان كل عودة الى ستالين « سوف تكون كارثة كبرى » على الاتحاد السوفييتي نفسه وعلى الخارج في آن واحد ، وان اية محاولة لاعادة الستالينية الى مكانتها الأولى سوف تقود شقاقات بين الحزب السوفييتي والاحزاب الشيوعية في البلدان الرأسمالية .

لم تحدث اعادة الاعتبار رسمياً ، ولكن الافعال المستوحاة من أشد السنن الستالينية عسفاً قد تضاعفت . ومن اكثر الامثلة نموذجية مرسوم ١٩٦٧ الذي عدّل مادة ١٩٠ من قانون العقوبات في جمهورية روسيا الاتحادية الاشتراكية ، الذي يعاقب على عدم الابلاغ (التكتم) كجرائم . فبعد قضايا سينيافسكي ودانيال ثم كينزبورغ ، اسقط مجلس السوفييت الاعلى في الجمهوريات السوفييتية الاتحادية الاشتراكية الروسية ، عامــلاً على توسيع ميدان الاجراءات القمعية بطريق « المماثلة » ، الـ « احتجاجات الادبية » تحت طائلة القانون وعلى كل شخص يصل الى علمه احتجاج من هذا النوع ان يبلغ عنه تحت طائلة عقوبات جزائية قاسية كالتي تطبق على الجريمة المعنية . وهذا يبيح تقدير المدى في احياء الستالينية الجديدة[1] .

---

(١) وقد ظهرت اعادة الستالينية الىمكانتها الاولى في تشيكوسلوفاكيا بعد سنة من الاجتياح، على نفس المنوال ، برفع قيمة الوشاية الى مستوى الواجب الوطني في نشرة وزارية دورية(النشرة الدورية لوزارة التربية الوطنية التشيكية في ١٦ سبتمبر (ايلول) لعام ١٩٦٩) .

ان الملاءمة مع الثورة العلمية والتقنية الجديدة لا يمكنها في مثـــل هذه الشروط ان تتحقق بصورة عادية أي بحيث انها تبيّن تفوق الاشتراكية بوصفها قادرة في آن واحد على ان تسمح بنسق من نمو القوى الانتاجية ناتج عن هــذه الثورة وان تضع هـــذه الثورة في خدمة التفتح الانساني في الانسان وفي كل انسان .

ان مثل التحولات في الاصلاح الاقتصادي في اتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية يكون ، من هذه الناحية ، ذا دلالة .

كان في منطق المؤتمر العشرين تغيير النظام الاقتصادي تغييراً عميقـاً ابتداء من اللحظـــة التي فضحت فيها التشويهات والنقص المطلوب تلافيه ، الذي كان ينتج عنها ، كما فعل خروشتشيف في المؤتمر الواحد والعشرين .

لقد بدىء في تنفيذ هـــذا التجديد : كان ذلك بنقد عام لعدم التلاحم والاسراف الناجمين عن مركزية فعالية وعن البيروقراطية . ثم بعد استخلاص النتائج العملية من هذا النقد ، مضى الاتجاه نحو اللامركزية متبحاً ، من حيث المبدأ ، تقليل عدد مراكز التقرير ، ومنح الثقة للمبادرات الاقليمية والفردية (دون ان تمتد هذه الثقة لذلك الى الشغيلة وانمـــا تمنح للمدراء المعينين « من الأعلى » فحسب) . وهكذا كان يبرز تصور جديد للمشروع يفهم على أنـــه مركز للتكديس وللحساب وللادارة ، متمتعاً باستقلال ذاتي اكبر .

هكذا طرحت نفسها ، بكامل عموميتها ، المشكلة التي طرحها الشيوعيون اليوغسلاف منذ عشر سنوات خلت (والتي استحقوا من أجلها الحرمان الاعظم)، مشكلة الربط بين المتطلبات العلمية للخطة والاستقلال الذاتي للمشروعات التي تحرر المبادرات إلى أقصى حد .

وفي الوقت نفسه ، نظراً لأن النقص الاولي قد تم التغلب عليـــه ، انتقلت مشكلات الكيف في المنتجات ، الى المستوى الاولى (أمام متطلبات المستهلكين المتزايدة) ومشكلة التنظيم بالاسعار . فكان ديالكتيك الخطة ــ السوق يصبح

ديالكتيكاً حياً ، حتى ان اكثر القادة كانوا يرفضون الاعتراف به. وكان يمكن لنموذج جديد في الانتاج الاشتراكي أن يبرز ، قاطعاً كل صلة له ، بصورة جذرية ، مع النموذج الرأسمالي ، الذي يكون المحرك الاساسي فيه هو الربح من البعض وليس حاجات الجميع .

ولقد استهدفت مقررات اللجنة المركزية في الحزب الشيوعي في اتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية ، المتخذة في جلسة سبتمبر (أيلول) عام ١٩٦٥ ، غايتين رئيستين :

١ — **جعل التخطيط اكثر حيوية باعطاء المشروعات مزيداً من الاستقلال الذاتي** . كان دور الحزب ، في الاساس ، يمكن ان يصبح ، بهذا نفسه ، أكثر حيوية : بيد ان الرغبة في جلب كل شيء « من الخارج » للطبقة العاملة أخذت تتراجع . وهكذا وزعت مجموعات من الاسئلة على العمال تدعوهم لتقديم المقترحات الرامية الى رفع مستوى التقنية في الطاقة الانتاجية، وبدلاً من ان تعتبر اجهزة الحزب الاساسية نفسها ، قبلياً مصادر تفسير للطبقة العاملة لا تخطيء، كان يمكنها ان تعود للاخذ بالروح العميقة في تصور ماركس ولينين المتصل بعلاقات الحزب والطبقة العاملة فتجري عملية التركيب في المقترحات الصادرة من القاعدة وتربطها بمتطلبات التخطيط العامة وتسهر على تطبيقها . وعلى هذا النحو كانت النزعة الى المبادرة في العمال يمكنها ان تشحذ تدريجياً ، وان تزداد مسؤوليات الشيوعيين ، المكلفين بمهمة الانتباه لمقترحات الجماهير التلقائية وبتمثل طرق الادارة العلمية الجديدة في المشروعات تمثلاً عميقاً في الوقت نفسه .

وهذا بمقدار ما يزداد عظماً الدور الذي تلعبه العلوم الانسانية والدور الذي يلعبه الحساب الاقتصادي وتؤديه السبرانية في الاصلاح الجاري ، والذي لا ينفك يتعاظم .

٢ — **العمل على ان يقوم العلم بدوره كقوة منتجة** . تخطط السياسة العلمية

السوفييتية من قبل لجنة خاصة بالعلم والتقنية ومن قبل اكاديمية العلوم في اتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية . وهذا يعني ان العلماء انفسهم يستشارون من أجل تنظيم البحث . والنتيجة الأولى هي اعطاء البحث الاساسي (الذي تميل البلدان الرأسمالية دائماً إلى التقليل من تقديره لأنه غير مربح مباشرة)دوراً مركزياً متناسقاً مع البحث التطبيقي .

وهكذا مثلاً فان اهتماماً خاصاً قد وجه الى تنمية نظرية الجزئيات الأولية وخصصت لذلك توظيفات تمثل ميزانية دولة صغيرة لبناء سنكروفازوترون(١) Synchrophasotron من سبعين مليار الكترون – فولت في سيربوخوف ، أو لاقامة مسرع الكتروني حولي ، قوته ستة مليارات الكترون – فولت .

يتيح بحث الفضاء ، بدراسة انفجار نواة المجموعات الكوكبية ، ملاحظة انطلاق الطاقة بمكنيات سوف تسمح معرفتها بالعمل على تقدم فهم بنية المادة واكتشاف قوانين أساسية جديدة . وقد اصبح الاعداد لنظرية تربط بين خواص المواد الصلبة وبنياتها الصغرى ، يسير على نفس المستوى ، في فيزياء المواد الصلبة ، مع خلق المواد الجديدة التي لا توجد في الطبيعة ، والتي تسمح بفضل صلابتها التي تفوق صلابة الماس ،وبفضل مقاومتها لأعلى درجات الحرارة ، باستعمالات صناعية . وأخيراً فان تركيب الآلات الحاسة الالكترونية ، وهو عنصر حاسم في نمو العلوم والتقنيات والادارة ، قد نُمي حتى بلغ وتيرة أعلى .

لقد سمح مجموع هذه الجهود التي حض عليها الاصلاح الاقتصادي الجاري ، تأمين معدل من الزيادة الاقتصادية للاتحاد السوفييتي بمقدار ٨ ٪ في حين ان الخبراء الامريكيين اعتبروا ان مقياس النجاح ، بالنسبة لبلاد مصنعة هو في

---

(١) مسرع الكتروني ، مغناطيسي، ذو تردد عال ، يمد الجزئيات المكهربة بسرعة فائقة بقصد الحصول على تحولات والوصول الى تحطيم نوى الذرات .

« المترجم »

تجاوز عتبة الـ ٤ ٪ وان رقم ٨ ٪ لم تبلغه الزيادة في البلدان الرأسمالية التي تتسم بالخضوع لنسق النزوة ، إلا في حقب من الظروف الملائمة .

هذا النمو في الانتاج له دلالة انسانية رئيسية إذ أن ما سمي بـ « نموذج استهلاك اشتراكي »[1] يبدأ بالظهور من هذه الزيادة .

على الرغم من ان سنوات النقص التي كرست ، في جهد جبار ، للتغلب على التنمية لم تسمح ، الى عهد قريب ، بخلق منتجات استهلاكية ، مختلفة كيفياً ، عن منتجات البلدان الرأسمالية ، ملبية حاجات جديدة ، ناشئة عن نمط حياة اشتراكية ، فان المرء يرى ، كما ميز ذلك جان ديسو ، ارتسام معالم اولى لنموذج من الاستهلاك النوعي .

بخلاف التكاثر الفوضوي ، سرطاني الشكل ، في الحاجات التي تولدها ، في البلدان الغربية ، دعاية وأسلوب في الحياة ، يوافق كل منها ، تصريف ما يدر ربحاً أكثر ، بالنسبة للمنتجين الرأسماليين ، من البضائع ، فان الاتجاه الى الحض على استهلاك موجه وفقاً لمعايير اخرى قد أخذت خطوطه ترتسم قبل كل شيء : سواء كانت محددة علمياً فيما يتعلق ، مثلاً ، بالتغذية أو الصحة ، أم يوحي بها تصور للعالم وللانسان ، خاص بالاشتراكية فيما يتعلق مثلاً بالتربية والثقافة والرياضة .

وبعد فان نصيب الاستهلاكات الجماعية يكون مرتفعاً جداً بالتعارض مع نموذج الاستهلاك الامريكي ، في حين ان جميع اشكال الاستهلاك للاستعمال الجماعي ، في البلدان الرأسمالية ولا سيما في الولايات المتحدة ، يضحي بها عن قصد : تنظيم اوقات الفراغ ، حدائق وبيوت للثقافة ، ومراكز للراحة ورياضة للاطفال .. الخ .

---

(١) انظر مقالة ج. ديسو J. Desseou « نحو السيطرة على الاقتصاد الاشتراكي » في : اقتصاد وسياسة رقم ١٦٠ عدد نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٦٧ .

وخلاصة القول ان الوسائل الفردية نفسها ، للنهل من الثقافة ، قد وضعت في متناول كل واحد باسعار منخفضة جـــداً : كتب واسطوانات وأدوات موسيقية وتجهيزات رياضية .

ان السمة السائدة في هذا النموذج المقبـــل من الاستهلاك تكون اذن هي الحض على أولوية الحاجات الثقافية والاجتماعية وارضائها ، خالقـة الشروط لتفتح انساني نوعي للانسان .

ها هنا توجد المقدمات لميلاد « انسان جديد » ، لن تخلق حاجاته بدلالة متطلبات قانون ربح منتجي البضائع الفردي ، وانما بدلالة الحاجات المحددة ، تاريخياً ، بالامكانيات اللازمة لنمو القوى الانتاجية وبخلق علاقات الانتـــاج وبصورة اعم العلاقات الاجتماعية التي لم تعد مؤسسة على فرديـة المنافسة وعلى مجابهات الغاب الناجمة عن هذه المنافسة ، وانما على الاخلاق الناشئة من مجتمع ينزع الى السيطرة الواعية على قدره .

ان الحركة الدائرة على هذا النحو لا يمكن ان تغير اتجاهها نظراً لقوة الدفع نفسها التي تمارسها عليها الثورة العلمية الجديدة ، ولكنها ، في الاتحادالسوفييتي تجد نفسها هدفاً لسلسلة كاملة من الكوابح لتخفيف سرعتها من جانب القادة السوفييت الحاليين .

ان شرط المنطق الداخـــلي في الاصلاح الاقتصادي المنطوي على استغلال ذاتي اكـــبر في المشروعات وفي الأجهزة المحلية والاقليمية وعلى مبادرة من الأفراد أكبر فأكبر ، ونتيجته ، هما ادخال متزايد للديموقراطية في جميـع مستويات النشاط الاجتماعي ولا سيمـــا على المستوى السياسي والمستوى الثقافي .

غير ان البون ما زال شاسعـاً بين متطلبات الاصلاح الاقتصادي والبنى السياسية . ولقد بيّن ماركس ، وهو يحلل النزعة البيروقراطية التي يفرزهـا النظام الرأسمالي ، ان المبدأ الذي يكون ، وفقاً له ، « الملاكون اطول باعاً في

معرفة ذلك » وان « الاوساط القائدة المتمكنة في ادارة الأمور هي وحدها التي تستطيع ان تبدي حكمها » ، كان هو الايديولوجية النابعة من وضع الموظفين المهنيين للخلط بين مصالح المجتمع المشتركة وسلطة الدولة التي يمثلونها[1] .

وقد قاد نموذج الاشتراكية الذي فسر : « الملكية الجماعية » لوسائل الانتاج بـ « ملكية الدولة » وبدولة قائمة على المركزية ، مالكة لفائض القيمة من العمل الاجتماعي كله ، قاد الى هذا التشويه الاساسي الذي كان قد حدده لينين بجلاء من قبل (انظر صفحة ٥٧): اشتراكية من اجل الشعب لا اشتراكية بواسطة الشعب) .

وإذا كان من المفهوم أن تبنى الأسس المادية للاشتراكية بهذه الطرق في مرحلة بدائية معينة من الثورة وفي شروط خاصة من التخلف يجب التغلب عليها باسرع ما يمكن خشية الاندحار ، فانه لما يستحيل ادراكه ، على العكس ، أن تبنى على هذا النحو ، الاشتراكية نفسها التي يكون جوهرها تحرير العامل ، لا من استغلال الطبقات المسيطرة فحسب ، وانما من اشكال الألينة الاقتصادية والسياسية والروحية جميعها ، وبالتماس المساهمة الخلاقة من كل واحد على جميع مستويات الفعالية الاجتماعية .

كان الاستخدام الفعّال ، دون تعويق ، لاصلاح كهذا ومد تأثيراته السياسية ينطوي على حرية فكرية تامة ، أعني على ثلاث امكانيات اساسية : امكانية جمع ونقل المعلومات ، حق المناقشة بحرية دون الوجل من جزاءات اخرى غير نقد الآراء التي تساق ، نهاية الاكراهات المفروضة سواء من سلطة الدولة ام من الاساطير التي ترسخها دعاية من جانب واحد و « تكييف » الجماهير .

---

(١) انظر ، ماركس ، مؤلفات فلسفية (طبعه كوست) جزء ٤ ص ١٠٠

إذ بدونها لا يكون ثمة طريقة ديمقراطية ولا طريقة علمية .

بيد ان لمسلك قادة الاتحاد السوفييتي الحاليين معنى بليغاً في هذه الناحية . فبينما نشأت بعد خمسين سنة من الاشتراكية اجيال جديدة من المثقفين، متوافدة من اصول عمالية ، ثم ملكت الوعي بتضامنها العميق مع الطبقة العمالية ، التي تشكل غالبية هذه الاجيال شطراً متمماً لها، فانها لمفارقة ان يسمع المرء ترداد اقوال مفادها انه يجب على المثقفين ان يتبعوا الطبقة العمالية التي يشكلون جزءاً منها ، في اتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية منذ زمن طويل . هذه الجمعيات تميل فحسب إلى الزام المثقفين بالخضوع (كالطبقة العاملة من جانب آخر) للجهاز المركزي في الحزب ولموظفيه الذين يعتبرون انفسهم تراجمة معصومين من الخطأ . يترجمون ما في ضمير الطبقة العاملة ، التي يفترض ، نظرياً ، انها في السلطة ، ولكنها بمقتضى هذا « الانسجام المقرر سلفاً » لاتستشار ابداً .

هذا التصور البيروقراطي ، المركزي ، الاستبدادي ، يظل العقبة الرئيسية في وجه تحقيق الاصلاح الاقتصادي وتطبيق الديمقراطية السياسية وتحرير الثقافة .

ان استبدال الطرائق الادارية في الادارة بالطرائق الاقتصادية هو ، في حد ذاته ، تقدم بديهي . على ان الادارة كانت تنقض تبدلاً في طرائق تخطيط الانتاج وفي حفز العمال . وكان لا بد من ان تقتضي الامور التنظيمية المفروضة من الاعلى ، وكان في وسع المبادلات بين المشروعات في اطار السوق أن تحل مكان ادارة الدولة المركزية ، ان لم يكن بصورة تامة فعلى نطاق واسع على الاقل . وإبدال التموين المركزي في وسائل الانتاج بتجارة الجملة العادية يجرى بسرعة اقل كثيراً ، فعلا ، مما ينبغي . ولم ينجح نظام الحفز بسبب تعقيده البيروقراطي الا نجاحاً قليلا جداً .

كان التعويق قد بلغ حداً ان تربية الماشية والانتاج الزراعي عامة ، قد سجلا ، أثناء السنوات الأخيرة تراجعاً عن السنوات السابقة ، وان وتيرة الزيادة

الصناعية انخفضت وخاصة في القطاعات الرئيسية كالاسمنت والتعدين ، وقد فازت الولايات المتحدة في السباق الى القمر في حين ان اتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية قد تقدم عليها ، برحلة غاغارين الاولى الى الفضاء منذ عشر سنوات خلت ، تقدماً هائلا .

هكذا يصبح من الواضح اكثر فأكثر ان النظام المركزي والاستبدادي، الذي كان فعالا في مرحلة اولى من بناء الاشتراكية، غدا اليوم باطلا ولاعقلانياً في مرحلة جديدة من نمو القوى الانتاجية .

إن إحدى النتائج الكبرى في الثورة العلمية والتقنية الجديدة هي انها تتطلب على عكس الحقبة « الصناعية » ، تقليلا من مضاعفة مراكز التقرير ونمواً عظيماً في مبادرة العمال الخلاقة وانفجاراً في الذاتية .

والاشتراكية وحدها تستطيع ان تحقق هذه الشروط. لكنه يجب عليها، من اجل ذلك ، أن تسهر على ان تضبط من جديد بصورة مستمرة مجموع العلاقات الاجتماعية مع متطلبات التحولات العلمية والتقنية الكبرى .

بيد ان القادة السوفييت الحاليين يشكلون عقبة ليس في وجه التغييرات التي اصبحت ضرورية في الاتحاد السوفييتي فحسب وانما في وجه كل محاولة من جانب الاحزاب الشيوعية (خاصة في البلدان الاشتراكية) للبحث عن نماذج من الاشتراكية تلائم بنيتها الاجتماعية وتاريخها القومي .

ان النصوص هي ، كما كانت ايام ستالين ، على عكس السياسة الواقعية : حيث يضاعف من التصريحات التي ليس هناك ، وفقاً لها من حزب ـ قائد ، وان كل حزب وفقاً لها ، يقرر تصرفاته بصورة مستقلة ويختار بحرية طريقه الى الاشتراكية . الخ ... إلا أنها في الممارسة : حرمان يوغسلافيا في عام ١٩٤٨ ومقاطعتها ، وقف كل مساعدة للصين وفسخ العقود في عام ١٩٦٠ واجتياح تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٦٨ .

كانت الصحافة السوفييتية ، حول الاسباب الحقيقية للاجتيـــاح ، واضحة تمام الوضوح : وإذا كانت البرافدا عاجزة عن تقديم اقل برهان على وجودنشاط « مضاد للثورة » ، على درجة من القوة ليهود الاشتراكية في تشيكوسلوفاكيا بالخطر ، فانها سرعان ما بينت ان اصحاب الثورة المضادة لم يكونوا هم الذين ذهبت المدرعات السوفييتية لقتالهم في براغ . فـــان الشيوعيين التشيك هم الذين كان يجب « اعادتهم الى الصواب » . ومما له دلالة مع ذلك ، ان قـــادة الحزب هم الذي اوقفوا منذ دخول الجيوش . وتكشف البرافدا في عددهــــا الصادر في ٢٤ اغسطس (آب) ١٩٦٨ أساس المشكلة قائلة : « كانت المبادىء اللينينية اساسية في تنظيم الحزب،اي مبادىء المركزية الديمقراطية ، منكورة عملياً » . وكان ذلك بحسب تصورات بريجنيف هـــو تقويض « دور الحزب القـــائد » .

على ان الاجراءات « العلمية » التي اتخذهاالحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي بالفعل من يناير (كانون الثاني) الى أغسطس «آب» من عـام ١٩٦٨ ترجع إلى ثـــلاثة :

١ً ـ الغاء الرقابة لتوطيد حرية الرأي .

٢ً ـ انشاء « مجالس العمال » في المشروعات لكي يتاح لكل واحد ، قد اصبح في المستوى الاقتصادي ، وفي مكان عمله نفســه ، ان يشارك في اتخـاذ القرارات التي يتعلق بها مستقبله ، في ان يكون ، وفقــاً لمشروع مـــاركس الاساسي ، الذات في التاريخ لا الموضوع .

٣ً ـ تغيير لوائح الحزب الاساسية لوضع حـد للبنى وللدارســات الطقوسية الموروثة من عهد ستالين ونوفوتني . وكان هدف اللوائح الجديدة الاساسي ، ان تمنح كل مناضل الامكانية الواقعية للمشاركة فياعداد خط الحزب.وهي إذتدين تشكيل الا « ُعصَب » التي تهدم الوحدة وبالتالي الفعالية في الحزب الشيوعي ،

كانت تستدرك النظر في سلسلة من الاجراءات الرامية الى الحيلولة دون العودة إلى النظرية والتطبيق الستالين :

أ ـ الانتهاء من الالتباس القائم بين الحزب والدولة وذلك بمنع الجمع بين الوظائف القيادية في الحزب والدولة .

ب ـ الاعتراف بحقوق الاقلية بعدم الجائها إلى الصمت ، بل بالسماح لها بالافصاح عن آرائها في صحافة الحزب لاتاحة تنافس حر في المبادرات النظرية والسياسية ولكي يجعل من الممكن على هذا النحو حدوث تطور في الحزب ، بطريق غير طريق الانفجار أو « ثورة القصر » (كطرد خروشتشيف ، مثلا) .

حـ ـ سن الاقتراع السري على جميع المستويات من أجل اختيار قادة الحزب .

د ـ ان يكفل الاشراف على فعالية الحزب واجهزته الادارية بنشر تقارير اللجنة المركزية وبالغاء الرقابة المباشرة أو غير المباشرة التي يمارسها الجهاز القائد القائم .

هذه العودة الى مبادىء لينين في مركزية ديموقراطية حيث لا تحدث المركزية الديموقراطية ـ وهي المبادىء التي انتهكت حرمتها بصورة منظمة من قبل ستالين وخلفائه ـ هي التي يطلق عليها بريجنيف والبوافدا اسم : انكار المركزية الديموقراطية والتخلي عن دور الحزب القائد . إلا ان المدرعات السوفييتية قد دخلت براغ ، للحيلولة دون توجيه الاتهام الى التفسير الستاليني .

مع مخاطر الداء الذي كان هذا الاتهام ييسره لبلدان العالم الاشتراكي الاخرى ومع الأخطار التي كان يعرض لها الاجهزة البيروقراطية . ولهذا كذلك يمارس الضغط السوفييتي نفسه في جميع الاحزاب وبوسائل مختلفة وفقاً للاوضاع .

لذلك فانه لا يكفي استنكار الشكل العسكري للتدخل وانما يجب ان نفي بوضوح المبادىء النظرية والسياسية التي تنطوي عليها جوانبه وان نكشف

عنها القناع وان تحاربها بلا هوان . فالمقصود هو كفاح مبادىء إذ أن العودة الى الطرائق السابقة للمؤتمر العشرين للحزب الشيوعي في اتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية وادنى امتياز يعطى لسياسة اعادة اعتبار ستالين سوف يقودان الاحزاب الشيوعية إلى الافلاس . لقد بات الاختيار واضحاً اليوم : إما سياسة جاهيرية ، واسعة المدى ، قادرة وحدها على جمع كافة القوى التي تريد الاشتراكية لتشييد صرحها في بلادنا، وإما السير على خط مستقيم وراءتصورات القادة السوفييت الحاليين ، الذين يولون ظهورهم للمتطلبات الديموقراطية الاساسية في النصر وفي بناء الاشتراكية في البلدان المتقدمة تقدماً عالياً . بيد ان الاحزاب الشيوعية التي تأخذ على نفسها السير في هذا الطريق سوف تتعرض لاحتمال كبير في ان تصبح عصبيات صغيرة ، موقوفة للدعاية لنموذج من الاشتراكية ، يعتبر الوحيد الممكن ، ولن يتلاءم البتة مع حاجات الشعوب وتطلعاتها .

ان هذا الاختيار الحاسم يكون اليوم منعطف الاشتراكية الكبير. ومستقبل الاحزاب الشيوعية يتعلق باهليتها في تصور المركزية الديموقراطية والدور القيادي للحزب بالمعنى الذي أراده ماركس ولينين لا ستالين وبريجنيف .

ذلك ان التدخل في تشيكوسلوفاكيا والضغوط على الاحزاب الشقيقة تؤدي الى إضعاف هائل للمعسكر الاشتراكي ، ثم يُكتب أسوأ ما يمكن ان يكتب ، في نصوص تزهو بروح الانتصار ، انكاراً لهذا الإضعاف ومناداة بأن مؤتمر موسكو في يونيو (حزيران) ١٩٦٩ ، يشكل « مرحلة هامة على طريق تعزيز وحدة الاحزاب الشيوعية » .

غير ان ابسط التحققات الأولية تمنعنا من هذا التفاؤل ، إذ يكشف هذا المؤتمر ، على العكس ، عمق الأزمة في الحركة الشيوعية الدولية .
ففي نوفمبر (تشرين الثاني) من عام ١٩٦٠ كان يجتمع في موسكو ممثلو ٨١

حزباً شيوعياً ، احزاب البلدان الاشتراكية جميعها،وأحزاب البلدان الرأسمالية جميعها .

وفي يونيو (حزيران) عام ١٩٦٩ لم يحضر إلا ثمانية بلدان اشتراكيـــة من من مجموع اربعة عشر .

اما بالنسبة للبلدان الرأسمالية فان كثيراً من الاحزاب لم تكن تمثل سوى شطر من الحركة الشيوعية في بلادها ، لا سيا بالنسبة لليونان التي كان شق الحزب المنفي في موسكو ، هو ، وحدة المعترف به ، والذي حبذ التدخـــل في تشيكوسلوفاكيا ، في حين ان مانوليس وغليزوس والمقاومة الداخلية كلهـــا كانوا مستبعدين من المؤتمر[1] وكانت الانشقاقات ذات الاصول المختلفة في احزاب اليابان والهند واسرائيل تجعل وفود هذه البلدان أقل تمثيلاً منها في عام ١٩٦٠ . وكانت مذبحة الحزب الاندونيسي تمحوه من المؤتمر .

وفي افريقيا السوداء تكاد الاحزاب الماركسية ، ان تكون غير موجودة .

ولقـد أدى عجز كثير من الاحزاب ، في امريكا اللاتينية ، عن التخلص من

---

(١) ان الحزب الشيوعي اليوناني حالة مثلى ، لكن هـذه الطريقة ، بعد ذلك تكون هي الطريقة المنظمة ، منذ اجتياح تشيكوسلوفاكيا التي يعمل بها من قبل بريجنيف وادارة الحزب الشيوعى السوفييتي الحالية : فالغرض الاساسى هو إبعاد ، باي ثمن كان ـ حتى وان كانت بتقليص حزب شيوعي بألا يكون سوى مجموعة صغيرة ـ جميع المناضلين ولا سيا القادة الذين لم يدينوا التدخل في تشيكوسلوفاكيا فحسب وانما اتهموا تصورات الجهاز القائد السوفييتي ، باحثين عن تحديد اسبابه العميقة .

ومما له دلالة ان القادة السوفييت قد انشأوا في النمسا، في فترة الاعداد لمؤتمر الحزب الشيوعي، مجلتين ، مستخدمين في ذلك اسماء مستعارة : احداهما Berichte und Information ، اصدرت عددين خاصين ، الاول موجه ضد ارنست فيشر والثاني ضد فرانز ماريك ـ احدهمـــا عضو اللجنة المركزية والآخر عضو المكتب السياسى ـ وكانا يطالبان بوجوب توضيح الاسباب العميقة لما سمى باعادة تشيكوسلوفاكيا الى الصواب . وتوقفت هذه المجلة عن الصدور فور ان تحقق غرضها ، أي عندما ابعد فيشر وماريك من ادارة الحزب . امـــا المجلة الثانية وهى Neue Politiq فقد تابعت مهمتها في الدعاية لصالح الستالينية الجديدة .

نموذج مستورد . ناشيء في شروط مختلفة ، اختلافاً جذرياً عن شروط بلادها ، إلى وضع جعل عدداً كبيراً من القوى الثورية ينمو على جوانب هذه الاحزاب ، خارجها ، إن لم تكن معادية لها .

وعلى الجملة كان هناك اكثر من ثلاثين حزباً ، صنعتها التمثيلية ، على الاقل ، محدودة . كما يجدر بنا ان نضيف الى ذلك أن واحداً من ثلاثة اكبر احزاب في البلدان الرأسمالية : الايطالي والفرنسي والاسباني ، وهو الحزب الإيطالي ، قد رفض التصويت على الوثيقـة ، باستثناء التصويت على الموضوع المتعلق بالتضامن مع فييتنام وان الحزب الثاني وهو الاسباني قد صوت عليها ولكن تصويته كان مرفقاً بتحفظات عديدة. وسجلت احزاب أخرى كحزب انجلترا مثلاًوبلجيكا، مخالفتها .

ربما كان هذا ، من جانب آخر ، وجهاً من اكثر وجوه هذا المؤتمر إيجابية : وعلى الرغم من الضغوط التي مارسها القادة السوفييت في محاولة لمنع الافصاح عن هـــذه الاختلافات (ولا سيا حول المشكلة التشيكية) فان معارضة واقعية ، احتفظت بمواقعها ، بصلابة بلغت حداً اضطر الصحافة السوفييتية ، التي اخفت تلك الاختلافات حتى ذلك الحين ، إلى الاشارة اليها . انهـا نتيجة إيجابية ، ذلك ان هذا لا يعني تفسخاً في الحركة : فهو يعني ان اسطورة « وحدة الحركة الشيوعية » قد تحطمت وانه آن الاوان لتكوين وحدة حقيقية للحركـــة ، وحدة سنفونية من الاحزاب الباحثة عن نماذج نوعية من الاشتراكية ، مناسبة لبنيتها الاجتماعية ولسنتها القومية ، متبادلة الرأي بكل استقلال ذاتيوالتجارب على مستوى من المساواة التامة ، ومتحدة من أجل أغراض مشتركة، وخاصة في سبيل الكفاح ضد الامبريالية .

ها هنـــا يوجد الاساس لأممية حقيقية ، ذلك ان الواجب الأممي ، بالنسبة لكل حزب شيوعي لا يقوم على تحويل نفسه الى داعية أو مدافـع عن نموذج لاشتراكية أجنبية ، وانما العمل على ان يدخل الى بلاده بصورة عميقة الضرورة

الملحة للاشتراكية وان يكتشف نموذج الاشتراكية المطابق لتطلعات شعبه الخاصة . ففي هذا تكون مساهمته الأغنى في كفاح الحركة الاممية المشترك وليس في الموافقة اللامشروطة لقادة السياسة السوفييتية أو السياسة الصينية الحاليين .

لم تظهر أزمة الحركة الشيوعية الدولية في مؤتمر موسكو في انخفاض عدد الاحزاب الممثلة وفي صفتها التمثيلية ولا في الخلافات التي برزت في وضح النهار فحسب ، بل كذلك في الضعف الايديولوجي الذي اتسمت به الوثائق التي جرى عليها التصويت فيه .

لم يفصل في أية مشكلة حاسمة .

لم تطرح اية مشكلة حاسمة .

ولم تطرح اية مشكلة حاسمة لأن تحليل تناقضات العالم الحالي كان ضعيفاً جداً لكي يسمح بذلك . كان يردد القول ، مثلاً ، بصورة طقوسية ، بان « تناقضات العالم الرأسمالي تزداد حدة » وهو قول حقيقي منذ اكثر من قرن . ولكن المهم سوف يكون في ان نبين بان التناقضات التي تزداد حدة لم تعد تماماً نفس تناقضات القرن التاسع عشر : وان الواقع الأهم اليوم ليس أن الطبقة العاملة هي فقيرة اكثر فأكثر (ولو كان لا يعني سوى إفقار نسبي) ، بل أنها مؤلينة اكثر فأكثر ، ضحية ألينات النظام الرأسمالي . وهذا يسمح لنا بان نفهم لماذا اصبحت فئات معينة من المثقفين ، كانت قد اندمجت اكثر فأكثر بالطبقة العمالية على اثر الثورة العلمية والتقنية الجديدة ، متأثرة على نحو خاص بهذه الألينة ، وانها تصير راديكالية ، ليس فحسب لأنها سوف تستغل أكثر فأكثر بل ولأنها ترفض ان تندمج في نظام تتبذ غاياته أو بالأحرى غياب غائيته .

كذلك لا يكفي ان يقال بان التناقضات تزداد حدة فقط بالمعنى الذي كان في وسع كارل ماركس ان يقوله منذ قرن مضى : ان الرأسمالية تحمل في

طباتها حدود سوقها الخاصة. إلا ان المشكلات والتناقضات، منذ أزمة ١٩٢٩-١٩٣٣ والانعـــاش الأصطناعي (المستوحى من كاينس Keynes) بحوافز من رأسمالية الدولة الاحتكارية، قد بدلت مواقعها، وعلى نحــو ما بيّناه بالنسبة للولايات المتحدة، فان المرءقلما يستطيع ان يراهن على أزمــة كوارثية تكنس الرأسمالية بفعل حدّية تناقضاتها وحدها.

وليس ثمة من اثر لكل هذا في الوثيقة.

بل هي على العكس تنكر ببساطة تامة التناقضات الداخلية في المعسكر الاشتراكي. وذلك في الوقت نفسه الذي تتضاعف فيه، كأنها مجرد صدفة، حوادث الحدود والمنازعات الاقليمية في الشرق الأقصى، مكملة الشوط في النزاع «الايديولوجي» بين اتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية والصين، وكذلك في الوقت الذي كان الاحتـــلال السوفييتي لتشيكوسلوفاكيا يتطلب فيه، ليس التخلي عن «خط يناير (كانون الثاني) عام ١٩٦٨» فحسب، بل وعن تطهير الحزب وعمليات النقد الذاتي الاجبارية واحتمال أجراء محاكمة للذين كانوا يبحثون عن نموذج أهلي أصلي من الاشتراكية.

ذلك هو، من جانب آخر، الضعف الرئيسي في المؤتمر وفي وثيقته. ولا يتعلق هذا الضعف بما قيل فحسب وانما بما لم يقل، إذ للوصول إلى ادنى حــد من الاتفاق اقتضى الأمر استبعاد كل اشارة إلى المشكلات الحيوية التي طرحتها العلاقات مع الصين ومع تشيكوسلوفاكيا من الوثيقة.

كان ذلك استبعاد مشكلة الأساس التي يتعلق بهـــا مستقبل الحركة: اعني بها مشكلة التباين الضروري والشرعي في نماذج الاشتراكية.

انه لمن الواضح، مثلاً، ان التدخل السوفييتي في تشيكوسلوفاكيا ينطوي على ادانة جذرية لمحاولات الاحزاب الشيوعية في فرنسا وإيطاليا للبحث عن طريق ديموقراطي الى الاشتراكية، مع تعدد في الاحزاب وحرية في الصحافة

والرأي وحوار وتعاون مع الناس الذين ، دون ان يشاركونا الرأي في فلسفتنا، يريدون ، مثلنا ، الاشتراكية .

كذلك فان تحليلاً للمشكلة الصينية ، لا يكون تحليلاً جدلياً فحسب بل علمياً ، كان يتطلب اعادة البحث بصورة اساسية في قضايا الكفاح من أجل الاشتراكية وبناء الاشتراكية في آسيا وفي أفريقيا وفي امريكا اللاتينية .

وبدلاً من ان تطرح للمناقشة هذه المنازعات الاساسية التي كان يمكنها ان تعمل على انجاز تقدم هائل للحركة ، على شرط القبول بمجابهة حرة ، كانت تضع المعتقدات جميعها موضع الاتهام ، ولا سيا المعتقدات السوفييتية والصينية ، فضّل استبعاد هذه المسائل بل وعدم المحاولة لتقديم جواب لها . وجعلت المشكلات الحاسمة في الستراتيجية الثورية وبناء الاشتراكية عرضية بكل بساطة .

هذا العجز ، ليس فحسب في معالجة المشكلات الاساسية التي تمخضت عن أزمة الحركة الشيوعية الدولية بل وحتى في الاعتراف بوجود هذه الأزمة واتساعها ومغزاها ، كانت نتيجته ايضاً تأخير صدور الارجيورنامنتو oggiornamento [1] الذي لا غنى عنه والذي كان المؤتمر العشرون قد أيقظ الأمل فيه[2] .

لقد أراد القادة السوفييت الحاليون توجيه هذا المؤتمر نحو المرامي الوحيدة التي تتيح دوام سيطرتهم : تجنب كل نقد يوجه لاجتياحهم تشيكوسلوفاكيا ولاسبابه العميقة ، واقامة منبر من مؤتمر موسكو ، ضد الصين . وبعد أن اسند الى هوزاك مهمة استبعاد المسألة التشيكية ، حدد بريجنيف تنظيم الامور

---

(١) aggiornamento كلمة ايطالية تفيد : التجدد « المترجم »

(٢) مما له دلالة ان اجيورنامنتو الكنيسة الكاثوليكية الذي ايقظت دعوة مجمع الفاتيكان الثاني الامل فيه ، قد عرف هو ايضاً التحولات نفسها ومحاولاتها الاصلاح نفسها وردود الفعل القمعية نفسها ضد الذين كان لديهم الوعي بالضرورة التاريخية للحركة وبصفتها التي لا يمكن التراجع عنها .

فيما يتعلق بالهجوم ضد الصين : وبعد ان قدمها كقوة مضرة معـــادية للشيوعية كان يخلص الى القول، بسهولة تامة انه كان من المفيد انشاء نظـــام لا « أمن الجماعي في آسيا » تفرز منه كتيبة على الاقل وتوجه ضد الصين . فكانت مثـل هذه النتيجة الختامية ، من جانب قائد « شيوعي » تتسم بقدر كاف من الغرابة: كيف يمكن للانسان ان يتصور تحالفاً، تركيبه مختلط الاصول بالضرورة ،في حين أن القتال يدور في فييتنام ، وفي حين ان الصينيين يقدمون مساعدتهم لفييتنام ، وفي حين أن جيشاً أمريكياً قوامه نصف مليون جندي موجود في فييتنام ، على أبواب الصين ؟ ففي كل هذا ، ماذا تصبح الدولية البروليتارية ، بل وماذايحل بمجرد الاهتمام بانتصار السلام على الامبريالية ؟

مرة اخرى تهب الايديولوجية لتبرير ما لا يمكن تبريره : أن يلتمس مما لا يمكن إنكاره من شطط القادة الصينيين الحاليين ، عذر للمناداة بان الصين ليست بلاداً اشتراكية ثم تستخدم ضدها الأحكام الدعـائية نفسهـــا التي وجهت إلى يوغوسلافيا في زمن ستالين : عصابة فاشست، حلفاء الامبريالية، سفاكون ، معادون للشيوعية . الخ ..

لقد سبق لنا أن حاولنا ، في مناسبتين[1] ، تحليل المشكلة الصينية ، وليس لدينا شيء جوهري لتغيير تلك الابحاث . فسوف نكتفي ، دون الرجوع اذن الى أساس المشكلة ، ببعض الملاحظات حول حملة القادة السوفييت ضد الصين .

فبماذا توقفت الصين، اياً كانت أخطاء قادتها ومبالغاتهم ، عن ان تكون اشتراكية ؟ هل ردت الارض الى الملاكين العقاريين ؟ والمصانع الى الرأسماليين ؟ كلا . وأية مآخذ للقادة السوفييت الحاليين ، على المستوى السيـاسي يمكنهم أن

---

(١) روجيه غارودي « المشكلة الصينية » Segher ، ١٩٦٧ (واعيـد طبعه بحجم كتاب الجيب).وفي كتاب « من اجل نموذج فرنسي للاشتراكية» (غاليار ١٩٦٨ القسم الثاني، الفصل الاول.)

يأخذوها على القادة الصينيين ؟ أهو استخدام مفرط للعنف ؟ ولكن أعمال فريق ماو في العنف تبدو ضئيلة الى جانب مذابح عصر ستالين . ومع ذلك فما من أحد يشك أنه ، حتى في ظل ستالين ، قد بقيت اشتراكية ، فاسدة حقاً ، ولكنها اشتراكية بعد كل شيء ، على مستوى تحقيق شروطها المادية ، على الاقل . كانت الحجة التي تساق ضد الصينيين أقل إصلاحاً ، كما كانت شروط تنمية الصين أسوأ أيضاً منها بالنسبة لروسيا . كذلك فقد تفاقم هذا الوضع تفاقماً هائلا ، بالتوقف المفاجيء لكل مساعدة سوفييتية في عام ١٩٦٠ ، وباستدعاء الفنيين وبفسخ جميع العقود (لمحاولة ممارسة ضغط أيديولوجي بشل التقدم الصناعي الصيني) . أم أن المقصود هو عنف السياسة الخارجية الصينية ؟ إلا أنه عنف كلامي ، في أغلب الاحيان ، باستثناء الحالة التي دخلت فيها الصين، إلى الاراضي الهندية عام ١٩٦٤ ، وهي الحالة التي كانت بلا مراء خطيئة فادحة . ولكن هل يحق لغزاة بلاد اشتراكية ان يلقنوا دروساً في هذه الناحية؟ وما دامت الصورة الرؤياوية التي يعطيها القادة السوفييت الحاليين عن الصين أحلك أيضاً من الصورة التي كانوا يعطونها عن تشيكوسلوفيا في اغسطس (آب) عام ١٩٦٨ ، فان المرء ليتساءل لماذا اجتاحوا هذا البلد من هذين البلدين ولم يجتاحوا الآخر ، ان لم يكن لان العملية كانت على الجانب الشرقي ، أقل خطراً ؟ ولا شك في ان بريجنيف ، للاسباب نفسها ، قد قطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل ، ولكنه لم يقطعها مع الولايات المتحدة ، التي كان عدوانها على الاقل ، في نفس المستوى من الوضوح . فأين هي سياسة المبدأ في كل هذا .

إذا طبقنا على الواقع الصيني وعلى الواقع السوفييتي على حد سواء ، تحليلا ماركسيا، فالمشكلات لا يمكنها أن تطرح على هذا النحو . ذلك أن القول بان الصين قد توقفت عن بناء الاشتراكية حماقة ، كالقول – كما يفعل القادة الصينيون الحاليون – بان الاتحاد السوفييتي قد أصبح بلداً رأسمالياً ، سواء بسواء .

إن دراسة ناقدة ولكنها موضوعية للنموذج الصيني ، لا بد من أن تسمح لنا ألا ننسى ، فيما وراء ضروب الفساد الحالية ، مغزى وعظمة الثورة الصينية ، ليس أكثر من أن ضروب الفساد الستاليني والفساد الحالي في سياسة القادة السوفييت لا يكون في وسعها أن تجعلنا ننسى مغزى ثورة اكتوبر الروسية وعظمتها .

إلا أنه من الغريب حقاً أن تلتمس الدولية البروليتارية بسهولة لكي يجنب القادة السوفييت من توجيه أقل نقد لسياستهم في أن هذه الدولية نفسها ، بازاء الصين ترضى باقذع السباب .

يبدو من الضروري ، بالنسبة لماركسي ، لاصدار حكم أكثر موضوعية في المشكلة الصينية ، أن يحتفظ بعلامات الاهتداء وبالاحداثات الأساسية في التحليل الماركسي :

١ً ـ الثورة الصينية هي في جوهرها ، ثورة فلاحين . وكان لينين ، منذ عام ١٩٢٠ قد اعترف بامكانية انتقال [١] مباشر ، من نظام اقطاعي الى الاشتراكية ، دون المرور بمرحلة الرأسمالية وبنضجها . وهو ما كان يقتضي ، كما يضيف لينين ، تصوراً مختلفاً للدولة وللحزب . فكان هذا هو الاعتراف بشرعية النموذج النوعي . إلا أن ستالين والدولية الثالثة ، إذ رفضا تبني ستراتيجية الثورة الصينية بهذه الشروط الاصلية أيّدا القضية التقليدية التي تكون الطبقة العاملة ، وفقاً لها ، هي وحدها القادرة على أن تكون الطليعة من أجل الاشتراكية . فقادت هذه الستراتيجية ، بالهجوم هكذا على الامبريالية حيث كانت هي الأقوى : في مدن الساحل الكبرى ، أكثر قوى الطبقة العاملة الصينية جسارة وعزماً ، الى الملحمة في كانتون وفي شانغهاي . على حين كان

---

(١) انظر روجيه غارودي، المشكلة الصينية ، مجموعة الجيب «١٩٦٧» ص ٧٧ ـ ٨٤ .

افضل ما يلائم شروط الصين هي ستراتيجية « الريف يطوق المدن » التي اعدها ماوتسي تونغ في عام ١٩٢٧ ، وقد كشفت عن فعاليتهـــا واتاحت للحزب الشيوعي الصيني الظفر بالنصر. لذلك يمكن القاء الضوء على النزاع مع ليوشاوشي من هذه الزاوية : كان ليوشاوشي منذ تأسيس الحزب الشيوعي الصيني منظماً لجماهير المدن (عمالاً ومثقفين) . ويبدو انه كان قد تشبع بمشاعر الجهاز القديم للحزب في الوقت الذي كان فيه ماوتسي تونغ ، وهو اوثق ارتباطاً بالفلاحين ، قد بدأ الكفاح ضد اخطار النزعة الجديدة الى المناصب التي اتخذت شكل تنظيم بيروقراطي للحزب .

ان ما يخالف الحس السليم في هذا الامر قد قام على الرغبة في تعميم هـــذه الستراتيجية الصينية على بلدان أخرى تختلف شروطها اختلافاً جذرياً، والجريمة فيه هي في ان يقصد الى تطبيقها على المستوى العالمي ، بالعمل هكذا على ان تعارض بلدان العالم الثالث ، الطبقة العاملة في البلدان المتقدمة .

وعلى عكس ذلك، في الصين ، فان منطق هذه الثورة التي قامت على اكتاف الفلاحين قد اتاح ، إذ طبق ليس على ستراتيجية الاستيلاء على السلطة وانما على بناء الاشتراكية ، تحقيق التكدس الأولي بطرائق في تعبئة اليد العاملة تختلف اختلافاً تاماً عنها في البلدان الغربية . أولاً وقبل كل شيء لأن اتساع رقعـــة البلاد وحاجاتها كان يتطلب عكس النموذج الكلاسيكي : تصنيع قبـل كل شيء ، وتملك جماعي ، بعد ذلك ، كما يتطلب ، على العكس ، استخدام تبدل العلاقات الاجتماعية لجعل التصنيع ممكناً . وفيما عدا ذلك ، كان يجري تجنب خطرين ، على هذا النحو : خطر ارجاء استقلال البلاد الغذائي الى وقت آخر ، وخطر المزيد من مفاقمة المعارضة ، ولحقبة طويلة ، بين وحدات صناعيـــة متجانسة ، هائلة ، وخلفية البلاد الزراعية . وكانت اللامركزية شرطاً حيوياً لتحول الصين . كذلك جرى التملك الجماعي للزراعة بـ « نفقات » أقـل ، من وجهة النظر الانسانية ، مما جرى بالطريقة الستالينية بفضل تحليـــل للعلاقات

الطبقية وللطوائف الاجتماعية في الريف اكثر تميزاً .

اما التصنيع فانه،على الرغم من الاخطاء الكبيرة التي قادت الى ضروب من التبذير (كالافران العالية في الارياف ابان « القفزة الكبيرة الى الامام ») وفي حين ان نقطة الانطلاق كانت ادنى كثيراً من المستوى الذي انطلقت منه روسيا في عام ١٩١٧ ، قد نما على وتيرة اسرع غاية السرعة . كان معدل الزيادة يقع بين ٩ و ١٤ ٪ . وكانت الاغراض الاساسية في البداية هي انتاج الادوات والآلات الزراعية وخاصة كميات كبيرة من مضخات الري ثم من السماد .

كان لهذا النمط من النمو في بلاد زيادتها السكانية فائقة مسلمتان هما ، قبل كل شيء ، التكدس الأولي بعمل انساني طوعي ، ثم الحذر بالنسبة للحوافز المادية التي يخشى منها خلق حاجات فردية للرفاه ، تحطم توازن مختلف قطاعات الانتاج على حساب الحاجات الأساسية والحاجات الجماعية .

٢ – ان النتيجة الأولى في مثل هذا التوجيه هي وضع – **العوامل الذاتية** – والمبالغ في تقديرها غالباً – في المقام الأول . وتبدو الثورة الثقافية ، من خلال وجهة النظر هذه ، انها استهدفت تحقيق مهمتين اساسيتين :

لقد كانت قبل كل شيء ، محاولة ، يمكن الجدال في وسائلها ، من أجل محاربة ما آل اليه جهاز الحزب من التبلور البيروقراطي ، ولتلافي الوقوع في خطر وظائفية[١] جديدة ، حيث ستعمل « ارستقراطية المعرفة » الجديدة التي تدعي العلم الكلي ، وهي تكاد ان تكون متيبسة ، متكلسة على منح الجماهير ،

---

(١) في الاصل mandarinat وهو منصب في سلم المراتب الوظائفية كان يحصل بالامتحان الامبراطوري في الصين القديمة . فيصبح للفائز به حق يكاد ان يكون الميا، وقد لعب هؤلاء الموظفون دوراً كبيراً في الصين لسعة رقعتها . والكلمة في اصلها برتغالية . ثم دخلت اللغات الاوربية المختلفة صفة للموظف الصيني القديم .

« المترجم »

الاشتراكية « من الخارج » . ولم يكن الغاء آلاف من السنين في الحق الأهلي في الثقافة » في مدة سنوات » بالأمر البسيط . لذلك يجب ان نكون حذرين فيما نطلقه من بعيد من ادانة واحكام أبوية على هذه الهزة » المخصصة » للعمل على تحطيم عقلية القرون الوسطى » وعلى اخراج ٧٠٠ مليون نسمة من اسار عادات ألفي عام » وعلى تجنيد طاقات هائلة » ولتبديد ما في الأذهان من سحرالسلطات الوظائفية أو البورجوازية والمثل العليا الاجنبية . وابعاداً لهذا الخطر جازف ماو باللجوء الى الجماهير » من فوق ظهر الحزب نفسه . وهــذا « الانفجار » لا يخلو من شبه بالانفجار الذي احدثه خروشتشيف في المؤتمر العشرين . إذ كان يتمتع بدعم الاقلية في المكتب السياسي « فبسط خفايا » قضية ستالين للناس » في شروط تمكن المناقشة فيها » لخلق وضع متين لا يتزعزع كما كان يظن . إلا ان هذا اللجوء الى الجماهير كان في جوهره لجوءاً الى الشبيبة في بلاد » عمر نصف سكانها السبعمائة مليون نسمة » أي ثلاثمائة وخمسون مليوناً » أقـل من عشرين عاماً . ولم يكن الحزب يعتبر العامـــل الذاتي الوحيد في الثورة . واللجوء الى مبادرة الجماهير التاريخية كان من السنة اللينينية .

كانت المهمة الثانية » المترتبة على الثورة الثقافية » وهي مهمة أوسع مدى ايضاً » هي استكمال مستوى القوى الانتاجية المنخفض وعدم كفاية الشروط المادية بنمو في الوعي الاشتراكي. ولا شك في ان ثمة مبالغة ارادية هناومثالية وهي الاعتقاد في امكانية خلق « الانسان الجديد » قبل ان تكون قــد توفر تحقيق الشروط الموضوعية لهذا التحول . ولكننا هنا أيضاً لانزال أقل بعداً عن الماركسية منا في ظـــل التصور المكتبي الذي كان يلهم النموذج الستاليني : لنخلق الأسس المادية للاشتراكية ولسوف يولد الانسان الجديد منها بالضرورة! فاذا لم يكن من الممكن إيقاظ روح ثورية ما دام مجموع الشروط الموضوعيـــة ليست موجودة فان قليلاً من الثورات سوف تكون ممكنة . وهكذا يشبـه ما يسوقه السوفييت من حجج ويغذونه ضد الصينيين » على نحـــو يؤسف له »

اعتراضات كاوتسكي ضد لينين .

غير أن الواقع هو ان « الصينيين قد تبدلوا » وان الحزب الشيوعي الصيني قد نجح على نطاق واسع ، في بلاد عانت الاف السنين من الركود والانقياد ، في إيقــاظ الوعي لدى مئات الملايين من الرجال والنساء بحيث صار في مقدورهم تغيير العالم القائم ونظامه ومراتبه الوظائفية . حقيقة ان هناك الكتاب الاحمر ومعتقديته الصبيانية ، لكن هناك كذلك التربية التلفزيونية والتصور الممن في العصرية المطابق لمتطلبات الثورة العلمية والتقنية الجديدة ، والتربية التي ينظر اليها على انها قطاع مستقل ولكنه حاسم في الاقتصاد . وقــد كان شواين لاي يقول عن هذا التحول ، منذ يناير (كانون الثاني) عام ١٩٥٦ ، في تقريره عن المثقفين ، انه كان « ثورة تتجاوز اهميتها شوطاً بعيداً اهمية الثورة الصناعيـــة المرتبطة بالبخار والكهرباء » . وهكذا أعدت ذلك العام خطة لمدة اثنتي عشرة سنة من اجل مشاريع البحث ذات المدى الطويل .

منذ ذلك الحين اتمت الصين في الوقت نفسه ، خلال عشر من السنين ثورتها الصناعية وثورتها العلمية والتقنية الثانية ، الثورة التي تطابق تقدم الاوتوماتيكية في المصانع واستخدام الطاقة الذرية ، كما تشهد على ذلك ،بصورة مثيرة ، صناعة قنبلتها الهيدروجنية وصواريخها الموجهة . وكان الاختراق العلمي قد تحقق في مجــالات متعددة بدءاً من صناعة الا نسولين الاصطناعي والبنزين الاصطناعي حتى فصل البرافين من البترول بفعل الجراثيم[١] . وأياً كانت مبالغات التحقيق والمعتقدية التي تستغلها فان الثورة الثقافية لا يمكن ان تدان في مبدئها : فلم تقم فحسب على تصفية الأمية ونشر معرفة كونت من قبل بل وأضفيت عليهـــا القدسية ، وانما ساهمت في ترسيخ رؤية للعالم « اكبر مما هو في ذاته » في اذهان

---

(١) يظل هذا الاختراق ، في الصين ،شأنه في الاتحاد السوفييتي ، محدوداً في بعض القطاعات المزدحمة ، لان تكدس رؤوس الأموال ضعيف نسبياً في الحالتين ولا يسمح بالتعميم .

ملايين الرجال والنساء وبعثت فيهم ثقـــة لا حدود لها في قدرة الانسان على تغيير العالم . فحتى إذا كان قد سخر منها في الشروط الخاصة بالصين ، فان تجاوزاً دقيقاً معيناً سيسمح لنا بان نعتبر الثورة الثقافية كمرحلة صعبة ولكنهـا ضرورية لتحقيق الاشتراكية في الصين .

٣ – ولقد طرح الماركسيون الصينيون مشكلة اساسية ثالثة : مشكـــلة **تعدد معايير النمو** . ذلك ان الشيوعيين الصينيين وهم يركزون ، بصورة وحيدة الجانب احياناً ، على الوجوه **الكيفية** ، لا **الكمية** فحسب ، قد جعلوا في جدول اعمالهم مسألة البديل للمجتمعات (من النموذج الامريكي) المبنية على الزيادة من أجل الزيادة وعلى دين للذرائع . ومما لا مراء فيه ان تمجيد سياسة الزهد والتقشف مرتبط بوضع نوعي من التنمية ، وقد قاد في مبالغاته الى اعطاء صورة خاطئـة عن الاشتراكية الماركسية : تعميم البؤس[1] وهو أمر يخالف تمام المخالفـة فكرة ماركس . ولكن مبدأ البحث عن نمط جديد من الاستهلاك وابتداع حاجات جديدة ونموذج آخر من الحضاوة لا يكون مؤسساً فحسب على الرفاه الفردي ، قد أكد على هذا النحو ، وهذه هي مشكلة ليس في وسعنـا ان نتجنب الخوض فيها دون ان نحذف من الاشتراكية تفكيراً ضرورياً حول غاياتها .

ليس ثمة أي حوار جدي يمكن ان يجري مع العالم الثالث ، دون ان يكون هنـاك تفكير عميق ، دقيق ولكنه علمي ، حول هذه المشكلات الرئيسية التي طرحتها الثورة الصينية .

غير انه من المفجع ان نتحقق بان اياً من هذه المشكلات الرئيسية الثلاث لم يعالج مجرد معالجة ، في حملة القادة السوفييت ، الحاقدة ، ضيقة الافق ، على الصين : مشكلة التباين الضروري في النماذج ، ومشكلة دور العامل الذاتي في

---

(١) الترجمة الحرفية للاصل هي التمليك الجماعي collectivisation للبؤس وقد آثرت هنا استعمال عبارة تعميم البؤس .

« المترجم »

الثورة وحدوده ومشكلة تعدد معايير النمو .

ان معالجة هذه المشكلات ، بلا مواربة ، لا يجعل ، من ناحية أخرى ، الحوار مع العالم الثالث ممكناً فحسب ، فهي تكون باتخاذ المسافة الدقيقة ، الضرورية إزاء مسيرة التاريخ في بلدان أوربا منذ النهضة . بل انها إعادة النظر في جميع تصوراتنا التقليدية حول علاقات الانسان بالطبيعة وبالمجتمع وبآلهته وبمستقبله .

انطلاقاً من هذه النقطة فحسب يمكن ان يبدأ نقد مقبول للنموذج الصيني وللمسلك النظري والعملي لقادة الصين الحاليين .

فعندما يستبعد بريجنيف وفريقه هذه المشكلات الاساسية او يتجاهلونها فانهم يقودون الحركة في الطريق المسدود ويفاقمون ازمتها .

ومهما بدت الغرابة في ذلك فقد كان الشيوعيون التشيك[1] ، وهم يبذلون جهدهم ، ابتداء من يناير (كانون الثاني) عام ١٩٦١ ، لأعداد نموذج من الاشتراكية مطابق لمتطلبات الثورة العلمية والتقنية الجديدة في بلاد متقدمة تقدماً كبيراً ، يطرحون على الحركة الشيوعية ، في وضع وفي احتمالات مختلفة ، المشاكل التي طرحها الشيوعيون الصينيون نفسها : مشكلات تباين النماذج ومشكلات دور الحزب وبصورة اعم مشكلة العامل الذاتي في الثورة وأخيراً مشكلات التعدد في معايير النمو أي مشكلات خلق بديل اشتراكي ، نوعياً ، لنموذج حضارة « مجتمعات الاستهلاك » في الرأسمالية .

لذلك كان مؤتمر موسكو ، وهو يستبعد التعرض لبحث مشكلات الصين وتشيكوسلوفاكيا بارادة القادة السوفييت ، قد حكم عليه مسبقاً الا يتناول اية مشكلة حيوية في الحركة الدولية .

---

(١) روجيه غارودي : براغ أو الحرية مع وقف التنفيذ (فايارد ١٩٦٨) وكذلك من اجل نموذج فرنسي للاشتراكية القسم الثاني ، الفصل الثالث .

إن القادة السوفييت إذ رفضوا ان ينظروا في التناقضات العميقة الموجودة في العالم الاشتراكي، قد نسبوا جميع الصعوبات التي تواجه الحركة الى « مؤامرة امبريالية » وإلى « تخريب أيديولوجي » .

ثمة قوى مضادة للثورة كانت موجودة ولا تزال موجودة دون أدنى شك ، في تشيكوسلوفاكيا، وقد استخدمت الحركة لصالح التطبيق الديموقراطية لا من أجل تحسين الاشتراكية وإنما من أجل هدمها . وليس هناك أدنى شك في أن عناصر خارجية بل وعملاء للامبرياليين الأجانب قد أججوا النار واستغلوا الوضع . ولكننا نموه في إخفاء المشكلات الحقيقية إذا اقتصرنا على ذلك ، إذ يكون الانسان عندئذ ، قد حجب عن نفسه فهم كيف تمكن أعداء الاشتراكية من إيجاد تجاوب ، وبدلاً من أن يتساءل ، كيف خلق نوفوتني ومستشاروه السوفييت ، وضعاً كان فيه الحزب معزولاً عن الجماهير، نجد أن الستالينين يطلبون من دوبتشيك ومن رفاقه ، من الذين حاولوا ، في شروط صعبة ، أن ينهضوا بالوضع ، نقداً ذاتياً ، وعلى أكتافهم يلقون عبء التهديد بمحاكمات مقبلة .

عندما حوول ، في أغسطس (آب) عام ١٩٦٩ ، ابان الاحتفال بمرور عام على الاجتياح ، اسناد ما يجثم على صدر البلاد بأكملها من قلق إلى عشرات أو مئات من الشباب أو من العملاء المحرضين الاجانب ، كان الغرض من ذلك هو العمل على نسيان الامر الجوهري : وهو الاجماع الوطني ضد الاحتلال .

إن اقتصار القول على أن بعض السوقة قد أخلوا بالنظام هو كاجابة الصحفيين الذين رافقوا روكفلر في جولته بامريكا اللاتينية عندما نسبوا المظاهرات المتنامية على طريقه إلى جماعات صغيرة من الطلاب ، تنتقل من عاصمة إلى عاصمة ، إلى تجاهل احتجاج قارة بأكملها على الاستغلال وعلى طغيان الامبريالية اليانكية (الولات المتحدة) .

لقد جاء زمن في فرنسا كان أرباب العمل والحكومة والصحافة ينسبون كل

مظاهرة كبيرة « قائد الأوركسترا الخفي » ! وكانوا يقولون بأن موسكو هي التي توحي بهذا الاضطراب كله ! فقد كانوا ، هم أيضاً ، يبحثون ، عن « التخريب الايديولوجي » ، لكي لا يروا التناقضات الاجتماعية العميقة حيث تولد حركات العمال الأصلية الكبرى .

على حين لم يكن لينين ، في عام ١٩١٩ ، في حقبة اعظم المصاعب ، يتردد في ان يعلن في وجه العالم الرأسمالي ، التحدي بحرية تبادل نشرات الدعاية ، أفهل وصل الأمر إلى هذا الحد من التراجع الى موقف الدفاع ، في بلاد يمتلك فيها ، منذ خمسين سنة ، احتكار وسائل التعبير جميعها ، بحيث ما زال يخشى، بعد أن كونت أجيال ثلاثة تكويناً كاملاً ، من العالم الرأسمالي في « التخريب الايديولوجي »؟

حقاً ان السوء لعميق ولكن اسباب الأمل موجودة .

الاسباب الموضوعية قبل كل شيء . فلا يمكن ان يوقف نمو الاصلاح الاقتصادي أو حتى تخفف سرعته زمناً طويلاً دون صعوبات كبيرة في التموين بل وفي الدفاع عن البلاد . وسواء أشئنا أم أبينا يجب المضي إذن في هذا الاتجاه ، وهذا الاصلاح يحمل في طياته ، وقد رأينا ذلك من قبل ، تطبيقاً ديموقراطياً في مجموع النشاطات الاجتماعية ،وخاصة في مستويات السياسة والثقافة إذ بدون ذلك لا يمكن لهذا الاصلاح ان يطبق .

كان العالم الخارجي يضغط ايضاً : فالتركيب البيروقراطي - العسكري،الذي اتخذ في اتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية اهمية شبيهة بالتركيب العسكري - الصناعي في الولايات المتحدة[1] (الذي ظهر تأثيره ،

(١) ليس المقصود سوى مقارنة إذ ان التركيب العسكري - الصناعي ، في الولايات المتحدة هو ظاهرة اقتصادية وسياسية في آن واحد ، على حين ان التركيب البيروقراطي - العسكري في اتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية هو ظاهر سياسة خاصة .

بصورة خاصة ، في الدور السياسي الذي لعبـــه المارشال جريشكو في المسألة التشيكية) ، هذا التركيب لا يستطيع ان يفرض الى ما لا نهايـــة ، على البلدان الاشتراكية المجاورة ، نموذجاً من الاشتراكية وبنى لا تستطيـع الصمود إلا باكراه البوليس والجيش . وليس ثمة أقل شبهة في ان بعضاً على الأقـــل من القادة السوفييت انفسهم يعـون خطر انفجارات ممكنة ، حتى في بلدان أخرى غير تشيكوسلوفاكيا ، وانهم يفكرون في حلول بديـــلة وفي طرائق اخرى غير طرائق القوة .

ان نمو الثورة العلمية والتقنية الجديدة ، يحمل كذلك في طياتـــه ، إذا لم يشأ الاتحاد السوفييتي ان تلحق به صدمات جديدة بعـــد صدمة الآلات الحاسبة وصدمـــة الانتصار في الهبوط على القمر ، كما بيناه في القسم الأول من هذا البحث ، مطلباً متزايداً من الديموقراطية في جميع المستويات بدءاً من الانتاج حتى البحث العلمي .

يستطيـع ضغـــط الأحزاب الشيوعية الشقيقة ، كالضغط الذي مارسه مندوبو إيطاليا واسبانيا ، في مؤتمر موسكو ، ان يساعد في هـــذا النهوض بصورة قوية .

وفي الاتحاد السوفييتي نفسه ، على الرغم من رقابة الاستعلامات الدقيقة ، فان للاحتجاجات ، ولا سيما احتجاجات علماء الدرجة الأولى – مخترعي القنبلة الهيدروجنية أو الصواريخ – قوة خاصة ، تستطيـع العمل على ارجاع التركيب البيروقراطي – العسكري عن مركزه .

حقيقة أن بنية النظام نفسه لا تتيح اي تقويم ، اي تغيير في الاتجاه السياسي بطريق عادي ، ديموقراطي وانما بطريق الانفجار فحسب ، أو « ثورة القصر » كما حصل أيام المؤتمر العشرين أو تنحية خروشتشيف .

ليس من المستحيل اذن أن ينحى ، ذات يوم ، وبالاسلوب نفسه ، الفريق

القائد الحالي وان يبدأ تجديد يعيــــد الى ثورة اكتوبر وجهها الحقيقي وقوة اشعاعها .

لقد اصبح التناقض محسوساً اكثر فأكثر ، بــين بنيات الاقتصاد السوفييتي الجديدة ومنطق الاصلاح الاقتصادي الداخلي الذي يتطلب ديموقراطية اشتراكية حقيقية ، من جهة ، والبنيات السياسية والايديولوجية العليا التي تضيق الخناق على النمو من جهة اخرى . فماذا يمكن ان يكون المخرج ؟ اما بقــاء التركيب البيروقراطي ـ العسكري ، الذي ينتهي ببونابرتية جديدة رجعية وبدكتاتورية الجيش ، او تجديد ديموقراطي عميق يتيح للاشتراكية بان يرد لها وجههـــا الحقيقي : وجه تحرير العمل والانسان من أليناتها جميعها .

الفصل الرابع

إمكان نماذج اخرى من الاشتراكية

ان المسألة العظمى ، فيما يتعلق باعداد نموذج من الاشتراكية في عصرنا ، هي المسألة التي تطرحها الثورة العلمية والتقنية الجديدة : كيف التغلب على التناقض الممكن بين التنظيم العلمي للانتاج والاستقلال الذاتي للعامل ؟

هذا التناقض ، كما رأينا بمناسبة بحثنا عن الولايات المتحدة ، لا يمكن التغلب عليه في النظام الرأسمالي : لأن حله يتطلب تبدلاً جذرياً في علاقات الانتاج . فطالما يبقى الملاكون الخاصون لوسائل الانتاج مشرفين ، مع الاحتكارات الكبرى ، على نظام الحكم وموجهين له ، فلا بد من ان يكون ثمة تداخل متبادل التأثير بين متطلبات الربح ومتطلبات النمو من أجل النمو ، وهكذا تمضي ، متزايدة ، ألينة العمال والمجتمع باكمله .

والشرط الأول للبدء بالعمل على تراجع هذه الألينة هو انهاء هذه الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ، وهذه هي نقطة الانطلاق في بناء الاشتراكية .

انه شرط ضروري ولكنه غير كافٍ . وقد بين ذلك تحليل النموذج السوفييتي .

ان ما يميز النموذج السوفييتي عن الاشتراكية هو انه طابق الملكية الجماعية لوسائل الانتاج مع ملكية الدولة .

على انه لا يترتب البتة على الدور الثوري للدولة البروليتارية ان تتحول الى جهاز لتأمين الادارة .

ذلك ان الثورة الاشتراكية تقتضي بالضرورة الاستيلاء على السلطـــة من جانب الطبقة العاملة وحلفائها ، تماماً بقصد تغيير علاقات الانتاج تغييراً جذرياً وصيغتها القانونية ، حق الملكية .

هكذا تقوم الوظيفة الثورية للدولة الطبقيـــة الجديدة ، فيما يتعلق بمشكلة الملكية ، ليس فحسب على الغاء الملكية الخاصة لوسائل الانتاج وتأسيس ملكية اجتماعية لوسائل الانتاج ، لا تتجزأ ولا يمكن التصرف بهـــا ، بل وعلى خلق « قواعد التذبذب » التي ستحول دون استرجاع الملكية الخاصة ، سواءعلى شكل فرديأو على شكل ملكية جماعات يمكنها ان تستأجر الاجراءوتستغلهم أو تتحول الى مساهمات خاصة .

فاذا كانت الدولة تذهب ، في وظيفتها الاقتصادية ، الى أبعد من هذاالتحول في علاقــات الانتاج وفي خلق « قاعدة التذبذب » ، فان دورها الثوري يتحول الى دور اداة تأمين الادارة .

يمكن ان تساق للقيام بهذا الدور ، في المراحل الأولى من الثورة ، لأسباب تاريخيـــة ولنقص في المنتجات وكذلك في الكوادر ، محاولات مضادة للثورة تتطلب اقتصاد حرب ومركزية بالغة في الموارد وفي السلطة .

لكن هذا الدور التسييري" الشرعي والضروري في « شيوعية الحرب » ، اذا دام إلى مــا بعد هذه الحقبة ، فان هذا النمط من ملكية الدولة الذي تمكن من ان يكون ، اثناء حقبة هجوم الثورة ، الشكل الأول للملكية الاجتماعيــة لوسائل الانتاج سيمضي في التميز عنه اكثر فأكثر .

ليست الدولة هي المجتمع ، فهي اداة لسيطرة طبقة ووسيلتها للقمع . وحتى عندما تكون اداة لسيطرة الطبقة العاملة ووسيلتها للقمع ، تظل متميزة عن المجتمع في جملته ، بل وعن الطبقة العاملة في جملتها . وقد ذكّرنا بحكم لينين منذ عام ١٩١٩ وعام ١٩٢٠ في هذه الظاهرة ، إذ قال : « ان دولتنا هي دولة عمالية تظهر شكلاً بيروقراطياً مشوهاً ... والسوفييت ، الذين هم بحسب برنامجهم ، اعضاء في حكومة بواسطة العمال ، يكونون في الواقع اعضاء في حكومة من اجل العمال ، تمارسها الفئة المتقدمة من البروليتاريا وليس الكتل الكادحة ... فيجب علينا ان نستخدم التنظيمات العمالية للدفاع عن العمال ضد دولتهم[1] . »

ليست الدولة ، في الحقيقة ، تجريداً ، فهي تتجسد في مجموعة من الرجال . وقد كتب ماركس يقول : « تملك البيروقراطية جوهر الدولة ... ان الدولة تصبح ملكيتها[2] . »

لذلك يصبح احتكار الادارة ، في نموذج الاشتراكية الذي تتطابق فيه الملكية الاجتماعية بصورة دائمة مع ملكية الدولة ، تخصصاً لطائفة اجتماعية خاصة ومهنة لها .

وتكون امتيازات هذه الطائفة الاساسية هي :

١ – احتكار ادارة ملكية الدولة .

٢ – احتكار التقرير السياسي ، الذي ينجم عن الاحتكار الأول بتحديد الاهداف والبرامج .

٣ – احتكار الاستفادة من القيم الناشئة مجدداً ، من فائض القيمة .

غير ان هذه البيروقراطية لا تشكل طبقة اجتماعية لسببين اساسيين : ليست

---

(١) انظر ما تقدم في الفصل الثالث ص ٥٧

(٢) كارل ماركس « نقد فلسفة الحق عند هيجل »

لها ملكية وسائل الانتاج وانما لها ادارتها فحسب ، وهذه الادارة نفسها ليست وراثية ، قابلة للانتقال كالملكية .

يبقى ان هذا التمثيل للملكيـــة الاجتماعية بملكية الدولة وخاصة في دولة مركزية وبيروقراطية ، لا يسمح بان تحلّ بصورة مرضية :

— لا الملاءمة مع الثورة العلمية والتقنية الجديدة التي تطالب ، كما رأينـــا ، باوسع مدى من المشاركة وبالمبادرات الخلاقة وبمسؤولية الجميع .

— ولا إزالة الألينة ، هدف الاشتراكية الاكبر ، إذ ان العامل في نظـــام كهذا ، يتحول مرة أخرى ، إلى أجير ، ليس لصاحب العمل الخاص وانمــــا للدولة .

ان اعداد نموذج مختلف ، يتطلب قبل كل شيء ، وعياً واضحاً نتيجة لأن ملكيـــة الدولة ما هي إلا شكل من اشكال أخرى من الملكية الاجتماعية . ومن الضروري لذلك ان نذكـّر بمكونات مفهوم الملكيـــة ومفهوم الدولة ، المتعددة .

كان ماركس يميز الملكية من حيث انها تمليك من الطبيعة بعمل الانسان الذي يحولها ، والملكية المؤلينة في كل مجتمع طبقي ، حيث يكون تحديـــد الغايات وطرق العمـــل والتصرف بثمرة العمل امتيازاً لمالك وسائل الانتاج[1] وحكراً عليه .

هذا التحليل من ماركس يسمح باعطاء محتوى محـــدد للتمييزات القانونية الكلاسيكية المتعلقة بحق ملكية وسائل الانتـــاج : حق الاستعمال ، وحق الانتفاع ، وحق الاستثمار .

ان حق الاستعمال هو ، قبل كل شيء ، القدرة على تحديد غايات الانتـــاج : من أجل الربح أو من أجل الحاجات الفردية والاجتماعية أو لأية غاية أخرى .

---

(١) لقد وضع ماركس الخطوط الاولى في هذا التحليل في مخطوطاته التي ترجع لعام ١٨٤٤ ثم تناوله على شكل ادق في «رأس المال».

وهو بعد ذلك السلطة في تحديد المناهج والتنظيم ووتائر العمل وتأمين الادارة التقنية للمشروع .

وحق الاستثار هو التصرف بثمرة العمل ، اي امتلاك فائض القيمة وتحديد وجهة استعمالها وتوزيعها : استهلاك مباشر ، توظيفات .. الخ .

وحق الانتفاع هو حق الانسان في « ان يتصرف كسيد » بالشيء المملوك ، في ان يستعمله وفي ان ينتفع منه ، أي يكون له ، إذا كان المقصود وسيلة انتاج ، الحق في تحطيمها أو في بيعها لتحويلها باكملها إلى مال للاستهلاك .

ان صاحب هذه الملكية يمكن ان يكون فرداً منعزلاً وجماعة ويمكن ان يكون الدولة (على شكل رأسمالية الدولة او اشتراكية الدولة) أو مجموع العمال في مجتمع من المجتمعات . ويمكن ان توجد اشكال مختلطة كذلك ، كال « اشراف العمالي » مثلاً ، الذي اسسه لينين وهو وان كان يترك لأرباب العمل ملكية بعض وسائل الانتاج ، إلا انه كان يحرم ، قبل كل شيء ، من حق الإنتفاع اي من تحطيم وسائل الانتاج ، على شكل تبذير أو تخريب ويشرف على حق الاستعمال وحق الاستثمار : على حق الاستعمال باحصاء كميات البضائع المنتجة وبتوجيه الانتاج نحو اكثر الحاجات استعجالاً ، وكذلك بالاشراف على الادارة التقنية لكي تؤمن الامدادات الضرورية وتحترم شروط العمل ، ويشرف بالتالي على حق الاستثار بتدخلاته في الاسعار أو بالتسعيرات التي تحد من الارباح .

اما ما يتعلق بالدولة ، إذا كانت وظيفتها الثورية « تستنفد » في فعل الغاء الملكية الخاصة وتأسيس قواعد اللعب للحيلولة دون كل استرجاع للملكية الخاصة ، فردية كانت أو جماعية ، فان هذا لا يعني ، من اجل ذلك ، أن الانتاج وان الحياة الاقتصادية ، في جملتها ، يتركان للتلقائية . وإذا كانت الدولة الثورية تقلع عن ان تتحول الى اداة للتسيير الشامل ، فانها تستطيع ، باعادة حق الملكية وحق التصرف بفائض القيمة ، في جوهرهما ، إلى العمال

انفسهم ، ان تترك لعوامل اخرى من الاندماج الاجتماعي ، لا تكون ادارية ولا استبدادية ، العناية بتوجيه الانتاج ، بدلالة الحاجات ، وخلق اشكال الادارة التي تؤمن الحد الاقصى من الطاقة الانتاجية بالحد الاقصى من مشاركة العمال في هذه الادارة .

فما هي مميزات هذا « النموذج » انطلاقاً من معايير الملكية الاربعة، المحددة فيما سبق ؟

ان توجيه الانتاج ، يجري ، خلافاً للرأسمالية ، ليس بدلالة الارباح وانما بدلالة حاجات المجتمع ، وهذا ما يحدد جميع اشكال الاشتراكية . ولكن هذه الحاجات ، خلافاً للنموذج الذي تديره الدولة والمركزي (السوفييتي) لا تحدد « من الأعلى » بتوجيهات مركزية من الحزب ومن الدولة وانما بذبذبة السوق وبالطلبات التي تبرز فيه للعيان ، فاذا علمنا ان من يتجابه في هذه السوق ليس هم اصحاب الملكية الخاصة ، ولكن المشروعات الاشتراكية هي التي تتجابه فلن يكون بالامكان اعتبار اقتصاد السوق هذه كالاقتصاد الرأسمالي . وبالمقابل ، صحيح ان الحاجات الفردية التي تمارس ضغطها عليه ، تكون متأثرة ، إن لم تكن محددة ، بمستوى القوى الانتاجية وألوان الحرمان السابقة والنماذج الخارجية .. الخ . لكنه لا يمكن الإفلات من هذا ، دون الوقوع في النزعة الذاتية والمثالية ، ودون الاعتقاد بما في التحديدات « من الأعلى » من فضيلة سحرية ، صادرة عن قادة يتمتعون بمعرفة كلية ، احلوا انفسهم محل العمال وجعلوا من انفسهم ، المترجمين لحاجاتهم ، المعصومين من الخطأ، أو دون الاعتقاد بما في « اخلاق » منفصلة عن تكييفها المادي من فضائل سحرية . وقد سبق لماركس ان قال عن الحق ، لكن هذا القول يصح في كل قاعدة اجتماعية : « أن الحق لا يمكن ان يكون ابداً ارفع من الحالة الاقتصادية للمجتمع ومن درجة الحضارة التي تطابقها[1] » .

---

(١) كارل ماركس نقد « برنامج غوتا» . طبعة اجتماعية ص ٣٢

فيما يتعلق بالملكية يعلن الدستور اليوغسلافي لعام ١٩٦٣ (القسم الأول ، الباب الثاني) ان القاعدة التي لا يمكن المساس بها في النظام ، هي الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج ، التي تستهدف الغاء « ألينة الانسان بازاء وسائل الانتاج وشروط العمل الأخرى » .

إن خاصة التسيير الذاتي ، كما يحددها الباب الثالث ، هي في أنه « لا يستطيع أي شخص أن يكون له حق من الملكية على الوسائل الاجتماعية للانتاج ، وما من أحد يستطيع ، – لا الجماعة الاجتماعية – السياسية ولا تنظيم العمل ولا العامل ، بصفته الفردية ، ان يمتلك بمقتضى الصفة القانونية للملكية ، أيا كانت هذه الصفة ، انتاج العمل الاجتماعي ... ان عمل الانسان هو الأساس الوحيد لامتلاك انتاج العمل الاجتماعي وكذلك هو الأساس في تسيير الوسائل الاجتماعية » .

هكذا فان الدستور لا يمنح أي وصي ، كائنا من كان ، احتكار الملكية الاجتماعية ، لكي يبعد كل ألينة عن شروط العمل وانتاجه . وكما أن المصانع ليست ملكية للدولة ، مثلا ، فانها ليست كذلك ملكية للهيئات الجماعية العمالية ، فهي تديرها باسم المجتمع ككل ولصالحه .

فيما يتعلق بالادارة التقنية ، فان التكنوقراطيين في عصرنا والمهندسين والفنيين والخبراء يلعبون فيها دوراً هاماً بالضرورة ، لكنه نتيجة حتمية للتنظيم العلمي المتزايد للانتاج . والمشكلة الوحيدة هي ان نعرف من يشرف على هؤلاء التكنوقراطيين وهؤلاء الفنيين ، وبدلالة أي المعايير وأي الغايات . ولقد قدمت الانماط المختلفة للمجتمعات القائمة على هذه المشكلات ، حتى الآن ، أجوبة يمكنها أن ترد إلى ثلاثة :

– ففي البلدان الرأسمالية ، يمارس الاشراف والتوجيه في النهاية ، مالكو وسائل الانتاج ، أي الاحتكارات الكبرى .

– في البلدان الاشتراكية ذات النمط الخاضع للدولة والمركزي يمارس ذلك الفريق القائد من الحزب والدولة .

– في البلدان الاشتراكية التي تبحث عن نموذج مؤسس على الـ « تسيير الذاتي » بواسطة الجماعات العمالية .

ولقد اعترض على هذا النظام الاخيربأن مجلس العمال المركزي في المشروعات الكبرى، في يوغسلافيا، يضم عدداً هائلا من المهندسين والخبراء . وهذه واقعة لا يمكن انكارها ، لكنه من المناسب أن نشير ، قبل كل شيء ، إلى أنهم قد انتخبوا لهذا المجلس من قبل العمال أنفسهم ، ومن ثم فانهم ملزمون بتقديم البيانات لمجموع العمال وباقناعهم للحصول منهم على موافقتهم في كل قرار هام (وبان جماعة العمل تستطيع أن تطلب استعلاماً مختلفاً ، وبالتالي مناقضاً ، من خبراء خارجيين عن المشروع)، وأخيراً يشكل هذا الاعلام وهذه المناقشات وسيلة لتربية دائمة ترفع المستوى التقني والمستوى الثقافي للمجموع وتتيح بالتالي مشاركة متزايدة من قبل الجميع ووصول الجميع الى الوظائف القيادية .

كذلك يكون ضرباً من الطوباوية هنا ان نزعم تجاوز مستوى المؤهلات الحالي اصطناعياً ، وأن نفرض معايير « عمالية » صرفة ، بحجة محاربة نظام الحكم التقنوي ، تلحق الضرر بنمو الانتاج وبنمو الناس وبالتالي بالعمال في جملتهم .

إن ما يتبقى هو أن كل انتخاب يكون مسبوقاً بمناقشة حول الموازين التي يجب أن تتصدر اختيار المرشحين بدلالة توجيه المشروع وان اجتماع مجموع العمال هو الذي يقرر قائمة المرشحين.

وفيما يتعلق بحق الاستثمار ، واعني ، بصورة رئيسية ، **فائض القيمة** ، فانه في كل نظام اشتراكي يبطل ان يكون محتكراً من جانب الملاكين وسائل الانتاج الخاصين لكنه يمكن ان يكون باكمله تحت تصرف الدولة المركزية التي تكون هي وحدها الحكم في النصيب المدخر للتوظيفات وفي توجيه هذه التوظيفات وفي النصيب المدخر للاستهلاك . أو أن الدولة تقتطع فقط جزءاً كبيراً تقريباً من فائض القيمة لتحويل النفقات المشتركة (دفاع ، أعمال كبرى

الخ) وتدع للمشروعات المختلفة ووحدات العمل استقلالها الذاتي من أجل توزيع هذا الفائض القيمة . ولقد كان الاتجاه ، في حالة يوغسلافيا ، منذ حوالي عشرين عاماً ، ان يترك للمشروع نصيب متزايد من فائض القيمة : وفي الوقت الحاضر ، وحتى عام ١٩٧٠ فان نصيب الدولة هو ٣٠ ٪ ونصيب المشروع ٦٢٪ والمشروع هو الذي يتولى تقرير ما يجب أن يخصص للتوظيفات وما يخصص للاستهلاك .

سوف نبحث فيما بعد كيفية السير المحسوس لهذا النظام الذي رسمنا الخطوط الاولى لنموذجه بصورة مجردة .

قبل أن نعالج هذا البحث ثمة ملاحظة أخيرة لا بد منها لبيان أهميته التاريخية ، حتى ولو كانت التجربة لم تطبق حتى الآن إلا في بلد صغير هو : يوغسلافيا . حتى في البلدان الأشتراكية التي ثبت فيها النموذج الخاضع للدولة والمركزية فان مقتضيات النمو قادت الى اصلاحات اقتصادية ، تسير كلها (بما في ذلك الاتحاد السوفييتي) في الاتجاه نحو « النموذج » الذي كان يبحث عنه في يوغسلافيا منذ عام ١٩٥٠ وخاصة في اتجاه الدور المتنامي الممنوح للسوق والاعتراف باستقلال ذاتي معين للمشروعات . إن البحث اليوغسلافي عن نموذج جديد ليس إذن حادثاً من التاريخ ، انه يعبر عن وجه أساسي للمنطق الداخلي في نمو مجتمع اشتراكي .

* * *

قد يبدو مخالفاً للمألوف ان تكون بعض ملامح النموذج الاشتراكي القادر على تلبية مقتضيات الثورة العلمية والتقنية الجديدة قد تجلت خطوطها الاولى في بلد صغير ، وخاصة في بلد كان ينطلق من مستوى ضعيف جداً من التنمية .
فما تفسير هذه المفارقة ؟

كانت يوغسلافيا ، في عام ١٩٤٥ ، بعد كفاح الانصار الذي دام اربع سنوات ، بلداً من بلدان اوربا النادرة التي تحررت تماماً تقريباً من الاحتلال

الهتلري باسلحتها الخاصة قبل ان تطأ أراضيها أقدام أي جيش من جيـــوش الحلفاء . وكان النظام الاشتراكي الذي أقامه الشيوعيون اليوغسلاف بعد الحرب يتجه إلى محاكاة النموذج المركزي السوفييتي . ذلك أن ضرورات الحرب ، ثم ضرورات اعادة البناء ، وبالتالي ضرورات مراحل الكفاح الاولى مـــن أجل النمو – أي الاسباب المماثلة للاسباب في روسيا عام ١٩١٧ – كانت تستوجب ، من جانب آخر ، هذه النزعة المركزية الدقيقة .

غير أن الثورة كانت منذ عام ١٩٤٨ مهددة بالتشويه البيروقراطي . وكانت يوغسلافيا بدورها ، تقوم بتجربة قاسية : لا يمكن أن يؤول الامر بالاشتراكية لتصبح مصلحة للايرادات لتحقيق التكدس الاولى دون أن تفقد معناها الانساني . حقيقة أن تطبيق النظام الاشتراكي الضروري في الانتاج يسمح بوضع نهـــاية للاستغلال الرأسمالي . لكن تضخم جهاز الدولة وبنيته المركزية والبيروقراطية والاستبدادية ييسر دوام ألينة الطبقة العمالية ، حتى بعد أن يلغي الاستغـلال الرأسمالي ، الامر الذي يناقض مبدأ الاشتراكية نفسه ، المبدأ الذي ليس شكلا من أشكال تنظيم علاقات الانتاج فحسب ، ولكنه ، انطلاقاً من هذه العلاقات الجديدة ، التي تكون وسيلة لذلك ، تحرير للعمال كذلك من أشكال الالينـة جميعها وتفتح تام للانسان ولكل انسان ، وهو غاية الاشتراكية الاخيرة .

كان هذا التناقض مقنعاً ، في بداية العمل ، بالمهمات الاولى الملحـــة لاصلاح الاقتصاد والتكديس الاولى قبل كل شيء ، ثم بخطـوة النموذج الذي أعـــده الاتحاد السوفييتي الذي كان ، بعد أن فتح في عام ١٩١٧ ، أول ثغرة في النظام الرأسمالي وبعد أن كان أول من قدم بديلا فعلياً للنظـــام الرأسمالي ، يعتبر أنـــه الشكل الوحيد الممكن للاشتراكية .

بيد أن توقيـــع الحـــرم على يوغسلافيـــا من قبـــل ستـــالين

والـ « كومنفورم »[1] في عام ١٩٤٨ والعقوبات التي اتخذت ضدها مباشرة لفرض ايديولوجية رسمية عليها بشل اقتصادها ، كانت كارثة عليها ، بقيت بسببها ، مدة عام كامل مهددة بالمجاعة وحشرت حشراً تحت طائلة الموت ، لطلب المعونة من البلدان الرأسمالية . إلا أنه كان لهذه الازمة المرعية ، في نفس الوقت وجهها الايجابي : فبعد هجوم كهذا من جانب المعسكر الاشتراكي بحسب التوجيه المقرر من ستالين ازيلت العقبة التي كان يشكلها « التابو »[2] الايديولوجي . ولقد قاد البحث في أسباب هذا التدخل، الشيوعيين اليوغسلاف – كما قاد التدخل في تشيكوسلوفاكيا ، بعد عشرين عاماً ، شيوعيين آخرين – إلى التساؤل فيما إذا لم يكن انتهاك واضح الى هذا الحد ، للمبادىء المنادى بها رسمياً من الدولية البيروليتارية وللاستقلال الذاتي لكل حزب ، فسادا بيروقراطياً ، وممتقدياً ، واستبدادياً من جانب النظام الاشتراكي على نحو ما نما في الاتحاد السوفييتي بعد موت لينين .

لقد أزالت شراسة الطعنة نفسها العقبة التي كانت تحول دون تحليل حاسم للنموذج السوفييتي . ومن خلال مبالغات المهاترات الجدلية (وهو امر كان يمكن فهمه بسهولة في الوقت الذي كانت فيه قرارات الكومنفورم ، كقرارات عام ١٩٤٩ مثلا ، تعلن أن : « الحزب الشيوعي اليوغسلافي هو بين أيدي سفاكين ولصوص » وتدعو الشعوب اليوغسلافية الى التمرد على إدارة الحزب والدولة)، بدأ في يوغسلافيا تجديد للدراسات الماركسية، وكان الاحسن والاسوأ يختلطان

---

(١) كان « الكومنفورم» هو لجنة استعلام الاحزاب الشيوعية التي اعادت ، في الحقيقة تكوين « الكومنترن» ، على شكل اقل صلابة في الظاهر ، اي الدولية الشيوعية ، التي حلت ، في الحرب العالمية الثانية ، لتترك لمختلف الاحزاب الشيوعية مزيداً من الاستقلال الذاتي لاعداد سياساتها الوطنية .

(٢) tabou مؤسسة دينية في بولينيزيا تسم شخصاً او شيئاً بالصفةالمقدسة وتحرم الاقتراب منه والمساس به ثم اصبحت الكلمة صفة لكل مقدس ، محرم .

« المترجم »

في هذا التجديد لكن الناس عكفوا من جديد على قراءة ماركس وانجلز ولينين وعلى التفتيش لديهم عن موازين نظريـــة تسمح بالحكم على الممارسة السوفييتية واعادة التفكير بالممارسة اليوغسلافية .

كان هذا النزال للاتهام ميسراً في يوغسلافيا بسبب من ان الجهاز البيروقراطي لم يكن قد مضى على وجوده عندئذ إلا سنوات معدودات وان قبضته على البلاد كانت اضعف من قبضة الجهاز الستاليني الذي بات عمره ربع قرن من الزمان في الاتحاد السوفييتي . وكانت حيوية « روح الانصار » في يوغسلافيـــا ، التي جبلت من النظام والمبادرة معاً ، قد خلقت فضلاً عن ذلك ، في هذه البلاد التي كانت فيها حركة الانصار اهم حركة في أوربا ، وضعاً كان فيه المطلب الشعبي في المشاركة باتخاذ القرارات ، قوياً على نحو خاص ، في الاساس .

وحدث في هذا الطرح الجديد والعميق للمناقشة ، أن ظهرت للعيان اتجاهات تنزع الى تحقيق المساواة واتجاهات تعمل على اشاعة الفوضى . وهــــو أمر لا يمكن انـــكاره . بل وجد منظرون يمجدون بلا حدود ، بروح الحرية المطلقـة والبرودونية[1] ، فضائل التلقائية المحضة .

لكن النتيجة العامـــة التي استخلصتها ادارة الحزب الشيوعي اليوغسلافي وتمسكت بها كتوجيه عام ، كانت هي العودة الى تعاليم لينين، فيما وراء الصورة التي قننها ستالين اللينينية .

هكذا أعيد الى الأذهان كيف ان لينين قد ميز دائماً الاجراءات العابرة التي يفرضها وضـــع في حالة حرب او الشدة أو الحصار ، عما كان يصدر عن المبادىء .

---

(١) نسبة الى Proudhon وهو فيلسوف فرنسي اشتراكي في القرن التاسع عشر كان يدعو الى الثورة الاجتماعية لتأمين المساواة الكاملة للافراد وحريتهم المطلقه، واعتبرت اشتراكيته التي تؤدي الى الفوضى مناقضة للماركسية .

« المترجم »

عندئذ درست بصورة مذهبية النصوص الاساسية المتعلقـــة بالـ « اشراف العمالي» ، وأرهف السمع من جديد للينين وهو يقول امام مؤتمر السوفييت الثالث في يناير (كانون الثاني) ، في معرض تشييد الاقتصاد الاشتراكي الجديـــد : « كنـــا نعرف ، بادخالنا الاشراف العمالي ، انه لا يمكن ان ينتشر في روسيا كلها الا بعد وقت ، ولكننا كنا نريد ان نبين أننا لم نكن نعترف إلا بطريق واحد ، هو طريق التحولات الآتية من الادنى حيث يعدّ العمال ، أنفسهم ، في القاعدة ، مبادىء النظام الاقتصادي الجديدة ... اننا نعرف جيداً بان مهمتنا صعبة ، لكننا نؤكد بان من يباشر الاشتراكية بالرجوع فيهـا الى التجربة وإلى غريزة الجماهير الكادحة هو وحده الاشتراكي . انها سوف تُقترف اخطـــاء شتى ... وما زال العمال والفلاحون لا يثقون ثقة كافية بقوتهم الخاصة ، فقـد عودتهم سنـة مزمنة ، انتظار الأوامر وتلقيها من الأعلى ... ان ذكاء عشرات الملايين من المبدعين يقدم ما هو اسمى غاية السمو من أوسع التقديرات واكثرها عبقرية . »[1]

وكذلك قوله « يجب علينا ان نوفر للكتل الشعبية حريـــة كاملة في الخلق . »[2]

« ليست الاشتراكية نتيجـة المراسيم الصادرة من الأعلى . فالاوتوماتيكية الادارية والبيروقراطية غريبة عن روحها ، ذلك ان الاشتراكية الخلاقـة هي من صنع الجماهير الشعبية نفسها . »[3]

« ان الاشراف العمالي يمارس من جانب العمال جميعهم ومستخدمي المشروع جميعهم ، أما مباشرة إذا كان المشروع صغيراً الى حـد ما حتى يكون ذلك ممكناً ، واما بواسطة ممثلـــين يجب ان يكونوا منتخبين مباشرة في الجمعيات

---

(١) لينين ـ مؤلفات . مجلد ٢٦ ص ٤٨٩ – ٤٩٦

(٢) المصدر السابق ص ٢٦٩

(٣) المصدر السابق ٣٠٠

العـــامة . »[1]

تلك هي نقطة الانطلاق في تفكير الشيوعيين اليوغسلاف حول اعداد نموذج للاشتراكية مبني على مشاركة العمال في اتخاذ القرارات على أوسع نطـــاق والذي دعوه، معارضة للنموذج القائم على المركزية ، النموذج القائم على التسيير الذاتي للعمال .

ان الاشتراكية المبنيـة على التسيير الذاتي ليست ، كما يشير الى ذلك عن طيب خاطر الشيوعيون اليوغسلاف ، واقعاً فعلياً تاماً ، فهي ما زالت بعد ، في شطر عريض منها ، برنامجاً، توجيهاً ، يصطدم تحقيقه الكامل بشتى العقبات: عقبات موضوعية ، اهمها ضرورة التغلب على تركة ثقيلة من التنمية ، وعقبات ذاتيـة كذلك ، اهمها ضرورة الكفاح ، دون توقف ، سواء ضد الاتجاهات الى الحريـة المطلقة ، الهدامة ، أو ضد مخلفات العقلية البيروقراطية الاستبدادية ، والحنين الى رفاهيات اسلوب الادارة الستالينية .

لكن التوجيه ، منذ عشرين عاماً ، ما يزال باقياً . وهو يلهم العمل النظري والاجراءات التطبيقية الاساسية .

وانطلاقاً من تحليل لجوهر الستالينية بدأ الشيوعيون اليوغسلاف تحويـــل النموذج الاشتراكي باتخاذ سلسلة من الاجراءات **لسد الطريق على الاتجـاه الى تولي الدولة ادارة المجتمع وعكس هذا الاتجاه** ، وهو ما كان يقود، كما بيـّن ذلك لينين ، الى ان يحل الحزب والدولة محل الطبقة العاملة والى بناء الاشتراكية من اجلها وليس بها .

كان أول اجراء يتخذ في هذا الاتجاه ، في مطلع عــــام ١٩٥٠ :إذ أوقف تزايد جهاز الدولة بالغاء ما يقرب من مائة ألف مركز وظيفي .

---

(١) لينين « مشروع لوضع قواعد حول الاشراف العمالي » ، نوفمبر ، (تشرين الثاني) عام ١٩١٧ ـ مؤلفات مجلد ٢٦ ص ٢٨٤

ووضع الاجراء الثاني ، الذي كان ينطلق بعملية لا يمكن تغيير سيرها، حداً للالتباس بين الملكية الاجتماعية وملكية الدولة : هكذا سلمت ادارة المصانع ، بموجب قانون ٢٧ يونيو (حزيران) ١٩٥٠ ، الى العمال .

منذ ذلك الحين كان « الانعطاف » نحو التسيير الذاتي ، قد اتخذ .

وثمة افكار رئيسية ثلاث سوف تهيمن على تطور النظام التالي كله :

١ – يجب ان تصبح ملكية الدولة ملكية اجتماعية تدار ، ليس انطلاقاً من مركز وحيد يعتبر عالماً بكل شيء ، وانما بمجموع المنتجين المباشرين وبالعمال وبهذا كان يترك التصور المركزي للخطة إلى تصور يولي ثقته اكثر فأكثر إلى مبادرات القاعدة .

٢ – كان لا بد لهذا الشكل الجديد من ان ينتقل من الاقتصاد إلى مجموع العلاقات الاجتماعية . ولم يكن في الوسع ارجاء « تلف » الدولة ، الذي توقعه ماركس ولينين ، الى ما لا نهاية ، إذ بدون ذلك لم يكن لخلايا الاساس في المجتمع حياة خاصة ولم تكن سوى أدوات تنفيذ لـ « مركز » ، الكلي القدرة، الذي كانت تصدر عنه التوجيهات جميعها . وكان لا بد للعكس الكبير من ان يبدأ في هذا الميدان ، شأنه في جميع الميادين الأخرى ، مستبدلاً بالدولة البيروقراطية المركزية ، نظاماً من الاستقلال الذاتي يتخذ فيه ملايين الرجال القرارات التي يتعلق بها مصيرهم.

٣ – يجب على الحزب ان يجعل بينه وبين جهاز الدولة مسافة لئلا يصبح عضواً في السلطة التنفيذية وليكون ، حقاً ، تعبيراً عن الطبقة كلها ، ووعياً نظرياً للطبقة ، مهمته الأساسية لا اعطاء التوجيهات بل إيقاظ المبادرات والتنسيق بينها .

كان الأمر يقتضي توافقاً في الظروف : « نشأة » حديثة ، نسبياً ، لجهاز الحزب والدولة كطائفة متميزة وبقاء روح الانصار وصدمة الهجوم الستاليني الذي نبه ارادة الاستقلال في شعب باكمله ، وذلك حتى يتخلى هذا الجهاز

البيروقراطي ، دون كبير مقاومـــة ، عن امتيازه ، ودون ان يكون من الضروري اطلاق « ثورة ثقافية » من عقالها على النمط الصيني ، مع جميـــع مخاطرها ، لتحطيم الامتياز .

لكن مسيرة كبرى كانت ما تزال ضرورية — وهي لما تزل اليوم بعيدة عن نهايتها — لكي تدار المصانع فعلياً من قبل العمال ، والكومونات من قبـــل المواطنين والجامعات من قبل المدرسين والطلاب وأموال التأمين من قبل المؤمن عليهم .. الخ

انها لمسيرة صعبة ، لأن افضل صعيد يتحقق عليه نموذج لاشتراكية تقوم على التسيير الذاتي تحقيقاً كاملاً هو حالة من القوى الانتاجية تكون فيهـــا الثورة السبرانية قد كشفت عن نتائجها جميعها ويكون « العامــــل الجماعي » (في وحدة عمله اليدوي والفكري التي لا يمكن انقسامهـــا) ، قادراً على التحكم بانتاجه بصورة واعية ومستقلة .

لم يكن هذان الشرطان ، عام ١٩٦٩ ، متحققين في يوغسلافيا ، وكانا أقـل تحققاً ايضاً في عام ١٩٥٠ . كان لا بد اذن ، كما فعل لينين ، من عكس التخطيط المتخيل النظري : فكما ان لينين لم يتردد في عكس الترتيب « المثالي » : نضج اقتصادي ثم الاستيلاء على السلطة السياسية ، وكان قد بدل قبـــل كل شيء العلاقات الاجتماعية والسياسية لكي يدفع بعد ذلك نمو القوى الانتاجية والنضج الاقتصادي[1] ، كذلك فان الشيوعيـين اليوغسلاف ، على اساس مادي كان لا يزال ضعيفـاً ، قد منحوا ثقتهم لحركة العمال اليدويين أو الفكريين المستقلة ، الذين كانوا على هذا النحو ، المشاركة الفعالة اكثر فاكثر في اتخاذ القرار .

كان الانتقال من ملكية الدولة التي تولد تكاثر طائفـــة بيروقراطية الى ملكية اجتماعية بواسطة مجموع العمال ، هو الشرط الأول للتحول الجوهري .

«١» انظر ما تقدم ، مطلع الفصل الثالث

إذ ان الديموقراطية الاشتراكية لا يمكن ان توجد ، عندما تكون الطبقة العمالية صورياً ، في السلطة ولكنها تكون بالفعل محرومة من الحق الرئيسي لكل طبقة مسيطرة : التصرف بفائض قيمة العمل الاجتماعي .

إذا بقي هذا الحق احتكاراً لجهاز بيروقراطي مركزي فان الطبقة العمالية برمتها تكون في وضع من التبعية والألينة . فان جميع المؤسسات ، حتى اكثر المؤسسات ديموقراطية في الظاهر ، تتسم عندئـــذ ، مرة أخرى ، كما في الديموقراطية البورجوازية ، بطابع « صوري » . هكذا فان الدستور الستاليني لعام ١٩٣٦ ، مثلاً ، الذي كان يصوغ مبادىء رائعة قد صدر في حقبة المحاكمات والتطهيرات والمذابح السيئة . أو انه ايضاً في اللحظة التي يذكر فيهـــا مؤتمر موسكو في عام ١٩٦٩ بمبادىء استقلال كل حزب وباللا تدخـــل ، يفرض على تشيكوسلوفاكيا ضد ارادة حزبها وشعبها ، نموذج غريب عن حاجاتهـــا ، باسم ايديولوجية مركزية واستبدادية انتهت الى ان ترى انحلال الاشتراكية في كل تغيير ديموقراطي .

ان المنتج هو ، وفقاً لمبدأ التسيير الذاتي ، في يوغسلافيا ، موضوع الحقوق جميعها . يجب عليه ، كما ينص الدستور (مـــادة ١٠) ، ان يقرر « مباشرة بقدر ما يمكن » ، ليس في شروط العمل فحسب بل وفي توزيع الدخول ، أي فائض القيمة .

وكما هي الحال في مشروع لينين حول الاشراف العمالي ، في المشروعات الصغيرة (التي يصل عدد العمال فيهـــا حتى الثلاثين) ، فان المجلس العمالي يتكون من مجموع الشغيلة . امـــا في المشروعات الكبرى فيتألف من أعضاء منتخبين من مجموع هيئة العاملين ، ولكل عامل الحق ، من جانب آخر ، في ان يشهد اجتمـاع اللجنة . ولا يمكن لأي شخص ان ينتخب مرتين متتاليتين في المجلس وذلك لكي يؤمن الحد الأقصى ، بصورة دورية ، من المشاركة .

ان العمال يقررون بانفسهم سياستهم في الانتاج . وهم على هذا النحو يرثون،

بصورة فعلية ، حقوق الملاكين الحقيقية في وسائل الانتاج . إلا ان « القاعدة المصطلح عليها » الوحيدة هي انهم لا يستطيعون تدمير وسائل الانتاج (إلا من اجل استبدالها بأتقن منها) وانهم لا يستطيعون ، من حيث انهم جماعة ، استغلال عمال آخرين : لكل من يأتي للعمل في المشروع جميع حقوق عمال هذا المشروع .

بهذين الشرطين تقرر جماعة العمل طبيعة المنتجات وحجمها ونوعها ، وبعد أن تكون قد أوفت بالتزاماتها تجاه المجتمع الاجمالي ، تقرر توزيع الارباح (توظيفات معدل الأجور ، الخ .)

ولا يتعلق وضع العمال بالمعايير المعينة « من الاعلى » بل بالنجاحات الحاصلة في السوق .

وعلى هذا النحو يجري تجنب ذاتية الادارة « من الأعلى » ولا يكون ثمة نية في تجنب القوانين الاقتصادية الموضوعية . فاذا لم تعد المقولة الرأسمالية في الربح موجودة ، مع الاشتراكية ، بسبب من ان ملكية وسائل الانتاج الخاصة قد استبدلت بملكية اجتماعية ، فان قانون القيمة يستمر في العمل . وقد اضطر ستالين نفسه للاعتراف بذلك بعد خمس سنوات من بدء المنعطف اليوغسلافي: وعلى المستوى الحالي لنمو قوى الانتاج ، ليس من الممكن انكار دور السوق المنظمة ودور قانون القيمة المؤسس على وجود هذه السوق. ولا يمكن لتخطيط مركزي للحاجات وللموارد وللانتاج ، ان يصرف النظر عن قوانين السوق وأن يعبر عدم التوازن بين الانتاج والحاجات عن ضخامات فاحشة . اكداس من البضائع غير مباعة ، أو على العكس ، بضائع مختفية من السوق عاملة على توليد التهريب والسوق السوداء .

ان اصلاح اقتصاد السوق ليس هدفاً في ذاته . حتى انه يحمل في طياته اخطاراً فادحة ، كخطر تسويق جميع القيم الانسانية ، ولكنها مرحلة لا مفر منها في مستوى معين من نمو قوى الانتاج . وهذا أمر صحيح إلى حد ان

جميع البلدان الاشتراكية ، ابتداء من اتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية ، قد اضطرت ، بعد يوغسلافيا بسنوات ، الى التسليم بهذه البديهية والى توجيه اصلاحاتها الاقتصادية هذه الوجهة .

ذلك ان اقتصاد السوق لن يحذف بمرسوم : فهو لن يختفي إلا عندما تصبح الوفرة كافية لكي لا يعود لمنتجات الاستهلاك الواسع اية « قيمة » .

لقد بلغت قوة تأثير النظام حداً أن يوغسلافيا ، تأتي بالنسبة لرفع مستوى الانتاج القومي الصافي للفرد ، في سنوات ١٩٦٠ — ١٩٦٦ ، مع رومانيا ، على رأس جميع البلدان الاشتراكية (بما فيها اتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية[١]) وفيما يتعلق بالمقارنات مع البلدان الرأسمالية ، كان ارتفاع الطاقة الانتاجية في العمل قد بلغ حداً في يوغسلافيا ، في الزراعة وفي الصناعة على حد سواء، بحيث غدت أول بلد اشتراكي — ليس دون صعوبة حقيقة — يسير في طريق تحقيق قابلية استبدال عملته بعملات البلدان الرأسمالية .

هذه النتائج تسمح بالاجابة بسهولة اكثر على اعتراضات معينة تساق،قبلياً، دون دراسة محسوسة للنظام .

١ — كيف يمكن للتسيير الذاتي ان يتحقق في المشروعات الكبيرة جداً ذات النطاق الوطني ، ويتطلب لادارتها مستوى عالياً من التقنية كالسكك الحديدية مثلاً والبريد والتلغراف والتلفون وانتاج الكهرباء وتوزيعها ؟ الخ .

من البديهي ، قبل كل شيء ، ان التسيير الذاتي ، في مثل هذه المشروعات، يجب ان يتحقق بصورة غير مباشرة ، أي بواسطة نظام تمثيلي ، بما انه ليس من الممكن جمع هيئة العمل الجماعية كلها .

لقد عثر على حل مشكلة الادارة الديموقراطية بالتمييز بين مستويات عديدة من التقرير . فبالنسبة للسكك الحديدية ، مثلاً ، وضعت اربعة مستويات من

---

(١) المصدر ، كتاب السنوي الوطني للاحصائيات الحسابية ، الامم المتحدة عام ١٩٦٧ .

التقرير ، لمجالس العمال (المنتخبة من كافة المستخدمين في السكك الحديدية) . في المستوى الأعلى ، الذي يقرر في المشكلات التقنية ، كمشكلة ساعات العمل او مشكلة التنسيق مع الشبكات الاوروبية ، لا يعالج اي قرار في التوظيفات وفي التكديس . وفي المستوى الثاني تبحث ، على العكس ، مشكلات التعرفات والمكوس والتوظيفات وتوسيع الشبكات والبحث ، وهي أمور ترتبط بخطط طويلة المدى لنمو البلاد . ولا تكون ممثلة في هـــذه الهيئة لا الحكومة ولا الجمهوريات ولا الاتحاد . وعلى عكس ذلك يستطيع ممثلو مستخدمي السكك الحديدية ، في الغرفة الاقتصادية ، ان يكونوا معارضين لمصالح أعم . ذلك ان هيئة النقل في هذه الجمعية لا تتخذ قرارات ، من جانب آخر ، ولكنها تحـدد توجيهاً . ولا ينكر ان هذا النظام لا يستبعد التناقضات ، أو تنازع المصالح ، ومطالب الاقاليم التنافسية احياناً ، على سبيل المثال . إلا ان ما له دلالة هو ان التسيير الذاتي في هذا القطاع ، شأنه بصورة عامـــة في جميع القطاعات ، لا يعوق النمو : حقيقة ان الخطوط التي بنيت مجدداً لخط سراجيفو إلى سكوبجه أو خط بلغراد إلى بلوتشه ، ليست مدرة للربح مباشرة ، لانها تجتاز مناطق لم تستغل إلا قليلاً . ولكن انشاءه نفسه يتيح ، على المدى الأبعد ، نمو هـــذه المناطق الذي يساعد بدوره على عائدية الشبكة . عندمـــا طرحت مشكلات كهذه على مستخدمي السكك الحديدية فاجابوا فيها إيجابياً ، كان برهانــاً على انهم لا يتخذون قراراً بدلالة مصالحهم المباشرة فحسب وانهم يقبلون بحبس قسم من الدخول لصرفها على تحديث التجهيزات ، وهو ما لا يتيح زيادة مباشرة في اجورهم وانما يسمح بتحسين وضعهم على المدى الطويل . كما قدم برهان اضافي ، عندما طرح قرض من أجل تحديث المعدات في الطرق الحديدية ، في اكتتاب المستخدمين في هذه الطرق بمقدار ٩٠ ٪ من هذا القرض . وهو أمر لا يمكن تصوره في اي نظام لا يكون فيه ارتباط اقتصاد بديهي بين التضحية التي يقدم عليها حالياً ونتائج المشروع طويل الأجل .

٢ – كيف يمكن للتسيير الذاتي ان يتحقق في مشروعات لا تكون مدرة للربح مباشرة ، كالجامعة ، مثلا ؟

ليس للدولة هنا ايضاً ، بوصفها دولة ، ممثلون : فالعضو المحرك هو « هيئة التعليم الجماعية » التي تضم ، في اطار الجمهوريات ، ممثلين عن المجالس العمالية للمشروعات والخدمات الاجتماعية والمدرسين والطلاب .

في نطاق هذه الهيئات الجماعية تعد خطط نمو الجامعة ، طويلة الأجل وتسوي مشكلات التمويل . ان المشروعات الكبرى تقدم الأموال الضرورية ، إذ أن تكوين الكوادر التي تحتاج اليها يتعلق بها . وتتدخل الدولة ، من جانب آخر ، في هذا التمويل : فهي تمد ، وسطياً ، من ٣٥ الى ٥٠ ٪ اعتمادات البحث الأساسي ، لكنها لا تعين معياراً لقيمة اشتراك المشروعات .

بيد ان مجلس التربية والثقافة في الجمعية الاتحادية يحدد ، بالمقابل ، ليس على شكل توجيهات بل بصفة مبادىء للارشاد، البرامج العامة وموازين امدادها بالمدرسين وقواعد منح الرتب .

أما ما يتعلق بمجالس الجامعات (التي تضم المدرسين وممثلين منتخبين عن الطلبة) فانها تعد بصورة مستقلة لوائح الجامعة الأساسية وتحدد الخطط والبرامج وتتصرف بالأموال التي تجرى للجامعة وتضع حلولاً لمشكلات الكوادر .

ومن العبث ان نخفي هنا كذلك ، الصعوبات : مقاومات بيروقراطية من بنيات الدولة القديمة ، لا مساواة في رواتب المدرسين وبالتالي منافسة (بل ومزاحمة كذلك) بين الجامعات ، وكذلك اتجاه الى تمييز علوم الطبيعة ، باعتبارها اكثر ايراداً مباشرة بالنسبة للعلوم الانسانية (ولكن اي نظام ، بدءاً من الولايات المتحدة الى الاتحاد السوفييتي مروراً بفرنسا ، ينجو من هذا الاغراء ؟)

٣ – ثمة اعتراض ثالث على نظام التسيير الذاتي يبنى على ما في ادارة

المشروعات من صعوبات تستلزم ، في الشروط الحالية للعلم والتقنية ، مؤهـــلاً عالياً . انها مشكلة واقعية ، لكنها في نظر من ليست له نظرة بالغة السذاجة عن التسيير الذاتي ومن يرجع الى تجربة يوغسلافيا المحسوسة لا الى احـــكام قبلية ، متجاوزاً افق برودون الضائعي ، يبدو ان هـذه الكوادر ، وبصورة عامة ، اكثرها كفاءة ، تلعب دوراً هاماً في اعداد « الملف » من أجل اتخاذ القرار . فحسبما يناقش المجلس العمالي ، مثلاً ، في خطة الانتاج وفي تجديـــد الادوات أو في مسألة مجالات التصريف ، فان المهندس والفنيين أو الاقتصادي الذي أجرى دراسات حول السوق يلعبون دوراً هاماً تقريباً. ان ادارة مشروع كبير هي مشكلة علمية معقدة . كل واحـــد يأتي الى اجتماع المجلس العمالي باختصاصات ومعارف ، عن المشكلة ، مختلفة .

انها لغوغائية صرفة ان نتخيل بان كل انسان يستطيع ان يجيب على جميع الاسئلة ، فالاساسي هو ان تكون لكل واحد اطلع من قبـــل المختصين على مختلف الاختيارات الممكنة ، امكانية المناقشة في ذلك واقتضاء الحصول على المعلومات ، التي قد تكون مناقضة ، من خبراء غرباء عن المشروع ، وتبيان رأيه في الاتجاهات العامة وكذلك في شروط العمـــل والاجر . اضف إلى ذلك ان الكوادر التي تمثل مشاريع المستقبل هي مسؤولة عن تحققهـا وعن نجاحها أو عن فشلها امام مجموع العمال .

توجد هنا بوادر ديموقراطية اشتراكية صحيحة ، حتى وان لم يكن السير الواقعي ، بسبب التنمية خاصة والتخلف الأولي ، بلا عقبات مفاجئة

٤ — يتساءل المرء احياناً عما إذا لم يكن يخامر العمال ، ما داموا يملكون حق التصرف بحرية بفائض القيمة الناشيء (وهو ما يعتبر المبـدأ الاساسي في التسيير الذاتي) ، الميل « لإلتهامه » على شكل اجور ، على حساب التوظيفات والنمو . ربما يكون الأمر كذلك ، على هذا النحو ، في نظام رأسمالي أو في نظام اشتراكي مركزي وبيروقراطي، حيث لا توجد رابطة اقتصادية مباشرة

بين الجهد المقبول والمزايا المكتسبة للمستقبل . بما أن صاحب العمل ، في الحالة الأولى ، هو الذي يتصرف بفائض القيمة ، وأن هذا الفائض القيمة ، في الحالة الثانية ، يكون مشتملا في الكتلة المغفلة والبعيدة التي تديرها الدولة ، عندما يتعلق الدخل الشخصي مباشرة وبصورة مطابقة للواقع ، بدخل المشروع ، نظراً لأن هذا الدخل وظيفة مباشرة لامكانيات الانتاج والاعداد الحديث في المشروع ، تصبح التوظيفات ، بالنسبة لكل عامل ، في أهمية الدخل المباشر . وليس المقصود هنا ، البتة ، نظرة نظرية ، إذ أن عدد الافلاسات الحاصلة بسبب النقص في التكديس والتوظيفات هو قليل جداً بالنسبة لمجموع يوغسلافيا.

مما لا مراء فيه أن هناك مشكلات بل وتناقضات موجودة . ان ما يميز « المناخ الثقافي » ، من جهة أخرى ، في يوغسلافيا ، هو أن القادة أنفسهم يلفتون انتباه الملاحظ إلى الصعوبات وإلى النواقص ، وهو ما يضاد بصورة فريدة « روح الزهو » المعتادة في الانظمة الاشتراكية المركزية ، حيث يستقبل النقد ، على وجه العموم ، كاهانة ان لم يكن بداية الخيانة .

لقد ركز القرار الذي اتخذه مؤتمر رابطة الشيوعيين اليوغسلاف التاسع ، في النمو الاشتراكي ، على هذه الوجوه الحاسمة : « إن الاصلاح الاقتصادي والاجتماعي قد أحدث تفاقما في التناقضات الموجودة في صميم المجتمع كما أحدث تخمراً سياسياً وأيديولوجياً كثيفاً » .

فمن سعي وراء الارباح المباشرة ، على حساب الخطط طويلة الاجل ، واستغلال « لايراد الوضع الراهن » من أجل المشروعات ذات الامتياز بحسب الظروف ، مع جميع الالتواءات التي تنجم عنها وبطالة تكنولوجية واستنزاف لليد العاملة المؤهلة باتجاه الخارج ، واضرابات عندما تتعارض مصالح الجماعات ، هذه الصعوبات الموضوعية جميعها قد وجدت . كما وجدت كذلك صعوبات ذاتية : حنين الى العلاقات البيروقراطية — التكنوقراطية ، تمجيد فوضوي للتلقائية المحضة على حساب العنصر الواعي ومنازعات في المصالح وبين الجماعات .

لكي يحقق نموذج التسيير الذاتي الاشتراكي تحرر العمل من جميع الالينات، كامل التحرر ، دون السقوط من جديد ، لا تحت سيطرة الملكية الخاصة ، ولا تحت سيطرة المركزية التابعة للدولة ، فان المشكلة الاساسية تكـــون باحكام ربط التسيير الذاتي بقوى الثورة العلمية والتقنية الجديدة .

وهذا يستلزم اجتياز مرحلة جديدة من التسيير الذاتي هي : مرحلة **التكامل** ، التي تسمح بإيجاد الروابط بين مبادرات العمال بالتخطيط العلمي .

إن التكامل ، في هذه المرحلة من نمو الاشتراكية في يوغسلافيـــا ، يلائم المتطلبات التقنية التي تفرض ، في كل نظام اليوم ، تركيز الوسائـل المتيحـــة لتكوين الوحدات الاقتصادية الكبرى التي لا غنى عنها لاعطاء انتشار الثـورة العلمية قاعدته اللازمة .

في النظام الرأسمالي تتم عملية التركيز وفقاً لشريعة الغاب، الكبار يفترسون ويلتهمون الصغار .

في الاشتراكية المركزية يطلب التركيز بالحاح منذ البداية : إذ يعتبر اقتصاد الامة بأكمله كمشروع واحد يدار مركزياً وفقاً لتنظـــيم مراتبي متسلسل ، تكون فيه وحدات الاساس ، خـــاضعة ميكانيكياً للطلبات الملحـــة ، الاعلى منهـا .

أما النموذج اليوغسلافي فانه يتجه إلى تكامل من نمط جديد . فبدلاً من أن يكون التوحيد من النوع المكنى ، انطلاقاً من مركز وحيـد ، مغرق النظـام كله بتوجيهاته ، يُبحث ، في يوغسلافيا ، انطلاقاً من وحدات مستقلة ، مباشرة الاعداد المشترك لاهداف مشتركة تسمح بخلق مجموعات أوسع تنظم ذاتيـــاً بصورة متبادلة ، وبكلمة إنشاء وحدة غير مكننية ، وإنما سبرانية .

إنها لمرحلة جديدة وحاسمة ، إذ أن التسيير الذاتي ، في بداية انطلاقه ،من واقع شروط ميلاده التاريخية نفسه ، قد تحدد سلبياً ، برد الفعل ضـد النموذج

السابق القائم على المركزية، كأنه عكس المركزية، كأنه مجرد لامركزية وكأن الخطر هو تفتيت الاقتصاد .

حتى لقد مكن بعض المنظرين اللامسؤولين ، لتفسيرات ، في الخــارج ، سيئة القصد ، وذلك باعتمادهم على فردية متأثرة بروسو ، على حين أن القادة في رابطة الشيوعيين اليوغسلاف كانوا يستندون أكثر فأكثر على فلسفة بالغة البساطة ليس الفرد ، وفقاً لها ، المنعزل ، المجرد ، أي فرد الانسانية — البورجوازية ، هو صاحب جميع الحقوق ، بل صاحبها ، المتمتع بها ، هو الفرد الذي يعرف كمنتج من مجموع علاقاته مع الطبيعة التي يحولها ، ومع المجتمع الذي ينظم عمله وثقافته. وقد سبق لماركس أن كتب في قضيته السادسة عن فيورباخ : « ليس الجــوهر الانساني تجريداً ملتحماً بالفرد المنعزل ، انـه في واقعـــه ، مجموع العلاقات الاجتماعية » .

خلافاً للاساطير والافتراءات المتراكمة ضد يوغسلافيا منذ عــام ١٩٤٨ ، فان التسيير الذاتي ليس فيه ما يتصل بفوضوية برودون ولا بانحــلال اقتصادي وسياسي في الاشتراكية .

كلما كان النظام يثبت أقدامه ، كان الكفاح ضد المركزية البيروقراطية وفي سبيل تعميم الاشتراكية على الشعب ، مرتبطاً ، ديالكتيكياً ، بجهد من التكامل يستخدم وسائل عديدة ، لكنه لم يستخدمها ابداً على شكل إداري.

الحزب قبل كل شيء . إذ المشكلة الرئيسية ، في نموذج من الاشتراكيـــة مبني على التسيير الذاتي ، هي التغلب على تناقض اساسي : فيصبح المقصود هو أن يحقق في آن واحد :

— درجة أعلى من نشاط كل عامل ، نشاطاً حرا ومستقلا .

— درجة أعلى من التنظيم الواعي للنمو الاجتماعي .

– مبادرة خلاقة من جانب الجماهير وتخطيط علمي طويل الاجل .

في نظام كهذا يكون دور الحزب الشيوعي إذن أهم منه في أي زمن كان : فمهمته الجوهرية هي أن يكون عامل تكامل وتركيب . وعلى حين يوجد في البلاد عدد كبير من المراكز المستقلة ، فليس في الوسع تعليل النفس ، في شروط جديدة ، بالاوهام في «انسجامات اقتصادية» على طريقة باستيات Bastiat الذي كان ، في مطلع القرن التاسع عشر ، يرى انه إذا سعى كل واحد ، في النظام الرأسمالي ، وراء مصلحته الخاصة ، فان حاصلة هذه الجهود جميعها يصبح بالضرورة أفضل نظام يلائم المصلحة العامة . كذلك تطرح المشكلات ، في النظام الاشتراكي القائم على التسيير الذاتي ، انطلاقاً من ذوات مستقلة ليسوا ملاكين فرديين وانما وحدات عمل . لذلك لا ينتج أوتوماتيكياً ، تلقائياً عن تصادم مصالحها ، نظام ملائم لمصالح المجتمع الشامل ونموه المتزايد في خدمة تفتح الانسان ، بل يحدث أن تتصادم وأن تتناقض مصالح الجماعات كمصالح جماعات النفطيين ، مثلا ، وجماعات مناجم الفحم .

والمشكلة هي في العمل على ابراز المصلحة العامة من هذه المراكز المستقلة المتعددة . ومن هنا تبدأ رسالة الحزب الشيوعي : ليس التكامل ممكناً ، إلا إذا كان ثمة رجال ونساء ، في كل مركز مستقل في مبادرته وتقاريره ، قد بلغوا مستوى من الوعي لمتطلبات النمو الاجتماعي ، في جملته ، يمكنهم من مساعدة مجموع الفريق على تحديد الهدف[1] الاجتماعي المشترك ، انطلاقاً من معايير مشتركة للنمو والتقدم الانساني ، وعلى أن يستندوا على نظام مشترك من القيم ، يستطيعون انطلاقا منها ، ان يتبينوا المرامي ، بعيدة الاجل .

هكذا يجب على الحزب ان يكون وعيا اجتماعيا منظما ، قادرا على توطيد

---

(١) آثرت ان اترجم كلمة projet هنا بكلمة هدف، وتطابقها في العربية كلمة مشروع لا بمعنى « المؤسسة الانتاجية » وانما بمعنى (النية المهيأة للاقرار والتنفيذ)، وقد ترجمتها بكلمة هدف دفعاً للالتباس .

الرباط الداخلي والعميق الذي يوحد مقتضيات العمال التاريخية في كل وقت مع مقتضيات النمو العلمي والتقني التاريخية .

فعلى هذا النحو فحسب يستطيع أن يلعب دوره المزدوج : حفز المبادرات بواسطة عمل دائم من الاعلام والتربية وتحقيق التركيب من هذه القوى الخلاقة، أي أن يكون عامل تكامل وتناسق وتوجيه .

هذا الدور الطليعي للحزب ، في النموذج الاشتراكي المبني على التسيير الذاتي ، يقتضي تبدلا عميقاً في تصور الحزب ، قطيعة جذرية مع ما يدعى بـ « دور الحزب القائد » في النموذج القائم على مركزية الدولة .

ذلك ان « الدور القائد » يقوم بعدئذ على مساعدة العمال في اتخاذ قراراتهم على أساس من المعرفة المتعمقة للمشكلات .

وهذا يفترض قبل كل شيء ان يكف الحزب عن مطابقة نفسه مع جهازه وان يكف هذا الجهاز عن مطابقة نفسه مع جهاز الدولة .

إن حزبا كهذا ، تنظيما طبقيا للبروليتاريا، يتخذ قرارات سياسية ولكنه لا يمارس عمله بالتوجيهات . فهو قوة ايديولوجية تستخدم وسائل ديموقراطية وتنظم نفسها ديموقراطيا .

انه ، بعبارات اخرى ، اقل فأقل ، عضو في السلطة السياسية ، واكثر فأكثر ، عامل ايديولوجي لتلاحم المجتمع : فهو وعي الطبقة العاملة الاوضح لجميع من تضمهم من عمال يدويين ومثقفين [1] .

---

(١) في مادة لوائح رابطة الشيوعيين اليوغسلاف ، يعرف الحزب على هذا النحو : (ان رابطة الشيوعيين هي القوة الايديولوجية والسياسية الثورية ، المنظمة ، القائدة للطبقة العاملة وللعمال في المعركة التي يشنونها من اجل الاشتراكية ، ان تشييد صرح مجتمع شيوعي وبدون طبقات هو المهمة التاريخية ، الغاية الاخيرة التي تتابع رابطة الشيوعيين اليوغسلاف سيرها اليها).

لا يستطيع ، قبلياً، ان يستأثر باحتكار هذا الوعي وان يشرع باسم هـذا الاحتكار . فهو لا يمارس حقيقة دوره كـ « قائد » ، إلا إذا برهن دائماً على انه الأقدر على حفز المبادرات وتنسيقها وتوجيهها وإلا إذا عمل على ترجيح الوعي على التلقائية العمياء وغير المراقبة .

ان اتمام مهمة كهذه يستلزم عملا متواصلاً من الحزب لإنماء تكوينه النظري ، لتمثل مكتشفات علوم الطبيعة والعلوم الانسانية وليجري حواراً دائماً مـع التاريخ ، لكي يكون يقظاً لكل ما يبرز من جديد ، في كل لحظة ، في الواقع الاجتماعي ، وحواراً دائماً كذلك مـع شتى الآراء التي تظهر في موضوع النمو الاجتماعي .

على هذا النحو كان ماركس يعرف مهمات « رابطة الشيوعيين» ، لذلك رجع الشيوعيون اليوغسلاف ، في عام ١٩٥٢ الى اتخاذ هذا الاسم لتنظيمهم .

كان ينطوي هذا على تحول عميق في الحزب نفسه . كان ينبغي ، في آن واحد ، الكفاح ضد الذين كانوا لا يريدون تغيير اي شيء في النظـام القديم على المركزية البيروقراطية لكي يستمروا في الحكم بالتوجيهات المفاجئـة ، وضـد الذين كانوا يريدون تقليص الحزب إلى الا يكون سوى نادٍ للمناقشة لـ « نخبـة مثقفة » مزعومة ، دون ان تكون له أية سيطرة على النمو الواقعي للمجتمع .

لقد أفصح عن وجهات النظر هذه ، التي لم تكن بتاتاً ، وجهـات نظر الرابطة في جملتها ، في الصحافة بمناسبات شتى ، وهذا ما سبب انتقادات سهلة وعنيفة من جانب احزاب شيوعية اخرى ، سرعان ما كانت تفسر ، هي التي كان يمنع في بلادها أي نوع من النشر للآراء التي لم تكن آراء الأغلبية . كانت تفسر كل مقال على انه التعبير الرسمي عن قضايا رابطة الشيوعيين اليوغسلاف . كانت هذه « القراءة » من خلال المعتقدات التقليدية تتيح القول ، في آن واحد، بان الشيوعيين اليوغسلاف ، عندما يكون الأمر متعلقاً بمقال مستوحى من نزعة

مطلقة في الحرية ، قد تخلوا عن دور الحزب الطليعي ، أو عندما يكون المقال متعلقاً بالحنـــين الى الستالينية ، أن ثمة معارضة « سليمة » ، في يوغسلافيا ، تحافـــظ على الـ « مبادىء اللينينية » وان كل شيء ، في هده البلاد ، لم يكن سوى تمزق وفوضى .

حقيقة ان الشيوعيين اليوغسلاف قد اختاروا طريقاً صعبـــاً . وهو أمر بسيط جداً عندما يملك المرء السلطة لأصد ر الأوامر ! في حـــين ان سلطة الحزب وقادته (في التصور الجديد ، وهو تصور ما زال بعيداً عن ان يتحقق كامـلاً ، ولكن الشيوعيين اليوغسلاف يتجهون نحو تحقيقه بجهودهم جميعها) لا تتعلق إلا بقوة الحجج التي تقدم لئلا يعتدي الحزب ابداً على حقوق الطبقة العاملة في جملتها .

على ان الاخلاص لهذه اللينينية ولهذه الماركسية يتطلب تيقظاً دائمـــاً من الحزب ازاء نفسه حتى لا يتراخى لا الجهد الفكري الذي يستلزمه امتـــلاك الوعي بتجديدات العلم الحالي التي تدير الرأس ، ولا الإصغاء اليقـــظ لتطلعات الجماهير التلقائية ولا الاهتمام في ان تحترم دائماً ، في داخل الحزب حقوق الأقلية ، وهو امر يتيح للاكثرية نفسها ان تختار ، من أجل حل مختلف المشكلات ، بين مختلف الطرائق الممكنة ومتغيراتها . انه الاسلوب الوحيد لتلبية مقتضيات ، المناقشة العلمية ومناقشة ديموقراطية في آن واحد .

على عكس نماذج الاشتراكية المبنيـــة على الاحتكار المركزي من الحزب والدولة فان النموذج المبني على التسيير الذاتي ، تماماً لأنه يعـترف في داخـــله بوجود تناقضات ومنازعات ، يتيح بل ويستلزم التغيير والتجديد بطرق اخرى غير الانفجارات السياسية التشنجية التي تحدث في النماذج الخاضعة لمركزيـــة الدولة . فما من شيء مؤثر ، في يوغسلافيا ، اكثر من الامكانية المتاحة لكل واحد في أن يوضح بحرية انتقاداته واقتراحاته . حقيقة ان لهذه الحرية مخاطرها فهي تحتمل كثيراً من الزبد والحثالة ولكنها ، مع اضرارها جميعها ، تشهد ،

قبل كل شيء على قوة النظام الذي يستطيع القبول بها في داخله ، وهي تشهد كذلك انضواء الجماهير الاساسي في ظل النظام ، بما انه باق بطريقة أخرى غير المعتقد الرسمي والاكراه ولا سيما ان هذه المطابقة العميقة بين الديموقراطية والاشتراكية تسمح بنقد ذاتي دائم وبملاءمة متجددة متواصلة مع الحاجات الجديدة .

بهذا تتميز الديموقراطية الاشتراكية والثورات البروليتارية ، بحسب نص لماركس سبق لنا ان ذكرناه ، عن الديموقراطية الصورية الناشئة من الثورات البورجوازية : « ان الثورات البروليتارية ... تنتقد ذاتها على الدوام ، توقف سيرها في كل لحظة فتعود الى ما بدا انها قد انجزته لتبدأه من جديد ، ساخرة ، بلا رحمة من ترددها في محاولاتها الأولى وما فيها من ضعف ونقص ، وهي تبدو أنها لا تصرع خصمها إلا لتسمح له بان يستمد من الأرض قوة جديدة وينهض ثانية وهو اشد عتواً ، منتصباً في وجهها ، وهي تنكص المرة تلو المرة أمام ما تتصف به اهدافها الخاص من ضخامة لا متناهية وذلك الى ان يكون قد نشأ اخيراً وضع يجعل من المستحيل اي رجوع الى الوراء . »[1]

ان الاسلوب في عمل رابطة الشيوعيين اليوغسلاف هو الاسلوب الذي تتجه اليه التنظيمات الاجتماعية جميعها التي تأخذ على عاتقها ، في هذه البلاد ، مهمة انماء التسيير الذاتي والتكامل في آن واحد . وهذا هو شأن « التحالف الاشتراكي » مثلاً ، الذي يضم جميع الذين يريدون المساهمة بصورة فعالة في بناء الاشتراكية او النقابات أو حركات الشبيبة أو الثقافية .

ان المشكلة الرئيسية في نمو التسيير الذاتي في المرحلة الحاضرة هي مشكلة التكامل ، أي مشكلة تركيز الوسائل التي تسمح ، على نطاق واسع ، باستخدام الامكانيات التي تولدها الثورة العلمية والتقنية الجديدة . ففي فصل رئيسي من

---

(١) كارل ماركس : الثامن عشر من بروميرلويس بونابرت ، الطبعة الاجتماعية ١٩٤٩ ص ١٦ .

قرار مؤتمر رابطة الشيوعيين اليوغسلاف التاسع بعنوان : « الكفاح من أجل الثورة العلمية والتكنولوجية ومن أجل تكامل المجتمع على اساس التسيير الذاتي » ، طرحت مشكلة التناقضات الممكنة ، طرحاً قوياً : « فالنصر لا يمكن ان يعود إلا على النظام الذي يكون قادراً على تأمين نمو قوى الانتاج نمواً كاملاً وعلى فتح الباب على مصراعيه لأبعاد النمو المتزايد الجديدة ، المتجسدة في الثورة العلمية والتكنولوجية الحديثة وللاجهزة التقنية الكبرى وللاوتوماتيكية وللسبرانية ولتقدم العلم السريع المفهوم كقوة انتاجية مباشرة والى تطبيقه في التقنيات ... ولكن إذا لم يكن صعود القوى الانتاجية الجديدة مرتبطاً بتحرر العمل ، بالديموقراطية ، بالمشاركة الفعالة في القرارات ، وإذا لم يتخذ وجهاً انسانياً ولم يف بحاجات الانسان التي تزداد غنى وتعقيداً على الدوام فان هذا الصعود في القوى الانتاجية الجديدة ، سوف يغوص في رمال متحركة عاجلاً أم آجلا ويسبب نزاعات اجتماعية عنيفة . فالطاقة الانتاجية الجديدة لا يمكنها ان تظهر جميع قواهاالكامنة التي تنطوي عليها ، إذ تصبح اساساً لاشكال جديدة من السيطرة ومن الاحتكار التكنوقراطي . لذلك فان توسع القوى الانتاجية الجديدة وارتباطها بعلاقات التسيير الذاتي المتقدمة — هما اليوم وجها التقدم الاشتراكي . فهذا هو أحد القوانين الجديدة لتطور المجتمع الحديث .»[١]

هذه المشكلة لم تطرحها المؤسسات القائدة في الولايات المتحدة . وقد طرحها القادة السوفييت الحاليون الذين لا يريدون ان يروا التناقض ، طرحاً سيئاً .

فما هي الوسائل التي يحاول بها الشيوعيون اليوغسلاف حل هذه المشكلة على مختلف مستوياتها : المستوى الاقتصادي والمستوى السياسي والمستوى النظري ؟

---

(١) مجلة قضايا الاشتراكية الحالية عدد ٩٢ يناير – مارس (كانون الثاني – آذار) لعام ١٩٦٩ ص ١٠١

لن نبحث بالتفصيل ، من وجهة نظر اقتصادية ، الـ « اصلاح » المقرر في عام ١٩٦٥ . يكفينا هنا — نظراً لأن هدفنا هنا ليس سوى تعريف « نموذج التسيير الذاتي في الاشتراكية » في خطوطه العريضة ، وسيره وتوجيهه — ان نذكّر بمغزى هذا الاصلاح : كان المقصود هو الانتقال من نمو اقتصادي موسع الى نمو مكثف وبالتالي اعداد الشروط لكي تلبي اشكال تنظيم الانتاج، جميعها، معايير العقلانية الخاصة بالبلدان النامية . وكان الهدف هو تحديث المشروعات بتسيير تكاملها وبأن يترك لها ، لكفالة استقلال سياستها في الاستثمار ، نصيب اكبر من فائض القيمة هو ٦٢ ٪ . وكان لا بد من تغيير عميق في النظام المصرفي يسمح للبنوك ان تؤدي دوراً فعالاً اكبر فأكبر في هذا الجهد العام للتحديث والتكامل . وكانت العملية « جراحية » بما انه في سبيل المخاطرة في التكامل مع السوق العالمية والدخول في منافسة مع اكثر البلدان تقدماً ، لم يجر التراجع امام خفض العملة بمقدار ٦٦ ٪ : فليس على أساس من ان ٧٥٠ ديناراً تساوي دولاراً واحداًبل على ان ١٢٥٠ ديناراً تساوي دولاراً قد امكن الوصول الى التوازن الواقعي واصبحت قابلية التحويل ممكنة .

كان هذا الدخول بلا احتراس الى السوق العالمية يقتضي جهداً جباراً في تجديد تقنيات الانتاج وفي زيادة الطاقة الانتاجية للعمل وسياسة علمية في التوظيفات اكثر دقة ومراجعة لنظام التخطيط .

ان جهاز البنوك هو واحد من اهم عوامل التكامل مع هذا المستوى من الاقتصاد .

ففي النموذج الخاضع لادارة الدولة المركزية تقلص وظيفة البنوك الى أدنى حد ، حيث يكون البنك ، عملياً ، محدوداً بكاتب حساباته وبصرافة ، بما انه لا يملك إلا ان ينفذ قرارات المؤسسات المركزية في التخطيط الوزاري وتوزيع الموارد .

اما في نموذج التسيير الذاتي فان النظام المصرفي ، نظراً لأن الدولة ليس

لها مثل ذلك الدور ، يكون اكثر تعقيداً . إذ يصبح البنك عاملاً مهماً جداً في التكامل الاجتماعي بما انه يوجد في نقطة التقاء متطلبات المشروعات من التسليفات ذات الأجل الطويل ومن التوظيفات .

ان البنك أو على الاقل بنك البنوك ، اي البنك الوطني يتعاون مع مؤسسات الحياة الاقتصادية جميعها : المشروعات ووحدات العمل ، لجان الخطة ، مراكز البحث العلمي والحكومة الاتحادية (تشترك ادارة البنك الوطني في اجتماعات الحكومة ولجان البرلمان الاتحادي) .

هكذا تبذل الادارة جهدها لكي يتلاءم سير العمل في البنك مع شروط التسيير الذاتي :

– تأتي اموال البنك ، قبل كل شيء ، من ودائع المشروعات والافراد بل ومن الدولة كذلك ،

– تؤمن ادارة البنوك بمجالس يحتل مقاعدهم فيها ممثلو المشروعات ووحدات العمل « المؤسسة » ، الذي ينتخبون المدير . وعلى رأس البنك الوطني ، الذي يلعب دوراً عظيماً في تحقيق الخطة وتوجيه الاقتصاد طويل الاجل وتمويل برامج الثقافة كالبرامج الاجتماعية والسياسة النقدية والعلاقات الاقتصادية مع الخارج ، يوجد حاكم مسؤول أمام الجمعية الاتحادية والمجالس المؤلفة من الخبراء ومن ممثلي وحدات العمل ومن اعضاء هيئة موظفي البنك ، وهذا التركيب يعكس الخصائص المختلفة لشتى المجالس . وثمة مشاريع يجري اعدادها حالياً ، تعدل بنية هذه المؤسسات القائدة ، دائماً في نطاق المرمى نفسه : ربط مقتضيات التسيير الذاتي الديموقراطية بمقتضيات التخطيط العلمية ، ربطاً افضل .

ان التجربة العملية تؤيد القانون العام الذي يترتب على التحول العلمي والتقني الكبير : وليس ثمة تناقض لا يمكن التغلب عليه بين هذين المطلبين . بل على العكس ، كلما كان احد البلدان نامياً ، اي كلما كان نظام الانتاج فيه

خاضعاً للنمو العلمي ، كلما اصبح الضغط قوياًضد الاشكال الادارية والاستبدادية والمركزية في اتخاذ القرار . لذلك فان معالجة المشكلات بصورة علمية لا تستبعد الاشكال الديموقراطية في المناقشة بل تقتضيها .

على هذا النحو تستطيع الدولة بواسطة البنك توجيه الانتاج ، بخلاف توجيهه عن طريق التعليمات أو الاجراءات الادارية . فهي تستطيع مثلاً ، تشجيع التكامل ، بما انه اليوم هو المشكلة الرئيسية ، بخلق شروط اقتصادية تكون مواتية له ، وباعطاء الأولوية للمشروعات المخصصة للتوظيفات الاتحادية أو للضمانات التي تسمح بالحصول على ائتمانات خارجية وبتخفيض الرسوم على وحدات العمل التي يزيد تكاملها في الطاقة الانتاجية .

ليس البنك ، في كل حالة من هذه الحالات ، مجرد موزع ، ولكنه وسيط . وإذ يوجه جميع اصحاب المصالح ، فهو يدرس ، تقنياً ، طلبات الائتمانات ويمنحها بدلالة التوجيه العام للاقتصاد طويل الأجل وعائدية المشاريع ، وبكلمة فهو يربط الخطة بالسوق ليخلق افضل شروط التوسع .

ان الوحدة الأساسية ، على المستوى السياسي ، للتسارع بالتكامل ، هي الكومون[1] . وقد اختيرت الكلمة لجذب الانتباه الى الصفة المميزة لكومون باريس الذي كان يراد اقتباسه : جمعيات استشارية وعاملة في آن واحد ، مستقلة وغير خاضعة ادارياً لدولة مركزية كلية القدرة . ولقد أمد نقل الاختصاصات القديمة من الدولة الاتحادية ومن الجمهوريات المتعاهدة ، الى

---

(١) Commune اعتاد اكثر المترجمين نقلها الى العربية . على اختلاف معانيها في اللغة الغربية . ومع ذلك فانها في يوغسلافيا « تجمع الخصائص التالية : فهي تضم مدينة ، صغيرة في الاغلب ، ومن حولها عدد من القرى او من احياء الضاحية . وهي بعد الخلية الادارية الاولى ، اي اصغر وحدة ادارية تتمتع بالحكم المحلي، كما انها تملك مجلساً بلدياً .. » . انظر الاشتراكية والتسيير الذاتي لالبير ميستر . ترجمة نزيه الحكيم ، دار الآداب .

« المترجم »

الكومون ، بالحياة الفعلية ، تلك المجتمعات المحليــة . وعلى خلاف الانظمة الخاضعة للمركزية حيث يتعلق التعلم بسلطة مركزية ، فان الكومونات تملك على هذا الصعيد ، استقلالاً تاماً ، وتستطيــع هكذا اتخاذ المبادرات التي تسمح بتكوين الكوادر المتلائمة مع الحاجات النوعية لمختلف الاقاليم . وعلى هــذا المستوى ايضاً يبرز التناسق والتكامل من حاجات القاعدة ولا يفرضان بتوجيهات « من الاعلى » .

ان تحرير الاقتصاد من سيطرة الدولة لا يقتضي تفتيته وانما خلق وحــدة أكثر تعقيداً وأكثر حرية . والدولة لا تكون البتة ، ملغاة ، لكنها تلعب ولا سيما بازاء الاقتصاد والثقافة ، دور الوسيط لتوجيه وحدات العمــل وجماعات التعلم نحو توازن بين العمل المنتج مباشرة والعمل التربوي دون ان تغرق نفسها في حرفيــة المشروع قصير الاجل ولا في تجريد جامعة ومدرسة مبتورتين عن الحياة ، ودون التضحية بالتطلعات الانسانية طويلة الأجل في الثقافة لحساب دواعي العائدية .

هكذا ، من جانب آخر ، تطرح المشكلة في النهايــة ، نفسها على المستوى النظري .

ففي يوغسلافيا يصل التسيير الذاتي ، في الوقت الحالي ، الى نهاية مرحلته اللامركزية ، وهو يتصدى لمرحلة جديدة هي مرحلة التكامل. ويرى الشيوعيون اليوغسلاف اجراء هذه الحركة وفقاً لمبادىء التسيير الذاتي ، أي ليس بتوجيهات من الأعلى ، وانما بدلالة قوانين اقتصادية موضوعية وحاجات عاناها ، فعليــاً ، المنتجون انفسهم .

فيما يتعلق بالقوانين الاقتصادية الموضوعية ليس كل تكامل مثمراً بالضرورة: فان تجميع عدة مشاغل للصناع لا يشكل مصنعاً . إذ يجب ان تنشأ الوحدات الجديدة من ضرورة اقتصادية .

اما المنتجون فلكي يقبلوا بادماج مشروعهم في مجموع أوسع (وهــو

اندماج كان دائماً يقرر باستفتاء مجموع الشغيلة المعنيين) يجب ان يحسّن هذا التغيير ، سواء على المدى القصير أو المدى الطويل ، شروطهم في العمل وشروطهم في الحياة .

ولما كانت مشكلات التخطيط والتكامل النظرية والعملية تتيح المساهمة في الثورة العلمية والتقنية ، مساهمة كاملة ، واجراء التحولات التي تنطوي عليها ، في مجموع العلاقات الانسانية ، فانها تطرح نفسها ، في يوغسلافيا ، في أفق التسيير الذاتي .

هكذا يفرض نفسه ديالكتيك الخطة — السوق ، شأن ديالكتيك التنظيم العلمي لانتاج — استقلال العامل ، من جانب آخر ، على جميع البلدان وعلى جميع الانظمة .

لا يوجد في اي مكان من العالم « سوق صرفة » ، مبنية على مبدأ « دعه يعمل » الذي كان مبدأ المذهب التحرري . ولقد بينا كم كانت « السوق » حتى في الولايات المتحدة ، تصطدم اكثر فأكثر بتدخلات وبتدابير داخلية تلغيها .

كما لا يوجد في اي مكان من العالم تخطيط شامل قائم على مركزية دقيقة . ولقد بينّا كيف كانت القوانين الموضوعية في الاقتصاد وخاصة قانون القيمة ، حتى في الاتحاد السوفييتي ، تفرض نفسها ، حتى ضد اكثر مزاعم الدولة مركزية ، وأشدها استبدادية ، وان الاصلاحات الاقتصادية في السنوات الاخيرة كانت مكرهة اكثر فأكثر على ان تفسح مكانها لاقتصاد السوق .

فالمشكلة التي تطرح نفسها في يوغسلافيا ليس فيها اذن اي شيء استثنائي . ذلك ان هذه « التوترات » توجد في كل مكان . والمقصود هو ان نحدد فحسب في اي « نموذج » تكون التوترات اقل حدة .

ان اصالة النظام اليوغسلافي في التسيير الذاتي هو ، قبل كل شيء ، ان الانطلاق يتم من عدد كبير جداً من مراكز التقرير ومن محركين أوائل للمبادرات

الاقتصادية ، تشكلهم وحدات العمل . ذلك انه يرفض بعدئذ ، عن مبدأ ، خلط التخطيط بمركزية الدولة ، وتدخلاتها السياسية . وهذا هو اخيراً الاهتمام بربط التخطيط عضوياً بالنمو العام في الاقتصاد وفي المجتمع اليوغسلافيين ، وان يرى في ذلك حصيلة زيادة واقعية في الطاقة الانتاجية وليس ضغطاً خارجياً ، سواء أجاء من الملكية الخاصة ، كما في الانظمة الرأسمالية ، أو من الدولة كما في نماذج الاشتراكية القائمة على المركزية .

والميزة الرئيسية لنظام التخطيط اليوغسلافي هي في انه لا يمارس بواسطة توجيهات مركزية لها طابع الأمر ، وانما بوسائل غير مباشرة ، اقتصادية ولا سياسية ، تتجه الى خلق شروط عامة بحيث يبدو لكل وحدة عمل ، بوضوح ، ان مصلحتها ، كوحدة اجمالية ولكل واحد من المشاركين فيها ، هي في ان تتجه نحو هذا الشكل من الانتاج وان ترتفع الى هذا المستوى من التكامل . ففي نظام التسيير الذاتي يبدأ التخطيط لا بتثبيت الموازين وانما بالضغط على الاسعار ، ووضع الضرائب وشروط الاستيراد والتصدير ، الخ. التي تكيّف مسلك المنتجين .

والهدف الذي يواصل السعي الى تحقيقه هو ان الخطة ، بدلاً من ان تكون شكلاً صارماً يُفرض من الخارج على المنتجين ، تنبع على العكس من حاجاتهم التي ترتسم في السوق ومن مبادراتهم في التخطيط ، في وحدات أقل اتساعاً ، لكي تحتوي الخطة الوطنية هذه الحاجات وهذه المبادرات وتبذل جهدها في تحقيق الاتحاد بين المصالح الفردية والمصلحة العامة ، قصيرة المدى وطويلة المدى ، لا عن طريق الأمر وانما بسلسلة من الانتظام الذاتي .

غير ان دور الدولة يبقى هاماً جداً . لكنه دور توجيه وتركيب . إذ ان المبادرات والقرارات لا تكون في اتجاه واحد .

فضلا عن ان مكتبية أو بالأحرى ديالكتيك القرار يكون علنياً .

اقول : ديالكتيك القرار ، إذ ان اعداد الخطة يجري في الاتجاهين : من

الاعلى الى الادنى ومن الادنى الى الأعلى .

ليس ثمة من مركز إدارة مخططة للاقتصاد يحدد للمشروعات ما يجب ان تنتجه والى من يجب ان يتبع هذا الذي تنتجه .

ذلك ان الجهاز المركزي للخطة ليس وزارة أو سلطة دولة ، انه مؤسسة علمية مكلفة من الجمعية الاتحادية ، ببناء « نموذج » اكثر ملاءمة للنمو ، مبني على ميزانية كاملة من الموارد المادية والبشرية والعلمية ، وبتخطيط اعادة الانتاج الموسع في جملته ، والنظر في طرق التمويل وفي البنية العامة للانتاج وللاستهلاك بدلالة الامكانيات التاريخية وآفاق الاشتراكية .

هذا الـ « نموذج » يكون عندئذ مقترحاً على المنتجين ، قبل كل شيء ، بتقديم اقصى حد من المعلومات اليهم في كل لحظة عن حالة السوق الداخلية والخارجية وامكانيات التصريف وتقديرات الحاجات التي تظهر ، لكي يتاح لكل مشروع الاعداد والتلاؤم وبالتالي اعادة التلاؤم . وعلى هذا النحو يمكن التوصل الى تجنب الوقوع باضطرابات كبيرة جداً في السوق .

لكن المشروع يقرر بطريقة مستقلة ، انطلاقاً من هذه المعلومات ، وهذه التقديرات خطته ومشاريعه في الانتاج وعلاقاته مع المشروعات الاخرى واعداد التنفيذ المشترك معها والانصهار المحتمل والتكامل بقسم أو بمجموع خدماته ، بدءاً من تقصّي وتنسيق المبيعات حتى تنظيم جهاز اوسع للانتاج واكثر اوتوماتيكية واستخدام مصلحة مشتركة في البحث .

ودور الدولة لا يقف عند هذا الحد . فهي تملك وسائل للتدخل ، ليست ادارية ، ولكنها اقتصادية : إذ انها تستخدم ادوات شائعة الاستعمال في اقتصاد تجاري للحفز او لإيقاف أو تخفيف حركات مشات المشروعات المستقلة المتعارضة في السوق لحمل المشروعات على العمل على تحقيق النموذج الاكثر ملاءمة وذلك بالاقتراب من النسب المحددة من قبله .

هذا التدخل المالي المباشر يكون محدودا باللازم الضروري لذلك، اذ يخشى بنظام التوظيفات المختلطة ، من العودة الى شكل من ملكية الدولة بما تحمله من أخطار المركزية والبيروقراطية . وبفضل لاسباب مبدئية ولاحترام روح نظام التسيير الذاتي ، تشجيع تكوين شركات اقتصادية كبرى، تعتمد على مصارفها الخاصة لتحقيق برنامج نمو انتاجها وأسواقها بصورة مشتركة . وهكذا يتم اعداد تكامل أقوى وفقا لآفاق تخطيط غير خاضع للدولة .

توجد وسائل أخرى لتدخل الدولة ، كالضغط على الأسعار . وهنا أيضاً لا يمكن لهذا أن يتم إلا بصورة استثناء، عندما يكون المقصود هو ان تصان شروط حياة العمال (إذ يلجأ الى ذلك من أجل التغذية والمسكن) أو أن تزال بعض العقبات من أمام النمو الاجمالي (حصل ذلك بالنسبة للتعدين) . وبصورة عامة تتكون الأسعار في السوق بحسب مكنياتها الكلاسيكية مع هذا الفارق الأساسي وهو أن ما يتجابه في السوق ليست هي المصالح الخاصة ولكنها مصالح المشروعات الاشتراكية . وما العمل على تسوية الأمور بالقوانين من الأعلى إلا لافتراضها بانها في أسوأ حالة ، لإعادة التوازن في السوق ، لا لإلغائه .

كذلك يمكن اللجوء إلى مكافآت التصدير أو إلى الرسوم على الاستيراد وإلى الضمانة المقدمة من الدولة للحصول على رؤوس الأموال الأجنبية ، وإن كانت وحدات الانتاج تترك حرة في علاقاتها مع البيوتات التجارية الأجنبية ، بل حرة في تكوين شركات مختلفة معها ، بشرط وحيد هو أن تكون نسبة ٥١٪ من رؤوس الأموال يوغسلافية وألا تزعج المساهمة الأجنبية في أية حال من الاحوال علاقات الانتاج الاشتراكية في المشروع .

وتتيح الضريبة أخيراً تسوية وتوازناً بين الجزء المخصص للاستهلاك من فائض القيمة والجزء المخصص للتوظيفات .

إن التقييدات الشرعية الوحيدة المرعية الاجراء حالياً على تداول البضائع

واليد العاملة ورؤوس الاموال هي التي تضع حداً لنمو الملكية الخاصة لوسائل الانتاج للحيلولة دون العودة الى استغلال عمل الغير : فالقانون يمنع امتلاك أكثر من عشرة هكتارات من الارض باسم ملكية خاصة أو في المصنع والتجارة والنقليات والفنادق واستخدام أكثر من خمسة اجراء. كما أن إحدى المشكلات قيد الدرس حالياً هي تحديد ما إذا لم يكن ، في هذا المجال أيضاً ، استخدام الطرائق الاقتصادية أنجع من القيود الشرعية وان تحدد إمكانات التحول إلى رأس مال بالاجراءات الضريبية .

وخلاصة القول أن التخطيط في يوغسلافيا ليس وظيفة من وظائف الدولة ، بل هو حق أساسي للمواطن في آفاق التسيير الذاتي .

هذا التخطيط ، لم يحرر من الخضوع للدولة في نهاية الامر ، إلا ليكون أكثر عمقاً في الاشتراكية. فهو أقل فأقل خضوعاً للتسلسل المراتبي وينتظم ذاتياً أكثر فأكثر بنظام علاقة متبادلة واعية وموافق عليها بحرية من وحدات العمل .

لذلك ليس صحيحاً ، على الرغم من أن التجديد التكنولوجي يتطلب توظيفات ضخمة ، القول بأن التسيير الذاتي يعوق تقدمه . بل على العكس تماماً : ان المستوى التكنولوجي الضعيف هو الذي ما زال يمنع ظهور نموذج التسيير الذاتي على أتم وجه .

هذه النقطة هامة جداً لمحاربة الحكم المسبق الذي يرى ان التسيير الذاتي هو نتيجة ملازمة للتنمية ومسكّن وقتي . لكنه على العكس شكل التنظيم لا لعلاقات الانتاج فحسب وانما لمجموع العلاقات الانسانية في مجتمع متقدم تقدماً عالياً .

إن أحد اهتمامات رابطة الشيوعيين اليوغسلاف الرئيسية ، في المرحلة الحالية ، هو التوجه نحو التكامل في أرقى أشكاله وأفضلها ملاءمة لمقتضيات الثورة العلمية والتقنية الجديدة : تكامل العلم ومجموع الممارسة الاجتماعية وتكامل البحث

العلمي والتعليم في جميع مستويات الخلق الاجتماعي الشامل ، لا من اجل تأمين التوسع الانفع للاقتصاد فحسب وانما لتأمين نمو مجموع الفعاليات الاجتماعية مجتمع اشتراكي تتكون فيه بصورة متناسقة المقتضيات العلمية والمقتضيات الديموقراطية .

على أن تدخل الدولة ، في هذا المجال ، ليس مستبعداً ، قبلياً ، ولكن القوانين واللوائح التنظيمية ، لا تسن إلا على أساس من أنها عنصر في عمل أعم مبني ليس على الاختيارات الذاتية وانما على الضرورات الموضوعية .

تتعلق التحولات الناجمة عن الثورة العلمية والتقنية الجديدة ، في المقام الاول إذن بالمبادرات التي تتخذها وحدات العمل ، سواء أكان المقصود هو المشروعات الكبرى المسيرة ذاتياً ، متوجهة نحو التكامل أم وحدات العمل غير الاقتصادية ، كمراكز البحث العلمي ، مثلا أو جماعات التعليم .

ذلك ان الاجراءات المتخذة من الدولة ليست لها فعالية واقعية إلا عندما يسببها ويستدعيها نمو معين في قوى الانتاج وفي الطاقة الانتاجية يجب أن تصدر عضوياً .

ليس من شك في أن تكاملا سريعاً أكثر فأكثر هو الشرط الاساسي لتقدم علمي وتقني . لكن الوتيرة في هذا التكامل لا يمكن أن تكون « ارغاماً » بتعليمات صادرة عن الدولة أو بضغوط سياسية وأيديولوجية دون النظر للقوانين الاقتصادية . ذلك أن التكامل ليس بالضرورة تقدماً حتى وان رافقه تحديث للتجهيز : فاذا لم يكن من الممكن استخدام التكنولوجيا الجديدة ، عقلانيا ، نظراً لضعف طاقة الامتصاص في السوق الداخلية ، مثلا ، أو لفقدان مجالات التصريف الخارجية ، فان التوظيفات التي تفرضها البلاد على نفسها سوف تكون راكدة ولا عائدية لها .

لذلك فان العلاقة المتبادلة من جانب عوامل النمو جميعها ، هي ضرورية

قبل التنسيق والتركيب : يجب أن يكون التكامل حصيلة عضوية للنمو الاقتصادي .

ان العامل الحاسم ، في هذا المجال ، ليس تركيز رؤوس الاموال بجمع بسيط ولكنه طاقة انتاجية للعمل ، أعظم بدلالة الحاجات الداخليـة والانخراط في التقسيم الدولي للعمل .

ان كون يوغسلافيا قد احتلت مكانا ، خلال الخمس عشرة سنـة الاخيرة ، بين مجموعة البلدان التي تسجل اسرع وتيرة من النمو ، على الرغم من أن عائقها الاولي كان ضخما ، أفضل دلالة على أن هذا التسيير الذاتي لا يشكل عقبـة في وجه التقـــدم التكنولوجي بل على العكس ، يخلق له أفضل ما يلائمه من الشـــروط .

ومبدأ التسيير الذاتي الذي يتحقق على المستوى الاساسي لعلاقات الانتـاج بـ « مجالس العمال » ، يصبح مبدأ عاما في تنظيم المجتمع الذي يأخذ شيئـــا فشيئا في تحويل العلاقات الانسانية وعلى المستوى السياسي قبل كل شيء .

ويمتد نقد الستالينية والنموذج المركزي والخاضع للدولة من القاعدة الاقتصادية والاجتماعية الى البنى السياسية العليا .

بيد ان مفهوم ملكية الدولة متناقض تناقضا عميقا : فملكية الدولة هي في آن واحد الغاء الملكية الرأسمالية الخاصة لوسائل الانتاج ولاستغلال العمل المأجور المستند الى هذا النمط من الملكية ، ولكنها ايضا شكل من الملكية ، التي تديم ألينة وسائل الانتاج بالنسبة للعامل ، وذلك بتركه خارج القرارات المتعلقـــة بالانتاج وبتوزيـع فائض القيمة مثلما هو خارج التنظيم العام للاقتصاد .

لقد استخلص ماركس منشأ الالينة السياسية : فهو التعارض ، في النظـام الرأسمالي بين المصالح الخاصة والمصلحة العامة ، مؤديا الى الخديعة في ازدواجية

الانسان : الانسان ومصالحه الخاصة من جانب والمواطن المجرد من جانب آخر.

وكان ماركس يعرف التحرر السياسي ، وأعني به الانعتاق قبل الدولة ، حيث لا يلعب العامل الا دوراً وهميا ، على هذا النحو : ان التحرر الانساني لا يكون متحققا الا عندما يكون الانسان قد اعترف بقواه الخاصة كقوى اجتماعية ونظمها ولم يعد يفصل عنه ذن القوة الاجتماعية باسم قوة سياسية .

فملكية الدولة لا تسمح بان تتحول الوظيفة السياسية الى « وظيفة اشتراكية » وبان تضع اتخاذ القرار على مستوى العامل نفسه . وهي لا تسمح بتجاوز الديموقراطية غير المباشرة نهائيا ، حيث يكون اتخاذ القرار ، في جميع المجالات ، احتكاراً لهيئة من المندوبين تشكل وساطة بين العامل والقرار . يصبح العامل عندئذ ناخبا من الناحية الشكلية لكنه يقلص الى السلبية من ناحية اتخاذ القرار السياسي .

انما المشكلة الرئيسية في الديموقراطية الاشتراكية هي في تقريب اتخاذ القرار السياسي كاتخاذ القرار الاقتصادي من العامل نفسه لا اخضاع هذا العامل للقوى السياسية الخارجية المتجسمة في دولة لا هوية لها ، بعيدة .

ليس من الممكن اذن وضع التسيير الذاتي التابع لمجالس العمال بجانب دولة مركزية كلية القدرة تحول المكتبيات الادارية فيها دون قوانين الاقتصاد الموضوعية والاستقلال الذاتي للعمال .

وفي الحقبة الانتقالية من بناء الاشتراكية لا يمكن ، من أجل التغلب على الألينات ، الاطمئنان لا لعمل القوى الفوضوي الأعمى التي تتجابه في كل اقتصاد سوق ، ولا باللجوء في ذلك الى الطرق الادارية لادارة مكنة دولة خارجية ومتعالية على العمال .

ان موضوع العمل السياسي الواعي هو العمل على ترجيح مقتضيات النمو ، طويلة الأجل ، في العلاقات الاجتماعية الاشتراكية .

وتكون مرامي السلطة السياسية الأولى إذن ، عندما تمارس الطبقة العمالية فيها هيمنتها ، هي : حماية الشكل الاجتماعي للملكية من كل محاولة من جانب الأفراد أو الجماعات لممارسة اشراف خاص عليهـا أو لاتلافها على أي وجه من الوجوه ، وأن تحول دون أي شكل من أشكال التملك غير المستند إلى العمل ، وأن تجعل ، ما أمكن ، شروط النشاط الاقتصادي متساويـة حتى لا تستأثر الوحدات الاقتصادية ، التي تكون في بدايـة المنطلق مزودة بالتجهيزات أو محظوظة بالموقع، باستغلال « إيراد الوضع الراهن » على حساب وحدات أخرى.

فبأي الوسائل يمكن بلوغ هذه المرامي الأساسية في ديموقراطية اشتراكية ؟

كما نص دستور عام ١٩٦٣ فان اتخاذ القرار قد هيأ لاكتساب ثقـة العامل وذلك بتأسيس جماعات العمل المسيّرة ذاتياً حتى خارج دائرة الانتاج المادي ، ولقد رأينا ذلك في معرض رؤيتنا لجماعات التربيـة والجامعات والخدمات الاجتماعية والصحة أو الأمن الاجتماعي المسيّرة ذاتياً كذلك.وهكذا فالقرارات يمكن أن تتخذ بدون قيد تدخلات الدولة ، ممن يعنيهم الأمر مباشرة في المسائل وأكثر تخصصاً لحلها من البيروقراطيين البعيدين عنها .

هكذا ، عندما تكون وحدة العمل واسعـة جداً من أجل إدارة مباشرة من قبل جميع المساهمين، فان تفويض السلطة إلى ممثلين لا يجري أفقياً على أساس اقليمي ، وإنما عمودياً ، بتكامـل وظيفي : ففي كل فرع من فروع النشاط لا يُبت في المشكلات ببرلمانية « متعددة الكفاءات » ، أصبح اتخـاذ القرار السياسي حرفتها ، بل بعضو من جماعة المصالح التي لم تتخلَّ ، فضلاً عن ذلك ، في أغلب الحالات، عن عملها المهني . فهو يظل بخلاف السياسي المحترف، مرتبطاً بمشاكل مفوّضيه الذين يمارسون نشاطه نفسه .

لقد سبق لنا أن بينّا احتياطاً ديموقراطيـاً آخر لكي يكون اتخاذ القرار مهيأً قدر الامكان لاكتساب ثقة القاعدة : اللامركزيـة ، استقلال واسع للكومونات التي نقل إليها جزء كبير مما هو ، في البلدان الرأسمالية وفي النموذج

المركزي للاشتراكية ، من دائرة اختصاص الدولة . ذلك أن جهــاز الدولة يشدد الخناق على الكومونات بمقدار أقـل بحيث أن الوظائف التي كانت ، في مكان آخر ، من حق عملاء الدولة أو وزاراتها ، قد أسندت إلى جماعات العمل أو المصالح .

هذا النظام في الديموقراطية المباشرة يتجه إلى الاقتراب من نموذج كومون باريز الذي كشف فيه ماركس طابعاً أساسياً للديموقراطيــة الاشتراكية اقتبسه لينين لا « سوفيياتات » : فالجمعية ليست استشارية فحسب ولكنها فعالة ، عاملاً بذلك على إلغاء الثنائية بين العنصرين : التشريعي والتنفيذي .

إن صفة من صفات الأصالة في النظام السياسي اليوغسلافي هي ، لتحقيق هذه الديموقراطية الاشتراكية المباشرة، محاولة تجنب وساطة الأحزاب السياسية كذلك أو حزب سياسي نصب نفسه وسيطاً بين أعضاء المجتمع واتخاذ القرار .

في مختلف الأنظمة التمثيلية التي تحققت حتى الآن تملـك احتكار القرار السياسي فيها ، اما عدة أحزاب متعارضة في برلمـان واما حزب وحيد أصبح النواة المركزية لجهاز الدولة . وبحسب التصور اليوغسلافي لا يمكن الديموقراطية أن تتحقق لا بتعدد من الأحزاب تتنازع فيما بينها سلطة الدولة ولا بحزب وحيد يمتزج بالدولة .

إن القوة الإيديولوجية والسياسية التي تشكلها رابطةالشيوعيين اليوغسلافيين تبذل جهدها في أن تبقى جزءاً متمماً من نظـــام التسيير الذاتي حيث تحقق مراكز عديدة في المبادرة وفي القرار ، ديمقراطية مباشرة . فالرجـــال الذين يمارسون وظيفة قيادية في الدولة لا يستطيعون ، قبـل كل شيء ، أن يمارسوا وظيفة قيادية في الحزب (١) . ومن ثم فالحزب ليس مكلفاً بادارة الشؤون الاجتماعية : وإذ يتحرر من هذه المهمة التي تقوده إلى الحرفية فانه يأخذ في عدم

(١) الاستثناء الوحيد الموقت ، هو تيتو .

التطابق مع جهاز الدولة . والحزب لا يتخذ مسبقـاً القرارات التي لم يكن في وسع الجمعيات أو الحكومة إلا التصديق عليها .

كذلك فان تغيرات العلاقات بين الدولة والحزب تكون مرتبطة بتغير دور الدولة نفسها . ففي الاشتراكية الادارية ، التي يوجدها احتكار ملكية الدولة، لم تكن اية جماعة عمل تستطيع الافلات من الاشراف البيروقراطي الذي يمارسه جهاز الدولة والحزب . وعندما تصبح الملكية اشتراكية وتكون جماعات العمل لا الدولة هي التي اصبحت وصية على خواصها الاساسية (توزيـع فائض القيمة ، تنظيم العمل ، الخ.) فان القرارات ، بما فيها القرارات في الجمعيات التمثيلية التي ينتخب اليها النواب على أساس مهني بصورة اساسية من قبل عمال مختلف فروع النشاط ، لا تتخذ بواسطة حزب أو عدة أحزاب وانما مباشرة من قبل من يعنيهم الأمر انفسهم . واختيار النواب نفسه لا يكون مفروضاً من أي حزب .

أما التمثيل القومي فانه مؤلف من خمس جمعيات أو مجالس لا تملك اختصاصاً شاملا ولكنها ، على العكس ، تتخذ القرارات وهي على اتصال وثيق بالجماعات التي تنبثق عنهـا . ثلاثة منها تتعلق بفروع العمل الكبرى : مجلس اقتصادي ، مجلس التربية والثقافة ، مجلس الصحة والأمن الاجتماعي . وهناك مجلس اجتماعي-سياسي منتخب من الكومونات ثم اخيراً مجلس القوميات ويضم عدداً متساوياً من نواب كل جمعية من جمعيات الجمهوريات بالنظر للقوميات العديدة التي تؤلف الاتحاد اليوغسلافي[1] .

تلك هي المناهج المتبعة للسماح باقصى حد من الاستقلال في اتخاذ القرار . انها تنطوي على رهان هائل على الانسان .

---

(١) ولما كنت لا اعالج هنا من امور يوغسلافيا إلا ما يفيد بحث سير نموذج التسيير الذاتي بصورة ملموسة فيما يمكن فيه ان تكون له فائدة شاملة ، فانني ، عن قصد، استبعدت المشكلات النوعية في يوغسلافيا ولا سيما مشكلة التعدد القومي وحلها الديموقراطي بالنظام الفيدرالي وكذلك مشكلة الاقاليم النامية في يوغسلافيا التي عليها ان تحل داخل حدودها الخاصة . مشكلتها التي تجعلها شبيهة بالعالم الثالث .

ويبدو جيداً أنها قد اتاحت تسييساً واسع النطاق للجماهير . ويلعب التحالف الاشتراكي ، الذي يجمع ، دون النظر الى الاختلافات الأيديولوجية ، من ثمانية الى عشرة ملايين عضو ، مع رابطة الشيوعيين ، دوراً عظيماً جداً ، لا كحلقات اتصال بين الكتل الجماهيرية والدولة وانما كتعبير نظامي لنشاط هذه الكتل السياسي وكاداة تركيب لمبادرات القاعدة وكتنظيم واع للجهد السياسي لتحديد غايات وقيم مشتركة وللتوفيق بين مصالح الجماعات ، التي لا تكون تلقائياً متقاربة ، لبلوغ مرامي الاشتراكية طويلة المدى .

هذه الملاحظات المعدودة ، التي لا تشكل دراسة للنظام اليوغسلافي ولمنهج سيره ، لكنها فحسب محاولة لتحديد خطوط « النموذج » العريضة ، يجب ألا تعتبر من قبيل « اسباغ المثالية » على الواقع اليوغسلافي ، وأقل من ذلك كمحاولة دفاعية . فلسنا نخلط البتة بين المعيار الذي يجري السعي إلى بلوغه والممارسة الواقعية .

لاصدار حكم صحيح على التحقيق النوعي للنموذج الخاص بيوغسلافيا يكون من الواجب اجراء دراسة مقارنة دقيقة للنتائج والمآثر في جميع ميادين النشاط الاجتماعي مع البلدان الاشتراكية الأخرى ومع البلدان الرأسمالية .

لم يكن هذا قصدنا هنا . كان المقصود فحسب استخلاص الملامح الأساسية في نموذج الاشتراكية المبني على التسيير الذاتي ، بداية لاتخاذ الحد الدقيق الضروري بازاء النموذج الخاضع للدولة الذي اعتبر زمناً طويلا انه النموذج الوحيد الصالح وانه الممكن الوحيد . ومن ثم لتمييز هذا النموذج من شروط تحقيقه التاريخية والتمكن من تفحص امكانياته في شروط اخرى وقيمته العامة .

لقد ظهر ، على الطريق ، ان الصعوبات الرئيسية في تحقيق هذا النموذج في يوغسلافيا ترجع ، قبل كل شيء ، الى التنمية الأولية . ويجانب الفطنة كثيراً كل من يحكم على قيمة النموذج بالرجوع الى تجربة تطبيقه وحدها ، في بلاد انطلقت من مستوى الدخل الوطني للفرد الواحد ١٥٠ دولاراً وانها ما تزال اليوم في مستوى دخل للفرد الواحد من ٥٠٠ دولار أو ٦٠٠ دولار .

يجب ان تراعى في الحساب كذلك ملابسات الظروف: فان كون الانعطاف نحو التسيير الذاتي قد اتخذ في البداية بدافع من رد الفعل ضد مركزية الدولة، مما أدى الى التشديد ، زمناً طويلاً ، على الوجوه الجدلية ، السلبية وعلى «خوف جنوني » معين بازاء المركزية وعلى حذر منظم تجاه الدولة . فالتسيير الذاتي قد تمكن على هذا النحو من الظهور كلامركزية ، خاصة ، على حين انه ادخال الديموقراطية وتطبيقها ومشاركة العمال جميعهم في اتخاذ القرار، وان نموذج الاشتراكية الذي يوحي به يستندالى علاقة ديالكتيكية بين الاستقلال والتكامل كما يبدو واضحاً خلال السنوات الثلاث الأخيرة بصورة خاصة ، يحدد وجهته الاصلاح الاقتصادي الصادر في عام ١٩٦٦ ومؤتمر رابطة الشيوعيين اليوغسلاف التاسع المنعقد في عام ١٩٦٩ .

ان المشكلة الأساسية التي اردنا طرحها انطلاقاً من هذه الملاحظات هي ما لهذا « النموذج » من قيمة شاملة كان الفضل في تصوره وفي تحقيقه للشيوعيين اليوغسلاف ، في اسوأ الشروط التاريخية ملاءمة .

فماذا يمكن ان تكون امكانات هذا النموذج في بلاد نامية من وجهة نظر اقتصادية وتقنية ، تتمتع بمستوى عال من الثقافة ، فيها طبقة عمالية مؤهلة ومدربة ولديها سنن ديموقراطية بورجوازية ؟

ألا يُقدم افضل الشروط لدخول الاشتراكية ولاستقبال التحولات الناجمة عن الثورة العلمية والتقنية الجديدة ؟

الفصل الخامس

آفاق ومبادرات

في سبيل مستقبل اشتراكي في فرنسا

لتعريف المبادرات الخاصة بفرنسا لن نعود إلى النقـــد الأساسي لرأسمالية الاحتكارات والسمات النوعية التي طبعت بها السياسة الديغولية . لقد سبق لنا ان قمنا بهذا التحليل تفصيلاً في كتابنا : **من أجل نموذج فرنسي للاشتراكية**[1]. وليس لدينا أي شيء جوهري يدعونا للحذف منه أو للاضافة عليه .

لقد حاول النظام الديغـــولي ، على طريقته ، الاجـابة على المشكلات التي تطرحها الثورة العلمية والتقنية الجديدة . فبعد ان قدر أهمية الطبقات الفنية ، بذل جهده في كسبهاوفي أن يجمع في كتلة واحدة، مع اصحاب الاحتكارات ، التكنوقراطيـين والاختصاصيين في التقنية . هـــذه المحاولة لتكوين « كتـلة تاريخية » مثل هـذه الكتلة كانت تسير في عكس الضرورة التاريخية ، إذ لا تستطيع الطبقات الفنيـة ان تلعب دورها كاملاً في اقتصاد محركه الوحيد هو

---

(١) روجيه غارودي : من أجل نموذج فرنسي للاشتراكية ، القسم الثالث « تأملات حول اشكال الرأسمالية الحالية » ص ٢٠٥ – ٣٠٠ .

الربح. ولقد سبق ان بيّنا [1] التناقض الرئيسي الناشىء مما دعوناه بالـ «عقلانية المزدوجة » : العقلانية الرأسماليـــة ، وهي منطق ضروري لرفـــع الربح إلى اقصى حد ، والعقلانية التقنية ، وهي منطق ضروري لخلق افضل ملاءمة لنمو الجهـاز الاقتصادي . إلا ان هذه العقلانية الثانية لا يمكنها ان تنتشر دون عوائق إلا في نظام يجمع مطلب نمو الثـــورة العلمية والتقنية الجديدة نمواً كاملاً ومطلب العمل على استخدامهذا النمــو لا في زيادة ارباح عدد من الناس وانما في ارضاء حاجات الجميع .

ان سقوط الجنرال ديغول يعبر في أعماقه عن فشل هذه المحاولة التي اظهرت ازمتها في شهري مايو – يونيو (أيار – حزيران) ، مع المشاركة الجماهيرية من جانب الطلاب والكوادر التقنية ، إلى أي حد كانت تسير في الاتجاه المعاكس للتاريـخ .

وقد برهن مسلك الحكومة وارباب العمل ، منذ ذلك الحين ، أنه لم يتعظ بأي درس من هذه اللحظة من التاريخ الفرنسي .

ان الاهتمام الخسيس باسترداد ما كانت الضرورة قد قضت التنازل عنه تحت ضغط اندفاعة مايو من الطبقة ، العاملة والطلاب والكوادر ، بـل ومن الطبقات المتوسطة ، قد أوحى بالعودة إلى مناهج الماضي : تماماً كما كان التخفيض ، عام ١٩٣٧ انتقاماً من ارباب العمل ضد الاضرابات العمالية في عـــام ١٩٣٦ ، فان تخفيضعام ١٩٣٦ هو ثأرأربابالعملفي اضراباتوحركاتمايو(أيار) عام ١٩٦٨.

على حين أعطت حركة مايو – يونيو (أيار – حزيران) ، بزيادتها للقــوة الشرائية وبتوسيعها للسوق الداخلية ، انطلاقاً للاقتصاد أثار دهشة أرباب العمل انفسهم ، وعلى حين ان المعهد القومي للاحصاء قـد تحقق في سبتمبر (أيلول) من عام ١٩٦٩ من ان اعباء المشروعات ليست أعلى من أعبـاء شركاء اوربيين ،

---

(١) المصدر السابق .

وعلى حين ان تقرير لجنـــة حسابات الأمة ونشرة منظمة التعــاون والتنمية الاقتصادية يقرران ان مكاسب الطاقة الانتاجية تعوض زيادات الأجور ، فان الرأسمالية الفرنسية (وَالحكومة التي تعبّر عنها) ما زالت تحافظ على توجيهها « على هدى الماضي » : اقتصاصات خسيسة من التخفيض ، مضاربـــة خليقة برأسمال مراب ، تشمل أربعة مليارات دولار ومؤمنة بعدم معاقبة الحكومة ، ولاخفاء الواقعة الأساسية : تأخير جهاز الانتـاج الفرنسي ، نتيجة لمالتوسية مخجلة ، ولايديولوجية بالية بمقدار هذه السياسة نفسها . وقد أعلن وزير المالية ان الفرنسيين يستهلكون كثيراً ولا يتركون ما يكفي من الفائض الذي يمكن تصديره ! اما رئيس الوزراء فقد أعلن عن « مجتمع جديد » مستند إلى مكافأة هزيلة تتحصل من بعض الأسهم التي وُعد بها العمال وإلى الـ «إدخار الاجباري» !

ان الحديث على هذا النحو عن « المجتمع الجديـــد » هو تكريم جميـل من الرذيلة للفضيلة . فما من شيء ، حقيقة ، أشد ضرورية من الـ « مجتمع الجديد » . ولكن كيف يمكن لهذا المجتمع ان يكون « جديداً » إذا كان لا يُراد له ان يُمس لا في سلطة أرباب العمل ولا في ربح صاحب العمل ؟

لن يكون ثمة من مخرج من الطريـق المسدود ولن يفتح البـاب على احتمال « مجتمع جديد » طالما لا يكون للعمال اليدويين أو الفكريين أي نصيب :

— لا في اتخاذ القرارات ،

— ولا في توزيـع فائض القيمة ،

اعني بذلك طالما ان الرأسمالية ، في مبدئها نفسه ، لا توضـع موضع الاتهام .

لذلك فاننا ، في هذا الفصـل المتعلق بالمبادرات الخاصة بفرنسا ، لا نطرق موضوع النظـام والحكومة الحاليـــين اللذين لا يدخلان في الحساب لوجهتهما الرجعية ، لكتنا نعالج موضوع المعارضة بل القوة الوحيـدة ، داخل صفوف هذه المعارضة ، التي يمكنها ان تكون روح هذه المعارضة : أي الحزب الشيوعي الفرنسي . فهو وحده ، اليوم ، الذي يملـــك بماله من وزن في صفوف الطبقة

العاملة القدرة على اتخاذ المبادرات التي تستطيع اخراج المعارضة والبلاد نفسها، من الطريق المسدود .

ولو انه يجب على هذا الحزب ان يبذل الجهود التي لا بد من بذلها للخروج من « الغيتو » القابع فيه . حقيقة ان القوى الخارجية التي تسهر على ابقائه في هذا الغيتو قوية . لكن الواقع هو انه اذا كان هذا الحزب ، منذ التحرير ، منذ ربع قرن ، قد نجح ، على الرغم من جميع الاحقاد وجميع الافتراءات وجميع مواقف العنف وجميع الحيل التي بدرت من اعداء الطبقة العاملة ، في الحفاظ على مواقعه ، الا انه لم يتوصل الى الانتقال الى الهجوم ، والى ان يقود معه مجموع المعارضة والى ان يصبح معها قوة فعّالة ، مسؤولة عن المصير القومي .

بيد ان ما يجافي الانصاف تماماًهوالتفكير في انه وحده يحمل وزر هذا الوضع، بل ولا في انه المذنب الرئيسي فيه ، إذ توجد لذلك أسباب موضوعية : علاقات القوى بين الطبقات الحاضرة ، وكذلك مناورات الذين يجعلون من أنفسهم ، داخل صفوف الطبقة العاملة نفسها ، انصار رأس المال وحَمَلَة ايديولوجيته.

كل هذا أمر لا مراء فيه ، ولكنه لا يستبعد البتة بحثنا كذلك في الامكانات التي يملكها الحزب الشيوعي في مقاومة هذا الضغط بفعالية أكثر وفي كسر الطوق المضروب حوله واتخاذ المبادرات التي لا مفر منها لبلوغ ذلك .

فالمشكلة معقدة حقاً .

* * *

ان الوضع السياسي في فرنسا ، تصنعه المفارقات .

لقد ذكّرنا ، في مقدمة هذا الكتاب ، الذين رافقونا من نقطة انطلاقنا في افكارنا بـ :

– معارضة أكثرية وعاجزة ،
– في هذه المعارضة حزب شيوعي يتمتع بالأكثرية وهو عاجز .
– حزب شيوعي لا يمكن عمل أي شيء بنّاء بدونه ، ولكن القيام به ، بأي عمل بنّاء ليس ممكناً الا اذا تحول هو نفسه تحولاً عميقاً .

ليس الخروج من الطريق المسدود ، بالنسبة لهذا الحزب ، هو تغيير البرنامج ، وأقل من ذلك أيضاً تغيير الهدف ، بل هو تغيير منهجه تغييراً عميقاً وأساليبه في العمل لئلا يكون فحسب تلك القوة المتراصة التي يخشاها العدو ويطوقها وانما لكي يصبح المركز الحيّ والمركز المشعّ في الحياة الفرنسية في حركتها نحو المستقبل .

فما هي المبادرات الرئيسية ، لبلوغ هذا الهدف ، أو على الأقل للاقتراب منه ، التي يمكنها ان تفتح افاقاً جديدة للحزب الشيوعي وللمعارضة وفي النهاية لفرنسا نفسها ؟

* * *

١ً – بناء ستراتيجيته وتكتيكه على تحليل علمي للعلاقات الطبقية في فرنسا اليوم .

ليس من الممكن ، لمعالجة المشكلة في اقسى اشكالها ، ان نردد ، بصورة طقوسية ، كما لو كان الانسان ما يزال بعد في زمن كومون باريز أو في زمن ثورة ١٩١٧ ، ان انتصار الثورة الاشتراكية ليس ممكناً إلا اذا رافقت التمرد العمالي انتفاضة فلاحية . ولم يعد ممكناً أيضاً أن نتكلم عن الطبقة العمالية كما كانت مؤلفة من العمال اليدويين فحسب .

ان صفة الاشتراكية العلمية الخاصة هي في ان تدلل على ان حدوث الاشتراكية هو ضرورة تاريخية وان تحدد الممكن انطلاقاً من دراسة دقيقة للتناقضات الموجودة في كل لحظة من التاريخ .

هذا هو المثل الذي أعطاه ماركس في رأس المال .

عندما أراد لينين تعريف الطريق الروسي إلى الاشتراكية بنى أدلته على تحليل لـ « نمو الرأسمالية في روسيا » .

لا يمكن أن يكون أساس دراسة تطرح مشكلة الانتقال إلى الاشتراكية ، إلا تحليلاً أساسياً لعلاقة القوى الطبقية في فرنسا عصرنا ، تحليلاً لا لحدّية التناقضات القديمة في الرأسمالية فحسب (وهي التناقضات التي سبق لماركس أن استخلصها) وانما لحدّية **التناقضات الجديدة** في النظام الرأسمالي ، التي لم تكن موجودة ، لا في أيام ماركس ، ولا في أيام لينين ، وقد ظهرت في منتصف القرن العشرين ، مع الثورة الصناعية الثانية ، وهي الثورة التي يسيطر عليها تطبيق السبرانية في الانتاج وفي الادارة الاقتصادية .

فالمهمة الأولى هي اتخاذ الاجراء لهذا **التحول الهائل** لتعريف الآفاق وللملاءمة الستراتيجية والتكتيك مع وضع جديد ، عميق في جدته .

فما هي التغيرات التي حدثت في علاقات الطبقات أثناء عشرين السنة الأخيرة ؟ .

لننظر قبل كل شيء في الطبقة العاملة .

حتى منتصف القرن العشرين، وفي فرنسا حتى قبيل عام ١٩٥٥ — ١٩٥٦ ، كان الاتجاه العام **عدم التأهيل** : كانت نسبة العمال غير المؤهلين تزداد .

أثناء الخمس عشرة سنة الأخيرة أخذت هذه الحركة تنعكس .

فإذا أخذنا الدلالة ١٠٠ كمرجع ، فإن عدد العمال غير المؤهلين في مدة خمس عشرة سنة يزداد من ١٠٠ إلى ١٠٨ ، في حين أن عدد العمال المؤهلين يزداد من ١٠٠ إلى ١٣١ .

وعدد المهندسين يزداد من ١٠٠ إلى ١٤٨ .

وعدد الكوادر العليا من ١٠٠ إلى ١٥١ .

وعدد الفنيين من ١٠٠ إلى ١٧١ .

ولقد ذكرنا في الفصل المتعلق بالثورة العلمية والتقنية الجديدة بالنتائج التي تترتب عليها :

– تغير في معنى المؤهل المهني نفسه وفي النصيب المتزايد من الثقافة العامة في هذا المؤهل .

– أهمية العمل الفكري المتعاظمة فيما كان يدعوه ماركس « العامل الجماعي » .

ان التحول الجاري يقتضي إذن زيادة ليس في عدد الباحثين والمهندسين والكوادر والفنيين فحسب ، بل التوسع السريع في طبقات عديدة من المثقفين ولا سيما في المدرسين والكوادر الادارية للمشروعات العامة والخاصة .

ووفقاً لاحصائيات عام ١٩٥٤ و ١٩٦٢ كان عدد المثقفين الذين يتقاضون أجراً قد زاد ، بأرقام إجمالية ، من ثلاثة ملايين إلى أكثر من أربعة ملايين ، في حين أن عدد السكان الفلاحين ، قد نقص ، في الحقبة نفسها ، من أربعة ملايين إلى ثلاثة ملايين .

فماذا تمثل ، من وجهة نظر الطبقية ، الطبقات الاجتماعية الآخذة في التوسع ؟ .

هل يعني هذا ظهور « طبقات متوسطة جديدة » ، وأن أهمية الطبقة العاملة بالنسبة لها قد نقصت ؟

ان ماركس ، عندما عرّف ، في القسم الأخير من كتابه **رأس المال (نظريات فائض القيمة)** مفهوم « العامل الجماعي » ، رسَمَ هذا التحليل محدّداً لكل من المهندسين والفنيين مكانهم بالنسبة للطبقة العاملة : « هؤلاء العمال ، عمال معاونون وعمال ومهندسون الذين يعملون خاصة بأدمغتهم ، الخ ، إذا أخذوا في جملتهم ، من حيث انهم منتجون جماعيون ، يشكلون مكنة حيّة ، فإذا نظرنا بعين الاعتبار إلى مجموع الإنتاج فإنهم يقايضون عملهم برأس مال ويعيدون انتاج نقود الرأسمالي من حيث هي رأس مال ... ويظل وضع كل واحد من هؤلاء الناس، منفرداً ، بالنسبة لرأس المال، هو وضع العامل

الذي يتقاضى أجراً ، وضع العامل المنتج بالمعنى النوعي لهذه الكلمة[1] ».

وقــد سبق لماركس أن أشار في الكتاب الأول من رأس المال [2] إلى : « ان العمل اليدوي والعمــل الفكري متّحدان بروابط لا يمكن أن تنفصم عراها ... فابتداءً من اللحظة التي يكون فيها الانتاج الفردي قد تحول إلى إنتاج اجتماعي ، أي الى انتاج عامل جماعي يشترك مختلف أعضائه في مزاولة العمل في المادة على درجات متنوعة جداً ، عن قرب أو عن بعد أو حتى لا شيء البتة ، فان تحديدات العمل المنتج والعمال المنتجين تتسع بالضرورة » .

يمنعنا النمو التاريخي أن نُنَسّق في كتلة واحـــدة المثقفين في الطبقات المتوسطة ، بمقدار ما ان هذه الطبقات المثقفة ، بخـــلاف الطبقات المتوسطة (ملاكون زراعيون ، حرفيون ، تجـــار) الماضية في تراجع مستمر كلما نمت الرأسمالية ، تتزايد ، على العكس ، بصورة مستمرة ، وبسرعة أكثر فأكثر ، مع نمو الرأسمالية .

هذا التقدم يكون ايضاً أكثر وضوحاً في النظام الاشتراكي .فان أهميتهم العددية والستراتيجية تعظم أكثر فأكثر ، على أن أهمية الطبقات الوسطى تضعف أكثر فأكثر .

فهل يعني هذا اننا ، إذ لا نرتبهم ككتلة واحـــدة في الطبقات المتوسطة ، يجب أن نرتبهم كتلة واحدةً في الطبقة العمالية ؟.

قد يكون هذا خطأ أقل خطورة من الناحية النظرية ، لكنه لا يكون تعريفاً دقيقاً علمياً . لا لأن مستوى حياتهم يمت بمزيـــد من الصلة للمستوى البورجوازي وأن إيديولوجيتهم تحمل أثر ذلك فحسب — وهو ما لا يدخل في المعايير الماركسية الأساسية عن الانتماء الطبقي— وإنمـا خاصة ،لأن الخط الفاصل

---

[1] — كارل ماركس تاريخ المذاهب الاقتصادية ، طبعه كوست ، مجلد ٢ ص ٢١٣(ملحق ، « فكرة العمل المنتج ») .

[2] — كارل ماركس ، رأس المال طبعة اجتماعية ، مجلد ٢ ص ١٨٣ — ١٨٤ .

غالباً ما يكون من الصعب تحديده بين الذين يشاركون في إنتـاج فائض القيمة والذين يستفيدون من توزيعه ، حتى مع أخذ شروط إنتاج فائض القيمة الجديدة بعين الاعتبار . وعلى سبيل المثال هل المدرسون والطلاب يكونون من منتجي فائض القيمة ؟ فالمشكلة مطروحة ، على وجه العموم ، بصورة ضيقة ، مكتبية، وبدون وعي كاف لشروط الانتاج الجديدة في عصر الثورة العلميـة والتقنية الجديدة .

ويحدث أن يُقال : التعلم هو إعادة إنتاج بسيطة لقوة العمل . كان هذا صحيحاً بالنسبة للتدريب التقليدي حيث كان يتم تكوين العـامل الصالح لإتمام المهام المهنية نفسها التي كان ينجزها أسلافه . كان المقصود إذن، على وجه الدقة، إعادة إنتاج بسيطة لقوة العمل . وليس الأمر غير هـذا ، فيما يتعلق بمدارس الليسيه النابليونية المخصصة ، أصلاً ، لتوفير كوادر الاقتصاد والدولة ، وذلك لمجرد إعادة إنتاج الأهلية لوظيفة حُددت من قبل . كانت المدرسة الابتدائيـة توفر ، في الشروط نفسها ، المعرفة الضرورية لـ « رجال الفرقة » في الانتاج .

هذه الطريقة للنظر في الأمور لم تعد صحيحـة اليوم : في هذا العصر الذي تكون نتيجة واحدة من أكثر نتائج التحول الكبير فيه ظهوراً ، هي مضاعفة المعارف في دورة من عشر سنوات وحيث يصبـح أقل فأقل إمكان الاكتفاء بتكوين أو بتدريب تحقق مرة نهائية في مطلع الحيـاة ، وحيث تتوافر أكثر فأكثر حلقات التدريب الدوريـة لاستمرار التلاؤم من جديد مع التجديدات العلمية والتقنية ، فإن التعلم لم يعد إعادة بسيطة للانتاج وإنما اعـادة انتاج موسعة لقوة العمل – بل يصبح كتعلم – وذلك أكثر فأكثر – منتجـاً لفائض القيمة .

كذلك يجب إعادة النظر في المشكلة لا من وجهة نظر المدرّس فحسب وإنما من وجهة نظر المدرَّس . فهل يمكننا القول إن العامـل والفنيّ والمهندس الذين يأخذون باتباع مدة للتمرين لإعادة تدريبهم في حلقات ، يكفـّون أثناء هـذه

الحقبة عن إنتاج فائض القيمة؟إنه لقصر نظر ومخالف من جانب آخر لتحليلات ماركس، وهو يبحث في إنتاج فائض القيمة من خلال مقولات سببية ميكانيكية ومن الدرجة الأولى، بدلاً من معالجة المشكلة المطروحة أساسياً من قبل ماركس، مشكلة الـ « عامل الجماعي » ، والقيام بالتحليل البنيوي لهذا الـ « عامل الجماعي » ، في عصر يصبح فيه العلم قوة إنتاجية مباشرة . ففي هذه المرحلة ، ليست إعادة الدورات التدريبية فحسب بل التربية الدائمة والتعلم ولا شيء أكثر ، هما العاملان الرفيعان في الانتاج الموسع وفي خلق فائض القيمة .

إلا أن المشكلة الأساسية ليست هنا .

والأمر الجوهري هو إجراء تمييز واضح ، مستند إلى أساس علمي ، بين الطبقات الاجتماعية . هناك الطبقات التي تستطيع الطبقة العاملة أن تحقق معها تحالفاً وإن كانت مصالحها الطبقية مختلفة من حيث المبدأ : هذه هي الحالة مع الطبقات الوسطى من النمط الكلاسيكي (صغار الفلاحين،الملاكون، حرفيون، تجار صغار) . فهؤلاء هم مالكون لوسائلهم في الانتاج ، لا ينتجون فائض القيمة ، وهم ، إيديولوجياً ، يتجهون ، على العموم ، إلى الماضي بأبصارهم . ولكن نتيجةً لأن رأس المال الكبير والاحتكارات تجردهم شيئاً فشيئاً من أملاكهم ، يكون لديهم من الأسباب الموضوعية ما يجعلهم يتحالفون مع الطبقة العاملة ضد الاحتكارات .

بيد أن المشكلة تطرح نفسها على غير هذا النحو مع كتلة المثقفين . فعلى الرغم من التمايز الكبير بين هذه الطوائف التي يمكننا أن ننسقها في هذه الفئة ، فان شطراً كبيراً منها ، أي من هذه الطوائف ، قبل كل شيء ، في الشروط التاريخية لرأسمالية الدولة الاحتكارية ، بل أكثر من يتصف منها بعلامات مميزة : كالمهندسين والفنيين والباحثين وحتى قسم كبير من كوادر التسيير العامة أو الخاصة ، يبيع قوة عمله الفكري وكما كان يتوقعه ماركس ، ينتج فائض القيمة مباشرة أو بصورة غير مباشرة . وهذا القسم لا يملك وسائل إنتاجية

خاصة به ، وأياً كان مستوى حياته وعقليته ، فان مصالحه الموضوعية ، إذا ما ربط بأصوله الاجتماعية ، لا تختلف من حيث المبدأ عن مصالح الطبقة العاملة . فهناك على العكس عناصر موضوعية من التقارب .

ليس من الممكن إذن ، لا أن نمثل بلا قيد أو شرط هذه الطوائف الاجتماعية بالطبقة العمالية ولا أن نطرح بالنسبة لها مشكلة التحالف في الحدود التي تطرح بالنسبة للطبقات المتوسطة .

ذلك أنه من الممكن مع الطبقات المتوسطة التقليدية تحقيق تحالفات تكتيكية [1] . أما مع طوائف عريضة من المثقفين فالمقصود هو تحالف استراتيجي بل وذوبان تدريجي يصل حتى بناء الاشتراكية وتحقيقها تحقيقاً كاملاً .

فلكي أبيّن هذا الاختلاف المزدوج تناولت مرة أخرى في كتابي **من أجل نموذج فرنسي للاشتراكية** ، مفهوم « الكتلة التاريخية » الذي أعطاه غرامسي Gramsci خطوطه الأولى ، بعد أن منحته محتوى جديداً .

لا تستطيع الطبقة العمالية ومثقفوها أن يكون لهم من علاقات التحالف ما كان للطبقة العمالية ، في الماضي ، مع الطبقات المتوسطة . كذلك فانهم لا يشكلون نفس الطبقة الواحدة . لكنهم يشكلون « كتلة تاريخية » جديدة تمضي دائماً إلى مزيد من التلاحم وتزداد قوة أكثر فأكثر في المستقبل .

لقد حاول بعضهم معارضة مفهوم « الكتلة التاريخية » كما تصورها غرامسي بالاستخدام الذي أضعه فيه هنا . إلا أنني لا أنوي بتاتاً أن أتناول مفهوم

---

(١) وهو تكتيك لا يعني البتة : انه وقتي أو خادع . ذلك أن انتصار الطبقة العاملة يفتح لهذه الطبقات الاجتماعية - ولا سيا الفلاحين - احتمال الاندماج في الاشتراكية (بالطريق التعاوني مثلاً) ، على حين أن نظام الاحتكارات لا يقدم لها مستقبلاً غير نزع يدها عما تملك لصالح الأقوى .

غرامسي كما هو ، لكن توجد من مدلول إلى آخر استمرارية معينة . فتعريف الـ « كتلة التاريخية » لدى غرامسي هو الوحدة بين القاعدة والبنية الفوقية ، وهو تعريف يعارض به ما يعزى إليّ : تحالف بين الطبقـــات الاجتماعية (في الظرف الحالي : عمال ومثقفون) .

على أن هذا يعني استبعاد الصورة المتخيلة لتكتل يقوم بين عمال ومثقفين ، يُفهم وفقاً لنموذج التحالف بين العمال والفلاحين [١] .

إن نقطة الانطلاق هي تعريف غرامسي : « تحليل الصلات العضويـــة بين البنية والبنى الفوقية التي تشكل ، في ملابسات تاريخية معينة ، كتلة متميزة ، متناقضة . » فضد كل فكرة « تحالف » أو « ذوبان » تكون مجــرد فكرة ظرفية وذاتية ، في عصر يصبح العلم فيه قوة إنتاجية مبـاشرة ، كما توقع ذلك ماركس ، فان عدداً متزايداً من المثقفـــين ، يكوّن (لا سيما من المهندسين والباحثين) ، بصورة موضوعية ، جزءاً من « العامل الجماعي » ، ويظهرون معايير طبقية مطابقة للمعايير التي كان ماركس يعرف بها الطبقة العمالية .

بعد أن حللنا ، على هذا النحو ، على مستوى البنى التحتية ، النمو الجديد في واقع الطبقة العمالية التاريخي (وهو ما لا يكون في وسعنا أن نحده بالعمال اليدويين وحدهم ، دون أن نسقط في « مبالغة عمالية » بعيدة جداً عن فكرة ماركس) ، في الطريق الذي فتحه غرامسي ، فلا بد من أن نبذل جهداً على مستوى البنى الفوقية (خاصة على مستوى الوعي بهذه العلاقـــات الجديدة) لنلائم تصورنا للطبقة العاملة :

— مع النتائج المترتبة على ذلك من وجهة نظر التنظيم السياسي والتكتيك والستراتيجية .

---

(١) أنظر بصورة خاصة روجيه غارودي من أجل نموذج فرنسي للاشتراكية ، غاليمار ١٩٦٨ ، ص ٢٨ .

— مع الواقع التاريخي الجديد للطبقات وعلاقاتها .

هذا هو بدقة تامة جداً ما اقترحه غرامسي : « إن المبادرة الصالحة تكون دائماً ضرورية لتحرير الاندفاع الاقتصادي من العوائق السياسية التقليدية أي لتغيير الإدارة السياسية **لقوى معينة من الضروري امتصاصها لتحقيق كتلة تاريخية جديدة** [1] اقتصادية — سياسية متجانسة ، بدون تناقض . »

ليس ثمة من تعارض إذن بين مفهوم « الكتلة التاريخيـــة » بالمعنى الذي يستعمله غرامسي ومعناها الذي نستخدمه هنا ، بل يوجد اتصال . فاذا كانت العبارة لها « محتوى جديد » فذلك لأن غرامسي يتمسك في أغلب الأحيان بالتذكير بما فيها من سند نظري (الوحدة الديالكتيكية للقاعدة وللبنيـــة الفوقية) ، في حين أننا مساقون إلى التشديد على النتائج (امتلاك الوعي الذي يسمح بـ « تجميع القوى الضرورية » لتحقيق التحول السياسي الذي يدعو إلى هذا التغيير في البنية التحتية) . فالمحتوى هو جديـد بالضرورة إذ أن الظاهرة الرئيسية في فرنسا عام ١٩٦٩ (الثورة العلمية والتقنية الجديدة التي بدأت قبيل منتصف القرن والنتيجة المترتبة عليها : الوضع الطبقي الجديد لطوائف معينة من المثقفين) ، لم تكن موجودة في أية درجة من درجاتها في إيطاليـــا العشرينـــات .

قد يذهب هذا الجدل عبثاً ، إذا كان مجرد منـــاقشة تدل على سعة العـلم بالنصوص وبالكلمات . لكن مما يبعث على الغم نسيان الواقع الأساسي ، واقع التحول والمفاهيم الجديدة الضرورية لإدراكه ، والمهام الثورية التي يستدعيهـا هذا التحول .

لذلك فان تحليلاً دقيقاً لـ « كتلة التاريخية » الجديدة ، يكون ، في الواقع ،

---

(١) استرعاء الانتباه بالتشديد من المؤلف روجيه غارودي « المترجم »

الأساس الذي لا غنى عنه لكل اعداد لستراتيجية ولتكتيك متلائمين مع شروط فرنسا الحالية .

بين العنصرين المكوّنين لهذه « الكتلة التاريخية » الجديدة وهما : الطبقة العاملة في تعريفها التقليدي والمثقفون في تنوعهم – البعض قد أصبح مندمجاً في الطبقة العاملة تقريباً ، وآخرون لا يزالون بعد قريبين جداً من الطبقات الوسطى ، وخاصة أصحاب « المهن الحرة » – ، توجد همزة وصل . وهي مكونة من طوائف العمال المؤهلين تأهيلاً عالياً ، وهم يقفون ، نظراً للتغيرات التي طرأت على تعريف المؤهل نفسه ، قريبين جداً من الفنيين والكوادر والمهندسين .

حتى إذا كانت هذه الطوائف من العمال لم تصبح بعد ، عددياً ، هي الأقوى ، إلا أنها تشكل في المرحلة الحالية المستوى الستراتيجي الحاسم لكي يمكّن للكتلة التاريخية الجديدة . إنه لمبدأ أولي من مبادىء الستراتيجية الماركسية أن يبني المرء عمله على ما يكون آخذاً في النشوء وفي النمو .

إن للتحولات العلمية والتقنية الكبيرة ، على هذا النحو ، انعكاسات اقتصادية واجتماعية هائلة وتقتضي تحولات سياسية عميقة .

وعلى هذا فان تحليل هذه التحولات هو السند النظري الوحيد الممكن لأفكارنا في الانتقال إلى الاشتراكية في فرنسا ، ذلك أن آفاقنا واستراتيجيتنا تستطيع انطلاقاً من هذه التحليلات فحسب ، أن تكون محددة علمياً .

٢ً – وتترتب على ذلك المبادرة الثانية : فان دراسة للعلاقات الطبقية الجديدة تقودنا إلى تعريف الـ « كتلة التاريخية » الجديدة تعريفاً دقيقاً ، يجب أن تنتهي بتحديد المطالب التي يمكنها أن تكون المقام المشترك لهذه الـ « كتلة التاريخية » لكي تلعب فيها الطبقة العاملة ، في توسعها الجديد ، دورها القيادي .

لحل هذه المشكلة المتعلقة بتوضيح المطـالب ، فان حركات مايو — يونيو (أيار — حزيران) ١٩٦٨ قد كونت حقلاً لتجربة تاريخية غنية غنى فريداً .

إذ لأول مرة في تاريخ بلادنا عمل ، من ثمانية إلى تسعة ملايين ممن يتقاضون أجراً ، على شلّ مجموع الجهاز الاقتصادي. وكانت الظاهرة من ناحية الكم مختلفة عن ظاهرة الاضرابات في عام ١٩٣٦ ، وهي أكثر اختلافاً أيضاً من الناحيـة الكيفية إذ أن الحركة قد امتدت بعيداً خارج الطبقة العاملة وخاصة في صفوف الطلاب .

لقد لفت رئيس لجنة العمل العامة ، G. G. T. ، بنوا فراشون ، الانتباه عندئذ ، إلى أن ذلك كان التأكيد الأول الكبير على حقبة التسارع المفاجيء في التركيز الرأسمالي . وقد أصبح هذا التسارع عنيفاً بمـا ينطوي عليه استخدام الأوتوماتيكية من مقتضيات التركيز . وهكذا حدث في فرنسا ، في مايو من عام ١٩٦٨ ، أول إضراب كبير في عصر السبرانية .

وهذا الإضراب يظهر ميزتين تنطويان على معان كثيرة :

انه ، قبل كل شيء ، بالمدى الذي اتسع اليه ، لم يكن إضراباً عاماً فحسب ، كان يمكنه أن يقود الطبقة العمالية وحدهـا بالمعنى التقليدي لهذه العبارة . كان البداية الأولى « لإضراب وطني » (والعبارة التي أطلقها السكرتير العام للحزب الشيوعي الاسباني سانتياغو كاريللو) شاركت فيه عناصر الطبقة العمالية الجديدة (بالمعنى الواسع ، الحديث) مع عدد كبير من الكوادر والمهندسين ، كما شارك فيه كذلك الطلاب والموظفون وطبقات اجتماعية أخرى ، بالاضافة إلى أن هذا الاضراب لم يكن موجهاً ضد استغلال العمل فحسب ، وانما ضد أليفته كذلك. وهذه العناصر كانت جديدة ، وذات أهمية نظرية وعملية كبيرة لتحليل ما برز على السطح في مايو — يونيو (أيار — حزيران) ١٩٦٨ . ولقـد لاحظ مراقب نافذ البصيرة ، هو السيد هنري كالآت ما يلي :

« لم يكن العامل وحده فحسب ، في مايو (أيار) ١٩٦٨ ، من حيث هو

قوة عمل مباشرة ، الذي تمرد ، انه « العامل الجماعي » من حيث « امتلاكه لقوته الانتاجية بوجه عام » الذي يظهر،ربما لأول مرة في بلاد صناعية متقدمة، بمثل هذه القوة . »

لا ريب أن إضراب عمال المناجم في عام ١٩٦٣ ثم إضراب نيربيك في غرينوبل قد أبرزا هذه الظاهرة الجديدة من قبل، ولكن لم يسبق لها أن اتسمت بهذا الاتساع القومي لحركة مايو — يونيو (أيار — حزيران) لعام ١٩٦٨ ، التي لفتت النظر بشدة على هذا الواقع الأساسي اليوم : إن نمو التقنيات نفسه يقود إلى ربط مطالب الأجور ربطاً وثيقاً باتهام مبدأ النظام الرأسمالي نفسه الذي يستبعد العمال من تسيير إدارة عملهم .

والواقع الجديد في هذا الثلث الأخير من القرن ، وقد سبق لنا أن لفتنا النظر إليه ، هو أنه إذا كانت مقتضيات النمو التقني والاقتصادي ، لا تزال منذ عشرين سنة خلت ، تسير في الخط المعاكس لمقتضيات الديموقراطية ، فان هذين النوعين من المقتضيات يسيران ، في المرحلة الحالية ، في الاتجاه نفسه .

إن مجلة الاتحاد العام للمهندسين والكوادر في لجنة العمل العامة C. G. T. ، اختيار ، التي حرصت على أن تدلـّل كيف أن اهتمامات الكوادر تتكامل مع حركة المستغلـّين الاجمالية ، قد بينت بصورة رائعة في عددها الصادر في سبتمبر — أكتوبر (أيلول — تشرين الأول) من عام ١٩٦٨ ، كم يكون بعيداً عن الواقع ، ومخالفاً للحقيقة أن نعارض ، في حركات مايو — يونيو (أيار — حزيران) ، مطالب ملايين المضربين الذين لم يكافحوا على حد قولهم إلا من أجل أجورهم ، مع مطالب الكوادر الذين لم يطالبوا إلا بمشاركة في اعداد السياسات والمشاريع التي تتعلق بقطاعهم الخاص أو تشمله .

في الحقيقة أنه كان هناك ، لدى هؤلاء كما لدى أولئك ، تأثير ديالكتيكي متبادل بين هذين القطبين من المطالبة ، حتى وان كانت لهجة التشدد قد اختلفت

في هذه الحالة أو تلك .

ومما له دلالة أن العنصرين يرتبطان ارتباطاً وثيقاً في القطاعات المزدحمة كالالكتروني والبتروكيماوي والصناعات :

وقد طالب العمال ، من خارج الكوادر ،في بترول اكويتانيا ، بتنظيم « يحدد مسؤوليتهم الخاصة في إطار المجتمع بمجموعه » .

وإذا كان الكوادر في الطيران الجنوبي (في مصنع سوريسن) قد وضعوا في اعتبارهم الأول ، في ٢٠ مايو (أيار)« المشاركة الفعلية والديموقراطية في تسيير المشروع » فانهم شددوا اللهجة في آخر يونيو (حزيران) على مسائل الأجور .

في ٢٨ مايو (أيار) ركز كوادر سافيام وفي ٣٠ مايو (أيار) كوادر كليبر — كولومب مطالبهم على حق الحصول على المعلومات والمشاركة في التسيير .

إلا أن مجموع هيئة المستخدمين — عمالاً وكوادر — لدى تومسن — هوستن وهوتشكيس وبراندت ، بعد أن استخلصوا ما دعوه بالـ « أصالة العميقة ، إن لم نقل التاريخية ، لحركة إضرابات مايو (أيار) ١٩٦٨ » ألحّوا على مطالب المبادرة والمسؤولية والكرامة ، ضد « المجتمع الملكي » الذي يشكله المشروع .

من الممكن مضاعفة الأمثلة على هذا الاتجاه ، الذي يجعل من المشاركة (حتى إذا كان معنى هذه الكلمة قد حرفته السلطة) اللازمة في كل مطلب ، بل خط القوة ، لا في مطالب الكوادر فحسب ، بل وفي مطالب طوائف عريضة من الطبقة العاملة في مايو — يونيو (ايار — حزيران) ١٩٦٨ .

ومما لا شك فيه ان عبارة المشاركة تغطي حقائق واقعة مختلفة جداً : بدءاً من مجرد التوسع في الحقوق النقابية حتى الاشراف العمالي على التوجيه والتسيير الاقتصادي الذي لا يمكن ان يتحقق إلا في نظام اشتراكي .

ومن الضروري عدم الخلط ، خاصة ، بين « مشاركة » و « تسيير ذاتي » .

إذ يوجد بين الكلمتين هذا الفارق الرئيسي : فالتسيير الذاتي لا يمكن ان يبدأ إلا بعد الغاء الملكية الخاصة لوسائل الانتاج الكبرى ، والحد الأعلى لـ « مشاركة » ، في أفضل الحالات ، أي في وضع ما « قبيل الثورة » يمكن ان يكون « الاشراف العمالي » الذي تصوره وحققه لينين كطريق للانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية عندما يكون التسيير ما يزال باقيـــاً في أيدي الملاكين الخاصين ولكن تحت اشراف العمال .

هذا المطلب في المشاركة الذي يرادف بالنسبة للبعض الديموقراطية في المشروع ، قد تلقفته الديماغوجية الحكومية لتحول معناه بصورة جذرية فترجمت المشاركة بـ « تعاون الطبقات » .

ومما له دلالة ، مثلاً ، ان ارباب العمل ، اثناء اضرابات مايو ـ يونيو (ايار ـ حزيران) ١٩٦٨ الكبرى ومناقشات غرينيل ، قد خامرهم الخوف ، خاصة من أن يروا قيام « سلطة موازية » . ذلك ان ضغط تسعة ملايين عامل مضربين ، قد نجح في فرض ضمانة للحق النقابي في المشروع . اما الحكومة فقـــد بذلت جهدها في التقنية لتحويل هـــذا المطلب الكبير في الديموقراطية على مستوى المشروع بتبني شعـــار « المشاركة » لحسابها ، ولكن لتموه المشاركة الحقيقية وتجعل منها متغيرة وفقاً لهوى « جمعية رأس المال ـ عمل » ووعد المشروع الذين يتقاضون راتباً بالحق في المعلومات وبالحق في الاستشارة . ولكن حدود هـذه المشاركة ضيقة جداً : ففي بلاد « سر الأعمال » فيها ، وبالتالي ، امتياز الحصول على المعلومات ، يكون وسيلة من أشد الوسائل فعالية لجعل كل تدخل في الادارة مستحيلاً ، يخشى كثـــيراً من ان يصبح حق الحصول على المعلومات محدوداً بايصال العناصر التي يمكن نشرها لا العناصر الواقعية . أما الاستشارة فكانت دواء مسكناً أكبر ايضاً : يكون للعمال أو لمندوبيهم الحق بابداء نصحهم وبتقديم مقترحاتهم ، ولكن بصفة استشارية محضة : فليس ثمة من ذكر البتة للاعتراف

بحق واقعي للعمال في اتخاذ القرار . وفي هذه الشروط يخشى كثيراً ان ينقلب « الحوار » المتوقع فيصبح طعماً وان يتجه بفضل هذه الاستشارة الكاريكاتورية إلى ان يجعل القرارات مقبولة اكثر فحسب ، وفي النهاية إلى ان يعزز الاندماج في البنى الاستبدادية الحالية . وهكذا فان هذه « المشاركة » الوهمية ستكون بديــلا للدور الذي لعبه الدين ، في القرن التاسع عشر ، كاداة ايديولوجية في الاندماج .

ومن البديهي ان يكون شكل المشاركة الممنوحة على هذا النحو طعماً ، إذ ظلت علاقات الانتاج الرأسمالية مقدسة ، لا يمكن المساس بها .

ذلك ان العقبة الأولى في وجه كل تغيير واقعي ، في النظام الرأسمالي ، هي الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ، التي تعطي المالك الفردي أو الجماعي لهــذه الوسائل امتياز تصور المشروع وأدارته كما كانت الملكية العقارية تمنح الاقطاعيين امتياز ادارة الحرب ومصلحة العدالة .

ان الخديعة التي لجأ اليها ارباب العمل والحكومة من وراء « المشاركة » لا يمكنها في اية حــال من الأحوال ان تجعلنا ننسى المحتوى الطبقي الذي كان عدد غفير من العمال ، شغيلة و كوادر ، يضعونه في كلمة : مشاركة : الالحاح على تحول ديموقراطي عميق ، الانتقال من الديموقراطية الصورية المميزة لكل نظام بورجوازي إلى ديموقراطية اشتراكيــة أي الى ديموقراطية لا تقف عند باب المشروع حيث تبدأ مملكة رب العمل، بل ، على العكس ، تمتد بصورة محسوسة إلى توجيه الأقتصاد وتسييره .

فالقول بان هذا المطلب في النظام الرأسمالي هو طوباوية يرجع إلى الأخذ، على صعيد آخر ، بحجة الاجتماعي ــ الديموقراطي في « دورة الأجــور والاسعار الجهنمية » ، المستندة ، هي ايضاً ، على فكرة أن كل مطلب ، في النظــام الرأسمالي يستعاد في الحال وبصورة حتمية من قبل ارباب العمل . ومع ذلك فان

قوى الطبقة العاملة قدت من هذه المعركة التي لم تتوقف من أجل الأجور ، على نحو ما كان يبينه ماركس منذ قرن خلا ، كما تقد اليوم ، في الكفـــاح ، من أجل مطلب الديموقراطية في المشروع المرتبط أكـــثر فاكثر ، ديالكتيكياً ، بالكفاح من اجل الاجور .

من الملائم ان نلح على هذا الارتباط وإلا فانه يخشى السقوط إما في وهم اليساريين الأبدي ، الذين اعتقدوا دائماً بان « الكفـــاح من أجل البفتيك تم تجاوزه »اوأن تكون هذه المطالب في الأجور « ثانوية » أو في الخطأ القائم على تقدير التطلعات حتى وان كانت مشوشة الى المشاركة ، تقديراً أقل مما تستحق. حتى إذا كان المسكون بزمام النظام القائم يريدون ان يجعلوا منهـــا زخرفاً أيديولوجياً في سياسة تعاون بين الطبقات ، فانها تبقى تعبر بالنسبة لعديـد من العمال عن مقتضى في الديموقراطية على مستوى الاقتصاد .

من المهم جداً أن يكون لدينا وعي واضح بهذا الشكل الجديد الذي تعاش الألينة ، في ظله ، أكثر فأكثر في صفوف الطبقة العمالية ، وفي طوائف عريضة من التقنيين والكوادر وبصورة أعم ، في صفوف عدد كبير من المثقفين : ليس فحسب كفاحاً ضد استغلال قوتهم في العمل، وانما كاحتجاج على المنطق في نظام لا يسمح لهم ان يناقشوا فيه غاياته ولا قيمته واتجاهه .

على هذا النحو فحسب يمكن استخلاص الصلة الداخلية والعميقة بـــين تطلعات الطلاب ومرامي الطبقة العاملة .

حتى إذا اتخذت هذه المقتضيات لدى الطلاب اشكالاً من التعبير طوباوية وفوضوية ، وحتى إذا لم يكن الوعي بهذه الصلة ، غالباً لدى الطلاب ، نظراً لوضعهم الخاص ، إلا انعكاساً معكوساً لهـــذه الحركة التاريخية ، فإنهم يعيشون التناقضات الطبقية في النظام الرأسمالي على مستوى البنى الفوقيـــة ، كألينة روحية ، على حين ان الأزمة لها جذورها في تناقضات النظام الاقتصادية ، في

قاعدته ، في العلاقات الطبقية .

تبيّن مجلـــة اختيار ، هنا ايضاً ، وهي مجلة المهندسين والكوادر في لجنة العمل العام – عدد نوفمبر (تشرين الثاني) ص ٣٩ و ٤٠ – C. G. T. بوضوح لماذا يعيش الكوادر احتجاجهم كما لو كان استطالة لاحتجاج الطلاب : البعض يرفضون اندماجاً في نظــام اقتصادي يجب أن يجعل منهم كوادر في مشروع يكون ربحه هو الميزان الوحيد للتسيير الجيد ، ويرفض الكوادر ان يكونوا وسائل عمل في نظام يحصر نطاق المشروع في تقنية التسيير .

« يرتبـــط مصير الطلاب ، كوادر المستقبل ، بمصير الكوادر من الطلاب السابقين . لذلك يجب على هؤلاء وأولئك ان يواجهوا مشكلة واحـــدة : هي مشكلة ادماجهم في جهاز الانتاج وهو ادماج مباشر بالنسبة للفنيين والمهندسين والكوادر ، وهو في حالة القوة بالنسبة للطلاب . »

وهي مشكلة ادماجهم كأطر في نظام لا سبيل الى المناقشة في غائيته .

ان الاحتياط لهذا التاريخي العميق ، يسمح ، لا بدحض سفسطات اصحاب النظريات في الرأسمالية الجديدة فحسب، في تناقض عدد الطبقة العاملة نسبياً، وفي فقدان دورها الثوري بل وببناء دور الطبقة العاملة القائـــد على أسس صحيحة ، محدد كما يجب ان يكون في آخر القرن العشرين وفعال في الشروط الخاصة بنهاية القرن العشرين .

ليس المقصود بتاتاً استبعاد المطالب الكمية المتعلقة بمعدل الأجـور ومدة يوم العمل ووتائر العمل والأمن الاجتماعي وبصورة عامـــة ، جميع المطالب الموجهة ضد استغلال قوة العمل أو الانتقاص من قيمتها إذ تظل هذه المطالب صحيحة ، كلية ، لا بالنسبة للطبقة العاملة بمعناها التقليدي (العمال اليدويين) فحسب ، بل بالنسبة لمجموع الكتلة « التاريخية » كذلك .

إن الجديد في الأمن وقد أصبحت الحاجة اليه محسوسة في مـــايو – يونيو

(أيار – حزيران) هو المطلب الكيفي ، الذي يضع النظام الرأسمالي، فيجوهره نفسه ، موضع الاتهام : الكفاح ضد الألينة التي يستبعد بها العمال ، يدويين كانوا أو مثقفين ، من كل مشاركة في اتخـــاذ القرار في المشروع . ذلك أن مطلب المشاركة الفعلية هو ، أكثر من شيء آخر ، المقـــام المشترك لمطالب مجموع الكتلة التارخية ، تماماً لأن لها صفة « جامعة » : فهي تحتوي بذاتهـا على جميع المطالب الأخرى لأنها تكون شرط تحقيقها الكامل . فضلا عن أنها تفتح آفاقـاً من الكفاح من أجل الاشتراكية بالانتقال من المشاركة إلى الاشراف العـمالي وفي الاشراف إلى التسيير الذاتي .

ولكن المطلب الاقتصادي هنا يقود الى طرح المشكلة السياسية الأساسية : مشكلة الدولة التي تحافظ على علاقـــات الانتاج الموجودة وشكل الملكية الرأسمـــالية .

في تحليل هذه الدولة لا بد من إيراد مبادرة ثالثة لتعريف موقف الشيوعيين إزاء البرلمان والاحزاب .

٣ً – لم تغير الرأسمالية ، برأسمالية الدولة الاحتكارية، من طبيعتها بصورة أساسية : فقد استمرت وسائل الإنتاج الكبرى والتبادل ملكاً لبعض النـــاس بينما يتسم العمل أكثر فأكثر بطابع اجتماعي .

لذلك فان آراء ماركس ، التي لا يستطيع أن يدحضهـــا هذا النمو ، على المستوى السياسي مثلها على المستوى الأقتصادي ، ما تزال تجـد ، على العكس، تحقيقات جديدة إذ أن التناقضات القديمة لم يتم التغلب عليها، وقـــد طفت على السطح تناقضات جديدة .

والأمر الجديد الأساسي ، على المستوى السياسي،هو دور الدولة الاقتصادي المتزايد الذي لا ينقص في شيء وظيفتها القمعية .

ولقد اكتسبت وظائف الدولة الاقتصادية ، منذ أربعين عاماً ، منـــذ أزمة

عام ١٩٢٩ الكبرى والتدخلات الكلينيزية ، أهمية متزايدة .

ذلك أن الدولة دخلت في دورة الانتاج بتأميمات المشروعات الكبرى . وبالتأميم أو بالاشراف على المؤسسات ذات الاعتماد أو المؤسسات المالية العامة الكبرى ، أصبحت أهم صاحبة مصرف في البلاد .

وكل تأميم ، في نظام ينفذ السير نحو الاشتراكية ، يمكنه أن يكون وسيلة للقيام بالضغط على القطاع الخاص بمنافسة المشروعات الخاصة ونزع اليد عنها .

أما في النظام الحالي فان رأسمالية الدولة ، تماماً على العكس تستخدم التأميمات لتأمين بقاء الحكم الذي أنجبها وهي تفعل ذلك بمقدار من الفعالية إلى حد أن حصة الاستثمارات العامة في اجمالي الاستثمارات في فرنسا تتراوح،حالياً، كل عام ، بنسبة ٤٠ ٪ .

حتى أن خطط الرأسمالية الموجهة في التوسع (رداً على تحدي الاقتصاد الاشتراكي) والدور المحرك والمنظم للدولة ولرأسمالية الدولة ، والنمو التقني وتركيز رؤوس الأموال المتسارع ومفاوضة التسويات في القمة بين الرأسمالية الفرنسية وشركائها من الأوروبيين أو من غيرهم — إن كل هذا الذي كان خارجاً في القرن التاسع عشر عن دائرة عمل الدولة قد أصبح وظيفتها الأساسية ، تمعل جميع وظائفها الأخرى ولا سيما الوظائف القممية للتلاؤم معها .

لا مراء في أن الديغولية ، في فرنسا ، قد عجلت في نضوج رأسمالية الدولة الاحتكارية بملاءمة الدولة مع مقتضيات نمو الاحتكارات الكبرى . فكانت في ذلك موظف القدر ، موظف الضرورة التاريخية .

وقد كانت أبرز سمة ظاهرة في هذه الملاءمة هي التضييق من امتيازات البرلمان .

كان البرلمان ، في عصر الرأسمالية المتحررة ، في دولة لم تكن تتدخل في

المشكلات الاقتصادية إلا بصورة سلبية كـ « حارس الليل » ، مكلفة بازاحة العقبات القانونية من أمام نمو الرأسمالية ، مسرحاً للصراع تتصاول فيه مختلف أجزاء الطبقات المسيطرة . وكانت القوانين المقرة تعبر عن علاقة القوى الوقتية بين ملاك الأراضي والصناعيين والتجارة والبنك وتمنح إلى حد ما تسهيلا أو امتيازاً إلى هذا الطرف أو ذاك.

ومع ميلاد الامبريالية دعي البرلمان الى التدخل بصورة موضوعية أكثر وبتأثير رفع القوى الخارجية المتلاحمة أكثر منها تألبت الطبقات المسيطرة بصورة عامة على الرغم من انقساماتها السطحية، لمكافحة خطرين أصبحا منذئذ أساسيين : صعود الطبقة العاملة في الداخل التي بات من المناسب الغاء تأثيرها في البرلمان ، وفي الخارج منافسة الامبرياليات الأخرى التي تقضي بتأمين دوام السياسة الامبريالية فيما وراء الاحتمالات الانتخابية . ولكن البرلمان كان لايزال هو المجلس الاداري لشؤون البورجوازية .

ولقد أمكن بلوغ هذه المرامي ، زمناً طويلا ، على وجه الاجمال ، حتى عشية الحرب العالمية الثانية بل وحتى عام ١٩٥٨ في حدود معينة ، بوسائل تقليدية : قوانين انتخابية تمنح الامتيازات للطبقات المسيطرة وتمويهات ايديولوجية وسياسية جعلها ممكنة امتلاك وسائل الاعلام والدعاية والافساد الخ..

وفضلا عن وظيفة الدولة القمعية فان وظيفتها الأساسية اليوم أصبحت تنظيم الاقتصاد الرأسمالي . ونظراً لأن الاستثمارات الهائلة تزداد ضخامة أكثر فأكثر — حتى أنها تتجاوز امكانيات الاحتكارات الخاصة نفسها — فانها تتطلب تخطيطاً طويل الاجل . وفي عصر السبرانية بات من الواجب وضع التوقعات وحساب المخاطر على مدى خمسة عشر عاما وأحيانا على مدى عشرين.

وهكذا فان مقتضيات الثبات والدوام قد فاقت نهائيا في أهميتها مبادىء المنافسة السياسية الحرة التي كانت تكون ميثاق الديموقراطية البرلمانية .

ومنذئذ اصبحت أولوية البرلمان السياسية مدانة ادانة مزدوجة :

– لأسباب تقنية

– ولأسباب طبقية

وفي عصر رأسمالية الدولة الاحتكارية صار ينبغي أن يتخذ القرارات الكبرى جهاز من الدولة يكون في منجي من احتمالات البرلمانية التقليدية وكذلك بل وخاصة ، في منجى من مناقشة تمثيل شعبي واشرافه .

ولقد لبى ديغول حاجة الاحتكارات في اساسه الى هذا المطلب المزدوج .

وهو ما انطوى على نتائج عميقة فيما يتعلق بتكتيك واستراتيجية الكفاح من أجل الديموقراطية والاشتراكية .

يجب ان يكون واضحاً قبل كل شيء ان الدور التابع الذي يؤديه البرلمان اليوم ليس حادثاً وقتياً من التاريخ ، دون ان نستخلص ، لذلك ، نتائج عدمية أو ان نعمل على احياء فوضوية – نقابية من عصر مضى .

إذ ما زال البرلمان ، في شروط زماننا وبلادنا ، يستطيع ان يؤدي دوراً هاماً في الاشراف على القرارات ، بالتمثيل الشعبي . فالحصول على اكثرية برلمانية يستطيع ان تكون له فعالية كبرى لتجميع الكتل الشعبية ولدعم حكم ديموقراطي يصب جهوده في الاشتراكية ، ولكن البرلمان لم يعد يستطيع ان يلعب الدور المحرك في الحياة السياسية ، لا في سبيل الوصول إلى الحكم ولا في سبيل تسيير شؤون البلاد .

فهو لا يستطيع القيام بهذا الدور للوصول إلى السلطة لأن مركز النظام الحيوي الذي يجب اسقاطه ، لم يعد فيها : لا يمكن ان تتحقق محاصرة مراكز القرار الحقيقية والمكنيات التكنوقراطية في سلطة الاحتكارات لا بمجرد تطعيم جهاز الدولة ، الذي توجد مراكزه العصبية في مكان آخر ، باغلبية برلمانية جديدة ولا بكثرة إقامة المتاريس التي تعيد إلى الاذهان عام ١٨٣٠ اكثر منها عام ١٩٦٨ .

لسنا نعني لا استبعاد الانتخابات والبرلمان ولا مظاهرات الجماهير الشعبية في

الشارع ولكننا نلفت النظر إلى ما هو اساسي : وهو ان محاصرة جهاز الدولة ، بعد ان اصبح جهازاً اقتصادياً ضخماً، يجب ان يتحقق ، قبل كل شيء ، على المستوى الاقتصادي . ويظل حشد الجماهير وكفاحها من أجل الانتخابات للبرلمان أو للخروج إلى الشارع ، من الوسائل الفعالة لدعم الكفاح الناشب على مسرح العمليات الرئيسي : الشلل الاقتصادي لدولة ، وظيفتها الاساسية اقتصادية .

ان الكفاح الثوري يجب ان يدور على جميع المستويات في آن واحد : على الصعيد السياسي والاقتصادي والثقافي وليس على الصعيد السياسي فحسب. فقد استخلص ماركس ولينين بوضوح هذه المستويات الثلاثة وما بينها من علاقة متداخلة .

ولكن الشروط التاريخية النوعية التي تحققت فيها الثورة الاشتراكية في بلاد كروسيا او الصين قادت الى الالحاح على أولوية الكفاح السياسي الزمنية والمراتبية بل وعليها وحدها احياناً . ربما كان ذلك ضرورياً في بلاد متخلفة اقتصادياً وتقنياً فيبداية انطلاقها،وفي بلاد لم تكن موجودة فيها سنن ديموقراطية وبورجوازية .

إلا ان الأمر يكون على غير هذا في بلاد متقدمة تقدماً عالياً .

لذلك يمكن ان تدار اشكال الكفاح الثلاثة ويجب ان تدار في وقت واحد معاً .

لو أن طبقة عمالية ، في روسيا ، اعدتها الرأسمالية في مرحلة سابقة على الثورة العلمية والتقنية الجديدة ، فعاشت في كنف لا مساواة نظام استبدادي ، قد تمكنت في ملابسات خاصة (ظروف الحرب والهزيمة) من ان تستولي على السلطة السياسية قبل كل شيء ومن ان تعطي بعد ذلك ، على الأقل في زمن لينين ، لدكتاتورية البروليتاريا،شكل ديموقراطية اشتراكية ،فان لنسق التعاقب، بالنسبة للعمال الفرنسيين (يدويين ومثقفين) فرصاً عظيمة في ان ينعكس .

كانت الطبقة الصاعدة ، في الثورة البورجوازية ، كما لفت النظر الى ذلك لينين ، قد صارت سيدة لاكثر اشكال الاقتصاد تقدماً عندما استولت على مقاليد السلطة السياسية . الا ان ثورة اكتوبر الاشتراكية قد عكست هذا الترتيب .

ان ما يحتمل من قلب نظام العوامل في الثورة الاشتراكية في بلاد متقدمة ، ليس له بداهية الطابع نفسه طالما ان ملكية وسائل الانتاج الرئيسية لم تصبح بعد في حوزة تصرف العمال قبل ان يملكوا التصرف في السلطة السياسية . ولكن الاصيل في فرنسا ، في عام ١٩٦٩ ، بالنسبة للوضع في عام ١٩١٧ ، في روسيا ، هو ان العمال الفرنسيين ، يدويين ومثقفين ، الذين يعيشون ، هؤلاء وأولئك ، التناقضات الجديدة (بانتظار أن يفكروا فيها ويكافحوها مشتركين) صاروا يطرحون ، في المرحلة الحالية من الكفاح في سبيل الاشتراكية ، مشكلات سوف تكون هي مشكلاتهم في المجتمع الاشتراكي ، ولا سيما مشكلة المشاركة الفعالة في توجيه وفي تسيير الاقتصاد والدولة .

لقد طرح لينين هذه المشكلة مستبقاً الواقع والامكانات التاريخية في زمنه وفي بلاده ، كماركس ، فقال : « تدربوا بالممارسة على الديموقراطية ... قودوا الجماهير إلى مشاركة فعالة ومباشرة وعامة في تسيير الدولة ، ها هنا ، هنا فحسب ضمانة الانتصار التام في الثورة[1] . »

ان الشروط الموضوعية التي بنيت فيها الاشتراكية في الاتحاد السوفييتي ، بعد عام ١٩٢٣ واخطاء خلفاء لينين ، قد نمّت ، حتى لقد بلغت احياناً اشكالاً من الوحشية ، الفساد الذي شخصه لينين وهو ما يزال على قيد الحياة : فساد الاشتراكية التي تبنى من اجل الشعب وليس بواسطة الشعب .

ففي وضع فرنسا ، في هذا الثلث الأخير من القرن العشرين ، أن الشروط الموضوعية لهذا الطلاق بين « الاستيلاء على السلطة » وتنظيمها الديموقراطي ليست موجودة .

كذلك كان لينين يبحث في هذا الامكان الذي لم يستطع ان يتحقق في

---

(١) لينين : الدولة والثورة ، مؤلفات ، مجلد ٢٤ ص ١٧٨

بلاده ، مستبقاً مرة اخرى عصره ، شأن ماركس : « يخلق نمو الرأسمالية ... المقدمات الضرورية لكي يتمكن الجميع ، حقيقة ، من المشاركة في تسيير الدولة هذه المقدمات ، هي ، بين أمور اخرى ، التعليم العام الذي حققه من قبل عدد من اكثر البلدان الرأسمالية تقدماً ، ثم ... تربية واعداد ملايين الرجال للنظام بواسطة الجهاز الضخم المعقد الذي اصبح اشتراكياً في البريد وفي السكك الحديدية وفي المصانع الكبرى وفي تجارة الجملة وفي البنوك الخ . بمثل هذه المقدمات الاقتصادية يمكن تماماً ، بعد اسقاط الرأسماليين والموظفين ، استبدالهم في الحال ، بين عشية وضحاها . »[1]

إن للعمال ، اليوم ، في بلادنا ، امكانات معينـــة ليقوموا بالتدرب على الاشتراكية في الكفاح ضد التناقضات الجديدة الاصلية ، في رأسمالية نامية ، حيث اكثر التناقضات حدة ليست هي تناقضات البؤس المباشر (كالجوع مثلاً) بل انها تناقضات الانهاك العصبي والألينة .

وبناء على ذلك تقدم المطالب والكفاح من اجل الاشتراكية سمـــات جديدة :

– ان نقد النظام لا يشكل إلا امراً واحداً لا ينفصل عن اعداد حـــلول الاستبدال على جميـــع المستويات التي يمارس عليها هذا النقد ،

– لا ينحصر موقع الاستيلاء على الخلطة في مستوى الدولة فحسب ، ولكن هذا الاستيلاء يجب ان يجري على جميـــع المستويات في وقت واحـــد معاً (بدءاً من الاقتصاد إلى الثقافة) حيث يكون النظام موضع الاتهام من قبل الذين ينكرون فيه مبدأه نفسه ،

– تستطيـــع الدولة الاشتراكية الناشئة على هـــذا النحو ، من مقتضى ديموقراطي واقعي من المشاركة على جميـــع مستويات الحياة الاجتماعية ، ان تكون دون عناء ، دفعة واحـــدة ، دولة ديموقراطية ، ويمكنها ان تنجو من

(١) : مؤلفات مجلد ٢٥ ص ٥١٠ – ٥١١

البيروقراطية التي رممت نفسها عندما نشأت الاشتراكية التي لم يكن فيها «شكل الرأسمالية » قد نما بعد حتى نهايته وكانت الدولة الجديدة مضطرة للجوء إلى مركزية قصوى في الموارد وفي السلطات ، بجميع ما سببه هذا من المآسي .

لذلك دون ريب يجب ان يحلل ، في الشروط الخاصة ببلادنا ، ارأي الذي ساقه السكرتير العام للحزب الشيوعي الاسباني ، سانتياغو كاريللو ، حول « الاضراب الوطني » ، الذي لا يمت بصلة من قريب أو بعيد بالاسطورة الفوضوية – النقابية ، التي مضى زمنها والمستمدة من « اضراب شامل » كلي القدرة ، يؤدي اليوم إلى عزل جزء من العمال والجمهور العريض .[1]

ففي شهر مايو (ايار) عندما تحركت الطبقة العاملة والطلاب وطوائف عديدة جداً من الكوادر والموظفين ، ثم بعد لأي ، وعلى مستوى آخر ، في يونيو (حزيران) عندما تحرك الفلاحون، لم يكن في كل هذا «اضراب وطني » بل الدلالة الأولى على امكان حدوث مثل هذا الاضراب .

ان الكفاح الثوري لا يمكن أن يقتصر على كفاح انتخابي وبرلماني ، بل ولا يمكن اعتبار الكفاح البرلماني كفاحاً اساسياً .

حتى ان ماطرأ على دور البرلمان من تحول وتقليل لحجمه يمنعنا من الخلط ، بالنسبة للانتقال الى الاشتراكية ، بين الطريق السلمي والطريق البرلماني . وتمنعنا الاسباب نفسها من خلط مشكلة الوحدة مع مشكلة وحدة اليسار .

لفكرة اليسار معنى الكتلة كمرادف لقوة التقدم ، ولكن ليس في وسعنا لذلك ان ننسى بان فكرة اليسار قد رأت النور في ظل نظرة برلمانية . ليس فحسب لانها تتحدد بدلالة جغرافيا منطقة الجمعية الوطنية ، بل لأنها خاصة ،

---

(١) انظر في هذا الموضوع : روجيه غارودي « من اجل نموذج فرنسي للاشتراكية » ص ٩ وص ٣١٠ – ٣١١

واعمق من ذلك ، مرتبطة بتصور معين للاحزاب السياسية اصبح باطلاً في شطره الكبير .

ذلك ان الحزب السياسي ، بالنسبة للماركسيين ، هو الجزء الاكثر تنظيماً والاكثر وعياً من الطبقة أو الطائفة الاجتماعية التي انبثق منها ، يعبر عن مصالح هذه الطبقة وينظم معركتها .

لقد وعت الطبقات المختلفة والطوائف الاجتماعية ، في فرنسا ، مدة حقبة طويلة من الزمن ، نفسها ونظمت نفسها من خلال احزاب تملك وسائل التنظيم والتربية : لا اجزاء برلمانية ثابتة وممثلين في الجمعيات المحلية فحسب بل وصحف خاصة بكل حزب لبث ايديولوجيته وجهاز قادر على دعم دعاية شفوية وتنظيم الاعمال .

اما في الساعة الحاضرة فنادراً ما يوجد غير الحزب الشيوعي ، ويتفق مع تعريف كذلك التعريف وبدرجة أقل ، الحزب الاشتراكي .

وثمة طوائف اجتماعية هامة ، بالمقابل ، لا تعبر عن نفسها ابداً بواسطة احزاب سياسية . إنه لأمر واقع : لقد اختفت جميع الصحف التي كانت يوماً ما اللسان المعبّر عن ايديولوجية حزب باستثناء الأومانيتية L'humanité ، وقلصت الاجهزة — وهنا ايضاً باستثناء جهاز الحزب الشيوعي ، وبصورة منفردة جهاز الحزب الاشتراكي — إلى قيادات وطنية ، لا تعتمد على سندقوي في القاعدة ، إلا في فترات الانتخابات ، ثم تتعدل وتنحل وتعود الى التجمع ، تبعاً للاحداث ولتيارات الرأي العام .

حتى انه لا يوجد اي حزب ، باستثناء الحزب الشيوعي ، يفضى به انتماؤه على ذلك الشكل المنظم ، الدائم الى طبقة أو الى طائفة اجتماعية ، عن وعي من نفسه بغاياته الخاصة ، وبالتنظيم لبلوغ غاياته .

لم تعد التيارات الكبرى والحركات الكبرى التي تفصح عن مصالح مختلف الطبقات والطوائف الاجتماعية بغموض كبير أو قليل ، تتبلور بصورة دائمة على شكل يتخذ بنية الاحزاب الكبيرة ، وسواء أكان ذلك يعني الديغولية أم

اليسار غـــير الشيوعي أم المسيحيين الاجتماعيين فان الاحزاب أو التكوينات السياسية تتباين على الدوام في تركيبها الاجتماعي وفيتنظيمهاوفي شعاراتها وليس في قواعد سلوكها فحسب .

يتكون الوعي المغرر به كثيراً أو قليلاً ليس انطلاقـــاً من الدعاية ، ومن التظيم الخاص بهذا الحزب او ذاك ، وانما انطلاقاً من اعلام مشترك هو اعـلام صحافة ٩٠ ٪ فيها من الرأسمالية الجديدة واعلام الراديو والتلفزيون،وقدساهمت كلها في تحطيم دعائم الاحزاب القديمة التقليدية ، جاعلة كل فرد بعـــد ذلك يتصرف ازاءها وفقاً لنظرة طبقته ويتجه تقريباً بصورة غامضة نحو الديغولية ، المعارضة الاصلاحية أو إلى ثورية مجردة .

وهذا الوضع العقلي يقتضي ان نلج من جديد في مشكلات الوحدة .

٤ – في مثل هذا الوضع لا يمكن ان تفهم الوحدة كتحالف بين احزاب أو تكوينات سياسية فحسب . بل انها لا تسلك هذا الطريق بالضرورة ، وربمـا كان الاستثناء الوحيد في ذلك هو الحزب الاشتراكي الذي ما يزال يحتفظبعض مميزات الحزب رغماً عن انه لا يبث ايديولوجيته الخاصة إلا من أجل جزء ضئيل جداً ممن يوالونه .

من الممكن اليوم التفكير بالوحدة على أساس العلاقات بين الطوائف الاجتماعية القابلة للالتحام مباشرة ، بما انه نادراً ما توجد احزاب ثابتة ، لها بنيتها،تكون تعبيراً واعياً عن تلك الطوائف . مما يجعل بعدئذ ، المنظمات النقابية أو المهنية ، اكثر اشكال الجمعيات اختلافاً ، تلعب دوراً اهم من الاحزاب بمعناها التقليدي.

كذلك تبدل محتوى الوحدة ومراميها . فعندمـــا يستمر الكلام على وحدة اليسار تبقى المشكلة المطروحة في حـدود مقاومة الفاشية التي كانت شرعية تمامـــاً عام ١٩٣٦ ثم قلت شرعيتها في عام ١٩٤٥ (كما سبق لموريس توريز ان بين بالتحفظات التي ابداها على عبارة وحدة اليسار نفسها ، إذ كان المقصود منها في عام ١٩٣٦ تجمعاً اجتماعياً على حين كان ذلك في عـــام ١٩٤٥

تجمعاً وطنياً) .

ومع ذلك كان القصد واضحاً في الحالتين : مرة لأسباب اجتماعية ومرة أخرى لأسباب وطنية ، كان المقصود هو الحفاظ على ديموقراطية بورجوازية صحيحة أو اعادة بنائها ضد تهديد فاشستي أو انتصار موقت حظي به المحتمل الفاشستي واعوانه . عندئذ تحدث الحزب الشيوعي عن ديموقراطية « ذات شكل جديد » فكانت العبارة صحيحة : ذلك ان احياء أو تجديد شكل ديموقراطية سياسية حقيقية ضد الفاشستية حتى وان كانت ديموقراطية بورجوازية وصورية ، كان قصداً مقبولاً يسمح بحشد جزء كبير من الطبقات المتوسطة ومن الطبقة البورجوازية الصغيرة والمتوسطة حول الطبقة العاملة . وكان في وسع التجمع الوطني انيمضي حتى الىما وراء ذلك ضد المحتل وشركائه .

اما في عام ١٩٦٩ فان المشكلة تطرح نفسها من خلال علاقات اجتماعية جديدة وبصورة ليست قبل كل شيء ، دفاعية فحسب . إذ يجب ان تكون المرامي محددة تحديداًواضحاًبدلالة الديموقراطية البورجوازيةأوالديموقراطية الاشتراكية : توجد ديموقراطية بورجوازية اي محدودة بالنطاق السياسي . فاحياؤها أو اعطاؤها شكلاً جديداً أو تحقيقها الاكيد هو مقصد شرعي تماماً في كفاح ضد الفاسستية .

وتوجد ديموقراطية اشتراكية اي ديموقراطية تنفذ الى الاقتصاد نفسه وتنهي مملكة صاحب العمل في المشروع .

بين هذه الديموقراطية وتلك يستطيع المرء ان يتصور مراحل وسيطية ، لكن اياً من هذه المراحل لا يمكن ان يُعرف إلا بالرجوع الى الديموقراطية البورجوازية او الديموقراطية الشيوعية .

ان الشرط الضروري لتعريف هذا الشكل السياسي العابر هو بوضعه في مكانه بالنسبة لماضيه : الديموقراطية البورجوازية الصورية — وبالنسبةلمستقبله: الديموقراطية الاشتراكية المحسوسة .

فالديموقراطية الاشتراكية ، المحسوسة ، ليست نقيض الديموقراطية البورجوازية ، الصورية لكنها « تجاوز لها » بالمعنى الهيجلي : فهي تشتمل على جميع انتصارات الديموقراطية البورجوازية (انتصارات تحققت في كفاح قرون عديدة ضد الاقطاع) وهي تنزع من هذه الديموقراطية تقييداتها .

ولنذكر بالتقييدات الرئيسية :

– الديموقراطية البورجوازية هي ديموقراطية صورية لأنها بصورة مجردة ديموقراطية سياسية فحسب : فهي تقف عند باب المشروع حيث تبدأ مملكة صاحب العمل وحيث يعود « المواطن » ، الذي كان سيداً من الناحية النظرية في الدائرة السياسية ، فيصبح « التابع » الذي تطلب منه الطاعة غير المشروطة لمالك وسائل الانتاج ، فردياً كان ام جماعياً .

والكفاح من اجل الاشتراكية اي الكفاح من أجل الانتقال من الحرية البورجوازية ، وبواسطتها ، الى الديموقراطية الاشتراكية ، المحسوسة ، هو كفاح من اجل نسف هذه التقييدات ومن أجل الحصول ، على مستوى المشروع ، على حق في المعلومات الواقعية ، على حق في الثقافة والتدريب على التسيير ، على حق المشاركة في اتخاذ القرار .

– ثمة نتيجة صورية لهذا « التجاوز » هي تجاوز التصور البورجوازي لـ « حرية المشروع » .

يمجد إيديولوجيو البورجوازية هذه « الحرية في المشروع » ويدينون الاشتراكية لانها تجعل من عمل المنتج « ما يماثل الوظيفة » وتهدم روح المشروع وينبغي ان نلفت النظر إلى ان الاشتراكية ، في بلاد متقدمة تقدماً عالياً ، ليست فحسب لا تهدم روح المشروع ، بل هي ، على العكس ، تعمم هذا الروح: إذ أن روح المشروع في النظام الرأسمالي هو امتياز لمالكي وسائل الانتاج . فهو يلعب لعبة الديموقراطية الصورية إذ أن سلطة المالكين الاقتصادية تمنحهم الامتياز واحتكار ملكية وسائل التعبير : من صحافة وطباعة وسينما ، الخ.

في الديموقراطية البورجوازية ، بفعل سلطة المال – السيد الوحيد – الذي يسمح بخداع الجماهير بواسطة احتكار وسائل التعبير وبافساد ممثليها أو قادتها وبنسف هذه الحكومة او تلك بان تحبس عنها وسائل سياستها الاقتصادية .. في هذه الديموقراطية ثمة انقطاع بين ارادة الأمة والقرارات السياسية التي تعتبر صادرة عنها .

لذلك يجب ان يقتضي المشروع المشترك بين جميع الديموقراطيين الآملين في ان تتفتح الديموقراطية في الاشتراكية ، المطلب الاول من الروابط بين الناخبين والمنتخبين والحكومة ، وبصورة اعم بين الحاكمين والمحكومين .

يمكن ان تتحقق الصلة بين الناخبين والمنتخبين **بتوكيل في صيغة الطلب** : فبدلاً من توقيع صك على بياض للنائب ، انطلاقاً من برنامج مجرد ينبغي ان يجري الانتخاب على اساس قائمة محددة من الاجراءات ، مجموعة في تقويم للانجاز . ويستلزم العقد بين الناخب والمنتخب ان يكون من الممكن ، بعدئذ ، عزل المنتخب إذا لم يحترم التقويم وان ينتهي تكيفه عندما تكون قائمة الاجراءات المطلوب اتخاذها قد نفدت .

ويمكن ان تتحقق الصلة بين المنتخبين والحكومة **بتعاقد تشريعي** بين الحكومة والاكثرية التي تنبثق عنها . ويكون هذا نتيجة منطقية **للتوكيل في صيغة الطلب** : برنامج يربط اغلبيتها لمدة الدورة التشريعية حتى لا تكون السياسة المتبعة تسوية بين هيئات أركان الاحزاب ، وانما تكون انبثاقاً مباشراً من هيئة الناخبين . ويستلزم فسخ التعاقد حل الجمعية التمثيلية بالضرورة والعودة الى الناخبين . وهذا لتجنب حركة المترونوم[1] في السياسة الفرنسية التقليدية : إذ يعين الناخبون اكثرية يسارية فاذا بحكومة يمينية ، في نهاية الدورة التشريعية تتصدر مقاعد الحكم .

---

(١) آلة اخترعها ما لزيل مخصصة لتحديد اختلاف السرعة في الحركة الموسيقية .
« المترجم »

ويمكن أن تتحقق الصلة الدائمة بين المحكومين والحاكمين بحوار صحيح يكفل حقوق الأقلية ويسمح للحكومة بالحفاظ على صلتها بالجماهير . ويتيح التلفزيون والراديو جعل الحوار الدائم مؤسسة تتابع تنفيذ البرنامج واحترام التقويم .

وهكذا فحسب يمكن لاخلاق السياسة الفرنسية أن تصبح صحية .

صحيح أن وسائل الاتصال بالجماهير (**وسائل الاعلام الجماهيرية** mass media)يمكنها أن تيسر أقصى التركيز من المعلومات ومن الدعاية في خدمة السلطة السياسية . ولكن الوسائل التقنوية نفسها ، وسائل الآلة الحاسبة والتلفزيون مثلا تستطيع أيضاً إتاحة بث أقصى من المعلومات وبالتالي لامركزية قصوى في المبادرات وفي القرارات .

إن خاصية التقنية التي تنطوي على قيمتين متعارضتين هي بحيث أنه هناك ما يمنع بفضلها ، من تصور امكان « ديموقراطية مباشرة » من نمط أصيل . لقد كان روسو يقدر أنه « في اللحظة التي يصطنع شعب من الشعوب ممثلين عنه فانه لا يبقى حراً » وفي الوقت الذي لا يعود فيه « بعدئذ من الممكن للعاهل أن يحافظ بيننا على ممارسة حقوقه إن لم تكن المدينة صغيرة جداً » [1] . غير أن الانسان أصبح بمكنه ، اليوم ، بفضل الآلات الحاسبة وتقدم التحليل العلمي للبيانات [2] ، ان يحكم بدورة دائمة السير من المعلومات بين القمة والقاعدة ، بنوع من الجمعية العلنية ، الدائمة لشعب باكمله ، حيث يسجل ويدوّن كل رأي فردي في كل لحظة فيودع ويجمع الى غيره وحيث توضع كل معلومة من المعلومات في برنامج ثم تبث .

قد لا يكون هذا الافتراض الاخير سوى حلم بعيد المنال ، ولكنه يشكل

---

(١) روسو : في العقد الاجتماعي،الكتاب الثالث،فصل ١٥ (الطبعة الاجتماعية ص١٠٧).
(٢) l'informatique الحساب العلمي أو التحليل العلمي للبيانات .
« المترجم »

استقطاباً فحسب وانتقالاً الى الحد النهائي : إذ لما كان من نتيجة الثورة العلمية والتقنية الجديدة توسع العامل الذاتي ، بما لا مثيل له من قبل ، فانها تخلق الشروط والامكانيات لتدخل واع ، شخصي ودائم ، من جانب كل واحدفي مجرى التاريخ . ذلك أن هذا « الممكن » هو المقصود إخراجه من حيز القوة إلى الفعل .

على هذا النحو فحسب يمكن أن تجارب « الألينات » في دولة ، تشكل ، بالنسبة للفرد ، واقعاً غريباً عنه ، مفارقاً وعدائياً .

٥ – المبادرة الخامسة التي لا يمكن الاستغناء عنها ، وهي المبادرة التي تكيف ، مع ذلك ، جميع المبادرات الاخرى ، **تغيير عميق في تصور الحزب نفسه وتصور تنظيمه** .

لقد سبق لنا أن ذكرنا ، كم كان توغلياتي على حق ، غداة انعقاد المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي في اتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية ، في إثارته لامكان قيام « حزب من نمط جديد » أي بالروح اللينينية الحقة ، حزب يختلف عن الحزب الذي تخيله لينين في ملابسات ظروف سياسية مختلفة (حزب سري في حالة كفاح ضد العبقرية ، في شروط وطنية مختلفة (بطبقة عمالية ، ضئيلة جداً ، في بلاد متخلفة ، يغلب فيها الطابع الزراعي) وفي مرحلة مختلفة من النمو الاقتصادي والتقنيات والعلم .

فالمبادرة الاولى المطلوبة اليوم ، هي التفكير في ما يمكن أن يكونه حزب شيوعي في بلاد متقدمة تقدماً عالياً من وجهة النظر الاقتصادية والتقنية وفي طبقة عمالية كونتها التربية ، تمارس هيمنتها على « كتلة تاريخية » عريضة جداً ، في شعب كونته ديموقراطية بورجوازية قرابة قرنين من الزمان .

ان أعظم خطأ اقترف في الاتحاد السوفييتي غداة المؤتمر العشرين هو :الرغبة في انقاذ « المبادىء اللينينية » التي وضعها ستالين باي ثمن ، أي تصوره للدولة

وللحزب ، كان كذلك خطأ الحزب الشيوعي الفرنسي. وكانت النتائج المترتبة على انعدام النقد هذا ، ثقيلة : هذا الاستبدال للطبقة بالحزب وللحزب بالجهاز وللجهاز ببعض القادة ، قد أصبح ، بعواقب قاتلة مباشرة ، أقل منها في البلاد التي كان الحزب فيها في السلطة ، ومتطابقاً مع الدولة ، ندبة الستالينية المشينة الباقية في تنظيم الحزب والتي تمنع تطبيقاً ديموقراطيا واقعياً وسيره الداخلي

لقد استمرت المركزية الديموقراطية ، في الحزب الشيوعي الفرنسي ، شأنها في جميع الاحزاب التي لم تنكب على نقد أساسي للستالينية غداة المؤتمر العشرين ، والذين اكتفوا بالتحليل السطحي الذي قام به الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفيتي ثم سرعان ما اوقف .. ان هذه المركزية الديموقراطية قد استمرت تختلط بالمركزية البيروقراطية التي لم تكن تترك مكاناً إلّا لديموقراطية صورية صرف .

لقد تصور ماركس ولينين تنظيم الحزب الشيوعي وفقاً لنموذج ديالكتيكي لا يضحى فيه بالديموقراطية لحساب المركزية أكثر من المركزية لحساب الديموقراطية إذ أن المركزية بلا ديموقراطية تكون بيروقراطية والديموقراطية بلا مركزية تكون فوضوية .

لكن كون الاشتراكية قد بنيت ، قبل كل شيء ، في بلدان لم يكن قد مضى على انتصار الثورة الصناعية الاولى فيها إلا قليل ، قد أدى ، على مستوى الاقتصاد شأنه على المستوى السياسي ، إلى تحقيق نموذج يحمل بصمات عصر التصنيع الاول أي نموذج مكني .

هذا النموذج يستوحي من حتمية لابلاس Laplace : حيث يتصور الكون باكمله ، والمجتمع الاجمالي كالمشروع ، في صورة مكنة ، كعالم الانسجام الذي أقامه لايبنز من قبل . قانون واحد يسود المجموع ، وفي المصنع يحدد الامر ، في كل مرحلة ، النشاط الوحيد الصحيح . هذا الشكل من النظام في المصنع —

وفي الجيش – الذي كانت فعاليته بديهية منذ ثورة أواخر القرن الثامن عشر الصناعية ، كان النموذج الذي لا بد منه أثناء حقبه هجوم الثورة ، في مجتمع صناعي تحكمه ، في جملته ، مثل هذه المبادىء .

على أن هذه الطرائق ، في الادارة وفي التسيير قد أصبحت اليوم ، في التعقيدات الحديثة للانتاج المدار أوتوماتيكيا ، باطلة وتشكل عقبة للنمو . تماما كما أصبح باطلا ، من جهة أخرى وللاسباب نفسها، على الصعيد السياسي، نظام يقوم على الحكم الشخصي .

قد يكون اذن مدعاة للخراب : بالنسبة لحزب ثوري ، أن ينقل اليوم هذه الطرائق البالية التي تصيب بالشلل ، بدلاً من تبني مبادىء في التنظيم تلائم الحالة الجديدة ونمو القوى الانتاجية .

فما هو ، من وجهة النظر هذه ، التغيير الاساسي الذي جرى ؟
لقد جاء النموذج السبراني يخلف النموذج المكني .

إن الخاص بالنموذج السبراني هو العمل على ادخال الفعل الارتجاعي ، أي منظم يسمح في كل لحظة باعادة تلاؤم النظام مع شروط سيره الجديدة ، في الحالة التي يختص بها مجتمع انساني ، سواء أكان المقصود مصنعا أو حزبا سياسيا، فهذا يعني العمل على ادخال ذاتية وكلاء الانتاج أو المناضلين.

وفي نظام الادارة المركزية والبيروقراطية (وهو النظام الذي قدمت طريقة تايلور ، من جهة والستالينية من جهة أخرى ، نموذجين تامين له) يعتبر المجتمع كأنه مكنية لا يعير التفاتاً لدور الفرد الخلاق والمتسم بالمبادرة ، وهكذا تمحى ذاتية كل فرد من أعضاء المشروع أو الحزب أو البلاد حيث يصبح كل واحد حلقة في سلسلة وكل جماعة « سيداً لنقل الحركة » ، والاندفاعات القادمة من مركز وحيد .

ان المنهج الاكثر فعالية والاكثر « عائدية »، في عصرنا حيث يلعب العلم

ونموه الخلاق دور المحرك في النمو اكثر فأكثر (وليس تكدس رؤوس الأموال المكني والايدي العاملة) هو الذي يؤمن للعلم ، للبحث اقصى مـــا يمكن من ديناميكية النمو . هذا المنهج في تسيير العلم يختلف اختلافاً اساسياً عن منهـج الصناعة الميكنة القديمة : انها تستلزم منـــح الثقة لروح المبادرة والمسؤولية والخلق . وهذا يصح في طرائق تنظيم وإدارة حزب ثوري ، رسالته هي ان يرتفع الى مستوى تنفيذ سياسته الاشتراكية العلمية .

لذلك يجب ان تفهم المركزية الديموقراطية ، بالاستيحاء الديالكتيكي من مؤسسيها ماركس ولينين ، في مجتمعاتنا المتقدمة تقدماً عالياً ، اليوم ، اكثر من أي يوم مضى ، ليس وفقا للنموذج المكني وانما بحسب النموذج السبراني .

هذا يقتضي ان تمارس القاعدة بصورة ثابتة دور من يقوم بالضبط التي يسمح « فعلها الراجع » باعادة احكام مستمر لقرارات القمة وفقاً لشروط المعركـــة الجديدة .

كذلك يقتضي هذا الا يمارس التأثير المتبادل في الاتجاه العمودي فحسب : من القمة إلى القاعدة ومن القاعدة إلى القمة بل وفي اتجـاه افقي حتى يصبح من الممكن الاخصاب المتبادل في المبادرات ويقظة في الفكر من خلية ومن قسم الى قسم ومن اتحاد الى اتحاد كما هو شأنه من مناضل القاعدة الى القائد .

وهذا يستلزم من القائد ، في هذه البنية الديموقراطية ، المواتية لنشاط علمي حقيقي ولمبادرة عملية مستمرة ، تصوراً جديـــداً : فليس دوره في الادلاء بالتوجيهات والاشراف على تنفيذها فحسب ولكنه قبل كل شيء ، في التسبيب للمبادرات وربط فعالية الانظمة المعقدة التي تتبـادل الضبط ، والاستكمال من أجل التركيب والتبصر في مسلك هذه الانظمة المستقل .

من الجلي ان هذه المهمة هي اكثر تعقيداً بكثير من مهمة « نظار » المدرسة القديمة ، لكنها الوحيدة التي تطابق مقتضيات الثورة العلمية والتقنية الجديدة ، وبالأحرى هدف حزب يعزو إلى نفسه صفة الاشتراكية العلمية .

فمن وجهـة النظر هذه يصبح العمل اليومي في المصنع او في المكتب ، في الحقول او في الجامعة ، بين رجال آخرين ونساء أخريات لا يشاطروننا تصورنا للعالم ولا ردود فعلنا على الحوادث ، تجربة لا يمكن الاستعاضة عنهـا بالنسبة للمناضل . لذلك يصبح من الضروري ألا يكون القسم الاعظم من القـادة والسكرتيرين الاتحاديين أو اعضاء اللجنة المركزية « دائمين » ، اي موظفين في الجهاز ، بل ينبغي استمرارهم في ممارسة حرفتهم وحتى اذا كان تنظيم العمل في الحزب يستلزم لوقت ما تفرغهم ، فليكن ذلك لوقت محدد ، وان تكون الدورة سريعة واجبارية . ويمكن ان تكون في هذا وقاية من الميول البيروقراطية تسمح في آن واحد لـ « انفتاح » اكبر على الخارج وبرواج افضل للافكار .

ليس الطلب بألا تكون آراء الاقلية ، في الحزب ، معروفة فحسب من خلال البيـان – المبتور والمفترى عليه – ممن يدحضونها ، وان تستطيع الاكثرية ، بحرية رواج الافكار ، أن تبدي رأيها عن دراية تامة ، أي بعد ان تكون اطلعت اطلاعاً صحيحاً ودقيقاً على مختلف الطرائق المقترحة لحل المشكلات المطروحة على الحزب .. ليس مثل هذا الطلب بتاتاً ، مطالبة بحـق وجود اجزاء أو ميول منظمة في الحزب . فاذا كنا نسعى وراء أهداف ومرامٍ مختلفة ، يكون من العبث الابقـاء على وهم انتمائنا إلى حزب واحد . لكنه يجب ان يكون من الممكن ، بين مناضلين يواصلون السعي إلى الهدف نفسه ، خلق مناقشة مفتوحة ، في كل مشكلة اساسية ، حول افضل الوسائل الكفيلة لبلوغ هذه الغاية .

اننا هكذا ، من جانب آخر ، وهكـذا فحسب ، نستطيع أن نحشد في جهـد واحد ، ملايين الفرنسيين ، الذين يشاركوننا على درجات متفاوتـة من الوعي ومن التصميم ، في إرادتنا لبناء الاشتراكية .

لكن هذه الشروط ما زالت بعيدة عن ان تتحقق .

في كل مشكلة كبيرة لا يزود مناضلي القاعدة بالمقترحات المختلفة المقدمة لحلها ان الحجج المبررة للخط الذي تتبناه إدارتهم المركزية ، هي وحدها التي يطلعون عليها .

واكتفاء منا بامثلة قريبة العهد ، تتعلق بمشاكل رئيسية نذكر بما كان من صحافة الحزب ، عندما قدّم قادة الاحزاب الشقيقة في إيطاليا وفي اسبانيا انتقادات وتحفظات ، في مؤتمر موسكو ، على مسلك القادة السوفييت بازاء تشيكوسلوفاكيا ، فانها لم تقدم للمناضلين في القاعدة وللقراء أي عنصر من حججهم . كذلك روعي الاحتفاظ بصمت تام عندما ذكّر لويجي لونجو السكرتير العالم للحزب الشيوعي الايطالي ، في ٢١ اغسطس (آب) ١٩٦٩ ، بمناسبة مرور عام على الاحتلال السوفييتي لتشيكوسلوفاكيا، بالاسباب المبدئية لمعارضة الحزب الشيوعي الإيطالي وذلك في مقال أساسي في الأونيتا . فكل شيء يجري كما لو كان ينظر الى مناضلي القاعدة في الحزب والى قراء صحافته ، كقاصرين ، عاجزين عن ابداء الحكم وعن اقتراح المبادرات حول المشكلات التي يستطيع الشيوعيون ان يعرضوا لحلها مناهج مختلفة .

ليس هذا التطبيق الحالي من جانب الحزب ، لا ديموقراطياً ولا علمياً، إذ ان العلم كالديموقراطية يقتضي المجابهة الحرة للمناهج وللفرضيات .

وعلى هذا يقتضي اشعاع الحزب الشيوعي في فرنسا ان يقول بوضوح كبير جداً : الاشتراكية التي نريد تشييدها في فرنسا ليست هي الاشتراكية التي يريد بريجنيف فرضها على تشيكوسلوفاكيا ، وان ينكب على دراسة مقارنة جدية ، علمية لمختلف نماذج الاشتراكية : اشتراكية السوفييت ، اشتراكية الصينيين ، اشتراكية اليوغسلاف ، اشتراكية التشيك في ربيع براغ لكي يُعدّ ، على قاعدة من المبدأ ، نموذجنا الخاص في الاشتراكية الذي لا يمكنه ان يتطابق مع اي نموذج من تلك النماذج ولكن يمكنه ان يستخلص تعاليم منها جميعها .

ليس من الممكن ، بالنسبة للشيوعيين الفرنسيين ، اعتبار الاسباب العميقة للتدخل في تشيكوسلوفاكيا ، عرضية ، دون أن تقوض الامتيازات المعطاة

للقادة السوفييت الحاليين على هذا النحو – سواء بالسكوت او بالاهمـــال – مستقبل الاشتراكية في فرنسا .

وهذا لسبب اساسي : ان اسباب هـــذا التدخل العميقة تتعلق بتصور للاشتراكية يضع الخط السياسي كله في الحزب الشيوعي الفرنسي، موضع الاتهام.

ثمة اختيار ، لا لبس فيه ، يجب اجراؤه : اما ان نتحول الى دعاة لنموذج من الاشتراكية خارجي ليس من الممكن ولا هو مما يتمنى تشييده في فرنسا ، واما بذل الجهد في البحث وفي الاستقلال الضروري للتمكين لآفاق واقعية من الاشتراكية في بلادنا ، بدلالة بنية فرنسا الاقتصادية والاجتماعية الحاليـــة وبدلالة سننها الوطنية .

كذلك يجب ان يكون واضحاً ، بان الحزب الشيوعي ، ليس اكثر من أي حزب آخر مـــع ذلك ، لا يستطيع ان يمنح لنفسه ، قبلياً ، وبصورة نهائية ، لقب « الحزب القائد » .

وليس ثمة ادنى شك في ان الحزب الشيوعي مؤهـــل ، لكي يلعب ، من حيث المبدأ ، دوراً طليعياً :

– قبل كل شيء لأن رسالته هي انه يجب ان يكون وعي وتنظيم الطبقة العاملة و « الكتلة التاريخية » الجديدة وعلى رأس قوى المستقبل جميعها ،

– ومن ثم لأن اكتشافات ماركس وتجربة لينين التاريخيـــة تستطيع مساعدته لأعداد تصور علمي لنمو المجتمعات .

لكنه ما يزال عليه ان يقدم الدليل العملي على الدوام على انه الاقـــدر على حفز مبادرات الطبقة العاملة والكتلة التاريخية والجماهير الشعبية عامة ويربط بين افعال جميع القوى الثورية ويعمل على توجيهها الى هدف واحد .

وما زال عليه ان يقدم الدليل العملي على الدوام بان تعاليم ماركس ولينين هي بالنسبة له اداة بحث واكتشاف يعمل بفضلها فعلياً على تقدم العــلم الحي في نمو المجتمعات .

ثمة احزاب شيوعية كثيرة ، هناك حيث انتصرت ، قد استبدلت بالطبقة العاملة نفسها ، والزمتها وهي تزعم الكلام باسمها ، الصمت واللجوء الى السلبية ، جاعلة من الماركسية ، ليس منهجاً للبحث ، بل اداة للدفاع عنها ، مصداقاً لقولنا.

ذلك انه بكفاح يومي فحسب يمكن البرهان فعلياً على اننا الأفضل .

لأن قوة المثل لا يمكن ان تكون إلا قوة المثل الذي يستطيع الحزب ان يقدمه في داخل البلاد . وافضل اسلوب لكسب الجماهير لا يكون ، في تمجيد اشتراكية بعيدة ، بالسكوت عن عيوبها ، وباطراء نوع من الـ « طوباوية التي تتميز بموقعها جغرافياً» بل العمل بحيث يظهر الحزب الشيوعي الفرنسي ، بطريقة سيره الداخلي وبالآفاق التي يفتحها على حد سواء ، كأنه صورة الديموقراطية الاشتراكية المسبقة .

عندئذ فحسب يعثر هذا الحزب على وظيفته الحقيقية . فالحزب كما كان يقول موريس توريز ليس غاية بذاته ، ولكنه الوسيلة في سبيل غايـــة : هي الاشتراكية ، التي يستطيع آخرون أن يحققوها معه .

هكذا يمكن ان تأخذ معنى ملموساً في نظر ملايين الفرنسيين قضية امكان بناء الاشتراكية بتعدد في الاحزاب والتكوينات والتنظيمات الاجتماعية .

فالاقرار بالكثروية هو قبل كل شيء ، الاقرار بألا يكون المشاركون الآخرون في بناء الاشتراكية ، هناك ، فحسب ، من اجل تمويه ديكتاتورية الحزب الواحد عن الاعين ، أو لاستخدامهم كـ « سيور لنقل الحركة » ، بل ان يعترف لهم بحق المبادرة في اتمام المهمة المشتركة وبواجب القيام بها .

والقبول ، بلا فكرة خلفية ، بالكثروية يقتضي اكثر من ذلك ايضاً: ارتباطاً بين الايديولوجية الفلسفية والعمل السياسي ليس ارتباطاً ميكانيكياً وإنما ديالكتيكياً.

إذا كان الحزب لا يريد ان يكون ملة من المذهبيين ، بل خميرة جميع القوى التي تريد ، في فرنسا ، بناء الاشتراكية ، فلا يمكن ان تكون له «فلسفة رسمية» ، وهو لا يمكن ان يكون ، في مبدئه لا مثالياً ولا مادياً ولا دينياً ولا ملحداً .

ليس المقصود بتاتاً الاقلاع عما قدمته المادية الماركسية التي اتاحت الانتقال من الاشتراكية الطوباوية الى الاشتراكية العلمية باكتشاف المناهج التي تجعل دراسة قوانين الحياة الاجتماعية الموضوعية ممكنة .

المقصود هو موضعة هذا الوجود في مستواه الحقيقي ، وهو مستوى البحث العلمي والكفاح الثوري لا مستوى معتقد سياسي ، يكون القبول به سابقاً للقبول النضالي او ان رفضه يمنع الدخول الى اعلى الوظائف القيادية .

اما انا ، الرجل المؤمن بالمادية فأقول :

اذا كانت المادية هي الوحيدة القادرة ، على تأسيس بحث علمي فعال فان الدليل على ذلك يجب ان يتم ، في منافسة حرة ، داخل البحث العلمي نفسه ، وليس في اي مكان آخر ، وخاصة ليس على شكل معتقد سياسي .

وانا الرجل الملحد اقول :

اذا كان الالحاد وحده هو القادر على تأسيس عمل ثوري هائل وعلى منح الانسان كامل مسؤوليته عن تاريخه فان الدليل على ذلك يجب ان يتم في منافسة حرة ، داخل العمل الثوري نفسه ، وليس في اي مكان آخر ، وخاصة ليس على شكل معتقد سياسي .

لنأخذ مثلاً ملموساً : لو ان عدداً كبيراً من المسيحيين يتبعون عقيدتهم ، اليوم ، بصورة لا تثنيهم عن تأدية اية مهمة نضالية ، في الحدود التي يتمون فيها بامانة مهمتهم في الحزب ، فليس ثمة من تمييز يمكن تصوره : ان مسيحياً هذا شأنه يجب ان يكون قادراً على تسنم اي مركز قيادي في الحزب .

ثمة عدد كاف من الحركات الثورية المناضلة والمحاربة عبر التاريخ ، سواء مثل الهوسيين[1] في بوهيميا او مثل « حرب الفلاحين » في المانيا ، كانت تدار

---

(١) Les hussites هم اشياع Huss وهو مصلح تشيكي ولد في هوزينك في بوهيميا(١٣٦٩ - ١٤١٥) ، كان يتبع مذهب ويكلف ، حرمه الكسندر الخامس ثم احرق وهو حي بناء على حكم مجمع كونشانش ولم تنجح مساعي الامبراطور سيجيسموند. وقام اتباعه بحروب طويلة لم تنته إلا في عام ١٤٧١ « المترجم »

باسم العقيدة الدينية ، وهو أمر يمنعنا قبلياً من اعتبار المسيحي ، كثوري ، من المرتبة الثانية .

فالمجتمع الكثروي يستند بالضرورة على تمييز الفلسفة والسياسة .
وسائر ما يبقى كله يكون اكليريكية .

هكذا تصبح شروط الحوار نفسها فاذا بها قد تغيرت جذرياً . وفي المرحلة السابقة على هذا الحوار كان قد تم تجــاوز التسويات الاختيارية والتوفيقات بالالتزامات المتبادلة كان المقصود من تجاوز المركزين المتجابهــين ، في تركيب يكون شيئاً آخر واكثر من شيء آخر ، وجهة نظر أعلى من الرأيين المتعارضين في الأصل .

والمرحلة الجديدة من الحوار تقتضي ألا تؤخذ ، كنقطة للانطـلاق ، الآراء المختلفة حول نفس الواقع ، بل على العكس هذا الواقع نفسه ، أو من باب أولى المشكلات التي يطرحها على الجميع والتي يحرص على حلها بصورة مشتركة

والمشكلة الاساسية هي إيقــاظ الحزب من نعاسه المعتقدي ، الذي يجلب الدمار إلى الحزب نفسه وللمعارضة وللبلاد .

لذلك فان نقدنا لا يريد لنفسه أن يكون جدلياً وانما بناء وهــو يفضي الى اقتراح المبادرات الاساسية الخمس :

١ – تجديد تحليل الطبقات في فرنسا ، في هذا الهزيع الاخير من القرن العشرين لتعريف « الكتلة التاريخية » الجديدة التي تصنع المستقبل .

٢ – بناء سلم المطالب على هذا التحليل ، مع بحث الدور الجديــد الذى يمكن ان يلعبه مطلب المشاركة في اتخاذ القرار من حيث انه كفاح ليس ضد الاستغلال بل ، بصورة اعم ، ضد الألينة .

٣ – الوعي بالتغيرات العميقة التي طرأت على دور الدولة والاحزاب، وهي التغيرات التي تمنع من الخلط في مسيرة الاشتراكية ، بــين الطريق السلمي والطريق البرلماني .

٤ — عدم اللجوء إلى تقليص مشكلة الوحدة لتماثل مشكلة وحدة اليسار . وبالانطلاق من هنا ، اعداد ستراتيجية الكفاح على المستويات الثلاثة : الصعيد الاقتصادي والصعيد السياسي والصعيد الثقافي، حول مفهوم « الاضراب الوطني» الذي دلت ازمة مايو (ايار) عام ١٩٦٨ على امكانه .

٥ — العمل على التحول في المناهج وفي اسلوب العمـــل في الحزب باجراء القطيعة نهائياً مع النموذج الستاليني والعمل هكذا ، ضمن حدود جديدة ، على طرح مشكلة علاقات الحوار والتعاون مع غير الشيوعيين ، وخاصة مع استبعاد التصور الشمولي والاكليروس الذي يلحم ، في كل واحد ، السياسة والفلسفة ، والقبول باشكالات الكثروية جميعها وذلك بالاعداد لنموذج من الاشتراكيـة لم يعد يحمل بصمة الستالينية ، وبالعمل ، بطريقة سير الحزب نفسها ، على اعطاء صورة مسبقة للديموقراطية الاشتراكية .

الفصل السادس

الثورة العلمية والتقنية الجديدة
والعلاقات الدولية

ان التحول العلمي والتقني الكبير لا يطرح على كل شعب من الشعوب مشكلات اصيله فحسب ، بل انه يوقع العلاقات الاقتصادية والسياسية بين الشعوب في بلبلة عظيمة .

هذا التغير ، في شكله العفوي ، قبل ان تتدخل مبادرات البشر ، يظهر قبل كل شيء ، في ملامحه السلبية : إذ يتفاقم التوتر نتيجة لنمو الثورة العلمية والتقنية غير المتساوي ، في مختلف البلدان .

في كل مرحلة من تفكيرنا كنا على وعي من ان استخدام الامكانات الناشئة عن هذه الثورة لا يقتضي تركيزاً كبيراً في رؤوس الاموال لخلق مجمّعات كبرى تدار أوتوماتيكياً فحسب ، ولكنه يقتضي كذلك طاقة انتاجية عالية جداً من العمل ومجالات للتصريف واسعة النطاق جداً في الداخل وفي الخارج .

على ان تركة الماضي، واعني بذلك الحقبة الصناعيـــة والاستعمارية ، تجعل كذلك الوان اللامساواة في النمو ضخمة جداً ، بحيث يكون أثر الثورة العلمية

والتقنية الجديدة الاول ، نظراً لان نقاط الانطلاق متباينة الى هذا الحد ، هو أن تزيد في أوجه اللامساواة .

وانطلاقاً من موازين اساسية تعرّف امكان استقبال التحول : تكديس وتركيز رؤوس الأموال ، انتاجية العمل ، مجالات تصريف داخلية (وظيفة الدخل القومي بالنسبة للفرد) وامتلاك وسائل الاساس في السبرانية ، يمكن تمييز ثلاثة مستويات بينة المعالم جداً ، كل منها منفصل عن الآخر ، في العالم الحالي ، بهوة عميقة .

هناك ، قبل كل شيء ، البلدان « السائرة في طريق النمو » التي لا تملك ، او أنها تملك بدرجة ضئيلة ، الامكانيات المحددة بالموازين السابقة . وعلى الرغم من جهود هذه البلدان لتعبئة مواردها الداخلية فان الفجوة التي تفصلها عن البلدان المتقدمة لا تكف عن التعمق .

ان اسباب هذا الوضع مما يسهل الكشف عنه : ذلك ان الاستعمار قد استبعد منذ القرن السادس عشر ، والاستعمار الجديد ابتداء من القرن العشرين ، استبعاداً منظماً لحسابها أية امكانية في تكديس رؤوس الأموال في البلدان التي كانا يسيطران عليها في آسيا وفي أفريقيا وفي أمريكا اللاتينية للمحافظة على أحتكار التصنيع وللحصول من هذه البلدان على اليد العاملة وعلى المواد الأولية باسعار منخفضة وعلى مجالات للتصريف لرؤوس اموالها وللصناعات القائمة في الوطن الام . وقد بقي ، في هذه الشروط ، الدخل القومي للفرد منخفضاً جداً . وأخذ الضرر الناجم عن اللاتصنيع ينتقل بوطأته كثيراً على مستوى الحياة فيها وعلى امكانياتها في النمو . وظلت الأسعار العالمية للمواد الأولية التي تنتجها ثابتة على معدلات لا تسمح لها بتحقيق تراكم أولي . وكثيراً ما كان التصنيع ، في شكله الاستعماري الجديد زائدة دودية من اقتصاد البلد « المعين » اكثر منه قاعدة مادية للانطلاق من أجل الاستقلال والنمو . وكان المنشور البابوي Papu ' larum pragarcssia يلفت النظر بحق الى ان الشعوب الغنية ،

بحسب النظام الحالي ، تصبح أغنى والشعوب الفقيرة تصبح أفقر .

ثمة بلدان ، في الساعة الحالية ، يشكل مجموعها أكثر من ثلثي سكان العالم النامي (أي اكثر من مليار نسمة) دخلها أدنى من مائة دولار للفرد الواحد . وقد ساعدت المعونة التي تقع في حدود ١ ٪ من دخل البلدان المتقدمة القوى ، من عام ١٩٦٠ إلى عام ١٩٦٧، على تأمين زيادة وسطية من ٥ ٪ في الدخل القومي للبلدان الاقل تقدماً، ولكن هذا يمثل، اذا اخذنا بعين الاعتبار معدلاً سنوياً من الزيادة السكانية يقع بين ٢ و ٣ ٪ ، اضافة في طاقة الفرد الشرائية مقدارها حوالي ٢ دولار ونصف في العام ، وهي زيادة طفيفة عملياً ، في حين ان الدخل القومي في البلدان المتقدمة يتزايد بسرعة أكثر كثيراً : ٦,٧ ٪ بالنسبة لجمهورية المانيا الاتحادية و ٩,١ ٪ بالنسبة لجمهورية المانيا الديموقراطية و ٨,٤ ٪ بالنسبة للاتحاد السوفييتي .

لقد كان الانتاج القومي بالنسبة للفرد ، في أوربا عام ١٩٥٢ أعلى ست مرات منه في البلدان النامية ، وفي عام ١٩٦٧ أصبح تسع مرات أعلى .

الا ان التضاد ، فوق القارة الامريكية، أكثر تأثيراً : ففي حين ان الانتاج القومي الصافي بالنسبة للفرد يتجاوز ٤,٠٠٠ دولار في الولايات المتحدة ، فانه يتراوح بين ١٠٠ إلى ١٥٠ دولاراً في البارغواي وهو في بوليفيا ، أضعف بما يتراوح بين ٢٥ و ٤٠ مرة .

هذا الفارق المتزايد يخلق في العالم الحالي التوتر الأساسي الأول .

وهناك توتر آخر يتفاقم بين البلدان المتقدمة جملة (رأسمالية كانت أو اشتراكية) والولايات المتحدة . فاذا عدنا الى الموازين التي عددناها من قبل فان الدليل على السبق الامريكي بالنسبة للاثنين الاولين منها ، أمر مفروغ منه : تركيز رؤوس الأموال وانتاجية العمل . فان انتاجية العمل في الصناعة في الولايات المتحدة تفوق أكثر من مرتين انتاجيته في الاتحاد السوفييتي [1] . وفيما

(١) تيريخوف Terekhov : المنافسة الاقتصادية بين الاشتراكية والرأسمالية، المجلة الدولية الجديدة رقم ٣ لعام ١٩٦٨ ص ٢٧ .

يتعلق بمجالات التصريف الداخلية وبالانتاج القومي الصافي بالنسبة للفرد فان الفارق مؤثر : في عام ١٩٦٧ كان الانتاج القومي الصافي بالنسبة للفرد هو ٤٠٤٠ دولاراً في الولايات المتحدة على حين ان هذا الرقم بالنسبة لاوربا يتروا‌ح حول ٢٠٠٠ بالنسبة لافضل المحظوظين فيها مثل فرنسا والمانيا الغربية وبريطانيا ويهبط الى ادنى من ١٠٠٠ دولار بالنسبة لاسبانيا (٨٣٠) واليونان (٨٢٠) والبرتغال (٤٩٠) . وتقع البلدان الاشتراكية هي ايضاً بين هذه الحدود ، للاتحاد السوفييتي ١,٦٠٠ دولار كما ان اليابان (١,١٥٠) .

ان توزع الآلات الحاسبة لا يقل مغزى في ذلك، فمن ٦٥,٠٠٠ آلة حاسبة كانت تستعمل في العالم كله عام ١٩٥٨ كانت الولايات المتحدة تستعمل ٤٢,٠٠٠ أي ثلثي العدد مقابل ١٣,٠٠٠ في مجموع اوربا الغربية (٣,٨٠٠ في المانيا الاتحادية و ٢,٩٠٠ في بريطانيا و ٢,٧٠٠ في فرنسا) ، و ٤,٠٠٠ في الاتحاد السوفييتي و ٣,٤٠٠ في اليابان .

فالثورة العلمية والتقنية الجديدة تفاقم على هذا النحو بصورة عميقة من التفاوتات في توزيع الغنى والامكانيات ، حتى انها تشطر العالم الى ثلاث قطع لا تنقص المسافات بينها بل على العكس تتعاظم . ذلك حتى الاتحاد السوفييتي ، الذي كان ينمو ، في حقبة طويلة من الزمن بوتيرة تجاوزت كثيراً وتيرة النمو في الولايات المتحدة ، قد أخذ في التأخر على الصعيد الاقتصادي وعلى الصعيد العلمي والتقني ، اذ بدأ الهبوط فيه في اواخر الستينات .

ان المشكلة الاساسية في العلاقات الدولية ، في هذا الثلث الاخير من القرن هي في العمل على التقليل من هذه الفروقات ، للتخفيف من التوترات .



ليس هذا من قبيل التخيل المثالي ، أولاً لان الأمكانات التقنية موجودة لبلوغه، ثم لأن الجهد المستلزم بذله من البلدان الأكثر تقدماً ليس جهداً اخلاقياً ؛

فهو يتلاءم مع مصالح هذه البلدان إذ أن تأخر نمو قسم من العالم يعوق أو يشوه النمو في جميع الانحاء الأخرى .

فالشرط الأول لمعالجة هذه المشكلة وحلها هو القبول بالنظر الى الالتواءات الواقعية وبألا نستبدل الواقع برغباتنا أو بمخاوفنا ، بالنسخ على منوال هؤلاء المنظرين العجيبين الذين لم ينفكوا منذ اكتوبر ١٩١٧ عن التنبؤ سنة بعد سنة ، بانهيار الاشتراكية وسقوطها في الفوضى ، أو على غرار الذين لم ينفكوا ، على الضفة الأخرى ، من التقليل من قيمة التناقضات في النظام الاشتراكي وكذلك من امكانات الرأسمالية في التلاؤم مع نمو القوى الأنتاجية .

وبعد ان يكون قد تم اجتياز عقبة الأوهـــام الأولى لدى أكبر دولتين (ولدى حلفائها أو أتباعها) أي بعد أن يكون كل منها قد كف عن الاعتقاد في أن رفيقه سيدمر ذاتياً بصورة رؤياوية Apocalyptique ، تبقى أوهـــام أخرى يجب ان تكافح ، تتعلق بالبلدان النامية . إلا ان الانتصارية ، هنـــا أيضاً ، يجب ان تكون مدانة . وقد سبق لنا ان بينا ، ونحن ماضون إلى هدفنا ، ان نمط النمو الخاص بالصين قد طرح مشكله تعدد موازين النمو . فليس يكفي ان تفقد البلدان « الغربية » (بما فيها البلدان الاشتراكية) الوهم الاستعماري في أنها المراكز الوحيدة للمبادرة التاريخية والخالقة الوحيدة للقيم . إذ أن ما فعله الصينيون من استخدام جهد بشري هائـــل لتحقيق تراكم أوليّ بطرق أخرى غير الطرق التي استخدمتها الرأسمالية الأوروبية في مطلع القرن العشرين ، يجب ان يدفعنا إلى التفكير في امكانات اصيلة للنمو في بلدان يزداد سكانهـا على وتيرة أسرع من ازدياد سكان « الغرب » وفي ان ثمة تصورات أخرى للعـــالم وللانسان تستطيع في هذه البلدان استخدام تلك الامكانات بصورة أصيلة ايضاً . ان حوار الحضارات لا يلبث ان يبدأ .

ذلك فحسب اذا كان المقصود حواراً حقيقياً وأعني بذلك حوار مواجهة ، يكون فيه كل واحد من المتحاورين مقتنعاً منذ البداية ، ان لديه ما يجب ان

يتعلمه من الآخر ، وان التوترات يمكن تخفيفها بسد الفوارق وبالمضي نحو تكامل للعالم ، يتعلق به ، أي بهذا التكامل ، بقاؤه في المرحلة الحاليـــة من النمو التقنوي .

ان الامكانات الموضوعية لحل هذه التوترات والضغوط ولسد هذه الفوارق تنمو كل يوم : ظهور منابع جديدة من الطاقة (ربما لا تكون الطاقـــة النووية بالنسبة لها إلا احداها من هنا الى نهاية القرن) ، ومصادر جديـــدة للتغذية بزراعة حقيقية وباستغلال للنباتات والكيمياء في المحيطات كما حصل في تركيب الكلورفيل والبروتين ، والامكانات الجديدة في توزيع ونقل الطاقة والمنتجات والمعلومات . وهذا التقدير للمستقبل ، وان كان متواضعاً يؤكد لنا ، حتى ولو تجاوز اجمالي سكان العالم في العام ٢٠٠٠ خمسة مليارات ، كما هو متوقع ، بان مشكلات التغذية والتجهيز الاقتصادي لجميع بلدان العالم يمكن حلها تقنوياً في أفق قريب .

يقتضي هذا الحل الاقلاع عن سياسة التكتل فهي من بقايا الماضي، من العصر الصناعي . فطالما كانت مختلف البلدان لا تملك الا أسلحة متمارفاً عليها ، كان صحيحاً ان جمع عدد معين من فرق المشاة والمدافع والمدرعات والطائرات كان يلعب دوراً لا يستهان به ، وانه كان في وسع هذا التفوق الكمي ان يكون حاسماً. اما في عصر القنابل الهيدروجينية والصواريخ عابرة القارات فان سياسة التكتلات قد ابطلها الزمن ، حتى من وجهة النظر العسكرية .

ان المسؤولية الأولى في خلق الكتل تقع أساساً على العالم الرأسمالي الذي نظم نفسه عسكرياً ، بأمـــل العمل على « أرجاع » (Rall back) ثم على « احتواء » (Containment) الشيوعية ، تلبية للنداء الذي أطلقه تشرشل في فولتاون (الولايات المتحدة الامريكية) منذ عام ١٩٤٦ وذلك لقيادة الكفاح الطبقي على المستوى الدولي بارشاد الولايات المتحدة بواسطة «الحلف الاطلنطي». ولقد قاد هذا التحالف العدائي الى التكوين المقابل له في حلف وارسو .

لقـد تشكلت الكتل على اساس طبقي وعلى أساس ايديولوجي . على ان التجربة التاريخية دلت على ان جميع الافعال المباشرة في داخل هذه الكتل كانت تناقض الغايات التي يُدعى السعي اليها . وأظهرت الولايات المتحـدة ، نفسها ، للعالم ، بانها حامية ذمار الحرية فكان لتدخلها في غواتيمالا وجمهورية الدومينكان وفييتنام ، دون الكلام على تدخلها الخفي ، بدءاً من الكونغو الى اليونان وفي امريكا اللاتينية كلها ، نتيجة أساسية هي انتصـار أعتى القوى الرجعية — ان لم تكن فاشية — على حرية الشعوب .

ولعبت الكتلة المعارضة ، كتلة حلف وارسو ، دوراً أقل ضرراً للغاية ، ولكن تدخلاتها كانت تستوحى على الدوام من الحرص على فرض نموذج الاشتراكية الاستبدادي ، المعدّ في موسكو ، على حلفائها الاضعف . وهكـذا أدى هذا التوجيه الى نتائج مخيفة . إذ أن المبالغة النظامية في تقدير عملات بلدان السوق المشتركة الاشتراكيـة (الكوميكون C.O.M.E.C.O.N) تشكل ، على الصعيد الاقتصادي ، عقبة هامة في وجه العلاقات التجارية وغيرهـا مع سائر العالم .

وقد اخذ ما في سياسة الكتل هذه من حماقـة عسكرية واقتصادية وايديولوجية ، يظهر للعيان أكثر فأكثر .

ان تجربة فييتنام ، فيما يتعلق بالولايات المتحدة ، تجربه حاسمـة ، حيث وقفت أقوى مكنة عسكرية في جميع الأزمنة ، عاجزة ، يصدها شعب هب باكمله للكفاح في سبيل استقلاله ، يحظى بدعم اتحـاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية والصين المادي . وشوهت هذه الحرب الاقتصاد الامريكي تشويهاً عميقاً وانهار النفوذ الامريكي في العالم .

وعلى هذه الصورة قدم الدليل ، في طريق الامبريالية والاستعمار الجديد ، ان الولايات المتحدة لا تستخدم الا المنتجات الثانوية من انتاج قوتها الحقيقية . فهي لا تستعمل الا « السقط » من تفوقها الحقيقي ، العسكري والاقتصادي ،

وهو التفوق العلمي والتقني .

فلم تعد الولايات المتحدة تستطيع ان تنكفىء اليوم ، فوق قارتها باسم متحولة من متحولات « مبدأ مونرو » .

والحقيقة ان دعوتها عالمية . ليس لفرض هيمنة عسكرية على نحو ما كان يتصور بورنهام ، وليس لاحياء استعمار اقتصادي افلس في العالم باكمله . وليس من أجل ان تطمع في قيادة معركة ايديولوجية حامية ، في حين انها مجردة من الايديولوجية ، وعاجزة عن ان تعين لها نفسها غايات انسانية .

ان الحل ، بالنسبة لها ، ليس في « اللا إلتزام » ولكنه في شكل من الالتزام جديد كل الجدة مبني — دون معادلة سياسية — على بث المعارف العلمية والتقنوية التي لا يعتبر غناها الاقتصادي وطاقتها العسكرية الكامنة الا من منتجاتها الثانوية ، من « سَقَط » منتجاتها .

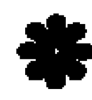
هكذا فحسب تستطيع الولايات المتحدة ان تعمل على تسيير جهازها الانتاجي الهائل ١٠٠ ./. وعلى خلق الشروط لارتفاع اقتصادي مفاجىء « Boomm » لم يسبق له مثيل في التاريخ .

اما فيما يتعلق بالاتحاد السوفييتي فان من شأن مواصلة الابقاء على نظامه القمعي في داخله ، وفي داخل الكتلة التي يسيطر عليها ، دون ان يخلق الشروط السياسية للنجاح في اصلاحه الاقتصادي ، ان يحكم على نفسه بحصار نموه نفسه وان يتأخر خطوات جديدة عن الولايات المتحدة ، وان يؤجل الى مستقبل لا محدود ، لكنه بعيد جداً بالتأكيد ، فرصة في تحقيق كامل للاشتراكية وللانتقال الى الشيوعية . ولقد دلت تجربة التدخل في تشيكوسلوفاكيا على مدى ما أدى اليه هذا المسلك من اضعاف عسكري للبلدان الاعضاء في حلف وارسو ومن حصار اقتصادي للبلاد المتقدمة حتى الآن على سائر اعضاء الفريق وهي : تشيكوسلوفاكيا ، ومن انقسام ايديولوجي في المعسكر الاشتراكي ومن خسارة اشعاع الاشتراكية في اوربا كلها .

انه لواضح الدلالة ، من ناحية أخرى ، ان تتلقى سياسة الكتل هذه اللطمة بعد اللطمة في هذا الجانب أو ذاك . فقد وجه تفتت العالم الامبريالي تحت وطأة هجوم حركات التحرر الوطني ، وتفكك منظمة ميثـــاق جنوب شرق آسيا O.T.A.S.E ، في آسيا ومنظمة حلف شمـــال الاطلنطي O.T.A.N ، في اوربا ، بحركة انسحاب فرنسا والشقاقات الداخلية في داخل « اوربا » ، لقد وجه كل هذا ضربات موجعة لطمع أمريكا في الهيمنة على العالم الرأسمالي .

ولم تكن الهزات في المعسكر الاشتراكي وفي مجموعـة وارسو التي تكونت للرد على تهديدات حلف الاطلنطي ، أقل عنفاً . وان كان اجتياح تشيكوسلوفاكيا وآثاره اكثرها جذباً للإنتباه ، إلا أن التصدعات عميقة : فمنذ حدوث الشقاق الاول في العالم الاشتراكي ، الذي نشأ عن حرمان يوغسلافيا في عـام ١٩٤٨ ، وقع الانقسام الصيني فاعطى التناقضات بعداً عالمياً ، ثم نمو القوى الراميـــة للابتعاد عن المركز في الجماعة الاقتصادية للبلدان الاشتراكية (الكوميكون) الذي عبرت رومانيا في تصرفها عن أول اندفاعاته .

هذا التفكك في الكتل ، الذي يمكن عكسه ، يسوق الدليل على عجز هذا النهج لحل المشكلات الدولية الحالية ، وأعني بذلك تقليص التوترات المتولدة عن وجود مستويات النمو الثلاثة .



لا يمكن ان يتحقق التكامل بانتهاج طرق اخضاع الاضعف للاقوى مكـنـيـاً وبحسب التسلسل المراتبي وباضافة عدد معين من قوى الاتباع الى القوة الاعظم .

والتكامل لا يمكن ان يتحقق كذلك بالـ « تعايش السلمي » المبني فقط على مباراة اقتصادية حيث يكون مرمى من هم أقل حظـاً هو « اللحاق وتجاوز » الخصم الموجود في قمة التقدم .

ان إعطاء الاتحاد السوفييتي من وجهة النظر هذه ، أفق « اللحاق وتجاوز »

الولايات المتحدة الامريكية ، كما فعـل على التوالي ستالين وخروتشيف ثم بريجنيف ، سيكون تورطاً للسير في الطريق المسدود ، في حـين ليست الدعوة الخاصة ببلد اشتراكي هي في مجرد هذه المنافسة الكمية مع البلدان الرأسماليـة المتقدمة ولكنها في خلق نموذج جديد للحضارة يقدم بديلاً واقعياً لنظـام رأسمالي خاضع للشريعة العمياء : النمو من أجل النمو ، وعاجز عن ان يعـين لنفسه غائية انسانية صرفة .

فكما انه لا يمكن أن يقترح على أوربا ، لكي تحمي استقلالها ، مثلما فعـل سيرفان شريبر Servan - schreiber ، وان كان ذلك في سياق من الملابسات مختلف تمام الاختلاف ، ان تعمل من جديد ما فعلته الولايات المتحدة . ذلـك ان مثل هذه السياسة لن يكون في وسعها إلا ان تؤدي باوربا الى تبعية قهرية أكثر كذلك بازاء أمريكا .

انما المشكلة المركزية هي في تصور وتحقيق أشكال جديـدة ، أصيلة من التكامل ، تستطيـع وحدها ان تتيح التجاوز التاريخي للفوارق التي تفصل البلدان المصنّعة عن البلدان النامية والولايات المتحدة عن أوربا*.

ان المبادرة الحاسمة ، بالنسبة لكل بلد هي التي تقوم على الوعي بما يمكن ان تكون مساهمتها الخاصة في ذلـك : فهي ليست القوة العسكرية (التي منيت بانكسارات عظيمة) ولا الاستعمار الاقتصادي (الذي ثار عليها غضب قارات باكملها من امريـكا اللاتينية الى آسيا) بالنسبة للولايات المتحدة بل قوة التوسع الصحيحة في طاقتها العلمية والتقنية ؛ وهي ليست بالنسبة للاتحاد السوفييتي ، المحافظة العقائدية ، بأي ثمن ، على أسطورة نموذج وحيد وكامـل في بناء الاشتراكية ، بل بالمراجعة التي لا بد منها ، المثيرة الى أبعد حـد ، التي ستسمح مرة أخرى ، باعطاء ثورة أكتوبر حظوتها كبديل وحيد ، واقعي للنظـام الرأسمالي ، وباعطاء الاشتراكية إشعاعها كنظام وحيد قادر ، في الثورة العلمية والتقنية الجديدة ، على حماية استقلال الانسان الذاتي وعلى ان تقدم للنمو غايات

انسانية صرفة .

اما فيما يتعلق بالصين فقد يكون طامة كبرى انعزالها بتحويل نموذجها الخاص الى معتقد والعمل على تعميمه على العالم باكمله ، بدلاً من ان تساعد بلداناً أخرى واحزاباً اشتراكية أخرى ، على فهم أفضل ، من خلال التجربة الصينية ، للتنوع الضروري في نماذج الاشتراكية وفي موازين النمو ولاتخاذ البعد الضروري من قيم الحضارة واشكالها ومن الاشتراكية التي أعدت ، كلها ، في العالم الغربي .

كان في وسعنا ان نطيل في سرد المبادرات الواجب اتخاذها في كل بلد ، لكن المهم هو ان نلفت النظر الى ان هذا لا يعني هنا قط إرشاداً تقنياً . ففي كل بلد من هذه البلدان (ولو ان المعلومات بالنسبة للصين أصبحت أندر) ثمة رجال قد صاروا يعون هذه المشكلات وخاصة بين الذين يلعبون ، كعلماء ، دوراً رفيع الشأن في خلق الطاقة التقنية في أوطانهم ويعون الطرق التي يكون من الممكن السير فيها لتنال اعمالهم تمام مردودها . في الولايات المتحدة كثير من الباحثين في الذرة والاقتصاديين وعلماء الاجتماع والطلاب والجامعيين والمناضلين يتوقون اليوم إلى تجديد في الحركة النقابية ويحشدون قوى قادرة على ان تصيب المركب العسكري الصناعي بالاخفاق . ويعي في الاتحاد السوفييتي ، بعض كبار الفيزيائيين وكبار الكتاب وعدد لا حصر له من المناضلين ، مساوىء المركب البيروقراطي العسكري .

وفي بلدان أخرى ، حيث تكون مهمة المعارضة أقل صعوبة ، في فرنسا وايطاليا مثلاً ، تكون قوى التجديد ، المناهضة لتصلب الاجهزة ، عديدة . فهي تستطيع ان تكافح كفاحاً ، مؤزراً بالنصر ، للعمل على التحلل من التبعية لكتلة من الكتل ولفرض عدم الانحياز .

وهكذا يأخذ صراع الطبقات ، على المستوى الدولي ، اشكالاً جديدة .

ثمة شبيبة على وشك ان تولد ، تبدأ حياتها في اللحظة التي تخلق فيها الثورة العلمية والتقنية الجديدة ، للجيل الجديد ، شروطاً في التفكير والعمل والحياة

مختلفة اختلافاً اساسياً عن شروط الاجيال السابقة .

فهل يمكن هذه القوى ان تتفق للعمل معاً ، فيما وراء جميع اختلافاتها ، لقيادة كفاح الكتلة التاريخية الجديدة الطبقي ولتقديم الشك على ذلك التكامل في التنوع ، وعلى ذلك التقسيم الدولي للعمل ، الذي يستطيع ان يجعل من القرن الواحد والعشرين ، قرن الثورة الدائمة في شروط حياة الانسان وآفاقه .

ان المبادرة الكبيرة ، على هذا المستوى الدولي ، هي المبادرة التي تتيح تبادل المعلومات والمشاورة .

ويكون الهدف ، في العلاقات الدولية ، استبدال روابط المنافسة والمعارضات وصدام الغاب ، التي يولدها صراع الطبقـات على المستوى الدولي ، بالروابط المطابقة لمقتضيات الثورة العلمية والتقنية الجديدة ولامكاناتها وأعني بذلك شكلاً جديداً ، أصيلاً من الاشتراكية ، يستلزم خلقها مبادرات تاريخية جديـدة على الصعيد النظري وعلى الصعيد العملي .

وبالنسبة للطبقة العاملة وللكتلة التاريخية الجديدة فان المشكلة التي يجعلها حلها مشروطة بحل جميع المشاكل الأخرى هي المشكلة التي تطرحها للامساواة المتزايدة في مستويات النمو وفي التوترات التي تنتج عنها .

فطالما لا تعالج هذه المشكلة الاساسية ، من العبث الاعتقاد بفعالية مفاوضة معجزة قد تنقذ السلام والمستقبل دون تغيير شيء في العلاقات الموضوعيـة الموجودة حالياً .

لقد حُسب كل شيء حتى الآن ، تبعاً للبـلدان ، بحساب القوة ، فالاقوى فكروا بالهيمنة وفكر الأقل قوة ، باللحاق بالأقوى ، وجرى ذلك في الحالتين بحساب الكتل والمعسكرات المتجابهة سواء كمرحلة نحو الهيمنـة أم كوسيلة لمقاومة الهيمنة واستدراك الممكن منها .

ان مآل جميع المفاوضات التي لا يمكن الاستغناء عنها ، على أساس كهذا ، حول المشكلات التي تتعلق بها حياة حضارة أو موتها ، الى الفشل أو إلى العجز ،

سواء أعني ذلك المفاوضات الكبرى حول نزع السلاح النووي أو حول تقديم العون من أجل التنمية أو المسائل المتناولة في هيئة الأمم المتحدة. وأبرز مثل نموذجي لها وأقربها الى الاذهان مثل الشرق الأوسط حيث تطرح في التحليل الأخير ، المشكلة الأساسية في العلاقات بين النمو والتنمية . وهي تطرح هنا من خلال علاقات كثيرة التعقيد كالاوضاع التي خلقتها الدول الكبرى ، في زمن الاستعمار ، التي تسوي كل شيء على ظهر البلدان المستعمرة ، وفي المواجهة الحاضرة تورطت جميع الكتل حتى عندما يتحقق الاتفاق ، على الأقل على الورق ،فان الجماعة الدولية تكون عاجزة عن نقله إلى وقائع .

الا ان العلاقات الواقعية بين مستويات النمو (وبين الكتل التي تولدها) ، القائمة خلف الاتفاقات المجردة ، تفرض منطقها المحسوس أي حصارها .

كان الأمر كذلك على المستوى العالمي .

حقيقة ان ثمة سياسة لـ « عدم الانحياز » (وان كان هذا اللانتماء ما يزال بالنسبة لكثيرين من المشاركين برنامجاً واملا أكثر كثيراً منها حقيقة واقعة) ، تؤكد نفسها خارج الكتل ، آخذة على نفسها تخفيف التناقضات في العلاقات الدولية الناجمة عن سياسة الكتل واستبعاد وسائل القوة وحماية المساواة في الحقوق وحق التقرير الذاتي لكل شعب واقامة تعاون بين البلدان في معزل عن الانظمة الخاص بكل منها .

منذ اعلان مبادىء باندونغ ، في ابريل (نيسان) عام ١٩٥٥ ، التي هي ، من جانب آخر مبادىء ميثاق الأمم المتحدة نفسها ، أعيد تأكيد هذه الأهداف في جلسة الجمعية العامة للأمم المتحدة الخامسة عشرة وفي مؤتمرات البلدان غير المنحازة في بلغراد في عام ١٩٦١ وفي القاهرة في عام ١٩٦٢ وفي عام ١٩٦٤ وفي نيودلهي في عام ١٩٦٦ وفي المؤتمر العالمي الأول للتجارة والتنمية الذي عقد في جنيف عام ١٩٦٤ بدعوة من منظمة الأمم المتحدة .

ولا شك في ان هذه البلدان « غير المنحازة » ، وفي نطاق منظمة الأمم

المتحدة تحت ضغطها ، سي التي عبرت عن الاهداف الأصلح لاقامة علاقـــات جديدة بين الامم . وأقترحت من أجل ذلك اجراءات ملموسة : اعادة تقدير ، على مستوى السوق العالمي ، لأسعار المنتجات الأولية التي تصدرهـــا البلدان النامية ، – أشـكال جديدة للتقسيم الدولي للعمل ، – تنظيم المساعدة من قبل مؤسسات دولية تجنباً للعلاقات الثنائية المشوبة دائماً بالاستعمار الجديد وتجنباً ، في هذه المنظمات الدولية ، لهيمنة المساهم الأقوى .وثمة مقترحات رائعة صيغت، بهذه المناسبة لتحويل استثمارات التسلح الى تجهيز البلدان الفقيرة الاقتصادي .

كان هذا المجموع من المشاريع العملية ، ويظل ، صالحاً تماماً ولسوف يكون تطبيقها فائقاً في تأثيره .

لكن المشكلة هي تماماً مشكلة تطبيقها . فطالما بقيت الفروقات العميقة في النمو ، وعلاقات القوة التي تترتب عليها والايديولوجيات المتولدة في كل بلد وفي كل معسكر بسبب هذه اللامساواة ، فان الذين يملكون لانفسهم – كما هي الحال في العالم الثالث – العدد والعقل لا يملكون في نفس الوقت القوة .

كل معسكر يعاني ، كرجع يرتداليه من الصدمة ،الآثار الضارة للايديولوجية التي ينحتها لتبرير التخبط الأعمى في سير اقتصاده وسياسته . ولقد حاولنا ، في هذا البحث ، ان نطرح هذه المشكلة ، بالنسبة لكل بلد كبير وبالنسبة لكل توجيه كبير .

لقد حاولنا التدليل على التوالي كيف ان الايديولوجية المناهضة للشيوعية ، في الولايات المتحدة ، كتبرير للسباق إلى التسلح ، ولحرب فييتنام ولدعم اعتى الدكتاتوريات رجعية في العالم قاطبة ، تحجب وراءها تشوهاً عميقاً في الاقتصاد الامريكي ، – سياسة للهيمنة لا تكشف عن نفسها بوقاحة أكثر ممـــا كانت في أيام بورنهام عام ١٩٤٨ ، ولكنها تواصل الهام التطبيق الامريكي ، – وقمعاً لم يعد يتخذ شكل المكارثية المتطرفة ولكنه يستطيع في كل لحظة ان يتكشف عن تأججات جديدة ، – وعجزاً عن حـــل المشكلة السوداء ، مشكلة البؤس

ومشكلة منازعة الشبيبة ، — ونمواً أعمى وقبيحاً ، ليس فحسب لا يحتوي على غائية انسانية ولكنه يبذر امكاناته في البحث باستخدام طاقته الانتاجية بصورة جزئية متناهية في جزئيتها، وامكاناته في البحث وفي الخلق بصورة بالغة المحاباة .

كما بينا كيف ان الاحكام العرفية ، في بداية الأمر ، والحمى التي ولدهـا الشعور بالحصار ، حتى عندما ارتخى الطوق الخارجي المضروب حول البلاد ، ثم بعدئذ وسواس « اللحاق والتجاوز » ، كل هذا قد قاد الاتحاد السوفييتي الى تشوهات مماثلة في اقتصاده بسبب عبء السباق النووي والفضائي (الباهظ أكثر منه على الولايات المتحدة بما ان الدخل القومي فيه أقل كثيراً منه في الولايات المتحدة) ، وإلى انطواء ايديولوجي مذعور ، خشية « التخريب الايديولوجي » ، كما أدى بدءاً من هذه المنطقة إلى تأخر مرعب في نمو البنى الفوقية ، مع تصور للدولة وللحزب مضاد للعلم ومضاد للديموقراطية ، كانت نتيجته انه جعل تحقيق الأصلاح الاقتصادي صعباً جداً ووقف عقبة في وجه الثورة العلمية والتقنية الجديدة وهي شرط لتحقيق اشتراكي كامل وللانتقال إلى الشيوعية .

وثمة ملاحظات مماثلة قد تكون صالحة بالنسبة للصين وبالنسبة لكثير غيرها من البلدان .

هكذا ثمة طرق تكون مسدودة .

كطريق محاولات الهيمنة ، التي يسودها الادعاء باحتواء الشيوعية في العالم باكمله وبارغامها على التراجع .

وطريق محاولات اللحاق أو التجاوز في « مباراة » تغذي الوهم الأخير بلشفة حتى أمريكا نفسها .

وطريق محاولات التغلب على التنمية باقتفاء أثر البلدان المتقدمة فيما قطعته من أشواط منذ البداية ووفقاً للمناهج نفسها : فلقد اقيم الدليل على انه من المستحيل التغلب على التنمية بطريق رأسمالي . فما من بلد من بلدان «العالم الثالث» قد حصل ، عن هذا الطريق ، لا على استقلال حقيقي ولا على رفع محسوس لطاقته

الاقتصادية ولمستوى حياته . ذلك ان بلدان اميركا اللاتينية وافريقيا وآسيا التي تنتمي الى العالم الرأسمالي ما زالت ماضية في تخلفها . والاستثناءات الوحيدة هي الصين وفييتنام وكوبا ، التي نجحت في « الاقلاع » تماماً لانهـا غيّرت العلاقات الاجتماعية تغييراً أساسياً وباشرت في بناء الاشتراكية وفقـاً لنماذج نوعية ، مختلفة عن النماذج الأوروبية . ورغماً عن ان اسم « الاشتراكية » يستعار اليوم في بلدان ، تطبق فيها الايرادات الموجهة مع الاكتفـاء بقوانين الاستعمار الجديد ، فان ثمة تجارب معينة تبذل جهدها في الافلات من هذه النزعة التوهمية ومن قبضة هذا التأثير باختيار « طريق غير رأسمالية للنمو » ، وهذه هي حالة الجمهورية العربية المتحدة خاصة وسوريا والجزائر — ولا سيما في عهد بن بللا — ومالي قبل الانتفاضة العسكرية المستوحاة من الاستعمار الجديد التي القت بهذه البلاد مرة ثانية في البلبلة ، وحالة غينيا على الرغم من المحاولات الخطرة لعكس هذه الحركة والتي تستطيـع في كل لحظة ان تعود بها الى وضع كل شيء موضع الاتهام ، وبعض الحالات الأخرى كذلك .

في عالمنا المشوش تعطى الثورة العلمية والتقنية الجديدة ، تماماً لانها تفتـح إمكانات بالغة الضخامة ، لاتشترك مع امكانات الماضي باي قياس ، تعطي للمشكلات الطبقية ابعاداً هائلة ومقلقة . ذلك ان الاوتوماتيكيات القديمة ، بعد أن تترك لخاصة قوتها السلبية ، وهي في سير حركتهـا الأعمى ، تفاقم من أشكال اللامساواة ومن التوترات .

* * *

ان المبادرة ، على هذا المستوى ، لا يمكن ان تقوم على صياغة برنامج ما ، بل على تبديل المناهج وعلى تحقيق العكس الضروري .

اما البرامج ، كما رأينا ، فهي موجودة بكثرة ، وثمة اجراءات ممتازة مجدت في هذا الشأن .

الا ان التبديل في المنهج يقوم على امعان التأمل والتفكير **في شروط التحقيق.**

ان الصعوبات تنشأ على مستوى كل بلد . فالشروط يمكنها هنا اذن وهنا فحسب ان تعد وتهيأ . ذلك انه هنا يجب العمل .

وهذا لا يمكنه ان يحدث عن طريق منظمة دولية فحسب حيث لا يملك العدد والعقل ، كما رأينا ، القوة بالضرورة .

انما المقصود ، في كل بلد ، هو العمل على مد يد المساعدة لامتلاك الوعي بالمشكلات الجديدة التي تطرحها الثورة العلمية والتقنية الجديدة وتعبئة الرأي العام ، وفي المقام الاول ، الطبقة العمالية والكتلة التاريخية الجديدة بالوعي بهذه المشكلات وباعلام موضوعي حول المحاولات السائرة في هذا الاتجاه نفسه ، التي تجري في البلدان الاخرى .

لكي تكون هذه التعبئة فعالة يجب ان تحرك بحسب الاولوية ، أكثر العناصر ديناميكية في « الكتلة التاريخية » الجديدة ، الناشئة من التحول الكبير .

ان الاصالة في هذه الحركة هي انها تتجه إلى تحقيق وحدة العالم والانسان لا بطريق الهيمنة أو التسامح السلبي أو التطابق في الشكل بل بتكامل يسمح بتحقيق وحدة سيمفونية ، ينمو فيها كل شعب وكل نظام وفقاً لقانونه الخاص . انه لامر طوباوي ان ننتظر السلام من تساهل الاشتراكية في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية أو من قلب الرأسمالية في الولايات المتحدة إذ أن امامنا عشر سنوات على أقصى تقدير لايقاف السباق إلى مصير مجهول (رؤياوي) من الجوع والتسلح .

فان ما يكون ممكناً في المباشر هو ان نلح كثيراً في اتجاه رأسمالية غانبة في الولايات المتحدة واشتراكية تطبق تطبيقاً ديموقراطيا في الاتحاد السوفييتي ، وعلى البحث عن موازين جديدة ومناهج جديدة للنمو في العالم الثالث .

وليس في وسع الوسائل ، لكي تكون فعالة ، ان تتناقض مع الغايات التي يواصل السعي اليها : لا مع برلمان عالمي ولا ـ أقل كذلـــك ـ حكومة مديرين عالمية .

لذلك تغدو المشاورة ضرورية لامتـــلاك الوعي بالمشكلات الناشئة بكل ابعادها وجميـع النتائج المترتبة عليها . **والمرحلة الاولى لا يمكن ان تكون اذن الا مرحلة المبادرة في حوار حقيقي بين الحضارات** ، حضـــارات الشرق وحضارات الغرب وحضارات الجنوب .

ولا يمكن ان يكون غرض التنظيم الدولي للحوار والتشاور ، الوصول الى صياغة قضايا ذات منزع توجيهي أو آمر ، وانما استخلاص موضوعات البحث والتفكير .

يجب الا يكون ، في تكوينه ، مشكلاً من « منتدبين » رسميين من الدول والاحزاب والمؤسسات المهنية أو الثقافية . ويجب الا يستبعد أي عضو قـــد ينتمي إلى هذه المؤسسة أو تلك أو حتى قد يحتل فيها مركزاً رفيعاً ، ولكنه لا يكون في وسعه ان يدخله إلا بصفته الخاصة . ذلك ان ما يقدمه ، يقاس ، لا بوظيفته ، وانما بمساهمته في وضع أو حل المشكلات أو بالاعلام الذي يحمله .

قد تعطى المؤتمرات العلمية اللاشكلية واللادورية ، وانمـــا التي تجتمع حول مشكلة منفردة ، تجسيداً لهذا التشاور وتسهل رواج الافكار واعداد التركيب الوقتي الذي يعجل بثه وتعميمه في وعي ملايين الرجال والنساء .

فلا بد اذن من وجود وسيلة دائمة للتعبير ، مجلة دولية لا يكون غرضهـــا جدلياً بل تنقيبياً ، تعطي في كل لحظة نظرة اجمالية عن التحولات الجارية وعن فعلها المتبادل وعن المبادلات الممكنة والضرورية في تغير العلاقـات الانسانية لكي تتمكن الثورة العلمية والتنقية الجديدة ، في آن واحد ، من ان تنتشر انتشاراً كاملاً ، بجميـع ما يترتب عليها من نتائج ، ولـكي تساعد لا على خلق ألينات جديدة بل على خلق الشروط لتفتح كامل للانسان ولكل انسان .

في جهد كهذا من الاعلام والتركيب وتقدير لاحتمالات المستقبل ، يلعب من يحملون اليوم القوة الحاسمة في تحول العالم ، من علماء وباحثين ، في المقام الأول ، دوراً رئيسياً .

ولا شك في انه سيكون من السهل التهكم مما سوف يدعوه بعضهم ساخرين ، بدولية المثقفين والتكنوقراطيين. ولكن طابع المشروع نفسه يستبعد تشبيهات كهذه . قبل كل شيء لانه لا يتجه إلى اعطاء توجيهات ولا نصائح لأي انسان . وطموحه الوحيد هو تلبية الحاجة إلى **وعي منظم للتغيير** . فلا يمكن إذن ان يعني الاستعاضـــة به لا عن الدول ولا عن الاحزاب ولا عن الكنائس ولا عن المؤسسات الكبرى الدولية في منظمة الأمم المتحدة ، أو اليونسكو .

ذلك ان السير الى الاشتراكية في البلدان المتقدمة ، لم يعـــد يمر ، في عصر الثورة العلمية والتقنية الجديدة ، من خلال الشعار الذي أعـــد ، في عصر وفي بلدان ، ذات طابع زراعي متميز : وهو تحالف العمال والفلاحين . فالمهمـــة صاحبة الأولوية والحاسمة بالنسبة للمستقبل ، بالنسبة لتكوين «الكتلة التاريخية» الجديدة **هي اتحاد قوى العمل والثقافة** .

ان تشكيل الكتل التاريخية الجديدة ، يحدث ، بصورة مختلفة ، في البلدان الآخذة في طريق النمو ، نظراً إلى بنيتها الطبقية . ولسنا ندعي امتلاك مفتاح هذه المشكلة (كما اننا لا ندعي من جانب آخر أن لدينا الجواب على جميـــع المسائل التي اثرناها في هـــذا البحث) ، ولكن التفكير في هذه المشكلة يصبح صعباً ، اذا كنا لا نتصور نمو هـــذه البلدان الا على شكل تكرار للمراحل التي سبق ان قطعتها البلدان « الغربية » في القرن التاسع عشر وفي القرن العشرين . فكما ان الثورة الصينية قد دللت على انه كان من الممكن الانتقال مباشرة من مجتمع زراعي – اقطاعي الى الاشتراكية دون المرور بمرحلة رأسمالية ، كذلك ليس من المستبعد استدراك التأخر الاقتصادي والتقني الحاليين لا بتصنيـــع من النمط القديم بل بالدخول ، بصورة أقل مباشرة ، في الثورة العلمية والتقنيـــة الجديدة . وعلى هذا فان مسألة تنوع الموازين في النمو تطرح نفسها على جميـــع المستويات . فليس المقصود بتاتاً في البلدان المتقدمة ، ان يستعاض ، في العلاقات الدولية كما في كل بلد ، عن التصور الماركسي للتناقض والكفاح الطبقي ، بنظرية

عن اللامساواة في النمو ولا ان توضع هذه النظرية جنباً إلى جنب مع ذلـــك التصور ، بل بالعمل على الربط بينها ، وبيان كيف ان هذه اللامساواة في النمو تقتضي ، في عصر الثورة العلمية والتقنية الجديدة ، اشكالاً جديدة من الكفاح من أجل الطبقة العاملة والكتلة التاريخية الجديدة .

لم يجر تصور التقنية داخل التقنية وانما في افق أعم من الكفاح الطبقي يستطيع وحده ان يعين له غايته الأسمى ، تلك التي كان لماركس الفضل في انه أول من أدركها وهي : تحرير العمل وتحرير الانسان من الألينة .

ولقد حاولنا ان نبين على مدى هذا الكتاب بان المشكلة الجوهرية ، بالنسبة لكل بلد هي مساعدة « الكتلة التاريخية » الجديدة على الوعي بوحدتهـا وعلى الالتحام، إذ أنها هي وحدها تستطيـع ان تفتح آفاق المستقبل وتجنيد المبادرات التاريخية الحاسمة وحشد القوى القادرة على اجراء التغيير .

ان ما تضمنه هذا الفصل الأخير من افـكار قليلة يتجه فحسب إلى اقتراح ما قد يمكنه ان يكون امتداد هذا التحليل للشروط الجديدة لكفاح الطبقات على المستوى الدولي في العصر الذي تدعو فيه الثورة العلمية والتقنية الجديـدة ، في كل بلد، إلى المبادردة الضرورية ، للوعي بالكتلة التاريخية الجديدة التي يكون من الممكن تكوينها .

ليس المقصود اذن محاولة طوباوية لخلق « هيئة عليا » ، فوق الطبقـــات وفوق الكتل ، تعبر على المستوى الدولي ، عن كفاح الطبقات .

انما المقصود هو تنظيم على مستوى كوكبنا لمشاورات القوى التي تصنـــع المستقبل الانساني كما تصنع مستقبل كل امة ، اعني بهـــا الطبقة العاملة والكتلة التاريخية الجديدة الناشئة في كل بلد .

وانجاز هذه المهمة هو المهمة التي كان ماركس ثم لينين يعيّنانهـــا ، بحق ، للاحزاب الشيوعية .

اذا كانت المبادرة التي نطرحها قد أصبحت ضرورية، فذلك يكون فحسب

لسد النواقص لدى من كان عبئها ملقى على عاتقهم ، نظراً لقصور القـــادة السوفييت في واجباتهم النظرية ، إذ أن اهتمامهم الاكـــبر ينصرف إلى فرض نموذجهم في الاشتراكية الذي فقد صلاحه ، وبالنظر لما يماثله في ادعاء القـادة الصينيين .

ان اعظم قوتين في العالم الاشتراكي ، الاتحاد السوفييتي والصين ،يقودهمـــا اليوم اناس يطمعون في فرض نموذجهم الأوحد في الاشتراكيـة على الاحزاب الشيوعية الأخرى عملياً (أياً كانت الاحتياطات الكلامية المتخذة لاخفاء هذا القصد) . وهذا يؤدي ليس إلى المجابهة المفجعة بين هاتـــين القوتين وانقسام الحركة فحسب بل والى خسارة الاشتراكية لاشعاعها في العالم قاطبـــة والى اضعاف الاحزاب الشيوعية في كل بلد تقبل فيه بالتأثر الايديولوجي بهـــذين المعتقدين .

فهذا هو الذي يقود الاشتراكية الى عتبة المنعطف الكبير .

ليس المقصود ان نستعيض بانفسنا عن الأحزاب العمالية الموجودة ، ودون ذلك ان نحاربها ، بل ان نساعدها على انجاز التحول الضروري لممارسة هيمنتها ، فعلياً ، في كل بلد ، داخل الكتلة التاريخية الجديدة .

اذا كان قادة الاحزاب العمالية لم يعوا بانفسهم ضرورة ابتداع أسلوب جديد للعلاقات يسمح بالتفكير النظري المشترك ، فان العمال اليدويـين والفكريين ، وهم العنصر المحرك للكتلة التاريخية الجديدة والذين يعيشون الحاجة الملحة لهذا التفكير النظري الجديد سيجدون الوسائل التي تجعل هذا التفكير ممكناً والتي ستمنح مرة أخرى ، الحركة حيويتها بالتهيئة لتجديد قيادتها .

يقتضي انجاز هذه المهمة نقداً من نمط جديد، نقداً ايجابياً لا سلبياً فحسب: فليس يكفي استخلاص التناقضات الداخلية في نظام من الانظمة للبرهان على انه من المستحيل القبول بالترتيب او بالخلل الموجود ؛ يجب كذلك ، بل يجب خاصة البرهان على انه من الممكن تصور ترتيب آخر وتحقيقه وتغيير قواعـــد

الذبذبة للتقليل من الفارق بين ما يكون ممكن التحقيق بعد الآن وبين مـــا يكون ، حالياً ، واقعاً هزيلاً .

هذا العكس في منهج النقد ، وهو نتيجة مترتبة على التحول الكبير الذي يجعل الوضوح التقني للممكن في المقام الاول، لا يؤدي البتة إلى بناء طوباوية ، لكنه ، على العكس ، يقود ، وفقاً لعبارة غورز Gorz الى « البرهـــان على ضرورة التغيير بامكان حدوثه » .

وهذا لا يعني البتة ان « تُجلب من الخارج » للطبقة العمالية وللكتلة التاريخية في جملتها ، مجموعة من العقائد ، وانما على العكس ، يعني الوعي ، كما ساق مثله ماركس ، بالمقتضيات المنبثقة من داخل هذه الطبقة وهذه الكتلة وان يوضح الوعي تمام الوضوح بما ينطوي عليه من قصد بدلالة الممكنات الحالية . وتشتمل المساعدة على ادراك هذا الممكن ، في آن واحد ، على الاستماع وعلى الاستعلام الثابت عن الوعي العفوي ، بالـ « تقصي العمالي » الذي رسم ماركس في عام ١٨٨٠ خطوطه الكبرى ، وعلى التفكير العلمي ،في الوقت نفسه ، حول التحول الجاري والآفاق التي يفتحها .

ليست المبادرة التي نقترحها ، على الصعيد الدولي ، شيئــاً آخر ، سوى التنسيق بين هذه المبادرات الوطنية على مستوى الكرة الارضية وهذا الادراك للممكن ، الذي يسمح هو وحده بالوعي بضرورة تغيير قاعدة الذبذبة وبعدم الاعتقاد بالمفاوضات المعجزة التي تسوي المشكلات دون المساس باساسها الموضوعي ، وانما بالشروع بمعالجة المشكلة الواقعية التي يشترط حلها حـل جميـع المشكلات الأخرى : وضع حـد للفوارق في مستوى النمو حيث تنشأ جميـع التوترات .

ان القوى موجودة ، في كل بلد وفي العالم لحل هـذه المشكلة التي تتوالد في رحمها جميع المشكلات الاخرى .

فالمهمة الأولى هي استخلاص المرامي بوضوح والآفاق بعيدة المدى والمناهج

التي تلي تطلعات هذه الآفاق ومقتضياتها المستقرة فيها والتي تشكل فلسفتها الضمنية . كان ماركس يقول : « ان الافكار تصبح قوة مادية عندما تجتاح الجماهير . » والمقصود هو مساعدة هذه القوة في نموها وفي تعاظمها : أن نكون عاملاً مساعداً للتحول الكبير بان نقدم ، في كل لحظة ، الى جميع هذه القوى الواقعية ، هذه المعلومات وهذه التركيبات وهذا التقدير لاحتمالات المستقبل ، كعنصر حي من تفكير كل واحد .

هذا المشروع ، كخميرة للاختيارات البشرية الكبرى ، في هذا الهزيع الأخير من القرن العشرين ، يجب ان يساعد على تأسيس حوار الذين يحبون المستقبل .

* * *

إذ لم يعد السكوت ممكناً .

فهرست

من منشورات دار الآداب

المرأة الاشتراكية

ترجمة جورج طرابيشي

ثورة في الثورة

تأليف ريجي دوبريه

دفاعا عن الثورية

تأليف ريجي دوبريه

الاشتراكية والتسيير الذاتي

تأليف البير ميستر

حرب المقاومة الشعبية

تأليف الجنرال جياب

الارهابيون والفدائيون

تأليف رولان غوشيه

مؤسسة جواد للطباعة والتصوير تلفون ٢٩٠١٣٢ - ٢٢٨٢٤١ بيروت - لبنان

هذا الكتاب

هذا الكتاب الذي وضعه الفيلسوف الفرنسي روجيه غارودي ، هو الذي كـان السبب الرئيسي في فصله مـن اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الفرنسي .

ويقول غارودي في اول الكتاب وفي آخره : « لم يعد الصمت ممكناً ! » وهو في الواقع يحلل ازمة الحركة الشيوعية الدولية التي تتحدد بالانشقاق الصيني وباحتلال تشيكوسلوفاكيا وبفساد النظرية الماركسية في اذهـان القادة الشيوعيين . وبعد ان يستبعد المنظر الماركسي اسباب المجادلة يبحث عن اسباب هذه الازمة فيتكشفها في الثورة الجديدة التي طرأت على آليات الاتصال بين البشر وفي المواصلات ، التي لم تتلاءم معها بعد لا الحركة الشيوعية ولا العالم الرأسمالي .

وهذا الكتاب ، بما يلقيه كذلك من نظرة جديدة على ازمـة الحضارة الاميريكية ، يبذل جهداً لطرح مشاكل نهاية القرن العشرين الاساسية وللاعداد للمنعطف الكبير نحو اشتراكية ذات وجه انساني .

وسواء كان المثقفون العرب مؤيدين لآراء غارودي او معارضين له ، فسوف يجمعون على خطورة هذا الكتاب ، لان صاحبه ، مؤلف « ماركسية القرن العشرين » قد احدث اهم تيار في الماركسية المعاصرة .

او ما يعادلها